



الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية العربية السورية

التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة



SUSTAINABLE
DEVELOPMENT
GOALS



تقديم

شاهد العالم أجمع كيف وقف بلدنا، بمواطنيه المخلصين وجيشه البطل، في وجه أشرس الهجمات الإرهابية الهمجية في التاريخ الحديث، التي استهدفت حاضره وماضيه العريق وحضارته الإنسانية، ليحافظ على وجود الدولة والشعب، مؤكداً على سيادته واستقلاله وحريته في خياراته الوطنية.

إن الصمود الأسطوري لسورية يقَدِّم دليلاً قوياً على قدرة شعبنا على النهوض من جديد، وإصلاح ما خربته الحرب، واستكمال المسيرة التنموية الوطنية الشاملة. من هنا يأخذ التزامنا في حكومة الجمهورية العربية السورية، منذ عام 2015، باعتماد الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030، بأهدافها الرئيسية السبعة عشرة، ووضعها في سياق مقاربتنا التنموية، بعداً جديداً يتفق مع ثوابتنا وخططنا الوطنية. وقد جرى تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي، بالتنسيق مع سائر الجهات الوطنية، لإعداد التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، الذي يعد تقرير الأساس، ويعرض الوضع الراهن لهذه الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة، ويحدّد خيارات العمل للارتقاء بها إلى المستويات المرغوبة، وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المعتمدة في الخطط الوطنية.

لقد أدت الحرب التي شُنّت على سورية إلى تراجع مستويات التقدم الذي كانت قد حقّقه بلادنا في البنى التحتية الأساسية، والخدمات الصحية، والتعليم، وتحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين، والتنمية الريفية، وتعزيز دور المرأة في الحياة على مختلف أوجهها، وغيرها... وقد كان التأكيد على الجانب الاجتماعي حاضراً على الدوام، وبقوة، في مكوّنات الخطط الخمسية المتعاقبة، التي عملت على تحقيق الرفاه في حياة المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن اليوم على ثقة من قدرتنا على الوصول إلى الأهداف الموضوعّة في هذه الوثيقة، التي تم إعدادها بالتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، لأن تنمية وطننا هي مسؤوليتنا جميعاً، تماماً كما كان صون استقلاله وكرامته وحمايته واجبنا جميعاً.

رئيس مجلس الوزراء
المهندس عماد خميس

تضع هيئة التخطيط والتعاون الدولي في حكومة الجمهورية العربية السورية هذا التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة أمام المهتمين بالشأن التنموي، ليعبر في مضامينه عن حالة التنمية المستدامة في سورية بجميع أبعادها ومؤشراتها المختلفة، وليكون شاهداً على مرحلة مفصلية بدأت سورية معها بتجاوز مفاعيل الحرب التي شنت على أوجه التنمية فيها، وأدت إلى دمار واسع في مقوماتها، من البنى التحتية والموارد البشرية ومكامن الإنتاج؛ لكنها استطاعت، بفضل عراقية مؤسساتها وإصرار أبنائها تجاوز قسط كبير من الآثار المدمرة لهذه الحرب، والانطلاق من جديد نحو استعادة مسارات التنمية.

ويأتي هذا التقرير ليرصد -كبداية نحو الانطلاق نحو أهداف التنمية المستدامة- ما تحقق من أهداف التنمية الألفية، التي شكلت في عام 2000 نقطة إجماع دولي في «إعلان قمة الألفية الجديدة»، وليوضح بصورة جلية ما تحقق من أهداف ومقاصد قبل الحرب، وليبرز أثر الحرب على الانحراف عن مسارات التنمية والفجوات التي خلفتها على أهداف التنمية الألفية.

لقد أسهمت الجمهورية العربية السورية إسهاماً فاعلاً في بناء أهداف التنمية المستدامة، عن طريق مشاركتها في المشاورات الإقليمية الخاصة بتحديد أولويات التنمية في المنطقة العربية، كما شاركت في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقد في شهر أيلول من عام 2015، والذي تم فيه تبني خطة عمل لما بعد عام 2015، بعنوان «تحويل عالمنا». وما يعزز ثقتنا بإمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التقدم المنشود على المستوى الوطني، هو وضوح الرؤية عن منهجيات وأدوات التعامل مع تلك الأهداف، ووجود طاقات كامنة، اقتصادية وبشرية، في الاقتصاد والمجتمع السوري. ويسبق ذلك كله الالتزام السياسي والحكومي لتحقيق التنمية، لا من منظور الالتزام الدولي الناجم عن كون سورية عضواً فاعلاً في منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل من منطلق الدوافع الوطنية بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتجاوز آثار الحرب كذلك.

لقد جرى إعداد هذا التقرير على نحو تشاركي، وذلك بانخراط جميع الجهات المعنية في الوزارات والجهات الحكومية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وممثلي القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين ومراكز الدراسات والأبحاث، في فرق عمل شكّلت لهذا الغرض في هيئة التخطيط والتعاون الدولي. وعملت هذه الفرق بدأب على جمع المؤشرات المعبرة عن أهداف التنمية المستدامة على الوجه الذي يتناسب مع خصوصية الحالة السورية، وتوصيف تلك المؤشرات وتحليلها تحليلاً موضوعياً وحيادياً، لتظهر الواقع التنموي في سورية، وتبرز مواطن الضعف والقوة، سواء تلك التي كانت نتاج سياسات التنمية المنتهجة قبل الحرب، أم تلك التي سببتها الحرب، وليكون ذلك نقطة انطلاق نحو رؤية جديدة يجري تبنيها في خطط وبرامج التنمية الوطنية، من منظور إدماج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وجرى أيضاً مشاركة الفاعلين في المحافظات السورية في عملية إعداد التقرير، عن طريق عقد ورش عمل تفاعلية نتج عنها تحديد لأولويات وتحديات العمل على المستوى المحلي.

وختاماً، أود أن أتوجه بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، من اللجنة التوجيهية وفرق العمل كافة، ولجنة التحرير والصياغة؛ كما أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعاونه المستمر ومساعدته القيمة في تقديم الدعم المالي والفني في إنجاز التقرير وتغطية فعاليات إطلاقه، وعلى دوره المستمر في تعزيز المعرفة حول أهداف التنمية المستدامة.

مدخل

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الدكتور عماد الصابوني

عماد الصابوني

فريق إعداد التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة

اللجنة التوجيهية: برئاسة الدكتور عماد صابوني رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي			
اللواء حسان معروف	معاون وزير الداخلية	السيد محمد عمر العلي	معاون وزير المالية/ سابقاً
الدكتور محمد سامر خليل	معاون وزير الاقتصاد/سابقاً	المهندس معتز قطان	معاون وزير الإدارة المحلية
السيد وائل بدين	معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	السيد ركان إبراهيم	معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
المهندس عبد الكريم اللحام	معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي	الدكتور أحمد نصير خليفawi	معاون وزير الصحة
الدكتور سعيد خراساني	معاون وزير التربية	المهندس نضال قرموشه	معاون وزير الكهرباء
الدكتور المهندس نضال فلوح	معاون وزير الصناعة	المهندس سليمان كالو	معاون وزير الدولة لشؤون البيئة
السيد عبد المنعم العنّان	مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات في وزارة الخارجية والمغتربين	السيدة هديل الأسمر	رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة/سابقاً
السيد فضل الله غرز الدين	معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الدكتور إحسان عامر	مدير المكتب المركزي للإحصاء
السيد رفعت حجازي مستشار رئيس الهيئة/ المنسق الوطني للتقرير			

فريق التحرير

الدكتور قيس خضر - المحرر الرئيس	
الدكتور أكرم القش	الدكتور علي يوسف
الدكتور عابد فضليه	الدكتور مدين علي
السيد ربيع جوهرة - ممثل وزارة الخارجية والمغتربين	الدكتور زياد عربش

فريق المراجعة

الدكتور عماد صابوني - رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي	
السيد فضل الله غرز الدين	السيد ربيع جوهرة ممثل وزارة الخارجية والمغتربين
السيد رفعت حجازي	

فرق العمل الفنية

فريق عمل الهدف الأول		فريق عمل الهدف الثاني	
السيد وائل بدين	معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	المهندس عبد الكريم اللحام	معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
السيد مالك ملحم	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة مجدولين الغضبان	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
السيد لؤي العرنجي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	المهندس هيثم حيدر	وزارة الزراعة
الآنسة مجد خدام	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد إبراهيم بدران	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
الآنسة مي أبو حرب	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد سلمان الأحمد	عضو مجلس اتحاد غرف الزراعة
		الدكتور أحمد الحاج	كلية الزراعة في جامعة دمشق
		السيدة ابتسام عليا	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
		الآنسة مريم النجار	هيئة التخطيط والتعاون الدولي

فريق عمل الهدف السادس		فريق عمل الهدف الخامس	
معاون وزير الإدارة المحلية	المهندس معتز قطان	رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة/ سابقاً	السيدة هديل الأسمر
وزارة الأشغال العامة والإسكان	الدكتور علي شبلي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة منى غزاوي
وزارة الإدارة المحلية/ سابقاً	السيد مدين دياب	الهيئة السورية لشؤون الأسرة	السيد وضاح الركاد
هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيدة منال الحمش	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	الآنسة دلال الزين
هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة شام القصاب	الاتحاد العام النسائي	السيدة ماجدة صالحة
		وزارة العدل	الآنسة عفاف شاهين
		هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة سميرة أبو حرب
		هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة ضحى خدام

فريق عمل الهدف الرابع		فريق عمل الهدف الثالث	
معاون وزير التربية	الدكتور سعيد خراساني	معاون وزير الصحة	الدكتور أحمد نصير خليفاوي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي	المهندسة رجاء حمدي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	المهندسة فايضة زلزلي
وزارة التربية	السيدة هدى شيخ الشباب	وزارة الصحة	الدكتور احمد عبيدو
وزارة التعليم العالي	السيد رامي كوجان	مدير والتعاون الدولي في وزارة الإدارة المحلية والبيئة	المهندسة صونيا عفيصة
الهيئة السورية لشؤون الاسرة	رنا خليفاوي	الهيئة السورية لشؤون الأسرة	السيد وضاح الركاد
منظمة طلائع البعث	الرفيقة زينة محمود	كلية الطب في جامعة دمشق	الدكتور نزار أبا زيد
هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة أمل مقداد	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الآنسة باسمة قلعجي
		هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيدة دانه عبد الرحيم

فريق عمل الهدف السابع		فريق عمل الهدف الثامن	
المهندس نضال قرموشه	معاون وزير الكهرباء	السد فضل الله غرز الدين	معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
وسام الحلبي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد إبراهيم بدران	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتور محمد بسام درويش	وزارة الكهرباء	الدكتور احمد نزار الوادي	وزارة المالية
المهندس بشار خميس	وزارة الكهرباء	الدكتور إياد مقاد	وزارة الصناعة
المهندسة هيام الإمام	وزارة الكهرباء	المهندسة ايمان بزازة	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور محمد جبروديه	وزارة النفط والثروة المعدنية	السيدة ريم القوتلي	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيد أديب توامي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد حسام الدين صوان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
السيدة سهير مخلوف	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيدة دالين فهد	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
		الدكتور مجد أيوب	عضو مجلس اتحاد غرف الزراعة
		الدكتور إياد علي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
		السيد نادر الشيخ علي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي

فريق عمل الهدف التاسع		فريق عمل الهدف العاشر	
الدكتور المهندس نضال فلوح	معاون وزير الصناعة	الدكتور محمد سامر خليل	معاون وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية/سابقاً
الدكتور سهيل مخول	هيئة البحث العلمي	المقدم لؤي الشاليش	وزارة الداخلية
الدكتور اياد مقاد	وزارة الصناعة	الدكتور إحسان الرمان	وزارة الخارجية والمغتربين
السيد اياد الأسعد	وزارة النقل	السيد محمد عيسى	وزارة المالية
المهندس عبد الله فرهود	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	الدكتور احمد نزار الوادي	وزارة المالية
الآنسة مالا أورفلي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد لؤي العرنجي	الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية
السيد خالد الصياح	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد فرانسوا فرنسيس	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
المهندسة حلا ديب	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد غازي عيسى	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
السيد محمد خليفة	وزارة الصناعة	السيدة فايزة خباز	هيئة التخطيط والتعاون الدولي

فريق عمل الهدف السابع عشر		فريق عمل الهدف السادس عشر	
السيد اللواء حسان معروف	معاون وزير الداخلية	السيد محمد عمر العلي	معاون وزير المالية /سابقاً
المقدم الدكتور ياسر كلزي	وزارة الداخلية	الدكتور إحسان الرمان	وزارة الخارجية
السيد حسام جرجس	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	الآنسة هالة عماد	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
السيد سلمان كنعان	وزارة العدل	السيدة رنده المالح	وزارة المالية
السيدة رهان سليمان	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	السيد حسان السلمان	هيئة الاستثمار
السيدة نشوة أحمد	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	زيدون شحادة	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
الآنسة مها نبهان	هيئة التخطيط والتعاون الدولي		

فريق الدعم الإحصائي والفني:

برئاسة الدكتور إحسان عامر مدير المكتب المركزي للإحصاء	
السيد جورج عازار مدير الحسابات القومية	السيد شامل بدران مدير الإحصاءات الاقتصادية
السيد شادي مهنا مدير الدراسات السكانية والاقتصادية	السيد يحيى جمعة مدير التخطيط والتعاون الفني

فريق عمل الهدف الحادي عشر		فريق عمل الأهداف من 12 إلى 15	
الدكتور المهندس نضال فلوح	معاون وزير الصناعة	المهندس سليمان كالو	وزير الدولة لشؤون البيئة / سابقاً
الدكتور سهيل مخول	هيئة البحث العلمي	المهندسة آلاء الصوص	وزارة الإدارة المحلية
الدكتور اياد مقاد	وزارة الصناعة	ظلال رحيمة	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
السيد اياد الأسعد	وزارة النقل	السيدة سمر بيطار	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
المهندس عبد الله فرهود	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	المهندس حسان قرو	وزارة الصناعة
الآنسة مالا أورفلي	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	المهندس كريم ديوب	الهيئة العامة لتنمية البادية
السيد خالد الصياح	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الدكتور سهيل مخول	هيئة البحث العلمي
المهندسة حلا ديب	هيئة التخطيط والتعاون الدولي	الدكتور سهيل نادر	كلية العلوم، جامعة دمشق
السيد محمد خليفة	وزارة الصناعة	الدكتور يحيى عويضة	رئيس جمعية البيئة والتنمية المستدامة

محتويات التقرير

المحتوى	الصفحات
قائمة الجداول	16-17
قائمة الأشكال	18-19
الإطار المنهجي للتقرير	20-21
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	24-31
الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	34-47
الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	50-75
الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة	60-67
الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بحلول عام 2030	70-79
الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة	82-87
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بحلول عام 2030	90-95
الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	98-105
الهدف التاسع: إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	108-117
الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها بحلول عام (2030)	120-129
الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، بحلول عام 2030	132-137
الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بحلول عام 2030	140-145
الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	148-149
الهدف الرابع عشر : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	152-155
الهدف الخامس عشر : حماية النظم الإيكولوجية البرية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030	158-165
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات	168-179
الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	182-188

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال للعام 2016	35
2	عدد المدخلات في البنك الوراثي النباتي	39
3	حالة المجمعات الوراثية للأشجار المثمرة والنباتات الطبية والعطرية.	40
4	برامج بحوث الإنتاج الحيواني	41
5	وضع مشاريع التنمية في المناطق الريفية	42
6	نسب الاعتماد على الواردات من الحبوب من عام 2010 إلى عام 2015،	43
7	نسبة المستوردات الغذائية من إجمالي الصادرات خلال (2010-2015)	44
8	تغير إنتاج الأغذية للفرد الواحد خلال 2010- 2015	45
9	تغير كمية المتاح من الأغذية للفرد الواحد خلال 2010- 2015	46
10	تطور الأرقام القياسية للأسعار بين عامي 2010 و2015	46
11	تطور المؤشرات الرئيسة للصحة الإنجابية 2010-2015	50
12	تطور المؤشرات الصحية للأطفال 2010-2015	52
13	تطور عدد حالات الإصابة بالمalaria 2010-2015	54
14	تطور نسب الحالات المعالجة من مرض الملاريا 2010-2015	54
15	تطور عدد وفيات مرض السل 2010-2015	54
16	عدد حالات الإصابة بمرض الإيدز	55
17	عدد حالات الإصابة باللاشمانيا	55
18	نسبة وفيات السرطان من إجمالي الوفيات	56
19	تطور أعداد المدارس والطلاب والهيئة التعليمية	60
20	تطور نسبة الذكور إلى الإناث في مرحلة التعليم الجامعي بين عامي 2010 و2015	65
21	تطور عدد المستفيدات من مراكز التنمية الريفية بين عامي 2010 و2015	72
22	تطور مؤشرات الاتجار والاستغلال والعنف ضد النساء	73
23	تطور أعداد العاملين في المجال البحثي ونسبة الإناث منهم بين عامي 2010 و2014	77
24	تطور الزيادة والعجز المائي في الأحواض المائية بين عامي 2010 و2015	84
25	تطور نسبة الهدر الفيزيائي بين عامي 2010 و2015	85
26	تطور أعداد جمعيات مستخدمي المياه والمساحات المروية بين عامي 2010 و2015	86
27	تطور بعض مؤشرات قطاع النقل بين عامي 2010 و2015	108
28	تطور مؤشرات استهلاك الطاقة في الصناعة بين عامي 2010 و2015	109
29	تطور عدد المدن والمناطق الصناعية والحرفية بين عامي 2010 و2015	109
30	تطور عدد أسواق التعريف بالمنتجات بين عامي 2010 و2015	110
31	تطور بعض مؤشرات المعارض والأسواق بين عامي 2010 و2015	110
32	تطور أعداد المنشآت الصناعية حسب طبيعة النشاط الصناعي بين عامي 2010 و2015	111

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
33	تطور عدد المصارف العامة والخاصة بين عامي 2010 و2015	112
34	تطور عدد مؤسسات الإقراض غير الحكومية بين عامي 2010 و2015	112
35	تطور عدد المشاريع التي استفادت من خدمات الإقراض بين عامي 2010 و2015	113
36	تطور عدد محطات معالجة النفايات الصناعية بين عامي 2010 و2015	113
37	تطور عدد المنشآت الصناعية التي تستفيد من تدوير المخلفات الصناعية بين عامي 2010 و2015	113
38	تطور عدد المنشآت التي استخدمت تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الأثر البيئي الضار	114
39	تطور عدد المنشآت التي تقوم بإعادة تدوير النفايات	114
40	تطور عدد المؤسسات البحثية التي تخدم القطاع الصناعي	115
41	تطور أعداد الحاضنات التقني والمشاريع الناجحة في إطار الحاضنات	115
42	تطور عدد المنشآت الصناعية والحرفية المحلية	115
43	(تطور معدلات انتشار الحزمة العريضة الثابتة (لكل مئة فرد	116
44	تطور متوسط كلفة المتر المربع في الأبنية الطابقية بين عامي 2010 و2015	132
45	تطور أطوال الطرق (محلية ومركزية) بين عامي 2010 و2015	132
46	تطور عدد الباصات بين عامي 2010 و2015	133
47	تطور عدد حوادث السير بين عامي 2010 و2015	133
48	تطور عدد المركبات بين عامي 2010 و2015	133
49	تطور بعض مؤشرات المخططات التنظيمية في المحافظات بين عامي 2010 و2015	134
50	تطور معدل تلوث الماء بين عامي 2010 و2015	135
51	تطور عدد منشآت معالجة النفايات الصلبة بين عامي 2010 و2015	135
52	تطور نسبة الجفاف والتصحر بين عامي 2010 و2014	136
53	تطور عددمحطات معالجة الصرف الصحي وكميات المياه المعالجة	141
54	تطور عدد محطات نقل النفايات ومراكز المعالجة	141
55	تطور عدد معامل السماد ومعامل فرز النفايات	142
56	تطور عدد وحدات معالجة النفايات الطبية	142
57	تطور عدد المطامر الصحية	142
58	تطور عدد محطات ومدافن النفايات الخطرة	142
59	عدد مراكب الصيد البحري والنهري	155
60	عدد حالات العنف وجرائم القتل والسلب	170
61	تطور كميات النفط والغاز المسروقة بين عامي 2011 و2015	174
62	تطور مؤشرات أنشطة الأعمال	175
63	قيمة القروض التي تم تعليق العمل بها	183

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
16	تطور الطلب على الكهرباء 2000-2015	93
17	تطور معدل نمو الناتج وحجم الناتج بين عامي 2010 و 2015	98
18	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و 2015	99
19	التركيب النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010	99
20	تطور مساهمة القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و 2015	100
21	تطور مصادر النمو الاقتصادي كوسطي فترات (2001-2005) و(2006-2010) و(2011-2015)	100
22	تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity)	101
23	تطور عدد العاملين في الصناعة حسب طبيعة النشاط الصناعي بين عامي 2010 و 2015	112
24	تطور حالات الاتجار والاعتداء والاستغلال للنساء	171
25	تطور معدل نمو حالات العنف ضد النساء والأطفال	172
26	عدد جرائم القتل والسلب	172

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور أعداد المستفيدات من برامج الصحة الإنجابية	30
2	تطور مؤشر نقص الوزن للأطفال حسب الريف والحضر (2005-2015)	35
3	تطور إنتاج بعض أنواع الحبوب (2005-2015)	37
4	نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي للأعوام 2010-2016	61
5	نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي للأعوام 2010-2016	62
6	تطور نسبة التسرب من التعليم الأساسي بين عامي 2010 و 2016	62
7	تطور أعداد طلاب التعليم الثانوي بين عامي 2010 و 2016	64
8	تطور نسبة الإناث إلى الذكور في كافة المراحل التعليمية بين عامي 2010 و 2016	65
9	تطور نسبة النساء المشتغلات حسب القطاع بين عامي 2010 و 2014	71
10	تطور نسبة المشتغلات حسب نوع العمل بين عامي 2010 و 2014	71
11	تطور معدل بطالة الشباب بين عامي 2010 و 2015	71
12	تطور نسبة المستفيدين من مياه الشرب ومعدل نصيب الفرد ونسبة الهدر (2010-2015)	82
13	تطور نسبة السكان المستفيدين من الصرف الصحي بين عامي 2010 و 2015	83
14	تطور نسبة السكان المستفيدين من محطات المعالجة (2011-2015)	83
15	تطور إنتاج الكهرباء 2000-2015	90

في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالتزامن مع الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس المنظمة، اعتمد قادة دول ورؤساء حكومات وممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهدافاً عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة بعنوان **«تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»**، والتي تمثل برنامج عمل يهدف لتعزيز الحريات والسلام في العالم، والقضاء على الفقر بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة. وتتعهد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل فرادى وجماعة على تنفيذ هذه الخطة العالمية الطموحة والتي تشكل بأهدافها السبع عشرة وغاياتها الـ 169 استمراراً لاستكمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000، وتركز على الأبعاد المترابطة الثلاثة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، والنمو الاجتماعي، والبيئة. وستحضر تلك الأهداف والغايات في العمل خلال السنوات الخمس عشرة القادمة في المجالات الهامة التالية: الناس (حياة كريمة)، وحماية كوكب الأرض، والازدهار (تقدم وحياة تلبي الطموح)، والسلام (مجتمعات يسودها السلام والعدل)، والشراكة (شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة).

جاء هذا الاعتماد في زمن بلغ الإرهاب أوجه، وتسود حالة من الفوضى التي سببتها دول تحارب جهود التنمية في دول نامية بدلاً من مساندتها في تحقيق تنميتها، بشكل يتناقض والتزاماتها بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي زمن اتصلت فيه الدول المتقدمة من مسؤولياتها، وخاصةً المالية والتجارية والبيئية منها، إضافة إلى ضعف دور منظومة الأمم المتحدة في تأطير جهود الدول لما فيه خير للناس وكوكب الأرض والازدهار والسلام.

تشكل أهداف التنمية المستدامة أولويات عمل على الصعيد العالمي، وهي اتفاق عالمي على أولويات تنموية جاءت كنتاج عمل انطلق من مراجعة ما أفضت إليه الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصةً فيما يتعلق بتعمق الفجوة التنموية بين الدول، وأثر الكوارث والأزمات على جهود الدول.

وشاركت الجمهورية العربية السورية، وكعضو فاعل في منظومة الأمم المتحدة، في القمة التي عقدتها الجمعية العامة واعتمدت فيها جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك انطلاقاً من التزامها بالإجماع الدولي حول هذا الإطار الأشمل للجهود التنموية الدولية والمتضمن لأهداف التنمية المستدامة، ولأهمية تحقيق هذه الأهداف التنموية على المستوى الدولي، وعلى المستوى الوطني لمصلحة المواطنين السوريين ومؤسسات الدولة السورية.

تواجه الجمهورية العربية السورية، ومنذ العام 2011، ظروفًا استثنائية تتمثل بآثار الحرب الإرهابية التي شنت عليها والتي كان أدواتها مجموعات إرهابية مسلحة ممولة من قبل بعض الحكومات والكيانات الإقليمية، وكذلك عمليات «التحالف الدولي» غير الشرعي والعدوان العسكري التركي على الأراضي السورية، والتي أحدثت جميعها دماراً هائلاً للبنى التحتية والبيئية، وتأثير كل ذلك على توظيف جزء كبير من الجهود والموارد الوطنية المتاحة لمواجهة انعكاسات هذه الظروف.

ناهيك عن الظروف الطبيعية والمناخية، وذلك بحكم وقوع الجمهورية العربية السورية في منطقة جافة تعاني من آثار التغيرات المناخية، خاصة التصحر وقلة الموارد المائية.

كما تواجه الجهود الوطنية لتحقيق التنمية في الجمهورية العربية السورية تحدياً كبيراً يتمثل بفرض بعض الدول والكيانات الإقليمية لتدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب التي ضد الجمهورية العربية السورية منذ العام 2011، ولغاية تاريخه، وبشكل غير شرعي ومخالف لميثاق منظمة الأمم المتحدة وقرارات المنظمة ووثائق مؤتمراتها المعنية بالتنمية المستدامة، لاسيما جدول أعمال التنمية لعام 2030، حيث ألحقت هذه التدابير خسائر هائلة في بنية الاقتصاد السوري وقدرات الدولة السورية والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص الهادفة لتحقيق الأهداف التنموية.

ويُضاف إلى ماسبق، تواجه الجمهورية العربية السورية تداعيات الآثار الكارثية الناجمة عن استمرار «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، باحتلال الجولان السوري المحتل وإمعانها باستنزاف موارده الطبيعية وتبديدها وتلويث بيئته الطبيعية، وحرمانها السكان السوريين في الجولان من حقوقهم الأساسية ومصادرتها لأراضيهم وموارد رزقهم، ناهيك عن السياسات التمييزية الإسرائيلية العنصرية المكرّسة ضد السوريين ولمصلحة المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين.

تأصيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني:

بالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة إطار عام للتنمية على المستوى العالمي، فإن على جميع الدول القيام بتوطينها وتوحيدها مع تحديات وأولويات التنمية على الصعد الوطنية والمحلية. وقد التزمت حكومة الجمهورية العربية السورية في متن تقريرها هذا بالإطار العام لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة، وعملت على اختيار المؤشرات المعبرة عن هذه الأهداف والمقاصد وتأصيلها بما يتفق مع أولويات وتحديات التنمية في الجمهورية العربية السورية، نظراً لخصوصية الأوضاع التي تأثرت بشدة من إرهاب عانت منه مسيرة التنمية خلال السنوات السبع الماضية.

الهدف من التقرير:

يهدف التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة إلى:

- تقييم التقدم المحرز الذي حققته الجمهورية العربية السورية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة بين عامي 2000 و2010، والوقوف على تأثيرات الحرب الإرهابية، التي شنت على الجمهورية العربية السورية، في مختلف مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة بين عامي 2011 و2015 (الانحراف عن المسار).
- استخدام مخرجات التقرير لتظهير أثر هذه الحرب على جهود الدولة السورية بمساعيها لتحقيق أهدافها التنموية في إطار التزامها بتحقيق الأهداف الأممية.
- الاستفادة من نتائج التقرير والأولويات والمؤشرات الموضوعية في متنته لإعداد خطط التنمية في الجمهورية العربية السورية فيما بعد انتهاء الحرب.

منهجية إعداد التقرير:

يقوم التقرير على **تشخيص** أهداف ومقاصد التنمية المستدامة بمؤشراتها المختلفة، و**تحليل الأهم** منها وفقاً للحالة السورية، سواء من حيث العوامل المؤثرة في تطورها وتقييم أثر السياسات المتبعة عليها من جهة، وأثر مفرزات الحرب من جهة ثانية. كما يلقي التقرير الضوء على أهداف التنمية الألفية ومقاصدها المختلفة من حيث التقدم المحرز باتجاه تحقيقها من منظورين، أولهما: مدى إمكانية تحقيقها حتى عام 2015 (عام الهدف بالنسبة لهذه الأهداف) بفرض استمرار جهود التنمية بدون الحرب، والثاني: أثر مفرزات ومفاعيل الحرب على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يأتي هذا التقرير كتقرير سنة أساس ليوصّف حالة التنمية السورية من منظور التنمية المستدامة لعام 2015، قبل الحرب على الجمهورية العربية السورية وخلالها حتى عام 2015. ويقف التقرير في تحليل مؤشرات الأهداف والمقاصد عند هذا العام، ليتوافق مع العام الذي تم فيه اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ول يتم الانطلاق منه إلى وضع المرامي الكمية للأهداف حتى عام 2030.

اعتمد التقرير في بناءه على **النهج التشاركي**، من خلال قيام هيئة التخطيط والتعاون الدولي بتنسيق الجهود الوطنية، وإشراك كافة الجهات المعنية في الوزارات والجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين ومراكز الدراسات والأبحاث، حيث تم تشكيل فريق عمل مختص بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وعملت هذه الفرق تحت إشراف مباشر من لجنة توجيهية على مستوى معاوني الوزراء في الوزارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة (تكونت فرق العمل من حوالي 200 من المعنيين بأهداف التنمية المستدامة من الجهات التي سبق ذكرها).

وبهدف **توسيع مشاركة جهات الإدارة المحلية** (المحافظات) في إعداد التقرير، وخاصة فيما يتعلق بالجزئية المتعلقة بتحديد الأولويات وتحديات التنمية المستدامة على المستوى الوطني المحلي، تم عقد ثلاث ورشات عمل تخصصية على مستوى الفنيين من كافة المحافظات السورية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شارك فيها حوالي 300 مشارك، وتم الاستفادة من مخرجات هذه الورش في متن التقرير. كما تم التمهيد لبناء قدرات جهات الإدارة المحلية في تأصيل منهج ومفاهيم التنمية المستدامة على المستويات دون الوطنية، وصولاً إلى تقارير تنمية مستدامة على مستوى كل محافظة من المحافظات السورية مستقبلاً.

مصادر البيانات:

لم يقتصر تأثير الحرب على جهود التنمية، بل تعداها ليطل إمكانيات إنتاج البيانات الإحصائية والمؤشرات التنموية، وخاصةً في ظل الأوضاع في بعض المناطق. ويستند التقرير إلى المؤشرات والبيانات الرسمية المتاحة في المكتب المركزي للإحصاء والوزارات والجهات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وتم اللجوء إلى تقديرات منهجية لبعض المؤشرات التي لا تتوفر لها بيانات رسمية. كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات التي توفرها المنظمات المختصة في مجالات التنافسية وتطوير بيئة الأعمال والتي كانت على تعاون وثيق لإنتاج ما يخص الجمهورية العربية السورية منها قبل الحرب.

القضاء على
الفقر



القضاء على الفقر المدقع والجوع

المقصد (1): القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين، ويُقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

المؤشر 1-1 : نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم¹

1.25 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لعام 2005، انخفضت بوتيرة متزايدة خلال السنوات التي سبقت الحرب، حتى وصلت إلى حدودها الدنيا في عام 2010 بحدود (0.2%). وعلى هذا الأساس صنفت الجمهورية العربية السورية، حينها، ضمن مجموعة الدول التي حققت هدف الألفية «القضاء على الفقر» قبل حلول عام 2015.

تغيّر الوضع تغيراً كبيراً مع بداية الحرب التي شنتّ على الجمهورية العربية السورية (في العام2011)، حيث شهدت نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم اليومي عن 1.25 دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية ارتفاعاً كبيراً، ووصلت أعلى نسبها في عام 2013 حيث من إجمالي السكان² . وقد نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع معدلات البطالة الناجمة أساساً عن تعطل جزء كبير(7%)قدرت بـ من أوجه الحياة الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة في البلاد، وارتفاع كبير في أسعار المواد كافة نتيجةً لانخفاض مستويات الإنتاج المحلي للبضائع والخدمات وندرة بعضها، والتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي أدت إلى انخفاض كبير في حجم المستوردات (وخاصةً مستلزمات الإنتاج) وأعاقت الصادرات السورية والتحويلات المالية وقدرات قطاع المال والأعمال، إضافةً إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية. ومع نهاية عام 2013 بدأت نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي بتعادل القوة الشرائية لليرة السورية بالتراجع التدريجي (وإن كان تراجعاً طفيفاً)، حيث وصلت هذه النسبة عام2015 إلى (6.4%)، ويعزى هذا التغير إلى الاستقرار الذي شهدته العملة الوطنية وعودة جزء من مكامن الإنتاج السلعي والخدمي.

المؤشر 1-2 : نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الغذائي

يعدّ الأمن الغذائي المحور الأهم في دعم حياة وحقوق الإنسان بمفهومه الواسع والشامل لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو يُعنى بكيفية تأمين أولى الحاجات الأساسية للإنسان والمتعلقة ببقائه على قيد الحياة حسب هرم الاحتياجات الأساسية اللازمة لبقاء الإنسان.

وصل معدل الفقر المدقع (الغذائي) إلى حدوده الدنيا قبل بداية الحرب، حيث قدرت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الغذائي بنحو(1.1%) من إجمالي السكان عام 2010، وما عزز هذا التقدم المحرز كان قدرة الاقتصاد السورية المتنوع المصادر على تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم مواد سلة الاستهلاك للمواطنين السوريين.

توقفت المسوح التي تتيح بيانات عن دخل ونفقات الأسر خلال سنوات الحرب، واستبدلت بمسوح تعنى بقضايا الأمن الغذائي، كمسح الأمن الغذائي الأسري³ لعام 2015 الذي تشير نتائجه إلى أن الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية تأثر تأثراً كبيراً خلال سنوات الحرب، حيث يعاني (33%) من الأسر السورية من انعدام الأمن الغذائي. وقد تفاوتت هذه النسبة بين المحافظات، حيث كانت النسبة الأقل في محافظة اللاذقية (11%) والنسبة الأعلى في محافظة الحسكة (51%).

وقد بلغت نسبة الأمنين غذائياً (16%) على مستوى الجمهورية العربية السورية، والنسبة الأعلى كانت في محافظتي دمشق واللاذقية (24%)، مقابل (4%) فقط في محافظتي الحسكة والقنيطرة. أما النسبة الغالبة من السكان والبالغة نحو (51%) فيقعون في منطقة الضعف.

وكانت الأسر الكبيرة الحجم، التي عدد أفرادها 7 فما فوق، أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بنسبة (47%)، والأسر التي عدد أفرادها 4 فما دون بنسبة (21%). وجراء مفرزات الحرب، تعرضت الأسر النازحة، حتى وإن عادت إلى أماكن الإقامة الاعتيادية، إلى انعدام الأمن الغذائي، حيث تجاوزت النسبة (40%)، مقابل (30%) بين الأسر المستقرة.

المقصد (2): تخفيض نسبة الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده، وفقاً للتعاريف الوطنية، بمقدار النصف على الأقل

وُصفت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب، في تقارير التنمية الألفية الوطنية والعربية، بأنها من الدول التي كانت على المسار الصحيح لتحقيق هدف الألفية المعني بخفض معدلات الفقر، حيث بلغت نسبة الفقراء فقراً شديداً (وفقاً لمعايير خطوط الفقر الوطنية) نحو (8.5%)⁴ ، (أي ما يعادل 1.8 مليون مواطن)، ومن ثمّ فإن السيناريو الاستمراري للجهود التنموية التي بذلت في السنوات قبل الحرب كانت ستؤدي إلى تحقيق هدف الألفية المقدر بـ (7.2%) كنسبة الفقراء من السكان قبل عام 2015.

أدت الحرب التي شنتّ على الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاعات غير مسبوقة في معدلات الفقر وفق خطيه الشديد والعام، فقد ارتفعت نسبة السكان الفقراء فقراً شديداً لتصل إلى (43%) عام 2013⁵ ، وانخفضت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً إلى حدود (41.5%) عام2015، ويعزى هذا الارتفاع إلى مفرزات الحرب على محددَي الفقر الأساسيين: الدخول المتضررة من ارتفاع معدلات البطالة، والأسعار التي ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. وقد أعادت الحرب موضوع الفقر من جديد إلى الواجهة، ومن ثمّ فإن إعادة الإعمار منوطة بالدرجة الأولى بانتشال أعدادٍ كبيرةٍ من السكان من دائرة الفقر، وهذا ما سيتطلب جهوداً استثنائية قد يكون من غير الممكن توفيرها في ظل استمرار ظروف الحرب.

أما نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني الأعلى⁶ ، فقد كانت واضحة وواسعة الانتشار نسبياً بالرغم من انخفاضها من (33.6%) عام 2007 إلى (24.8%) عام 2010⁷ ، ومن ثمّ فإن هناك فجوة قصور تنموي في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر العام قبل الحرب. وقد ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر العام ارتفاعاً كبيراً جراء الحرب لتصل إلى (68.9%) من إجمالي السكان في عام 2013⁸ ، لتتخفض عام 2015 إلى (63.6%) بفعل التطورات الإيجابية التي شهدها الاستقرار النسبي للأسعار وعودة بعض ملامح تحسن الدخول الناجم بصورة رئيسية عن تشغيل محدود لقوة العمل.

ويعيش مواطني الجولان السوري المحتلّ في ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة للغاية، نظراً لغياب السياسات والبرامج التنموية الموجهة إليهم والتي تأتي ضمن توجه واضح لـ «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، في التضيق الاقتصادي على هؤلاء المواطنين ودفعهم إلى الهجرة واعتقال المئات منهم، ومن بينهم الأطفال. ويضاف إلى ذلك تعمّد سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض الضرائب المرتفعة على أصحاب الأرض السوريين وعلى محاصيلهم الزراعية، بما في ذلك التفاح التي يعدّ المنتج المحلي الرئيسي لهؤلاء السكان، بينما تمنح سلطات الاحتلال مزايا تفضيلية للمستوطنين الإسرائيليين وتوفر إمدادات المياه وتسهيلات للتسويق وأساليب زراعة حديثة بشكل يسهم في خفض تكاليف الإنتاج لدى المستوطنين الإسرائيليين ويعزز قدرتهم على تسويق منتجاتهم، في حين لا يتمكّن المزارعون السوريون من تسويق منتجاتهم. ناهيك عن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة أراضي السوريين في الجولان السوري المحتلّ في إطار سياسية ممنهجة لتجويعهم وتهجيرهم وإقامة مستوطنات غير المشروعة على أراضيهم.

وتتنفّس البطالة بين الشباب السوري في الجولان ويعاني العاملون منهم من تمييز واضح بينهم وبين «العمال الإسرائيليين» من حيث الرواتب والأجور وظروف العمل. كما يتعرض الكثيرون منهم للطرّد التعسفي مما يجعلهم يعيشون بشكل مستمر تحت خط الفقر وغير قادرين على تأمين مستوى معيشة لائق لأطفالهم، وهو الأمر الذي يتعارض مع أحكام القانون الدولي والقانوني الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل.

ويقوم «المستوطنون الإسرائيليون» باستغلال حاجة أطفال الجولان السوريين إلى لقمة العيش لهم ولأهاليهم، حيث يدفعونهم للعمل في أعمال خطيرة تضرّ بنموهم بسبب ساعات العمل الطويلة وظروفه القاسية، ويجبرون الأطفال السوريين على القيام بنفس عمل الراشدين بنصف الأجر، وذلك في خرق فاضح لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل.

المقصد (3): استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية على الصعيد الوطني وتحقيق تغطية صحية للجميع

ارتكزت الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة السورية على الإنفاق العام الجاري والاستثماري في الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم وتوفير البنية الخدمية التحتية المتعلقة بالسكن والمياه والصرف الصحي والنقل، إضافةً إلى الدعم المقدم للسلع الأساسية مثل الغذاء والوقود. أما برامج الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات فكان لها دور أقلّ متمثلة في التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد والتي تركزت الاستفادة منها للعاملين في الدولة، وبدرجة أقلّ للعاملين في القطاع الخاص المنظم. وهذه المكونات، على أهميتها، كانت مشتتة ولم ينظر إليها من منظور تكاملي من جهة، وتعاني من النظر إليها أحياناً على أنها عبء على التنمية وليست محركاً من محركات النمو من جهة أخرى، وتعتبر قابلةً للتحسين في حال توفر الدعم الدولي المطلوب للخطط التنموية الوطنية.

4- بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2010/2009

5- تقديرات فريق عمل التقرير

6- يبلغ خط الفقر الوطني الأعلى في سورية 3.81 دولاراً بتعادل القوة الشرائية لعام 2005

7- بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2010/2009

8- تقديرات فريق العمل بناءً على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2010/2009، والمستويات القياسية للأسعار وزيادات الدخول

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، تمنع السوريين في الجولان السوري المحتلّ من إقامة جمعيّات الرعاية الاجتماعيّة، الأمر الذي أدى إلى حرمان أطفال السوريين في الجولان من هذه الرعاية في انتهاك فاضح لحقهم المتمثل بوجود هذه المؤسسات على النحو الذي كفلته أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل.

المؤشر 3-1 : نسبة الدعم من الموازنة (الدعم الأسري)

يشمل الدعم الأسري الدعم المخصص للمواد التموينية، ومنها الخبز والدعم المخصص لوقود التدفئة والنقل ودعم الطاقة الكهربائية ودعم مياه الشرب والصرف الصحي. وقد ارتفع صافي مبالغ الدعم لقطاع الكهرباء على نحو ملحوظ خلال سنوات الحرب 2011-2015 من 187 مليار ليرة عام 2011 ما نسبته (22.3%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة، ليصل إلى 299 مليار ليرة عام 2015 بنسبة (18.1%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة. وبلغ دعم المحروقات المخصصة للتدفئة والنقل (مادة المازوت) 142 مليار ليرة في العام 2011 بنسبة (17%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة)، وبلغ مقدار دعم هذه المادة في العام 2014 ما يقارب 81 مليار ليرة سورية بنسبة (5%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة. ومردّ جزء كبير من هذا الارتفاع في تكاليف وأعباء الدعم إلى التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة (خاصة تلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي) على قطاع الطاقة والمشتقات النفطية في الجمهورية العربية السورية والتي أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف إنتاج الكهرباء.

وارتفع صافي مبالغ الدعم لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي من 19.3 مليار ليرة سورية عام 2011 ما نسبته (2.3%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة السورية، ليصل إلى 23 مليار ليرة عام 2015 ما نسبته (1.4%) من إجمالي الموازنة العامة. وارتفعت قيمة مبالغ الدعم المخصص للمواد التموينية (السكر والرز والخبز) من 82 مليار عام 2011 ما نسبته (9.8%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة السورية ليصل إلى 115.4 مليار عام 2015 ما نسبته (7.4 %) من إجمالي الموازنة العامة.

وباستقراء مبالغ ونسب الدعم المخصصة من الموازنات العامة، حافظت الجمهورية العربية السورية على نسب دعم مرتفعة لجميع مكونات الدعم الأسري. وبالرغم من انخفاض نسب المبالغ المخصصة من الموازنات العامة بضع نقاط، فإن النسبة بقيت مرتفعة إذا أخذنا في الحسبان الآثار التي تركتها الحرب. فمثلاً فيما يخص دعم الكهرباء، بقيت نسبة الدعم مرتفعة بالرغم من انخفاض نسب التحصيل، والتحديات التي اعترضت عمل هذا القطاع كما ذكرنا أعلاه، وكذلك فيما يخص دعم المواد التموينية التي بقيت مرتفعة بالرغم من ازدياد كلف النقل والاستيراد، وكذلك فيما يخص دعم مياه الشرب، حيث ازدادت كلف مواد التعقيم وصعوبة استجراها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض القطاعات الاجتماعية تقدم خدماتها بصورة مجانية أو بأسعار رمزية كقطاعي الصحة والتعليم.

المؤشر 3-2 : عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية والمستفيدين من التأمينات الاجتماعية

تشير بيانات قطاع التأمينات الاجتماعية⁹ إلى ازدياد عدد المسجلين ازدياداً طفيفاً من 1.95 مليون شخص عام 2010 إلى 2.1 مليون بالعام 2015، بزيادة سنوية مقدرة بـ 21 ألف مشترك سنوياً. ويبقى هذا الرقم دون المستوى المطلوب، ويدلّل على وجود فجوة كبيرة فيما يتعلق بالتسجيل في التأمينات الاجتماعية إذا ما تمت مقارنتها بحجم قوة العمل البالغة نحو 5 مليون شخصاً¹⁰، وذلك نتيجة امتناع أو تهرب العديد من جهات القطاع الخاص من تسجيل عمالها في التأمينات الاجتماعية، ولاسيما القطاع الخاص غير المنظم. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المستفيدين من خدمات التأمينات الاجتماعية من 443 ألف في العام 2010 إلى 591 ألف في عام 2015.

ومع إن قطاع التأمينات الاجتماعية السوري تديره مؤسستان تغطي كل واحدة منهما شريحة محددة من المشتركين، فإن المزايا التي يستفيد منها المشتركون هي واحدة بصرف النظر عن المؤسسة. وقد شهد القطاع تطوراً، وإن كان طفيفاً، من حيث عدد المشتركين وكذلك المستفيدين. ويشير استقراء واقع القطاع من حيث بيانات المشتركين والمستفيدين إلى حاجة القطاع إلى التطوير من حيث توسيع المظلة التأمينية لتكون أكثر شمولاً، وبخاصة للعاملين في القطاع الخاص غير المنظم، وتنويع وتوسيع حزمة الخدمات، وكذلك توحيد المرجعية المؤسسية لتشكّل إطاراً جامعاً وواحداً لكل أشكال الضمان الاجتماعي، مع إعادة النظر بالسياسات الاستثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يعزز قوة واستقرار المركز المالي لها وعوائد الاستثمار التي تساهم في توسيع شريحة المشمولين بالضمان ونوعية الخدمات المقدمة.

المؤشر 3-3 : دعم الخدمات الاجتماعية

توفّر الدولة السورية الخدمات التعليمية والصحية كافة مجاناً أو بمقابل رمزي لجميع المواطنين، وذلك عن طريق المرافق التعليمية والصحية العامة، كما وتقدّم الدعم لخدمات رئيسية كمياه الشرب والكهرباء. وقد أدت الحرب إلى شح الموارد الاقتصادية اللازمة

لعملية التنمية وإلى انخفاض الإنفاق على هذه القطاعات. وبمقارنة الإنفاق بين عامي 2010 و2015، نجد أن نسبة الإنفاق الاستثماري على التعليم قد انخفضت من 35 مليار ليرة في العام 2010 ليصل إلى 16.5 في العام 2015، وكذلك الأمر فيما يخص الإنفاق الاستثماري على قطاع الصحة حيث انخفض من 9.7 مليار ليصل إلى 4 مليار خلال نفس المدة. وانخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري على قطاع مياه الشرب من 13.3 مليار عام 2010 إلى 7 مليار في العام 2015، أي إن نسبة الانخفاض في الإنفاق الاستثماري على هذه الخدمات قد تجاوزت النصف خلال سنوات الحرب.

المؤشر 3-4 : الإعانات المالية (عدد المستفيدين من الإعانات النقدية المباشرة)

في إطار العمل على تنويع أشكال الدعم والتحول من الدعم العام إلى الدعم الاستهدافي المباشر القائم على معايير الحاجة، طبقت الجمهورية العربية السورية تجربة المعونة النقدية المباشرة عن طريق الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2011 وأنيطت به الأدوار الآتية:

- حماية الأفراد والأسر المستهدفة ورعايتها عن طريق تقديم معونات دورية أو طارئة وفق معايير تضمن الشفافية والمساءلة وتنسجم مع سياسات وخطط الدولة.
 - تعزيز تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة، وذلك عن طريق ربط المعونات المقدمة فيالصندوق بالتزامات تنموية من المستفيدين تتعلق بالصحة والتعليم وغيرهما.
 - تمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً عن طريق برامج ينفذها الصندوق أو مؤسسات وبرامج التمكين المختصة.
- وبلغ عدد المستفيدين من الإعانات المالية النقدية المباشرة التي قدمها الصندوق الوطني للمعونة نحو 400 ألف شخص عام 2011، وبلغت قيمة المساعدات المالية فيها نحو 7.5 مليار ليرة سورية، وتوقفت التجربة بعد عام 2011 نتيجة ظروف الحرب.

وطبقت الجمهورية العربية السورية نموذجاً آخر للدعم الاستهدافي هو تقديم معونة نقدية دورية للأسر التي ترعى حالات الشلل الدماغي، وهو شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية المتنوعة التي توفرها الدولة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهـم عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من معونات الشلل الدماغي 25256 أسرة في عام 2012 بمبلغ معونة إجمالي وقدره 389 مليون ليرة سورية ارتفعت إلى 26945 أسرة وبمبلغ معونة إجمالي قدره 413 مليون ليرة سورية عام 2015. وباستقراء البيانات، نرى أن الجمهورية العربية السورية حافظت على مخصصات الدعم النقدي لهذه الفئة بالرغم من ظروف الحرب والضغط على الموارد.

المؤشر 3-5 : عدد المستفيدين والمسجلين في التأمين الصحي¹¹

بلغ عدد المستفيدين والمسجلين في خدمات التأمين الصحي 755 ألف شخص في العام 2015 عن طريق شركات التأمين، وهو رقم متواضع لهذا الشكل من الضمان الصحي، مع الأخذ في الحسبان إن خدمات الضمان الصحي في الجمهورية العربية السورية لا تقدم حصراً عن طريق شركات التأمين بل بأشكال متنوعة أخرى عن طريق الصناديق التكافلية والصحية، وهي غير قابلة للحصر بسبب تنوعها واختلاف أشكال الخدمة ونسب التغطية فيها.

المؤشر 3-6 : عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تعدّ مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية بأنواعها المختلفة (معاهد ومراكز إعاقه – دور مسنين – دور أيتام – معاهد رعاية وتأهيل الأحداث – معاهد تأهيل وتشغيل المتسولين والمتشردين) منافذ الخدمة المعتمدة لأنماط الرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة (وهي أكثر الفئات ضعفاً) ببعديها الرعائي الخدمي المباشر والتنموي التمكيني، وهي تعدّ ركائز الرعاية الاجتماعية لهذه الفئات. وهذه المراكز على نوعين: حكومي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها، وأهلي تديره الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخصة بإشراف فني من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي حين كانت الخطط لغاية 2010

9- يتكون قطاع التأمينات الاجتماعية في سورية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات.

10- التقديرات حسب مسح قوة العمل المعد لدى المكتب المركزي للإحصاء وتشمل قوة العمل لدى القطاعين العام والخاص.

11- تقدم خدمات الضمان الصحي في الجمهورية العربية السورية من خلال الاشتراك في الخدمة عن طريق شركات التأمين وهذا يشمل القطاعات الإدارية العامة و الخاصة، إلا أن هذا الشكل الوحيد حيث يستفيد العاملون لدى الجهات العامة والنقابات المهنية من خدمات الضمان الصحي بأشكال أخرى مثل (صناديق التعاون والتكافل الاجتماعي،الطباية المجانية الكاملة،الصناديق الصحية للنقابات المهنية).

تتضمن توسيع وتعزيز شبكة المؤسسات القائمة، فإن ظروف الحرب اعتباراً من عام 2011 أثرت تأثيراً كبيراً على إمكانية تنفيذ الخطط الموضوعة، وكذلك على واقع المؤسسات القائمة التي خرج الكثير منها من الخدمة نتيجة الاستهداف أو التخريب الذي مارسته الجماعات الإرهابية المسلحة، أو تحويل بعضها لوظائف الإيواء المؤقت كحاجة أكثر إلحاحاً نتيجة ظروف الحرب، هذا إضافة إلى تأثر الخدمات المقدمة في المراكز التي ما زالت في الخدمة نتيجة الواقع الاقتصادي وصعوبة تأمين مستلزماتها بسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

وبلغ عدد دور رعاية المسنين في الجمهورية العربية السورية (العامة والأهلية) 24 داراً في عام 2010، وهي تقدّم خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والمعالجة الفيزيائية، في حين انخفض عدد الدور إلى18 داراً عام 2015 بخروج 6 دور بسبب ظروف الحرب.

وبلغ عدد دور رعاية الأيتام 32 داراً عام 2011، وهي تقدم لهم جميع الخدمات (التعليمية – الصحية – الاجتماعية – التأهيل والتمكين الحرفي)، وتستقبل الأيتام منذ الولادة وحتى 18 سنة، في حين انخفض العدد إلى 13 داراً عام 2015 بسبب خروج 19 داراً من الخدمة.

وبلغ عدد معاهد رعاية ذوي الإعاقة 38 معهداً، وهي تقدم خدمات الرعاية لمختلف أنواع الإعاقات، ومنها التعليم والتدريب المهني والتنمية الفكرية، في حين انخفض العدد إلى 26 معهداً عام 2015 بسبب خروج 12 معهداً من الخدمة.

وإضافة إلى دور المسنين والأيتام ومعاهد رعاية ذوي الإعاقة، توجد مؤسسات أخرى هي معاهد رعاية وتأهيل الأحداث الجانحين، التي بلغ عددها 15 معهداً عام 2011، وخرج منها 7 معاهد من الخدمة. كما توجد معاهد تأهيل وتشغيل للمتسولين بلغ عددها 3 معاهد عام 2011، وخرج منها معهد واحد من الخدمة. وفيما يخص دور رعاية مجهولي النسب فكانت 3 دور عام 2011 وهي ما تزال في الخدمة، كما يوجد مركزان لرعاية النساء المعنفات ما يزالان في الخدمة.

ولا يخفى أن الحرب فرضت أنماطاً تدخلية غير تقليدية وغير منظمة تقوم على المبادرات المجتمعية والتي ساهمت إلى حد ملحوظ في تعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، لكن لا يتوفر بيانات عنها لتقييم مدى مساهمتها وأثرها التدخلية تقييماً دقيقاً.

المقصد (4): ضمان تمتّع جميع الأفراد، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية،

والخدمات المالية، وحقوق الملكية، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.

ساوى دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، وكما الدساتير السابقة، بين الأفراد جميعاً، وبين الرجل والمرأة، وأكدت مبادئه الأساسية على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز. فنصت المادة 33 الفقرة 3 على ما يلي: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». كما عزز الدستور دور المرأة في المجتمع بفضل المادة /23/ التي نصت على الآتي: «توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع».

وقد ترجمت السياسات وبرامج العمل الحكومية هذه المبادئ الدستورية في جميع القطاعات على النحو الذي عزز حالة التمكين وتكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الاقتصادية والاستفادة من برامج التنمية، ولاسيما في التعليم والتشغيل والخدمات الصحية. ولتحقيق هذه المرامي، طبقت برامج استهدافية خاصة بالفئات الضعيفة من النساء كعميلات الأسر، كما انتهجت الجمهورية العربية السورية سياسات تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص عادلة من برامج التنمية، ولاسيما التعليم والتشغيل.

المؤشر 4-1 : نسبة الإناث اللواتي يملكن عقارات

لم يميز قانون السجل العقاري الصادر بالقرار رقم 188 لعام 1926 وتعليماته التنفيذية بين الذكور والإناث في الحقوق العينية المسجلة في السجل العقاري، وذلك وفق ما جاء في المادة السادسة من القرار رقم 189 لعام 1926 اللائحة التنفيذية لقانون السجل العقاري والتي نصت على أن القسم الثاني من الصحيفة العقارية معدّ لتدوين اسم المالك وجنسيته ومهنته، دون تمييز بين الجنسين. وبدراسة عينة عشوائية من (1000) صحيفة عقارية من سجلات مديرية المصالح العقارية - مكاتب التوثيق في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام 2015، وفرز الممتلكات حسب متغير الجنس وتوثيق أسماء مالكي العقارات (كاملة أو مشتركة «محاصصة»)، بلغت نسبة الإناث المالكات للعقارات في محافظة دمشق (25%)، وفي محافظة ريف دمشق (18%) عام2015، مقارنة بـ (8%) لمحافظة دمشق و(7%) لمحافظة ريف دمشق في العام 2010. ويشير استقراء نتائج دراسة هذه العينة إلى أن نسب تملك الإناث منخفضة مقارنة بنسبة تملك الذكور، بالرغم من أن الأطر القانونية كرست مبدأ العدالة في التملك. لكنّ تباين النسب مرده إلى عوامل أخرى (اجتماعية في المقام الأول).

المؤشر 4-2 : نسبة القروض والتسهيلات المالية الممنوحة للإناث لمشاريع التمويل متناهي الصغر

تعزيزاً لفرص الوصول المتكافئ إلى الموارد، نفّذت الجمهورية العربية السورية برنامج تمكين المرأة والحد من الفقر الموجه للنساء، ورصدت الحكومة السورية سنوياً لهذا المشروع 0.25 % من الموازنة الاستثمارية العامة على مدى 5 سنوات بين عامي

2006 و2010 وبمشاركة كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة. وقام البرنامج على مبدأ دعم أكثر الأسر فقراً في الجمهورية العربية السورية عن طريق تحسين البنية التحتية وتوسيع الوصول إلى الخدمات الأساسية كمياه الشرب، والصرف الصحي، والطرق، والخدمات الصحية، والمدارس (نهج رأس المال البشري)، وتوفير الفرص، والتمكين (النهج الاقتصادي). وفي ظل ظروف الحرب، تنوعت برامج التمويل المخصصة للنساء وشملت منحاً إنتاجية وتسهيلات وقروض ميسرة، وتعددت الجهات العامة والأهلية التي ساهمت في توفير هذه البرامج. وقد استمر تقديم الدعم المالي للإناث لمساعدتهن في إقامة مشاريع مولدة للدخل، بين عامي 2010-2015، حيث بلغ عدد القروض والمنح نحو39.8 ألف قرض ومنحة إنتاجية، وبلغت نسبة القروض الممنوحة للإناث (47%) من الإجمالي.

المؤشر 4-3 : نسبة ذوي الإعاقة المستفيدين من نسب الاستيعاب في الوظائف

كان القانون رقم /34/ لعام 2004 المظلة القانونية لرعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الجمهورية العربية السورية وضمان الفرص العادلة لهم في جميع المجالات. وقد تم اعتماد الخطة الوطنية للإعاقة عام 2009 والتي تعد المرجعية التنفيذية لسياسات رعاية وتمكين ذوي الإعاقة. وصدرت في هذا الإطار مجموعة من الأنظمة الخاصة بتعيين ذوي الإعاقة في وظائف لدى الجهات العامة¹² دون الاشتراك في المسابقات والاختبارات، بشرط الحصول على الشهادة العلمية والتأهيل العملي المناسب. وقد تمت دراسة نسب استيعاب ذوي الإعاقة في الملاكات لدى عدد من الوزارات والمؤسسات العامة (وهي الإدارات المركزية لوزارات الاتصالات والتقانة، والشؤون الاجتماعية والعمل، والثقافة، والنقل، والمالية، والإعلام، والموارد المائية، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي). ونلاحظ ارتفاع نسبة استيعاب الأشخاص من ذوي الإعاقة لدى الجهات العامة من (3.1%)في العام 2010 من مجموع العاملين الإجمالي إلى (3.4%) في العام 2015¹³.

المقصد (5): بناء قدرات الفقراء، للحد من تعرضها وتأثرها بالكوارث الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية

المؤشر 5-1 : المراكز الخدمية التي تحدث تأثيراً للحد من الظواهر المتطرفة

انتهجت الدولة السورية سياسة إعادة دمج الأشخاص الذين يقومون بأعمال جانحة، وذلك بفضل مراكز إعادة التأهيل السلوكي والعلمي والمهني. ويجري التركيز في هذا الشأن على الأحداث الجانحين، حيث تقدم خدمات التأهيل في 12 مركزاً مختصاً. وقد انخفض عدد هذه المراكز خلال سنوات الحرب إلى 6 مراكز، وخرجت المراكز الباقية عن الخدمة نتيجة لوقوعها في مناطق انتشار الإرهابيين واستهدافها بشتى أنواع التخريب.

المؤشر 5-2 : عدد المراكز الخدمية لبناء القدرات للفقراء والفئات الضعيفة

أحدثت مراكز التنمية الريفية منذ عام 1958 بهدف تنمية الريف وتحسين مستوى معيشة سكانه، عن طريق ما تقدمه من خدمات اجتماعية وصحية واقتصادية. وأحدثت وحدات الصناعات الريفية عام 1980 بهدف تدريب أبناء الريف والأحياء الفقيرة في المدن على الصناعات الريفية والتقليدية بغية تأهيلهم لممارسة العمل في هذه الصناعات وتزويدهم بالمعلومات الفنية والنظرية ورفع مستواهم الثقافي وتهيئة فرص عمل لهم. وقد انخفض عدد مراكز التنمية الريفية من 29 مركزاً في عام 2010 إلى 7 مراكز في عام 2015 نظراً للضرر ووقوع بعضها ضمن مناطق غير مستقرة، كما انخفضت أعداد وحدات الصناعات الريفية من 110 وحدة إلى 62 وحدة خلال نفس المدة. وشهدت نسبة المستفيدين من خدمات هذه المراكز بنسبة 50% بين عامي 2010 و2015.

وتقدم مراكز التنمية الريفية حزمة من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والزراعية والتدريبية، وتشكل حاضنات تنموية، في حين تعنى وحدات الصناعات الريفية بتدريب وتعليم النساء على مجموعة من الصناعات الريفية بغرض التمكين وتعزيز فرص توليد الدخل.

كما أنشأت الحكومة السورية صندوق الجفاف الذي يهدف إلى تخفيف أثر الجفاف والكوارث الطبيعية على المنتجين المزارعين ويسهم بشكل فعال في تقليل أثر التغيرات والعوامل الطبيعية على دخول الأسر التي تعتمد على الزراعة في مصدر عيشها.

المقصد (6): كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز من أجل تزويد البلدان النامية ولاسيما الأقل نمواً بما يكفيها من الوسائل من أجل تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

المؤشر 6-1 : نسبة تغطية المساعدات المقدمة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية من إجمالي المطلوب

12- حدد القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 نسبة استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف لدى الجهات العامة بنسبة 4% من الملاك العددي، وبأشهر لمجلس المركزي لشؤون المعوقين عام 2016 دراسة زيادة هذه النسبة.

13- أورد قانون العمل رقم 17 تشغيل نسبة 2% لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.

شكلت خطط الاستجابة الإنسانية منذ عام 2012 إطار التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة في توفير المساعدات الإنسانية الطارئة في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية. وهذه الخطط ليست إطاراً للعمل التنموي، بل هي إطار لحشد الموارد المادية وتنفيذ البرامج الإغاثية للتخفيف من الآثار التي أنتجتها الحرب، ولاسيما حالات النزوح الداخلي وما ترافق معها من حالات وظروف طارئة على المتضررين، سواء المهجرين أم المجتمعات المضيفة، والمواطنين المتضررين عموماً من الحرب. وبالرغم من الموازنات المعلنة لهذه الخطط فإن نسب التمويل الدولي كانت متواضعة مقارنة بالاحتياجات الإنسانية، وكانت بعيدة عن التعهدات الدولية في هذا الشأن. إضافة إلى أن البيانات الكلية (تغطي كافة أنواع الإنفاق) لا توضح الإنفاق الفعلي على الاحتياجات، أي إنها لا تعطي رقماً دقيقاً عن نسبة الموارد التي خصصت وأنفقت مباشرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ومن ثمّ المساهمة في تخفيف حدة الفقر لدى المتضررين نتيجة ظروف الحرب. وكانت المساعدات بمجملها هي مساعدات تلبي الجانب المعيشي، ولا تتضمن برامج ذات أثر تنموي طويل الأمد بالمعنى الفعلي، بالرغم من أن الحكومة عملت على أن تعنى الخطط بدءاً من عام 2014 بالأبعاد المتعلقة بتعزيز التعافي المبكر ودعم سبل العيش. لكن البرامج المطبقة ونسبة تمويل هذا القطاع الحيوي من إجمالي التمويل المحقق لخطط الاستجابة يبقى محدوداً مقارنة بالقطاعات ذات الطبيعة الإغاثية.

ومع العلم بأن الحكومة السورية تحمّلت الغالبية العظمى من تمويل خطط الاستجابة الإنسانية المتعاقبة.

المؤشر 6-2 : الإنفاق على قطاع الزراعة من الإنفاق العام

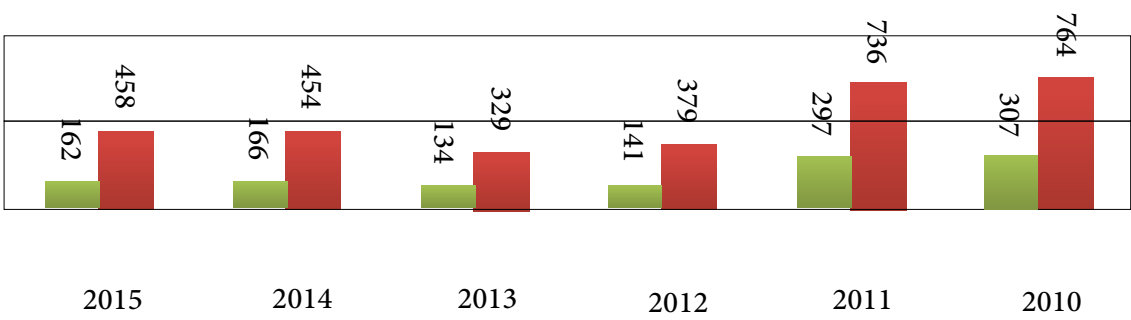
عملت الدولة السورية على تخصيص نسب إنفاق مرتفعة على القطاع الزراعي قبل سنوات الحرب نظراً لأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في تعزيز الأمن الغذائي والاستقرار السكاني. وقد أسهم هذا الإنفاق في انخفاض معدلات الفقر وبخاصة الريفي منه في سنوات ما قبل الحرب. وتشير البيانات المتاحة إلى انخفاض في نسبة الإنفاق الاستثماري العام على قطاع الزراعة من إجمالي الإنفاق الاستثماري للقطاع العام¹⁴ من (1.8%) عام 2010 إلى (1.1%) لعام 2015. ويعزى هذا الانخفاض إلى تأثير الموارد وظروف الحرب التي عطّلت استمرارية الإنتاج الزراعي في الكثير من مناطق الإنتاج الرئيسية، وخروج عدد من المنشآت ومراكز الأبحاث الزراعية خارج الخدمة، إضافة إلى ظروف النزوح الداخلي التي عانت منها الأرياف وأدت إلى خروج أعداد كبيرة من اليد العاملة الزراعية.

المقصد (7): وضع أطر سياساتية سليمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي استناداً إلى استراتيجية إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني

المؤشر 7-1 : نسبة النساء المستفيدات من برامج الصحة الإنجابية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة إلى تدني عدد خدمات تنظيم الأسرة المقدمة في مراكزها من (764 ألف) خدمة عام 2010 إلى (485 ألف) خدمة عام2015.إضافةً إلى تراجع عدد خدمات الرعاية المقدمة للأمهات من (307 ألف) خدمة عام 2010 إلى (162 ألف) خدمة عام 2015.

تطور أعداد المستفيدات من برامج الصحة الإنجابية (ألف)



ويحتاج تحسين هذا الواقع المتأثر بتداعيات الحرب إلى توفير الرعاية الصحية الإنجابية المتكاملة (ما قبل وأثناء وبعد الولادة) عن طريق المراكز الصحية والبرامج التوعوية، وبخاصة للإناث النازحات (مراكز الإيواء).

المؤشر 7-2 : عدد المستفيدين من خدمات التعليم المجاني

بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي 5.6 مليون عام 2010، وانخفض إلى 4.4 مليون عام 2015. وقد بلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العام (95.6%) من إجمالي الملتحقين مقابل (4.4%) ملتحقين بالتعليم الخاص في عام2010. وانخفض عدد الطلاب

14- يشكل الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي أكثر من 59% من إجمالي الإنفاق، ويركز الاستثمار العام على قضايا البحوث الزراعية وتطوير المنتجات وأوجه الدعم المقدم للقطاع.

الملتحقين بالتعليم العام بمقدار (21.5%) مقابل (23%) للملتحقين بالتعليم الخاص بين عامي 2010 إلى 2015. ويأتي انخفاض أعداد الملتحقين بالتعليم نتيجة ظروف الحرب، حيث تضررت البنية التحتية التعليمية بتعرض العديد من المدارس للتخريب أو الأضرار،فقد بلغ عدد المدارس المتضررة نحو (2674) مدرسة متضررة ضرراً كلياً أو جزئياً، إضافة إلى الأضرار البشرية، حيث تعرض الكادر التعليمي في المدارس لعمليات الخطف والقتل على أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة، كما تأثرت الناحية النفسية لدى الأطفال إضافةً إلى خشية العديد من الأهالي من إرسال أولادهم لإكمال تحصيلهم العلمي. وقد طبقت وزارة التربية حزمة من البرامج الهادفة إلى تعزيز نسب الالتحاق المدرسي اعتباراً من عام 2013 أثمرت عن ارتفاع تدريجي في عودة الطلاب إلى التعليم (أنظر مؤشرات التسرب والالتحاق في متن الهدف الرابع).

لقد عمدت الجماعات الإرهابية المسلحة إلى فرض مناهج تشجع على الفكر الوهابي المتطرف على التلاميذ في مناطق انتشار هذه الجماعات، كما عانى القطاع التعليمي وبشدة من خسائر وأضرار واسعة في البنى التحتية والمرافق التعليمي الناجمة عن استهدافها من قبل ما يسمى « التحالف الدولي» وخاصةً في المنطقة الشرقية من الجمهورية العربية السورية.

المؤشر 7-3 : نسبة المستفيدين من برامج محو الأمية

ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تقع أعمارهم بين 15 و24 سنة في الجمهورية العربية السورية من (88%) عام 1990 إلى (95%) عام 2010. وبالنظر في توزيع هذا المؤشر بين الجنسين، نجد أن النسبة ارتفعت للذكور من (90.1%) عام 1990 إلى (96.6%) عام 2010، وللإناث من (86.6%) عام 1990 إلى (94.6%) عام 2010. ويبدو جلياً انخفاض التباين بين الذكور والإناث في هذا المؤشر بين عامي 1990 و2010.

وعلى الرغم من انخفاض معدل الأمية للسكان من سن 15 سنة فأكثر ليصل إلى نحو (12%) في العام 2010، بقيت الفجوة حسب النوع الاجتماعي موجودة (ذكور: 6.1%، وإناث: 18.1%)، والفجوة حسب التوزع بين الريف والمدينة أيضاً (مدينة: 8.2%، والريف: 16.6%). ويتوقع ارتفاع معدلات الأمية خلال 2012-2015 بسبب تراجع تنفيذ برامج محو الأمية خلال الحرب في جميع المحافظات والمناطق السورية (تراجعت أعداد المستفيدين من 3802 إلى 2409 بين عامي 2010 و2015)¹⁵ ، وزيادة نسبة التسرب من التعليم الأساسي من (3.6%) عام 2010 إلى (29%) عام 2015.

خلاصة الهدف الأول

اقتربت الجمهورية العربية السورية عام 2010 من تحقيق هدف الألفية المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال ما انتهجته من سياسات حمائية متعددة لتخفيف وطأة الفقر (بمفهومه الواسع، الفقر المتعدد الأبعاد) عن طريق مكونات ثلاثة: يقوم المكون الأول على تقديم الخدمات الاجتماعية مجاناً لبعضها وبأسعار رمزية لبعضها الآخر، فالخدمات التعليمية وخدمات الصحة وخدمات المسكن من مياه الشرب والصرف الصحي وغيرها تعبر عن جهود ساهمت في تخفيف معدلات الفقر وتخفيف العبء الاقتصادي عن السكان؛ في حين يركز المكون الثاني على سياسات الدعم المختلفة من دعم للمحروقات والكهرباء ودعم أسعار بعض المواد الأساسية لمعيشة السوريين، واستخدام سياسات رقابية على الأسعار في الأسواق واللجوء في أحيان كثيرة للتسعير الإداري؛ أما المكون الثالث فتمثل في سياسات العمل اللائق وخاصةً التوظيف الاجتماعي في القطاع العام وسياسات التأمينات الاجتماعية والصحية، وعمل المرأة.

وكان أول ضحايا الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية السكان الفقراء والفئات الضعيفة اقتصادياً، ورفعت معدلات الفقر بصورة لم يسبق لها مثيل وأبعدت الجمهورية العربية السورية كثيراً عن مسارات تحقيق الهدف. فقد ألقت الحرب بظلالها على محددَي الفقر الرئيسيين: الدخل والأسعار، فتأثرت الدخل سلباً بفعل فقدان فرص العمل المصدر الأساسي للدخل وتراجع برامج الحماية الاجتماعية، وتأثرت الأسعار تأثيلاً مزدوجاً، خارجياً بفعل الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب، وداخلياً بسبب ضعف النشاط الاقتصادي الإنتاجي حيث خرج قسم كبير من منشآته خارج الدورة الاقتصادية، إضافةً إلى صعوبة نقل المنتجات بين بعض المحافظات، وغياب آليات مراقبة الأسواق في بعض الحالات، ناهيك عن انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية. وأفرزت هذه التأثيرات تحديات جديدة أمام الاقتصاد والمجتمع السوريين تضاف إلى التحديات التي كانت ماثلة أمام جهود الحد من الفقر قبل الحرب، فتمثلت نتائج المرحلة بتضرر جميع مؤشرات الفقر واتساع نطاقه وتعمق حدته وفجوته.

وبالتالي فإن الانطلاق نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة محاط بظروف صعبة تشكل تحديات جسام أمام جهود الدولة السورية، خاصةً إذا ما امتدت سنوات الحرب واستمرت مفاعيلها بالتأثير على الشرائح المختلفة للسكان ومصادر دخلهم وعيشهم.

15- دورات الجهات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مراكز التنمية الريفية والاتحاد العام النسائي، سابقاً)..

٢ القضاء التام
على الجوع



القضاء على الجوع وتوفير الأمن
الغذائي والتغذية المحسنة
وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

شكل التنوع الطبيعي والبيئي ميزة من الميزات التي أهلت الجمهورية العربية السورية لأن تمتلك مقومات تحقيق الأمن الغذائي. فعلى الرغم من معدلات النمو السكاني المرتفعة التي كوّنت عبئاً وضغطاً على الموارد الطبيعية والاقتصادية، فقد تمكنت الجمهورية العربية السورية من أن توفر مستوى مقبولاً من الأمن الغذائي بمقوماته المختلفة خلال السنوات التي سبقت الحرب.

تغير الوضع تغيراً كلياً منذ بداية أزمة الجفاف التي تعمقت ملامحها وآثارها في عامي 2007 و2008 وأصبح توفير مستلزمات الأمن الغذائي تحدياً رئيسياً من تحديات تحقيق التنمية في الجمهورية العربية السورية، وبخاصةً مع تفاق هذه الأزمة بأزمة عالمية، أشد تأثيراً، أدت إلى ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار الغذاء. وبعد الخروج التدريجي لمكامن الإنتاج الغذائي من أزمات الجفاف والارتفاع العالمي للأسعار أتت الحرب حاملةً معها شتى أنواع الضرر على مقومات الأمن الغذائي ومحدداته كافة.

المقصد (8): القضاء علي الجوع وضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030

المؤشر 8-1 : معدل الفقر الغذائي

أشارت تقارير التنمية الألفية الوطنية والعالمية إلى أن الجمهورية العربية السورية كانت على المسار الصحيح في تحقيق هدف الألفية المعني بخفض نسبة الفقر المدقع، فما تحقق خلال سنوات ما قبل الحرب (1997-2010) كان كفيلاً بتحقيق الهدف قبل عام 2015. فقد انخفض معدل الفقر الغذائي من (2.2%) عام 1997 إلى (1.1%) عام 2010. ويقوم أحد الأشكال الجديدة لقياس الفقر المدقع الذي استدعته مفرزات الحرب على قياس مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي الأسري، التي أشارت إلى تأثير واسع للحرب على أحوالها الغذائية. وتأكيداً على ما سبق ذكره، يشير تقرير الأمن الغذائي الأسري إلى أن نحو ثلث السوريين (33.4%) هم فاقدون لأنهم الغذائي، يضاف إليهم أكثر من النصف بقليل (51.6%) ممن هم معرضون لفقدان الأمن الغذائي، أي إن (15.6%) فقط من السوريين يتمتعون بالأمن الغذائي.

أما على مستوى جغرافيا الأمن الغذائي، فيشير التقرير إلى أن هناك أربع محافظات تزيد فيها نسبة الأسر الآمنة غذائياً عن المستوى الإجمالي للقطر البالغ (15.6%)، وتأتي في مقدمتها دمشق واللاذقية، تليهما السويداء ودرجة أقل حمص. وبالمقابل، هناك خمس محافظات ترتفع فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً مقارنةً بالمستوى الإجمالي للقطر البالغ (33.4%)، تأتي في مقدمتها محافظة الحسكة التي تزيد فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً عن النصف، تليها محافظتا حلب وحماة حيث تقترب فيهما نسبة الأسر غير الآمنة من النصف، ثم القنيطرة ودرعا بنسبة أسر غير آمنة غذائياً ما بين (44.8-46.4%) من مجموع الأسر في كل محافظة. غير أن ما هو أكثر انتشاراً في مختلف المحافظات السورية هي نسبة الأسر المعرضة لفقدان أمنها الغذائي، فهي لا تقل عن (40.2%) كما هو الحال في درعا، وتصل إلى (64.5%) في محافظة اللاذقية، لكنها تقترب في العديد من المحافظات من نسبة نصف الأسر لتقترب من المستوى الإجمالي للقطر البالغ (51.1%).¹⁶

قدمت مؤسسات الدولة السورية ومنظمات المجتمع الأهلي في الجمهورية العربية السورية، إضافة لمنظمات الأمم المتحدة، الدعم الغذائي للأسر الفقيرة والأسر المتضررة من الحرب، وذلك على شكل سلال غذائية بشكل دوري والتي كان لها الأثر الجيد في تخفيف العبء عن الأسر. إلا أن المناطق غير المستقرة شهدت اعتداءات متكررة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة على تلك المعونات لاستخدامها في الضغط على الأهالي. كما تعرضت قوافل الإغاثة لاعتداءات متكررة من قبل طيران التحالف الدولي كاستهدافه بتاريخ 2016/9/19 قافلة مساعدات إنسانية تابعة للهلال الأحمر العربي السوري كانت متوجهة إلى أورم الكبرى، مما أدى إلى استشهاد خمس أشخاص وإصابة 22 آخرين وتضرر 6 سيارات.

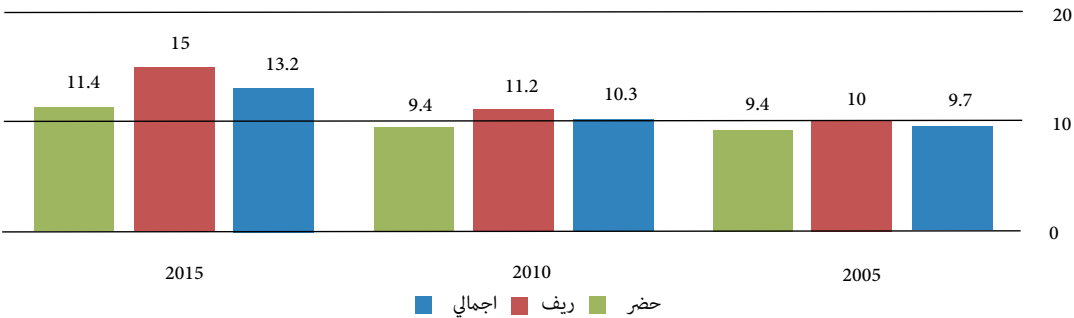
المقصد (9): وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025

15- دورات الجهات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مراكز التنمية الريفية والاتحاد العام النسائي، سابقاً)..

المؤشر 9-1 : نقص الوزن لدى الأطفال

يعد مؤشر نقص الوزن لدى الأطفال من مؤشرات النتائج الهامة التي تعبر عن الوضعي التغذوي والصحي في البلد، والذي شهد ارتفاعاً من (9.7%) إلى (10.3%) بين عامي 2005 و2010. وهذا الارتفاع غير مبرر نظراً إلى توفر مقومات الغذاء وتحسن مؤشرات التوفر خلال نفس المدة، ويمكن أن يعود السبب إلى نواحٍ صحية مرتبطة بارتفاع معدلات الإصابة بالإسهالات (وفقاً للمسح الصحي الأسري لعام 2009).

تطور مؤشر نقص الوزن للأطفال حسب الريف والحضر (2005-2015)



شهد معدل نقص الوزن عند الأطفال ارتفاعاً كبيراً في ظل الحرب متأثراً تأثراً مزدوجاً من نقص الغذاء ونقص الخدمات الصحية وخروج عدد من مرافقها الصحية خارج نطاق النظام الصحي، حيث ارتفع المعدل حتى وصل عام 2015 إلى حدود (13.2%).

المؤشر 9-2 : الحالة التغذوية لدى الأطفال

قدّرت دراسة تقدير حالة سوء التغذية لدى الأسر السورية، التي نفذتها وزارة الصحة في عام 2016، بأن نسبة انتشار الهزال والتقرن بين الأطفال بعمر 6-59 شهراً بلغت (2.2%) و(12.7%)، على التوالي، في حين بلغت النسبة المئوية لانتشار نقص الوزن للأطفال لنفس العمر (4.9%). هذا وقد بلغ معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال (6-59 شهراً) (25.9%)، أما لدى النساء في سن الإنجاب عدا الحوامل، فقد بلغ معدل فقر الدم (24.5%). وبينت نتائج الدراسة أيضاً بأن معدل انتشار نقص فيتامين (أ) حوالي (8.7%)، في حين لم يشاهد عوز شديد في اليود بين طلاب المدارس، إنما بلغت نسبة العوز المتوسط والخفيف باليود (12.99%) و(27.7%) على التوالي.

مؤشرات الحالة التغذوية لدى الأطفال للعام 2016

المؤشر	القيمة %
انتشار الهزال بين الأطفال بعمر 6-59 شهراً	2.2
انتشار التقرن بين الأطفال بعمر 6-59 شهراً	12.7
انتشار نقص الوزن بين الأطفال بعمر 6-59 شهراً	4.9
انتشار فقر الدم بين الأطفال بعمر 6-59 شهراً	25.9
انتشار التقرن بين النساء في سن الإنجاب عدا الحوامل	24.5
معدل انتشار نقص فيتامين أ	8.7
معدل انتشار نقص اليود بين طلاب المدارس	
نسبة عوز شديد	0
نسبة عوز متوسط	12.9
نسبة عوز خفيف	27.7

المقصد (10): مضاعفة الإنتاج الزراعي ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين بما يضمن تحقيق المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المائية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية في حلول 2030.

المؤشر 10-1 : إنتاج الغذاء الزراعي

تعدّ الحبوب المصدر الرئيسي للغذاء في الجمهورية العربية السورية. وقد شهد إنتاج هذه المحاصيل تراجعاً بوسطي سنوي (3.9%) بين عامي 2005 و2010، ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى سنوات الجفاف التي بدأت عام 2007 وتعمقت في عامي 2008 و2009 من جهة، وارتفاع مستلزمات الإنتاج، من جهة أخرى، وبخاصةً أن هذه المرحلة ترافقت مع التحرير التدريجي لأسعار مستلزمات الإنتاج عن أهم مكون في مستلزمات الإنتاج وهو المحروقات.

استمر هذا التراجع بصورة أكثر حدة خلال سنوات الحرب، لأسباب بعضها مشابه للأسباب التي سادت قبلها، وبعضها الآخر من مفرزات الحرب السلبية، كتراجع المساحات المزروعة نتيجةً لخروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن الإنتاج، وبخاصةً في محافظات المنطقتين الشرقية والشمالية، التي يشكل الإنتاج المحاصيلي فيها أكثر من (70%)¹⁷ من إجمالي الإنتاج السوري من الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أن «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، نشرت حوالي 76 حقل ألغام في الأراضي الزراعية المملوكة للسوريين في الجولان السوري المحتل، مما حرم استفادة المواطنين السوريين من استثمار أراضيهم بالزراعة والتي المورد الأساسي لرزقهم وكسب عيشهم، إضافة لوفاة وإصابة عدد من أبنائهم، خاصة الأطفال.

تراجع إنتاج الحبوب الغذائية خلال سنوات الحرب بوسطي سنوي قدره نحو (8.6%)¹⁸ بين عامي 2011 و2015. وشهد إنتاج مادة القمح تراجعاً حاداً منذ العام 2006 من (4.9) مليون طن إلى (3.1) مليون طن عام 2010، ووصل الإنتاج إلى أدنى قيمه في عام 2008 حيث بلغ (2.1) مليون طن نتيجةً لتأثر الجمهورية العربية السورية وخاصةً المنطقة الشرقية بأزمة جفاف حادة أدت إلى انخفاض كبير في الإنتاج، وخاصة إنتاج الأراضي البعلية.

خرجت الجمهورية العربية السورية من أزمة الجفاف تدريجياً حتى عام 2011، حيث عاود إنتاج القمح الارتفاع إلى أن وصل في نفس العام إلى (3.8) مليون طن. لكن لم يدم هذا الارتفاع طويلاً، فما لبث أن عاود الانخفاض انخفاضاً كبيراً في ظل الحرب نظراً لخروج قسم من الأراضي الزراعية عن الخدمة الإنتاجية بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في المناطق الرئيسية لزراعة القمح، وهو ما جعل صعباً على الفلاحين الوصول إلى أراضيهم وزراعتها. حيث انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح من (1.5) مليون هكتار عام 2010 إلى (1.4) مليون هكتار عام 2013. كما كان لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصةً أسعار المحروقات والأسمدة الأثر الكبير في عزوف بعض الفلاحين عن زراعة أراضيهم أو تقليل المساحات المزروعة أو عدم إيلاء الأراضي الزراعية مستحقاتها (التقليل من السماد، وعدد الريات المطلوبة)، وهذا ما انعكس انعكاساً مباشراً على الغلة الزراعية حيث انخفضت انخفاضاً كبيراً من 2760 كغ/ هكتار عام 2006 إلى 1930 كغ/ هكتار عام 2010، وعادت للارتفاع إلى 2320 كغ/ هكتار عام 2013. انخفض إنتاج القمح في ظل الحرب حتى وصل أدنى قيمه في عام 2014، حيث يقدر الإنتاج في هذا العام بـ (2.02) مليون طن، ثم عاود الارتفاع عام 2015 مع إنتاج نحو (2.90) مليون طن. وسجلت فجوة (فائض) الغذاء من مادة القمح تذبذباً كبيراً قبل الحرب كان للعوامل المناخية الدور الأكبر في تحديد طبيعتها. ففائض الإنتاج الذي سجل في عامي 2006 و2007 (1300 و 152 ألف طن على التوالي) تحول في الأعوام 2008 و2009 و2010 إلى عجز بنحو (311 و 120 و 667 ألف طن على التوالي)، ثم انخفض هذا العجز في عام 2011 إلى (8) ألف طن.

أما في ظل الحرب فقد شهد إنتاج القمح تراجعاً كبيراً مسجلاً عجزاً بمقدار (1759) ألف طن عام 2014 و(930) ألف طن عام 2015. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الاعتماد على الاستيراد في توفير الحاجة من مادة القمح حتى وصل في العام 2014 إلى ما نسبته (46%).

أما فيما يتعلق بإنتاج أنواع الحبوب الأخرى التي تحتل حيزاً مهماً في نمط الاستهلاك الغذائي للسوريين، فقد شهد إنتاج كل من الحمص والعدس تراجعاً كبيراً بين عامي 2005 و2010، بوسطي نمو سلبي سنوي بنحو(8% و13%) على التوالي، في حين شهد إنتاج الفول استقراراً خلال نفس المدة. ويعود السبب وراء تراجع إنتاج الحمص والعدس إلى أزمة الجفاف الحادة التي تعرضت لها الجمهورية العربية السورية خلال هذه المرحلة، في حين يعود استقرار إنتاج مادة الفول إلى أن زراعتها تعتمد على الري ولا تزرع بعلًا.

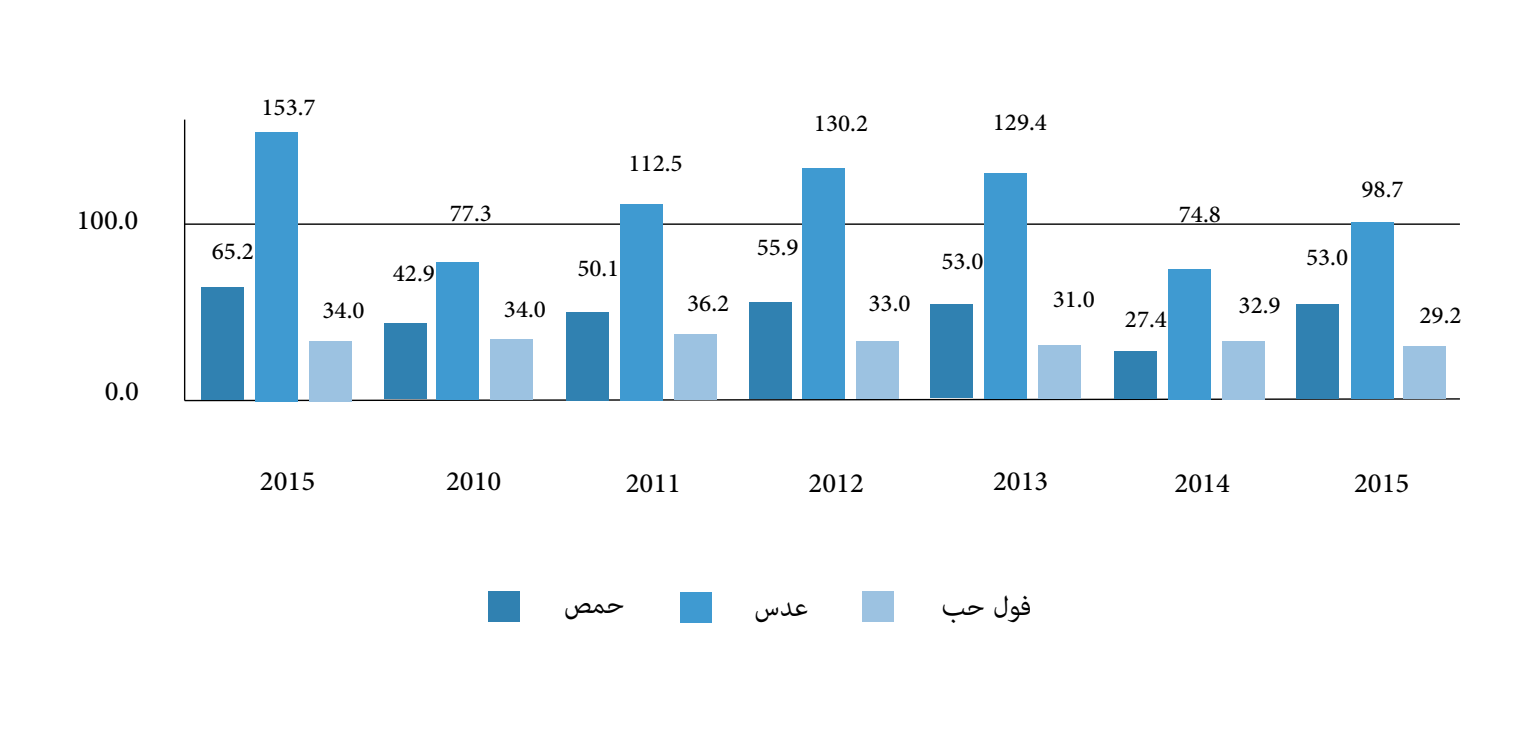
وتضرر الإنتاج من العدس تضرراً كبيراً أثناء الحرب، فقد انخفض الإنتاج بمقدار (12%) بين عامي 2011 و2015، ويعزى السبب الأساسي لهذا التراجع إلى خروج مساحات واسعة من الإنتاج نظراً لوقوعها في مناطق غير مستقرة، وبخاصةً في محافظتي حلب وإدلب التي تشكل المساحات المزروعة فيها أكثر من (60%) من إجمالي المساحات المزروعة بالمحصول، في حين تحسن إنتاج الحمص بزيادة نسبيتها (6%) خلال نفس الفترة بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة بمقدار (8.2%).

16- نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري، برنامج الأغذية العالمي، 2015.

17- تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي، الخطة الخمسية الحادية عشرة.

18- حسابات فريق العمل بناءً على بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية، وزارة الزراعة.

تطور إنتاج بعض أنواع الحبوب (2005-2015) ألف طن



فول حب عدس حمص

وتضرر الإنتاج من العدس تضرراً كبيراً أثناء الحرب، فقد انخفض الإنتاج بمقدار (12%) بين عامي 2011 و2015، ويعزى السبب الأساسي لهذا التراجع إلى خروج مساحات واسعة من الإنتاج نظراً لوقوعها في مناطق غير مستقرة، وبخاصةً في محافظتي حلب وإدلب التي تشكل المساحات المزروعة فيها أكثر من (60%) من إجمالي المساحات المزروعة بالمحصول، في حين تحسن إنتاج الحمص بزيادة نسبيتها (6%) خلال نفس الفترة بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة بمقدار (8.2%).

أما فيما يتعلق بالخضراوات، فقد شهد إنتاجها استقراراً نسبياً بين عامي 2005 – 2010 بالرغم من زيادة المساحات المزروعة من الخضروات، خاصة الخضار الشتوية. أما أثناء الحرب، فقد شهد إنتاج الخضراوات تذبذباً، حيث ارتفع الإنتاج في عام 2011 بعد خروج الجمهورية العربية السورية من أزمة الجفاف ثم عاد للانخفاض من جديد، حيث تراجع الإنتاج بوسطي سنوي قدره (4.4%) خلال الحرب. ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار بوجه عام، وبخاصةً أسعار مستلزمات الإنتاج والمحروقات. فمثلاً استمر إنتاج مادة البطاطا، التي تعتبر من المغذيات الأساسية وفق العادات الغذائية السورية، بالارتفاع لغاية عام 2011 بوسطي سنوي (3%)، إلا أنه تراجع للأسباب المذكورة سابقاً بين عامي 2011-2015 وبمعدل سنوي وسطي (8.3%).

تأثرت المساحات الزراعية السورية نتيجةً لتوقف الصناديق الدولية عن دعم القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية، كما كان لسرقة الجماعات الإرهابية المسلحة للمحاصيل السورية والثروة الحيوانية فيها وتهريبها الى تركيا، إضافة لقيامهم وبشكل واسع بإحراق محاصيل الفلاحين وابتزازهم في المناطق غير المستقرة، الأثر الكبير في الخلل الذي أصاب مكامن الأمن الغذائي.

أما فيما يخص الشق الحيواني، فقد سجل إنتاج الحليب (حليب الأبقار، أغنام، ماعز) انخفاضاً بوسطي سنوي (6.2%)، وحذت مشتقات الحليب حذو الحليب من حيث الانخفاض لتسجل معدل نمو قدره (4.1%). وأيضاً حذا اللحم حذو الحليب ومشتقاته من حيث الانخفاض، لكن بمعدل نمو قدره (5.9%) بين عامي 2011 و2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى تناقص أعداد الحيوانات نتيجة تعرضها للنفوق أو تعرض حظائر التربية للتخريب من قبل المجموعات المسلحة في بعض المناطق، وانخفاض مستوى الاهتمام والمقنن العلفي للحيوان لغلاء سعره وعدم وجود وفرة بالمراعي كما في السابق. واشتد الأثر نتيجةً للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية وأثرها على إنتاج الأعلاف واستيرادها.

وبالمقابل انخفضت كميات لحوم الدواجن المنتجة في عام 2015 انخفاضاً ملحوظاً وبمقدار أقل من النصف مقارنة ببداية السلسلة الزمنية عام 2010، بمعدل نمو سنوي وقدره (11.5%)، وكذلك البيض. فكان له حصة كبيرة من انخفاض الإنتاج بمعدل نمو قدره (9%)، نتيجة لظروف الحرب وتبعاتها التي أسهمت في خروج عدد كبير من المداجن عن منظومة التربية والإنتاج في بعض المناطق. ويضاف إلى ذلك المعوقات الحاصلة والمرتبطة بتوفير العلف وتكلفته المرتفعة التي أدت إلى عزوف بعض المربين عن عملية التربية.

المقصد (11): مضاعفة الإنتاج الزراعي ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين بما يضمن تحقيق المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المائية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية في حلول 2030.

تعد المحاصيل الحبية كالقمح والعدس والحمص وغيرها من المحاصيل الرئيسية التي تلحظها الخطة الزراعية السنوية والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي. ويعبر تطور المساحة عن أثر سياسات التوسع الأفقي على أداء الإنتاج النباتي، حيث تسيطر المساحة المزروعة بالمحاصيل الحبية وخصوصا الاستراتيجية منها (كالقمح) على جزء كبير من المساحات المستثمرة خصوصاً في النظم الزراعية السهلية سواء البعلية منها أو المروية.

المؤشر 11-1 : نسبة المحاصيل الحبية - الخضار - الفاكهة من المساحة القابلة للزراعة

انخفضت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل الحبية من إجمالي المساحة القابلة للزراعة انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات 2010-2015 بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى خروج مساحات واسعة عن دائرة الإنتاج الزراعي نتيجة وجود قرى في مناطق غير مستقرة وقرى أخرى مهجرة في بعض المناطق، إضافة إلى عدم استقرار الظروف الجوية، حيث بلغت هذه النسبة (30.7%) في العام 2010 ثم انخفضت لتصل إلى (23.3%) في العام 2015، في حين انخفضت نسبة الأراضي المزروعة بالخضار انخفاضاً بسيطاً خلال المدة المذكورة. أما فيما يتعلق بالفاكهة فقد بقيت نسبة الأراضي المزروعة فيها نحو (17%) خلال نفس المدة. وهذا يستدعي العمل على الاستخدام الموسع لطرق الري الحديث للمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة. إضافة إلى الاستفادة المثلى من برامج ومشروعات تلافي الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة المحدثة لهذا الغرض، كمشروع مكافحة الجفاف ونظام الإنذار المبكر للتنبؤ عن حالات الجفاف والمحطات المناخية الكفيلة بإعلام المزارعين عن فترات توقع موجات الصقيع للقيام بتفاديها.

المقصد (12): الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً بحلول عام 2020

تنتشر في الجمهورية العربية السورية أعداد كبيرة من الأنواع النباتية والحيوانية ولكل منها أعداد من السلالات والأصناف المحلية التي يجب الحفاظ عليها من التدهور والانقراض عن طريق التنظيم المؤسسي والتشريعي على المستوى الوطني.

المؤشر 12-1 : البنك الوراثي للإنتاج الحيواني والنباتي

يمتاز الغطاء النباتي السوري بتنوع البيئة والمنطقة الجغرافية. ويقدر عدد الأنواع النباتية الموجودة في الجمهورية العربية السورية بـ 3150 نوعاً تتبع لـ 900 جنساً. ويتوفر فيها الكثير من الأصناف المحلية التي لا تزال تزرع حتى اليوم نظراً لتأقلمها مع الظروف البيئية، وبخاصة الجفاف والحرارة ومعظمها ذات مواصفات زراعية وتسويقية جيدة.

يتم الحصول على الموارد الوراثية أساساً عن طريق جولات الجمع التي تنفذ في الجمهورية العربية السورية، ومن التبادل مع مراكز البحوث الزراعية مثل إيكاردا سابقاً، وقد بلغ عدد المدخلات المحفوظة في البنك الوراثي 13351 مدخلاً من مختلف أنواع المحاصيل والبقوليات المزروعة والبرية والمحاصيل الزيتية والخضار والنباتات الرعوي، كما يتم سنوياً تقييم وإكثار نحو 1500/ 2000 مدخلاً من مختلف الأنواع. ويوضح الجدول التالي عدد المدخلات في البنك الوراثي النباتي:

عدد المدخلات في البنك الوراثي النباتي

النوع	العدد	النوع	العدد
القمح المبدئي	85	بقوليات غذائية مزروعة	2032
القمح البري	1152	بقوليات علفية مزروعة	424
الشعير البري	257	نباتات مراعي طبيعية	132
القمح المزروع	1691	الذرة	463
الشعير المزروع	1143	المحاصيل الزيتية	642
البقوليات الغذائية البرية	301	الخضار	2657
البقوليات العلفية البرية	2322	المحاصيل المختلفة	40
البقوليات الرعوية البرية	10		
المجموع 13351			

وأنشأت وزارة الزراعة، ممثلة بالهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 66 مجمعاً وراثياً للأشجار المثمرة تضم الأصناف المحلية والأجنبية، كما تم إنشاء 4 مجمعات للحبوب البرية والبقوليات البرية و3 مجمعات للنباتات الرعوية ومجمعاً واحداً للنباتات الطبية والعطرية يضم 49 نوعاً وحديقة نباتات طبية وعطرية فيها 20 نوعاً.

بهدف تحسين الإنتاج كمأً ونوعاً، يتم إجراء تجارب إعادة تأهيل للأصناف المحلية للخضار والحبوب، حيث يتم تقييمها وانتخاب الجيد منها ودراسته عدة سنوات لإعادة نشر زراعته بين الفلاحين. وقد تم في عام 2013 إجراء 31/ بحثاً تطويراً للإنتاج النباتي، وانخفض العدد في العام 2016 إلى 29/ بحثاً.

أما فيما يخص البحوث العلمية الخاصة بتربية القطعان المحلية من الحيوانات الزراعية والتحسين الوراثي، فالجدول التالي يبين البحوث المدرجة ضمن الخطة الفنية 2016 لإدارة بحوث الثروة الحيوانية:

برامج بحوث الإنتاج الحيواني

البحوث	البيان
البرنامج الوطني للتربية والتحسين الوراثي لأغنام العواس	إن هذه الأبحاث أساسية، وتنفيذها ضمن محطات بحوث الثروة الحيوانية مستمر منذ سنوات إلى الآن، بهدف الوصول إلى سلالات محلية نقية بطريقة الانتخاب (تحمل تراكيب وراثية مميزة للعرق)، تمتاز بمؤشرات تربية وتناسلية وإنتاجية وشكلية محددة ضمن أهداف هذه البرامج وبرامج التوصيف العلمي للعروق المحلية.
البرنامج الوطني للتربية والتحسين الوراثي للماعز الشامي	
البرنامج الوطني للتربية والتحسين الوراثي للماعز الجبلي والخليط	
البرنامج الوطني للتربية والتحسين الوراثي للأبقار المحلية (الشامية والعكشية والجولانية)	
البرنامج الوطني للتربية والتحسين الوراثي للجاموس السوري	
البرنامج الوطني لرعاية الإبل الشامية	أبحاث أخرى في مجال التربية والتحسين الوراثي للعروق المحلية.
التوصيف الوراثي والبيئي لمنحى النمو عند الإبل الشامية في الجمهورية العربية السورية	
تشكيل خطوط جديدة من الماعز الخليط: ذكور الشامي x إناث الجبلي ذكور الجبلي x إناث الشامي ذكور الشامي x إناث الخليط	
التنوع الوراثي في الجاموس السوري	
التنوع الوراثي في الأبقار العكشية	
التحسين الوراثي بالانتخاب	الانتخاب لتحسين الكفاءة التناسلية بهدف إنشاء قطع لإنتاج اللحم في أغنام العواس
الانتخاب لتحسين الكفاءة التناسلية بهدف إنشاء قطع لإنتاج اللحم في أغنام العواس	

وخلال الحرب، تعرضت مكونات التنوع الحيوي والمصادر الوراثية للكثير من الأضرار، حيث تعرض العديد من المواقع للتدهور نتيجة عمليات التخريب من قطع وحرق وكسر من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، كما تعرض الغطاء تحت الغابة من نباتات حولية ومعمرة وأعشاب وغيرها للتدهور. من جهة أخرى يقع مخبر الأصول الوراثية (البنك الوراثي) التابع للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في المناطق غير المستقرة، ولا يمكن معرفة حجم الضرر الذي أصابه إذ يقع في منطقة غير مستقرة. أما المجمعات الوراثية، فيمكن إيجاز حالتها وفقاً للجدول التالي:

حالة المجمعات الوراثية للأشجار المثمرة و النباتات الطبية و العطرية

المكان	النوع	العدد	الحالة	السليم
جوسية الخراب	مختلف الأنواع	15	13 متأثرة	2
حماة	2 فستق، خوخ، إجاص وتفاح	5	—	5
سر غايا	كرز، دراق، تفاح، إجاص وخوخ	5	—	5
إدلب	تين ورمال وزيتون	3	متأثرة	—
دير الزور	نخيل	2	غير معروف	—
السويداء	مختلف الأنواع	9	—	9
اللاذقية (كسب)	2 كاك، دراق، تفاح وزيتون	5	4 متأثرة ويتم تجديدها	1
حمص	زيتون، عنب و2 لوز	4	غير معروف	—
درعا	فستق، زيتون وعنب	3	—	3
حلب (يحمول)	وردة شامية	1	غير معروف	—
اللاذقية (كسب)	وردة جورية	1	—	1
سر غايا	وردة شامية	1	—	1
القنيطرة	مختلفة الأنواع	5	غير معروفة	—
طرطوس	توت	1	—	1

وبلغ تعداد المصادر الوراثية الحيوانية في إدارة بحوث الثروة الحيوانية قبل الحرب نحو 20000 رأساً، حيث شملت جميع أنواع الحيوانات المحلية، وبلغ تعداد محطات الثروة الحيوانية 20 محطة تهتم في حفظ وتطوير المصادر الوراثية الحيوانية. وفي ظل الحرب، بلغ تعداد المصادر الوراثية الحيوانية نحو 3400 رأساً، غير معروفة المصير، وبلغ تعداد محطات الثروة الحيوانية، التي خرجت من الخدمة (التربية والإنتاج)، 13 محطة نتيجة الأعمال التخريبية، أما المنشآت التي ما زالت تعمل حالياً فقد بلغ تعدادها 6 محطات فقط.

إن الإجراء العاجل لحفظ بعض الأصول المعرضة لخطر الانقراض مثل الأبقار العكشية، والأبقار الشامية، والماعز الشامي، والجمال، والخيول، عن طريق نقلها من المناطق غير المستقرة إلى المستقرة، هو من الأهمية بمكان، إضافة إلى ضرورة إقامة مجمع وراثي، حيث إن إنشاء المجمع يساعد على التنمية المستدامة في مجال حفظ المصادر الوراثية الزراعية في الجمهورية العربية السورية، كما إن حفظ الحيوانات الزراعية المحلية المحسنة وحمايتها من خطر الانقراض يساعد في ضمان توفير الاحتياجات الغذائية (اللحم والحليب) بسرعة أكبر بعد ظروف الحرب.

المقصد (13): زيادة الاستثمار بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز في البنى التحتية الريفية وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولاسيما في أقل البلدان نمواً.

المؤشر 1-13 : عدد وتوزع مشاريع التنمية الريفية

هناك ثلاثة مشاريع لا زالت مستمرة في الوضع الراهن هي مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الزراعية في كل من المنطقة الساحلية الوسطى والمنطقة الجنوبية، في حين تعثر كل من مشروع التنمية الريفية في إدلب ومشروع تنمية المجتمع الريفي ومشروع التنمية الزراعية في جبل الحص نتيجة لظروف الحرب. أما مشروع تطوير الثروة الحيوانية فقد تعثر بسبب توقف التمويل من صندوق IFAD. وقد تم مؤخراً دمج مشاريع التنمية المذكورة أعلاه ضمن مديرية «مشاريع التنمية الريفية» ضمن توجهات وزارة الزراعة في عملية الإصلاح الإداري.

وضع مشاريع التنمية في المناطق الريفية

السبب	وضع المشروع	اسم المشروع
التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية	مستمر	-
التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية الوسطى	مستمر	-
التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية	مستمر	-
التنمية الريفية في إدلب	متعثر	نتيجة الظروف الراهنة
تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص	متعثر	نتيجة الظروف الراهنة
التنمية الزراعية في جبل الحص	متعثر	نتيجة الظروف الراهنة
تطوير الثروة الحيوانية	متعثر	توقف التمويل من صندوق الإيفاد

وعلى الرغم من توقف التمويل المقدم من صندوق «إيفاد» لتطوير الثروة الحيوانية، فقد استمر العمل في تنفيذ بعض نشاطات المشروع بتمويل حكومي.

المقصد (14): منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

تميز العام 2015 بانعقاد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، حيث حقق بعض الاختراقات المهمة في مجال الزراعة، إذ أعلن عن التوصل إلى اتفاق يتضمن إلغاء المساعدات التصديرية - وهو ما اعتبر قراراً تاريخياً للمنظمة - وكذلك الاتفاق على عدد من المواضيع الأخرى بالدول الأقل نمواً، وأقر المؤتمر مقترحاً ينص على آلية حماية خاصة تسمح للدول النامية برفع تعريفاتها الجمركية عند حصول فائض مفاجئ بالاستيراد أو انخفاض الأسعار. كما أكد المؤتمر على أهمية موضوعي قواعد التجارة وحقوق الملكية الفكرية.

وعلى الصعيد المحلي، شهدت التجارة السورية تطوراً كبيراً في السنوات التي سبقت الحرب نتيجة سياسات الانفتاح التجاري التي اعتمدتها الحكومة في تلك المرحلة، فقد ساهمت التشريعات المتعلقة بتسهيل وتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير في تحقيق قفزات كبيرة في نمو المستوردات والصادرات وخاصة بعد السماح باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو مقيدة وفتح المجال لتصدير معظم السلع. كما حرصت الحكومة السورية على دعم الأنشطة التصديرية لتحقيق التوازن

بين الصادرات والمستوردات، فعملت على إنشاء عدة هيئات لتحسين جودة الصادرات والترويج لها، هذا إضافةً إلى توقيع اتفاقيات تبادل التجارة الحرة مع دول عربية وإقليمية.

وألحقت الحرب ضرراً جسيماً بالاقتصاد السوري على جميع الأصعدة، ومنها القطاع الزراعي، وهذا ما أدى إلى انخفاض كميات الإنتاج وتراجع الصادرات مع زيادة بحجم المستوردات، ومن ثمّ زيادة عجز الميزان التجاري، كما ساهم تعطيل العمليات التجارية وفرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية إسهاماً مباشراً في تعطيل إمكانيات تمويل التجارة الخارجية.

وتأثرت سلباً حركة تدفقات التجارة الخارجية لأسباب تتعلق بالتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وارتفاع التكاليف، ونقص التمويل وغير ذلك. وحاولت الحكومة السورية تجاوز هذه الصعوبات عن طريق التوجه إلى تغذية التحالفات التجارية والاقتصادية مع شركاء التعاون الدولي، ولاسيما مع الاتحاد الروسي والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية جمهورية الصين الشعبية الشعبية غيرها من الدول الصديقة التي تؤمن بأحكام القانون الدولي.

وتأثرت الصادرات الزراعية بالتدابير القسرية الأحادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي التي منعت الاستيراد من المنتجات السورية وفرضت عقوبات تجارية على من يتعامل مع الشركات وقطاع الأعمال السوري، إضافةً إلى تأثر القطاع سلباً نظراً لعدم استفادة الصادرات السورية من الميزات التفضيلية لمنظمة التجارة العالمية والتي تعرقل الولايات المتحدة الأمريكية انضمام الجمهورية العربية السورية إليها لأسباب سياسية.

المؤشر 1-14 : نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب:

تشكل التجارة عنصراً هاماً لاستقرار أبعاد الأمن الغذائي، حيث إنها توفر المواد الغذائية اللازمة وغير المنتجة محلياً. وهي تؤدي دوراً هاماً في دولة مثل الجمهورية العربية السورية نظراً للتفاوت الكبير في معدلات الإنتاج المحلي والتي يمكن أن تطرأ نتيجة للتغيرات في مستوى وتوزع الهطل المطري وموسمية الإنتاج.

نسب الاعتماد على الواردات من الحبوب من عام 2010 إلى عام 2015

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط	معدل النمو السنوي
القمح	20.6	10.6	13.3	30.5	30.2	18.3	20.6	-2.3%
الأرز	100	100	100	100	100	100	100	0.0%
الحبوب الغذائية	27.5	15.2	19.0	33.7	34.8	22.0	25.4	-4.4%

ولدى مقارنة نسب الاعتماد على المستوردات لمجموعة الحبوب الغذائية خلال السنوات المدروسة نجد أن أعلاها كانت في العامين 2013 و2014 بنسبة قرابة (34% و35%) على التوالي نتيجة انخفاض الإنتاج وتضرره واللجوء إلى الاستيراد لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي، بالمقابل سجلت أدنى نسب في العامين 2011 و2012، ويشير معدل النمو السنوي إلى تناقص نسبة الاعتماد على مستوردات القمح والحبوب الغذائية خلال المرحلة المدروسة بمعدل(2.3% و4.4%) على التوالي.

المؤشر 2-14 : النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري

انخفضت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري، بين عامي 2010 و2015حيث بلغت (22%) في العام 2010 وانخفضت لتصل إلى 18% في العام 2015، بوسطي انكماش سنوي قدره(2.7%) خلال هذه المدة، وذلك نظراً لخروج مساحات

من الأراضي المجهزة للري عن نطاق الزراعة نتيجة تضرر شبكات ومصادر الري وخروج بعض السدود خارج الخدمة (سد أفاميا - قسطون - زيزون) نتيجة لمفرزات الحرب في بعض المحافظات.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية في الجولان السوري المحتل، فقد صادرت «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، 95% من الأراضي الزراعية من أصحابها السوريين الشرعيين، ولم تترك للسكان السوريين سوى 5%. ويواجه السوريون في الجولان السوري المحتل السياسات التمييزية التي وضعتها السلطات الإسرائيلية بشأن الأراضي والإسكان والتنمية، والتي تجعل من المستحيل تقريباً بالنسبة لهم الحصول على تراخيص البناء، مما يؤدي إلى اكتظاظ القرى السورية، مع ضغط على البنى التحتية وموارد محدودة. وتفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضرائب مرتفعة على الطلبات المقدمة من السوريين للحصول على خدمات المنافع العامة وبشكل لا يتناسب مع دخلهم.

وتفاهم السياسات الإسرائيلية العنصرية التمييزية في توزيع المياه من التحديات التي تواجه المزارعين السوريين، بما في ذلك المنافسة من جانب المستوطنين الإسرائيليين. فالحصول على إمدادات المياه محدود للمزارعين السوريين بسبب الحظر الذي تفرضه سلطات الاحتلال على بناء آبار جديدة. ولذلك يتعين شراء نصف كمية المياه اللازمة للزراعة من «شركة المياه الإسرائيلية» بأسعار مرتفعة. وتقوم السلطات الإسرائيلية بإدخال 150 أسرة مستوطنة بشكل سنوي لتعزيز سياسة الاستيطان و التغيير الديموغرافي في الجولان السوري المحتل لصالح المستوطنين الإسرائيليين.

ويميل السوريون إلى تجنب التخلي عن الزراعة لوجود «خطر مصادرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم غير المستخدمة». وعلاوة على ذلك فإن سلطات الاحتلال تقيد استخدام السوريين للأراضي لأغراض الزراعة في 45 ألف فدان من الأراضي فقط، بينما يسمح للمستوطنين الإسرائيليين الاستفادة من 350 ألف فدان من الأراضي.

المؤشر 14-3 : نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات

ارتفعت نسبة المستوردات الغذائية من إجمالي الصادرات ارتفاعاً كبيراً خلال الأعوام 2010-2015، وذلك بمعدل نمو بلغ (73%)، وهذا أمر طبيعي نتيجة لازدياد المستوردات وخاصة الغذائية منها ازدياداً كبيراً خلال هذه المدة لتلبية الحاجة المحلية، مقابل تراجع الصادرات المترافق مع انخفاض الإنتاج بوجه عام خلال نفس المدة نتيجة ظروف الحرب.

نسبة المستوردات الغذائية من إجمالي الصادرات خلال (2010-2015)

البيان	2010	2011	2013	2014	2015	معدل النمو السنوي
نسبة المستوردات الغذائية من إجمالي الصادرات (%)	30	37.5	162	268	152	38

المؤشر 14-4 : نصيب الفرد من الغذاء المنتج

تمكنت الجمهورية العربية السورية بفضل نمو الإنتاج الزراعي السريع في العقود الأخيرة الماضية من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء والناجم عن النمو السكاني، وتلبية حاجة التوسع في قطاع الصناعات الغذائية. فقد تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج العديد من السلع الغذائية وفوائض في إنتاج بعضها سمح بتصديرها. لكن انخفاض الإنتاج، الذي ظهر جلياً بعد بداية الحرب، أدى إلى انخفاض حصة الفرد من إنتاج الغذاء بالرغم من انخفاض عدد السكان خلال السنوات الأخيرة، حيث يلاحظ انخفاض حصة الفرد من الغذاء من المجموعات الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية، عدا البقول الحبية والفاكهة خلال سنوات 2010-2015. وكان الانخفاض الأكبر في حصة الفرد من البيض بمعدل (11.2%)، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج وخروج عدد من المداجن عن الخدمة نتيجة استهدافها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة أو قربها من المناطق غير المستقرة من جهة، ولارتفاع تكاليف تشغيلها من جهة أخرى. وكذلك الحال فيما يخص اللحوم والخضار التي انخفضت حصة الفرد منها بمعدل (8.3% و 9.2%) لكل منها على التوالي.

تغير إنتاج الأغذية للفرد الواحد خلال 2010-2015

البند	إنتاج الغذاء للفرد الواحد (كغ/ فرد/ سنة)						معدل النمو السنوي %
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الحبوب الغذائية	149.5	182.7	166.8	143.5	89.1	123	-3.80%
البقول الحبية الغذائية	7.9	9.9	10.5	10	6.1	8	0.20%
الخضار	130.9	137	99.7	72	75.9	80.7	-9.20%
الفاكهة	109	111.9	100.3	104.3	91.8	94.8	-2.80%
اللحوم	20.3	20.7	18.2	15.9	15	13.1	-8.30%
البيض (بيضة)	9.5	9.8	8.2	6.7	5.9	5.3	-11.20%
الحليب ومشتقاته	134.2	149.1	138.7	129.8	104.3	104.7	-4.80%

بالمقابل ازدادت حصة الفرد من إنتاج البقول الحبية بمعدل (0.2%) مترافقاً مع تحسن الإنتاج من هذه المحاصيل بوجه عام خلال نفس المدة.

المؤشر 14-5 : تغيرية الإمدادات الغذائية للفرد الواحد:

يعتبر المتاح للفرد من الغذاء من المؤشرات الهامة المستخدمة في تقييم وضع الأمن الغذائي في بلد ما، وذلك عن طريق قياس مدى توفر الغذاء وضمان استمراريته. وقد تغيرت كمية المتاح من الغذاء للفرد الواحد من المنتجات الغذائية تغيراً كبيراً في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات 2010-2015، حيث طرأ انخفاض كبير على المتاح للفرد من المنتجات التالية تماشياً مع انخفاض إجمالي المتاح من هذه السلع: البيض بمعدل (2%)، واللحوم بمعدل (8%). وقد جاء انخفاض المتاح للفرد من اللحوم نتيجة انخفاض الإنتاج والمستوردات منها هذه المدة. لذلك يجب تشجيع مشاريع الإنتاج الحيواني، وخاصة إنتاج اللحوم في الجمهورية العربية السورية لتشجيع استهلاك هذه المنتجات الذي يحسن من الوضع التغذوي للسكان. أما المتاح من الخضار للفرد، فقد انخفض بمعدل (12%) سنوياً نتيجة لانخفاض الإنتاج والمستوردات، في حين ازداد المتاح للفرد من البقول الحبية الغذائية بمعدل (2%) سنوياً خلال المدة المدروسة نتيجة ازدياد الإنتاج والمستوردات من البقول من جهة وانخفاض الصادرات منها من جهة أخرى خلال هذه المدة، وهو ما انعكس إيجاباً على كفاية المتاح حاجة الاستهلاك المحلي خاصة في ظل انخفاض عدد السكان خلال نفس المدة.

تغير كمية المتاح من الأغذية للفرد الواحد خلال 2010-2015

البند	إنتاج الغذاء للفرد الواحد (كغ/ فرد/ سنة)						معدل النمو السنوي %
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الحبوب الغذائية	206.7	216.8	205.9	216.2	136.3	154.1	-6%
البقول الحبية الغذائية	6.8	10.5	10.4	9.8	9.2	7.4	2%
الخضار	103.5	124.1	92.6	62.0	63.2	53.5	-12%
الفاكهة	87.3	93.1	57.4	88.6	81.8	87.8	0.1%
اللحوم	20.6	21.7	19.1	16.3	15.5	13.5	-8%
البيض (بيضة)	5.8	6.9	6.7	6.7	5.9	5.3	-2%
الحليب ومشتقاته	132.2	148.6	138.8	129.7	124.8	105.5	-4%

المقصد (15): اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب بما في ذلك الاحتياطيات من الأغذية وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

المؤشر 15-1 : الرقم القياسي لأسعار الغذاء

يعد تطور سعر السلع مؤشراً، ليس لإمكانية الوصول إلى الغذاء والكميات المستهلكة منه فحسب، بل لتأثيره أيضاً في البنية الاستهلاكية عن طريق الأثر الإحلالي.

تطور الأرقام القياسية للأسعار بين عامي 2010 و2015 (%)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل النمو السنوي
الرقم القياسي العام	100	106.7	145.4	264.1	324.2	448.8	43.2
الرقم القياسي للأغذية والمشروبات	100	107.5	150.1	312.5	378	512.1	47.7

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات ارتفاع الأسعار لمجمل المواد الأخرى حيث نمت بوسطي سنوي قدره (47.7 %) بينما ارتفع الرقم القياسي العام بمعدل نمو سنوي قدره (43.2%) بين عامي 2010 و2015، وهذا يشير إلى الارتفاع المستمر والمضطرد في الأسعار وبأسعار الغذاء والمشروبات على نحو أكبر، وهو ما يظهر جلياً في عام 2015، إذ يعلل ذلك بارتفاع تكلفة صناعة الأغذية والمشروبات أو تكلفة استيرادها وارتفاع أسعار مستلزمات والمواد الأولية لصناعة وإنتاج الغذاء بسبب التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية وارتفاع سعر الصرف، خاصة إذا كانت مستوردة، هذا عدا عن تعرض عدد من معامل ومنشآت صناعة الأغذية والمشروبات للدمار والتخريب من قبل المجموعات المسلحة.

بدأت الزيادة الحقيقية في الأسعار تظهر في عام 2013 لأغلب السلع، وعند حساب التغير النسبي بين عام 2012 (قبل الارتفاع الملحوظ في الأسعار) وعام 2015، نلاحظ أنه كان كبيراً فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية بوجه عام تبعاً لزيادة أسعارها في عام 2015 مقارنة بعام 2012 (وذلك لكون قطاع الإنتاج الحيواني قد تضرر من تداعيات الحرب وخروج عدد كبير من المداجن والحظائر نتيجة وجودها في أماكن غير مستقرة، وارتفاع تكاليف مستلزمات التربية خاصة المستورد منها)، كما نلاحظ أن الخضار والفواكه تراوحت نسب تغيرها النسبي بين المقبول والمرتفع تبعاً لارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها، وخاصة المروية منها، وصعوبة توفير المستلزمات الضرورية. كما يلاحظ أن أسعار زيت الزيتون ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ليسجل رقمها القياسي ارتفاعاً مقداره (267.5%) تبعاً لظروف الحرب وآلية العرض والطلب منه.

خلاصة الهدف الثاني

تمتع السوريون بمستويات أمن غذائي جيدة عبرت عنها معدلات الفقر الغذائي التي كانت قبل الحرب بحدودها الدنيا، نتجت عن قطاعات اقتصادية وفرت الاكتفاء الذاتي من معظم مكونات الاستهلاك الغذائي، ووفرت في بعض السنوات فوائض غذائية تم تصديرها إلى الخارج، إضافةً إلى سهولة النقل وانخفاض تكاليفه وإمكانات وصول مادية ومالية جيدة للغذاء. لم تشهد معدلات تغذية الأطفال تحسناً بالمستوى المأمول قبل الحرب، ليس لنقص في الغذاء والخدمات الصحية، بل لارتباطه بعوامل تتعلق بثقافة الأسر تجاه أنماط التغذية والنظافة، حيث كان العامل الأكثر تأثيراً على التغذية هو الإصابة بالإسهالات الناجمة عن نوعية مياه الشرب ومتطلبات النظافة.

أفرزت الحرب عوامل أضرت بمقدرات الاقتصاد السورية على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين مما زاد من الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الغذاء، واقترن ذلك بفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب غير قانونية وغير شرعية على كافة مقومات إنتاج الغذاء. كما تراكمت هذه العوامل مع ارتفاع في أسعار الغذاء بمعدلات كبيرة، وانخفاض في مقدرات الأسر للوصول إليه من منظورين، الأول يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق في بعض الحالات، والثاني بإمكانات الأسر المالية للحصول عليه.

هذه العوامل أدت إلى ارتفاع في نسب الأسر ضعيفة الأمن الغذائي، كما ارتفعت معدلات سوء التغذية للأطفال لأسباب تعود بشكل رئيس لنقص الغذاء وتضرر الخدمات الصحية. وهذه العوامل أدت إلى انحرافات كبيرة عن تحقيق هدف تحقيق الأمن الغذائي.

وأثبت القطاع الزراعي في ظل الحرب قدرته على توفير حد مقبول لتوفير الأمن الغذائي، وبالتالي يمكن البناء عليه لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني بتحقيق الأمن الغذائي.

الصحة
الجيدة والرفاه



ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش
صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يمثل الوضع الصحي العام أحد أهم الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، ويعتمد توصيفه وتقييمه على العديد من المؤشرات الصحية ذات الصلة بتقديم خدمات الرعاية الصحية النوعية والمتميزة بجميع أشكالها، وتوفير الغذاء الصحي المناسب أو توفير مياه الشرب النقية، ولاسيما في المناطق النائية والأرياف، والسيطرة على الأمراض المستوطنة أو الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة والأمراض غير السارية والمزمنة. وصولاً إلى التقليل من معدلات المراضة والوفيات في مختلف الأعمار.

المقصد (16): خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2030

تعتبر الأمومة الآمنة على مستوى الترابطات جزءاً لا يتجزأ من خدمات الصحة الإنجابية ووظائفها، إلا أنها تمثل في مستوى المخرجات ما يمكن وصفه بالمخرج النوعي للصحة الإنجابية بمفهومها الشامل، ومن ذلك حرية تقرير الإنجاب من حيث مواعيده وتواتره بمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة. وبهذا تقوم الأمومة الآمنة على أربعة أعمدة أساسية تتركز في: (أ) تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات التي تمكن من التخطيط لتوقيت حالات الحمل وعددها والمباعدة بينها، (ب) الرعاية قبل الولادة للوقاية من المضاعفات حيثما أمكن ذلك وضمان الكشف المبكر عن مضاعفات الحمل ومعالجتها، (ج) الولادة النظيفة المأمونة وتوفير رعاية ما بعد الوضع للأم والطفل، و(د) الرعاية الولادية الأساسية لحالات الحمل ذات الخطورة العالية. ويحتل تحقيق شروط الأمومة الآمنة أهمية تنموية اجتماعية وإنسانية حاسمة في المجتمع السوري وفي جميع المجتمعات، إذ تشكل النساء في مرحلة النشاط الإنجابي (15-49 سنة) نسبة (51%) من إجمالي عدد النساء في الجمهورية العربية السورية. وتزداد أولوية تحقيق هذه الشروط في ضوء معدل وفيات الأمهات والتي تعتبر الصورة العكسية للأمومة الآمنة.

وتواجه المرأة السورية في الجولان السوري المحتلّ صعوبات كثيرة تحول دون حصولها على الخدمات الصحية، فأقرب مستشفى موجود في مدينة صفد التي تبعد 60كم عن الجولان، لذا تضطر الكثير من النساء الحوامل للولادة في بيوتهن دون إشراف طبي. وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفض السوريين للهوية الإسرائيلية كمبرر لعدم تقديم الخدمات الصحية لهم.

المؤشر	2010	2015	2030
معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف ولادة حية)	52	67	45
نسبة الحوامل اللواتي يحصلن رعاية صحية أثناء الحمل (%)	87	62	94
نسبة الولادة التي تتم تحت إشراف عناصر صحية مدربة(%)	96.2	81	98
نسبة النساء اللواتي يحصلن على الرعاية بعد الولادة خلال 40 يوم (%)	27.2	21	35

المؤشر 1-16 : معدل وفيات الأمهات

اعتبرت تقارير التنمية الألفية هدف خفض معدل وفيات الأمهات من الأهداف المبكرة التحقيق، فمسار التقدم المحرز خلال العقد الأول من الألفية الثالثة كان يفوق التطور المطلوب لتحقيق كامل الهدف بحلول عام 2015. إلا أن الحرب وما رافقها من مفرزات داخلية وخارجية، حرقت تحقيق الهدف عن مساره المأمول.

وقد خُفّفت الأعباء والتحديات الهائلة الناجمة عن استمرار فرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية، والأعمال الإجرامية للمجموعات الإرهابية المسلحة والتي ألحقت أضراراً فادحة في المنظومة الصحية، أضراراً كبيرة تعرضت لها المنشآت الطبية، وتخريب البنية التحتية للرعاية الصحية (تدمير 52 مشفى، وخروج 669 مركزاً صحياً عن الخدمة)، وهجرة المختصين، ووفاة بعض العاملين في الحقل الطبي وتأذيهم (وفاة 455 – وإصابة 262 - و39 مخطوفاً)، إضافةً إلى خسائر كبيرة في الصناعات الدوائية (تضرر 20 معملًا للصناعات الدوائية من أصل 72 معملاً). ولم تعق هذه الصعوبات المنظومة الصحية الوطنية من الاستمرار بمواصله عملها في توفير الخدمات الصحية المجانية حسب الإمكانيات المتوفرة. ومن ثمّ فإن تناقص عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، إضافةً إلى انعدام الأمن في المناطق غير المستقرة، أثر على صحة

أكثر الفئات ضعفاً، إذ سُجِّل تناقص في قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية بسبب التقييدات التي فرضتها الجماعات الإرهابية المسلّحة، وانخفاض في أعداد الولادات التي تتم على يد شخص مختص، وهوما أدى إلى زيادة عدد وفيات الأمهات خلال الولادة. وبعد أن كانت المؤشرات الصحية قد حققت تقدماً ملحوظاً، استمر ارتفاع معدل وفيات الأمهات منذ بداية الحرب، حيث واصل ارتفاعه من (58) حالة وفاة في عام 2011 إلى (67) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2015¹⁹، متأثراً بضعف خدمات الصحة الإنجابية التي سببها ضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، ونقص الأدوية الناجم عن توقف معظم الإنتاج المحلي وعدم القدرة على توريده بسبب منعكسات الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب، إضافة لعدم أمان الطرق في مناطق عديدة من البلاد، وخاصةً من الريف إلى المدن في بعض المحافظات. وتظهر هذه المؤشرات ضرورة المسارعة إلى ترميم الخدمات الصحية بتضافر الجهود الوطنية والدولية.

المؤشر 2-16 : النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة

شهدت نسبة الحوامل اللاتي تلقين رعاية صحية سابقة للولادة من (87%) عام 2010 إلى (62%) عام 2015، ويعود سبب التراجع إلى الضرر الواسع في البنى التحتية للصحة الإنجابية من جهة والحصار الذي فرضته الجماعات الإرهابية المسلحة على بعض المناطق والذي حد من حركة الوصول إلى المرافق الصحية في المناطق غير المستقرة.

المؤشر 2-16 : نسبة الولادة التي تتم تحت إشراف عناصر طبية مدربة

يعدّ قيام الكوادر المدربة بالإشراف على النساء أثناء الولادة وضمان إمكانية الوصول إلى منشأة صحية تقدم خدمات طبية في مجال الولادة في حالات الطوارئ، من أهم الإجراءات اللازمة لحماية الأمومة والتدخلات الصحية التي تهدف إلى تحسين صحة الأمهات والمواليد الجدد وبقائهم على قيد الحياة، حيث تقع ثلاثة أرباع وفيات الأمهات أثناء الولادة أو الفترة التالية لها مباشرة (42 يوماً).

بلغت نسبة الولادات على أيدي مدربة (96.2%) في عام 2010. وبالرغم من هذه النسبة المرتفعة إلا أن الولادة في المنزل وما تزال شائعةً، خاصة في الريف، ولاسيما بين الأميات من النساء، حيث يشير المسح الصحي الأسري لعام 2010 إلى أن (14%) من الولادات قد تمت في المنازل.

وكمجمل الخدمات الصحية في الجمهورية العربية السورية، أدت الحرب إلى نقص في كمية ونوعية خدمات الصحة الإنجابية وارتفاع أسعارها نظراً للاعتماد الكبير على القطاع الخاص، في ظل ضعف انتشار المشافي التخصصية وعيادات الصحة الإنجابية في الريف، وخطورة التنقل في محافظات عديدة في بعض الأحيان، وهجرة عدد كبير من الأطباء المختصين. وتشير التقديرات إلى انخفاض نسبة رعاية الحوامل إلى نحو(62%) في عام 2015.

المؤشر 3-16 : نسبة النساء اللاتي يحصلن على الرعاية الصحية ما بعد الولادة خلال 40 يوماً

يستعيد جسم الأم وضعه الطبيعي ببطء في الشهر الأول بعد الولادة، وهي من المراحل العامة لصحة الأم. وفي حين يتركز اهتمام الأم على طفلها في المقام الأول خلال هذه المرحلة، فإن عليها أيضاً الاهتمام بنفسها وبحالة جسمها بعد الولادة. ويجب أن تستمر الأم في اتباع نظام التغذية الصحية التي كانت تتبعه في أثناء الحمل. وقد تراجعت نسبة النساء اللاتي يحصلن على الرعاية الصحية ما بعد الولادة خلال 40 يوماً من (27.2%) عام 2010 إلى (21%) عام 2015، والأسباب التي أدت إلى هذا التراجع ليست بعيدة عن تلك التي أدت إلى تراجع معظم مؤشرات الصحة الإنجابية من تضرر في البنى التحتية كعيادات ومشافي الصحة الإنجابية وهجرة الكوادر الصحية، وعدم استقرار بعض المناطق.

المقصد (17): خفض معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي إلى أقل من 12 وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 25 لكل ألف مولود حي في عام 2030

المؤشر 1-17 : معدل وفيات الرضع

ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع من (17.9) بالآلف إلى (27) بالآلف بين عامي 2010 و2015. ويعتبر الخداج الذي يتضمن الشدة التنفسية أهم سبب للوفيات عند الولدان، ويأتي في الدرجة الثانية إنتان الدم عند الوليد، أما التشوهات الولادية فتأتي في الدرجة الثالثة. في حين يعتبر أهم أسباب الوفيات عند الأطفال فوق الأربع أسابيع ودون الخمس سنوات هو التشوهات الولادية، تليها الإنتانات التنفسية ومنها ذات الرئة، وتأتي الإسهالات في المرتبة الثالثة. وقد تأثرت هذه المسببات تأثراً كبيراً خلال الحرب، بسبب ضعف الاستجابة الفورية لتقديم الخدمات المناسبة. ويساهم عدم الاستقرار في بعض المناطق في الارتفاع الكبير في معدل وفيات الرضع نظراً لحساسية هذه الفئة العمرية وحاجتها إلى الخدمات الطبية بسرعة.

19- تقدير نموذجي استنادا إلى مؤشرات العوامل المسببة لوفيات الأمهات كنسبة النساء التي تلد على أيد صحية مؤهلة ونسبة الحمل عالية الخطورة ونسبة الاحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة وغيرها...

ينقص الوزن عند الولادة لأسباب متعلقة بالجنين (كالاضطرابات الصيغية والتشوهات الجينية والحمل المتعدد والأخماج الجينية المزمنة مثل الحصبة الألمانية) أو لأسباب متعلقة بالمشيمة (كنقص وزن المشيمة) أو لأسباب متعلقة بالأم (كالانسمام الحملي وارتفاع الضغط ونقص الأكسجة وتناول الأدوية والكحول والتدخين).وقد بلغت نسبة المواليد ناقصي الوزن (10.3%)عام 2010، وارتفعت هذه النسبة إلى (13.2%)عام 2015. وللعوامل النفسية للأم دور كبير في ارتفاع هذه النسبة، وكذلك العوامل الصحية والتغذوية التي تأثرت مقوماتها كافة.

المؤشر 17-3 : معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يدل هذا المؤشر على كفاية وكفاءة خدمات الرعاية الصحية والتغذوية عند الأطفال في هذه الفئة العمرية والاهتمام ببرامج رعاية الأمومة والولادة تجنباً لحدوث التشوهات الخلقية، مع توفر الكادر الطبي والتمريضي المتخصص ذي الكفاءة العالية، والتجهيزات الحديثة والمتطورة (خاصة الحواضن)، ومع إعطاء التعقيم أولية مرتفعة لمنع انتشار العدوى.

وحققت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب هدف الأفلية المعني بخفض معدلات وفيات الأطفال وفاءً مبكرة، حيث وصلت قيمة المؤشر عام 2010 إلى حدود (21.4 بالآلف)، إلا أن مفرزات الحرب وآثارها السلبية على خدمات الرعاية الصحية بمفرداتها المختلفة وارتفاع معدلات الفقر وأثرها في ضعف الأمن الغذائي للأسر السورية، أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لتصل عام 2015 إلى نحو (32 بالآلف).

تطور المؤشرات الصحية للأطفال 2010-2015

المؤشر	2010	2015	المستهدف 2030
معدل وفيات الأطفال الرضع (بالآلف)	17.9	27	12
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (بالآلف)	21.4	32	19
نسبة اللقاحات الأساسية التي يتلقها الأطفال دون سن الخامسة (%)	99	66	100
نسبة الإرضاع حتى 6 أشهر (%)	43	70.9	85
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة جرة أولى (%)	99	71	100
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة جرة ثانية (%)	99	64	100

ويعاني الأطفال السورييين في الجولان السوري المحتلّ من أوضاع صحية صعبة ومن سياسات تمييزية ضدهم، وضد المواطنين السوريين عموماً، إضافة للتعاطي بفوقية واستخفاف معهم، مما أدى إلى ارتفاع عدة حالات الوفيات، إضافة إلى طلب أجور مرتفعة مقابل الخدمات الطبية المقدمة لا تتناسب والمستوى المحدود لدخل للمواطنين السوريين.

ويعدّ منع الطفل السوري في الجولان السوري المحتلّ من الحصول على الخدمات الصحية والعلاج الطبي في مراكز متخصصة تلبي احتياجاته إضافة إلى الإهمال وسوء التغذية وغياب المعلومات الأساسية المتعلقة بالصحة، انتهاكاً فاضحاً لحقوقه المنصوص عليها في أحكام القانون الدولي والقانوني الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل. وإضافة إلى ما ذكر يعاني الطفل السوري في الجولان من مشاكل صحية تتمثل بـ:

- قلة مياه الشرب حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بقطعها وتحويلها لري الأراضي الزراعية للمستوطنين الإسرائيليين، وهذا ما دفع الحكومة السورية وبالتنسيق مع الأمم المتحدة إلى مد خط لمياه الشرب إلى قرية المجدل القريبة من خط وقف إطلاق النار بالرغم من المعارضة الإسرائيلية الشديدة.
- التلوث الصحي والبيئي بسبب دفن النفايات الصناعية السامة في أراضي الجولان المحتل.

- الأضرار الصحية الناتجة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الجولان المحتل مثل الرمايات العسكرية وزرع الألغام في الأراضي الزراعية للمواطنين السوريين مما أدى الى وفاة ما يزيد عن 531 مواطن سوري أكثرهم من الأطفال.

وتقوم الجمهورية العربية السورية وبشكل مستمر بإجراء اتصالات مكثفة مع بعض الدول والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في المجال الصحي لإقامة ثلاثة مراكز صحية في الجولان المحتل، بالإضافة إلى مستشفى متخصص تحت إشراف منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، إلا أن السلطات الإسرائيلية حالت دون تحقيق هذا الهدف للسوريين أصحاب الأرض الشرعيين.

المؤشر 17-4 : نسبة اللقاحات الأساسية التي يتلقاها الأطفال دون سن الخامسة

تتعدد اللقاحات المستخدمة لتحصين الأطفال من المرض والوفاة مثل: الحصبة، والحصبة الألمانية، وشلل الأطفال، واللقاح الثلاثي (الدفتريا، والكزاز، والشاهوق)، والنكاف والالتهاب الرئوي الناجم عن المستدمية النزلية من النمط b والإسهال الناجم عن الفيروس روتا والتهاب السحايا، والتهاب الكبد A، B، والسل وغير ذلك. وبلغت نسبة الأطفال المحصنين ضد هذه الأمراض حوالي 99% في عام 2010، إلا أن مفرزات الحرب والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على مقومات التنمية، ومنها مقومات عمل القطاع الصحي، أدى إلى تضرر معامل الأدوية المحلية وإلى انخفاض نسبة الأطفال المحصنين ضد هذه الأمراض في عام 2015 إلى (57%) من إجمالي الأطفال دون الخامسة من العمر.

المؤشر 17-5 : نسبة الإرضاع الوالدي حتى 6 أشهر

إن الإرضاع الحصري من الثدي لسته أشهر والاستمرار بالإرضاع من الثدي بعدها،إضافةً إلى تغذية آمنة وملائمة ومناسبة هو أمر يوصى به كسياسة صحية عالمية في كل من البلدان النامية والمتطورة. مع ذلك أوجت بعض الدراسات أن الرضع الذين تلقوا الإرضاع الحصري من الثدي يمكن أن تظهر لديهم حالة نقص الحديد. هذه الجزئية من المعلومات يجب أن تؤخذ في الحسبان بوجه خاص في ظروف ضعف الموارد التي تؤثر على صحة الأمهات، ومن ثمّ مقدرتها على إرضاع أطفالها.

وارتفعت نسبة الإرضاع الوالدي من (43%) عام 2010 إلى (70.9%) عام 2015، ويعزى السبب الرئيسي لارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المتاح من الحليب المجفف الذي كان متاحاً بكثرة، وكان يستخدم بديلاً من بدائل حليب الأم.

المؤشر 17-6 : نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة

يوفر هذا المؤشر مقياساً لمدى تغطية نظام الرعاية الصحية للأطفال ونوعيته في البلاد فالتحصين عنصر أساسي من عناصر الحد من معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وعادة ما تدعم الحكومات في البلدان النامية التحصين ضد الحصبة لكونه السبب الرئيسي لوفيات الأطفال والبرامج الصحية وغيرها من البرامج التي تستهدف الحصبة هي إحدى الوسائل العملية للحد من وفيات الأطفال. وينبغي أن تكون تغطية التحصين ضد الحصبة أكثر من (90 %) لوقف انتقال الفيروس.

إن أغلب الوفيات الناجمة عن الحصبة تحدث نتيجة لمضاعفات المرض، وإصابة الأطفال دون سن الـ 5 أمر أكثر شيوعاً. وتؤدي نحو (10%) من حالات الحصبة إلى الوفاة لدى الفئات السكانية التي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية وتتنقص فيها فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتتكوّن لدى الأشخاص الذين يتعافون من الحصبة مناعة تدوم مدى الحياة. وقد تراجعت نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم ضد الحصبة حسب بطاقتهم من (99%) عام 2010 إلى (71%) عام 2015، ويعود هذا التراجع بوجه خاص إلى عرقلة الجماعات الإرهابية المسلحة الوصول إلى الأطفال في بعض المناطق من جهة، والى والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي فرضتها دول وكيانات إقليمية على الجمهورية العربية السورية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، والتي أثرت سلباً في توفر وكفاية اللقاحات من جهة أخرى.

المقصد (18): : وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية

المؤشر 18-1 : نسبة الإصابة بالملاريا حسب الفئات العمرية

تعتبر الجمهورية العربية السورية من البلدان الخالية من مرض الملاريا، الذي هو مرض فتاك تسبّيه طفيليات تنتقل إلى البشر عن طريق لدغات البعوض الحامل لها. وتعدّ مكافحة النواقل الأسلوب الرئيسي للحدّ من سريان الملاريا على الصعيد المجتمعي، حيث تمثّل التدخل الوحيد الكفيل بخفض سريان المرض من مستويات عالية جداً إلى مستويات قريبة من الصفر.

المؤشر 18-4 : نسبة الإصابة بالإيدز لكل مئة ألف شخص حسب الجنس

بلغ مجموع الحالات المكتشفة في الجمهورية العربية السورية منذ عام 1987 حتى نهاية عام 2015 نحو (845) حالة بينهم (517) سوري، توفي منهم (206) مصاب، و(18) غير مقيم، في حين يبلغ عدد المتعاشين مع الفيروس ويتلقون العلاج (142) حالة. ويتم العلاج وتقديم المشورة للمصابين مجاناً عن طريق المراكز المتخصصة بالمرض، ويجري وضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى منع انتشار المرض إلى الأم الحامل، إضافة إلى مراقبة الكشف عن المرض في فحوص عيادات ما قبل الزواج.

عدد حالات الإصابة بمرض الإيدز

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ذكور	52	60	30	11	21	5
إناث	14	9	7	0	2	5

المؤشر 18-5 : عدد الإصابات باللاشمانيا حسب الفئات العمرية

يعتبر مرض اللاشمانيا من الأمراض المنتشرة وذات الأولوية في المعالجة في الجمهورية العربية السورية، إذ شهدت معدلات الإصابة بالمرض ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2010 و2015 حيث ارتفع إجمالي أعداد المصابين بنسبة (20.8%) نتيجةً للوضع غير المستقر في بعض المناطق، وخاصةً في المناطق الشمالية الشرقية (محافظات حلب وإدلب والرقعة ودير الزور) التي سجلت معدلات المراضة فيها نسباً أكبر من باقي المحافظات، نتيجة لسوء الوضع البيئي وخاصة المتعلق بالصرف الصحي، وضعف إمكانات الوصول إلى المناطق غير المستقرة التي تنتشر فيها أماكن انتشار الذبابة المسببة للمرض وضعف إمكانات الوقاية والعلاج، كنتيجة لانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في هذه المناطق.

عدد حالات الإصابة باللاشمانيا

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أقل من سنة	589	844	2241	2866	3636	2687
من عمر 1 سنة إلى 4 سنوات	7990	11863	7904	13051	8750	8283
من عمر 5 سنوات إلى 15 سنة	14374	20259	14894	23407	16668	15651
من عمر 16 سنة وأكثر	19220	25190	21213	32672	24822	24351
المجموع	42173	58156	46252	71996	53876	50972

المقصد (19): تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.

تطور عدد حالات الإصابة بالمalaria 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2015
عدد الحالات المبلغ عنها حسب المصادر الدولية	23	48	42	-	-

المؤشر 18-2 : نسبة حالات السل التي عولجت بأسلوب دوتس من مجموع الحالات

تعد الجمهورية العربية السورية من الدول التي خطت خطوات مهمة في القضاء على الأمراض الوبائية والمعدية، التي ترافق خفض معدلات انتشارها بتحسين الظروف البيئية والصحية والتغذوية وارتفاع درجة الوعي تجاه التعامل معها. وتراوحت معدلات الإصابة بالمرض من (20) إلى (17) لكل مئة ألف نسمة من السكان بين عامي 2010 و2015، وشهدت نسبة المرضى المصابين بالسل، الذين تمت معالجتهم بأسلوب دوتس تذبذباً بين عامي 2010 و2015. وكان لتوفر الدواء ومنع الجماعات الإرهابية المسلحة المواطنين من الوصول إلى المرافق الصحية، الدور الأبرز في ارتفاع وانخفاض النسبة.

تطور نسب الحالات المعالجة من مرض الملاريا 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الحالات المعالجة (%)	89.3	71.8	70.7	92.2	78.7	88.9

المؤشر 18-3 : نسبة الوفيات بين المصابين بالسل حسب الفئات العمرية

يحتل السل المرتبة الثانية بعد فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، كأهم سبب للوفاة (على المستوى العالمي) نتيجة لعامل وحيد مسبب للعدوى. ففي عام 2013، أصيب (9) ملايين شخص بالسل ومات (1.5) مليون شخص من جرّاء هذا المرض. غير أن العدد المقدّر للأشخاص الذين يصابون بالسل كل عام يتناقص، وإن يكن ببطء شديد، وقد شهدت الجمهورية العربية السورية انخفاضاً في أعداد المصابين بالمرض بشكل كبير خلال الفترة بين عامي 2010 و2015.

تطور عدد وفيات مرض السل 2010-2015

البيان	2009	2010	2011	2012	2015
من عمر 1 سنة إلى 4 سنوات	4	7	2	0	1
من عمر 5 سنة إلى 15 سنة	3	2	3	0	1
من عمر 16 سنة أو أكثر	93	92	43	48	63

يعد مرض السرطان السبب الثالث للوفيات في الجمهورية العربية السورية، وسرطان الثدي يلي سرطان الرئة كسبب للوفيات. وبالرغم من انخفاض نسبة المتوفين بالمرض من إجمالي عدد المتوفين، إلا أن معدلات الإصابة بالمرض ما تزال بارترافاع، وتشكل نسبة وفيات السرطان حوالي (5%) من إجمالي الوفيات في الجمهورية العربية السورية، وهي نسبة مستقرة منذ العام 2011. وقد عرقلت التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، استيراد مستلزمات العلاج من المرض، وأدت بالتالي إلى نقص في الأدوية وزيادة الأعباء المادية على المرضى المصابين بالمرض، وارتفاع الأعباء المالية على الحكومة التي كانت تقدم العلاج والدواء بشكل مجاني للمصابين بمرض السرطان. وتجدر الإشارة الى عدم تلقي الجمهورية العربية السورية أي دعم فعلي وكافي من المانحين والأمم المتحدة لدعم الخدمات الطبية لمرضى السرطان.

نسبة وفيات السرطان من إجمالي الوفيات

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الوفيات السرطانية من الوفيات العامة	7%	5%	5%	5%	5%	5%

المؤشر 19-2 : نسبة النساء اللاتي يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل

تنبثق أهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة من النظرة الشمولية للتنمية التي ترى أن ترافق معدل الخصوبة المرتفع مع انخفاض وفيات الأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، يعني دخول أعداد متزايدة من السكان في سن النشاط الإنجابي، وهذا ما يجعل التغيير في معدل الزيادة السكانية المرتفعة طفيفاً، ويزيد من أعباء الإعالة. وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى تحسن المستوى الوطني في معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وخفض الحاجات غير الملباة منها للنساء في سن الإنجاب. وقد حدث خفض ملحوظ في معدل الولادات بين المراهقات، ومعدل تغطية الرعاية الصحية للحمل. بيد أن هذين المعدلين الأخيرين لا يزالان دون المستوى السائد في كثير من الدول العربية والدول النامية عموماً. وتمثل التفاوتات الجغرافية تحدياً قائماً.

وطبقاً لنتائج المسوح الصحية، يتبين ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (53.9%). وتوضح مقارنة نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ازدياد الوعي لدى السيدات باستخدام هذه الوسائل، حيث ارتفعت نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة من بين المستخدمات حالياً من (64.4%) في عام 1993 إلى (73%) في عام 2009. وبالمقابل، فقد انخفضت نسبة استخدام الوسائل التقليدية من (35.4%) في عام 1993 إلى (17%) في عام 2009. ويشير السيناريو الاستمراري لجهود التنمية في حالة عدم وقوع الحرب، إلى أنه كان بالإمكان الوصول بالمؤشر إلى الحد المطلوب قبل عام 2015. ومن المتوقع أن ينخفض معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة انخفاضاً جوهرياً ليصل إلى حدود (48%)²⁰ في عام 2015 متأثراً بعدة عوامل:

- قلة إتاحة وسائل تنظيم الأسرة التي كانت تقدم مجاناً من قبل الحكومة بالتعاون مع عدد من منظمات الأمم المتحدة المعنية. وقلة الدعم المقدم من قبل الأمم المتحدة والمانحين
- ميل بعض الأسر إلى إنجاب المزيد من الأطفال لتعويض الفقد الذي سببته الحرب، وهذا الاتجاه ساد في معظم المناطق الحضرية وخاصةً لدى الأسر التي كانت تميل إلى حجم أسرة صغير والتي شهدت أوضاعاً غير مستقرة.

وفيما يتعلق بالحاجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة، والتي تشير إلى النساء القادرات على الإنجاب واللاتي يرغبن في تأجيل الحمل التالي أو في منع الحمل نهائياً ولا تستخدمن أية وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، فإن هذه الحاجة غير الملباة تنجم عن تزايد الطلب ومعوقات تقديم الخدمات وانعدام الدعم من المجتمعات المحلية والأزواج والمعلومات الخاطئة والتكاليف المادية وصعوبة التنقل. وقد تم إعطاء أولوية لخفض الحاجة غير الملباة كمبدأ أساسي فيما يتعلق بضمان حدوث الولادات بالاختيار الطوعي.

خلاصة الهدف الثالث

شهدت الجمهورية العربية السورية في العقود الأخيرة تحسناً ملحوظاً في مجال الصحة، وقد تمثلت أبرز نقاط القوة في النظام الصحي السوري في التحسن الملحوظ في معدل العمر المتوقع عند الولادة، وتراجع الوفيات للأطفال الناجم عن تحسن الأوضاع التغذوية وزيادة الاهتمام بمقومات الصحة الإنجابية والأمهات بسبب اللقاحات وتحسن الرعاية الصحية النسبي عند الولادة. وقد ساهمت عوامل أخرى أيضاً في هذا التحسن، ومن أهمها توفر المياه النظيفة وانتشار التعليم، وبروز بعض مؤشرات الوعي البيئي، ومكافحة الأمراض الإنتانية والمعدية، إضافةً إلى زيادة عدد المشافي ومتوسط عدد الأسرة المخصصة لكل ألف نسمة من السكان، وانتشار منظومة واسعة من المراكز الصحية العامة في كافة التجمعات السكانية في المدن والأرياف، وتطور الصناعة الدوائية السورية، بما جعلها تحتل مكاناً لائقاً على مستوى الإقليم ككل في بعض المجالات، وتوفرها بشكل كافٍ، وبأسعارٍ منخفضةٍ نسبياً بالقياس إلى نظيرها في بلدان الإقليم أو غيرها.

هذه الصورة الجيدة تخلصها بعض التناقض الناجم عن تشتت القطاع الصحي من حيث التعدد في تقديم الخدمات والإشراف وازدواجية العمل والحاجة لتطوير البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع، وسوء توزيع الخدمات الصحية والتفاوت الجغرافي الكبير في المؤشرات، وبدء تعمق الأعباء المالية الشخصية والعامة. بينما اتسم النظام الصحي السوري قبل الحرب بتراجع في مساهمة القطاع العام وتنامي مساهمة القطاع الخاص، المترافق مع غياب الرقابة على بعض الجوانب المادية والنوعية للخدمات الصحية، مع ضعف الرضى عن مستوى هذه الخدمات، وضعف مقدرة السياسات الصحية على خفض التفاوت الجغرافي وتحقيق العدالة الصحية، وتعمق تشتت القطاع وغياب المعيارية في الأداء.

تعرض القطاع الصحي لأضرار بالغة نتيجة الحرب، ولم تقتصر هذه الأضرار على الخسائر التي يمكن تعويضها كالأضرار بالبنى التحتية الصحية ومستلزمات عمل القطاع، بل تعدتها إلى أضرار أكبر وأعمق تمثلت في الخسائر في الأرواح التي أدت، وما تزال، في رفع معدلات الوفيات سواءً المباشرة منها الناجمة عن عمليات القتل والإصابة، أو ازدياد معدلات المراضه لعدد من الأمراض بسبب النقص الحاد في الخدمات الطبية، وخاصةً للأمراض المزمنة لانقطاع الخدمات الصحية المختلفة. بل تعدى الأثر على إمكانية التأثير المستقبلي للحصانة ضد الأمراض من خلال انخفاض إمكانات ومعدلات التحصين.

وسيعاني القطاع خلال السنوات القادمة من آثار نقص الكوادر الصحية التي هاجرت إلى خارج الجمهورية العربية السورية، والبنى التحتية التي تضرر جزء واسع منها، والتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب غير المشروعة على مستلزمات عمل هذا القطاع (في حال استمرارها)، والتي ستشكل تحديات أمام هدف التنمية المستدامة المعني بتحسين أنماط العيش الصحية.



ضمان التعليم الجيد المنصف
والشامل للجميع وتعزيز فرص
التعلم مدى الحياة

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة

يعبر الهدف الرابع للتنمية المستدامة عن التطلعات الإنسانية الرامية إلى تغيير واقعها والنهوض به، للوصول إلى مستقبل يسوده العدل والكرامة والإنسانية والغنى والتنوع الثقافي والحضاري، ويؤثر إيجابياً في الجانب المادي والنفسي للإنسان.

المقصد (29): ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، ممّا يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030.

حقق القطاع التعليمي تقدماً كبيراً على مستوى المرامي الكمية لأهداف الألفية قبل الحرب، فمعظم مؤشرات كانت قريبة من المؤشرات المستهدفة لعام 2015. أما في ظل الحرب، فقد كان القطاع، نظراً لطبيعته المرتبطة بانتشاره الواسع وفئاته المختلفة من الأطفال والشباب، من أكثر القطاعات المتأثرة بالحرب. وخلال السنوات 2010 و2016، انخفض عدد المدارس عما كان عليه بنسبة (29%)، وانخفض إجمالي الطلاب بنسبة (23%)، وانخفضت أعداد الهيئة التعليمية بنسبة (12%). ونجم هذا الانخفاض عن خروج بعض المدارس من الخدمة نتيجة تعرضها للضرر أو تحولها إلى مركز إيواء أو لوجودها في مناطق غير مستقرة. ودفع هذا الوضع بعض الطلاب وأعضاء الهيئة التعليمية إلى ترك التعليم نتيجة النزوح إلى مناطق مستقرة، أو نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة.

وسيطرت الجماعات الإرهابية المسلحة على المدارس في المناطق غير المستقرة واتخذتها كمقرات للإعداد لعملياتها الإرهابية. وعلى النقيض من ذلك تعاملت الحكومة ووعياً منها بأهمية التعليم لكافة التلاميذ والطلاب بشكل يضمن استقرار العملية التعليمية حتى في المناطق غير المستقرة، فاستمرت بدفع رواتب ومستلزمات التعليم في كافة المناطق السورية دون استثناء.

تطور أعداد المدارس والطلاب والهيئة التعليمية

البيان	2009	2016	الانخفاض	نسبة الانخفاض
عدد المدارس ²¹	21525	15301	6224	29%
عدد الطلاب	5348554	4134047	1214507	23%
منهم إناث	2582340	2029964	552376	21%
نسبة الإناث	48%	49%	45%	
الهيئة التعليمية	354143	311914	42229	12%

ولمواجهة الآثار السلبية لمفرزات الحرب والحفاظ على استمرار التعليم، انتهجت الحكومة السورية نهجاً جديداً كان له دور هام في إعادة جزء كبير من الطلاب المتسربين من التعليم. وقد ركز هذا النهج على الاستفادة القصوى من المدارس المستنمرة والبالغة (15301) مدرسة في عام 2016²²، والمبادرة إلى إصلاح المدارس المتضررة جزئياً، إذ تمت صيانة (1654) مدرسة خلال عام 2016، وتزويد المدارس ذات الكثافة العالية بغرف صفية جديدة،حيث تم تركيب (447) غرفة صفية مسبقة الصنع خلال عام 2016 ، وتحويل بعض المدارس إلى دوام نصفي (أي دوامين في يوم واحد). كما تم توفير التجهيزات المدرسية من مقاعد ووسائل تعليمية وأطر تربوية من معلمين ومدرسين وإداريين، ولم تستثني هذه التدابير المناطق غير المستقرة، فبعضها تم عن طريق التعاون مع المجتمعات المحلية، حيث استمر طيف واسع من مدارس المناطق غير المستقرة بتقديم الخدمات التعليمية.

أما بالنسبة للتعليم في الجولان السوري المحتلّ، فقد بلغ عدد الأطفال في الجولان المحتل ما يقارب 6000 طفل موزعين على 12 مدرسة منها 6 مدارس ابتدائية و4 مدارس إعدادية وثانويتان. كما توجد بالإضافة لذلك 13 روضة ودار حضانة للأطفال تضم 800 طفل. كل هذه المنشآت التعليمية أقامها المواطنون السوريون في الجولان المحتل بأموالهم الخاصة ويديرونها بجهودهم الذاتية بمساعدة من حكومة الجمهورية العربية السورية وبعض المنظمات الدولية المعنية.

²¹- عدد المدارس لا يمثل عدد الأبنية المدرسية حيث أن في بعض الحالات تقوم أكثر من مدرسة باستثمار البناء المدرسي نفسه.

²²- خطة التعاون بين وزارة التربية والمنظمات المتضمنة تزويد المدارس بـ 400 غرفة صفية مسبقة الصنع خلال عام 2016. (نُفذ منها 324 غرفة عن طريق منظمة اليونيسف والباقي عن طريق منظمات أخرى).

إلا أن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق التعليمية للطفل العربي السوري في الجولان والممارسات التمييزية العنصرية بحقّه، فقد تمثلت بفرض اللغة العبرية بدلاً من اللغة العربية وبإلغاء المنهج التعليمي السوري في مدارس الجولان المحتل واستبداله بمنهج تعليمي إسرائيلي مخصص لخدمة الأهداف العنصرية الإسرائيلية، وذلك في انتهاك فاضح لمضمون قرار مجلس الأمن 497 لعام 1981 الذي اعتبر قرار «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل ولا أثر قانوني له.

وتعاني المدارس في الجولان السوري المحتل من النقص في قاعات الدراسة والأبنية المدرسية المناسبة، كما أن نصف عدد الطلاب يدرسون في قاعات مستأجرة كانت قد بنيت في الأصل كمحلات تجارية أو كراجات. وبالإضافة لذلك يتم حشر أعداد كبيرة من الطلاب في قاعة دراسية واحدة، ويطلب من أولياءهم دفع معدلات عالية من الرسوم بحجة الدفع من أجل التعليم، وذلك في انتهاك لأحكام القانون الدولي والقانوني الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل.

كما أن الطلاب في الجولان السوري المحتل محرومون من التعليم الجامعي، لأنه من المستحيل فعلياً بالنسبة لهم التسجيل في «الجامعات الإسرائيلية» بسبب الرسوم والتكاليف العالية، بالإضافة لخضوع أي طالب سوري من الجولان تتاح له فرصة التسجيل في هذه الجامعات لمضايقات وممارسات عنصرية خلال الدراسة نتيجة هويته.

وتوضع العقبات في طريق طلاب الجولان الراغبين في التسجيل في الجامعات السورية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كعرقلة سفرهم والتهديد بقطع دراستهم في حال اشتراكهم في أي نشاط وطني، هذا بالإضافة للمعاملة المهينة التي تتلقاها الفتيات على نقاط التفتيش، والعقبات التي توضع للاعتراف بشهاداتهم الجامعية، والتأخير في إجراءات التعديل ومحاولات تهريب الطلاب.

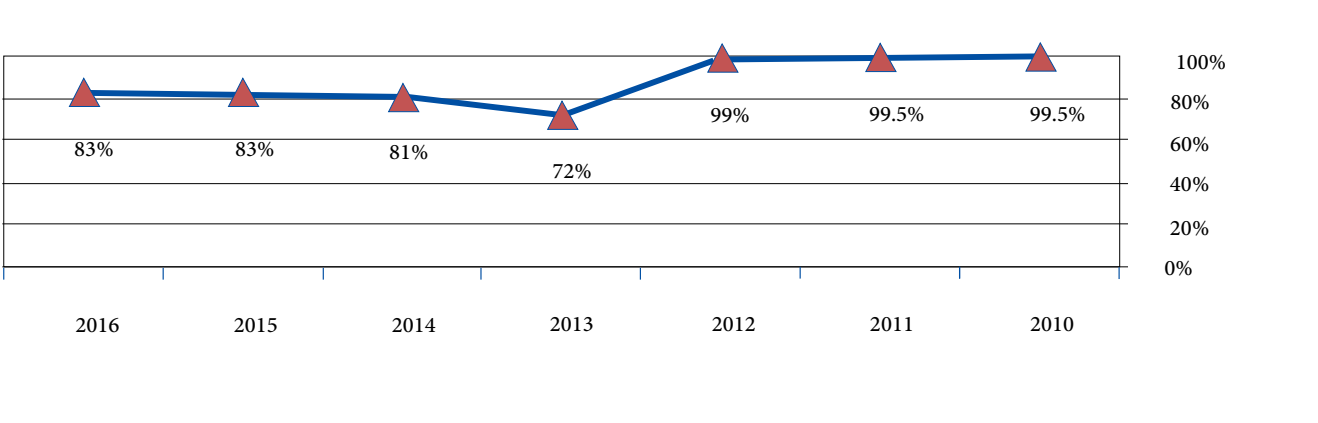
وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة بطاقات الهوية السورية لطلاب الجولان السوري المحتل العائدين إلى قراهم بعد إنهائهم لدراساتهم في الجامعات السورية، وذلك بعد أن استلموا هوياتهم السورية كحق طبيعي لهم باعتبارهم مواطنين سوريين.

وتسعى الحكومة السورية لتعويض النقص الحاصل في حق الطفل السوري في الجولان السوري المحتلّ في مجال التعليم والثقافة، وذلك من خلال توجيه برامج إذاعية وتلفزيونية لأولئك الأطفال، كما تبذل جهود كبيرة لتقديم المواد العلمية والثقافية المناسبة لجميع مستويات الأعمار، حيث تلقى هذه البرامج قبولاً ومتابعة جيدين.

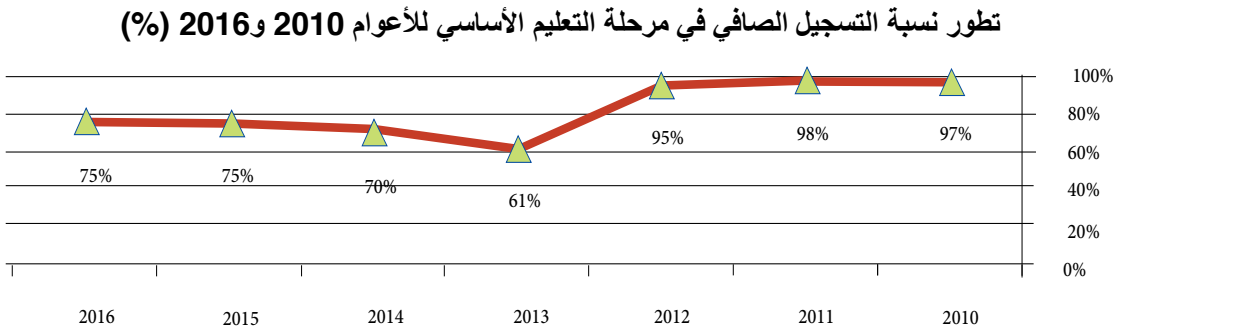
المؤشر 1-29 : نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي

شارفت الجمهورية العربية السورية في عام 2011 على التحقيق الكامل لهدف الألفية المعني بتحقيق شمولية التعليم، إلا أن هذا الهدف تأثر تأثراً كبيراً جراء ظروف الحرب، حيث انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي من (99.5%) إلى (83%) بين العامين 2010 و2016. وقد شهدت نسبة الالتحاق أدنى قيمة لها في عام 2013 إذ وصلت إلى حدود (72%). ويعزى هذا الانخفاض إلى نزوح الأهالي إلى المناطق المستقرة التي تشرف عليها مؤسسات الدولة السورية، بما فيها المناطق التي حررتها الدولة السورية من الإرهاب، ويُضاف إلى ذلك خروج بعض المدارس عن الخدمة نتيجة لاستهدافها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة واستهداف طيران ما يسمى «التحالف الدولي»، لها، خاصة في المنطقة الشرقية، كاستهدافه لمدرسة «البادية» التي كانت تقطنها عشرات الأسر النازحة في محافظة الرقة، الأمر الذي أدى إلى وفاة أكثر من 32 طفلاً وإمرأة وجرح العشرات وتدمير هذه المدرسة.

نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي للأعوام 2010-2016



أما التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، فقد شهد انخفاضاً كبيراً من (97%) إلى (75%) خلال نفس المدة. وسجلت هذه النسبة أدنى قيمها في عام 2013 حيث انخفضت إلى حدود (61%). ويفسر هذا الانخفاض بضعف الالتحاق وتسرب التلاميذ الناجم عن تنقل الأسر إلى المناطق المستقرة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض الأسر، مما يدفع بعض الأطفال إلى سوق العمل. كما أسهم خروج بعض المدارس عن الخدمة واستخدامها كمراكز إيواء أو وجودها بأماكن غير مستقرة إليها إسهاماً كبيراً في هذا الانخفاض. وتشير تقديرات سيناريو الاستمرار إلى أن معدل التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي لولا قيام الحرب كان سيصل إلى (99%)²³، إلا أن الحرب خلقت فجوة كبيرة بمقدار (24%).



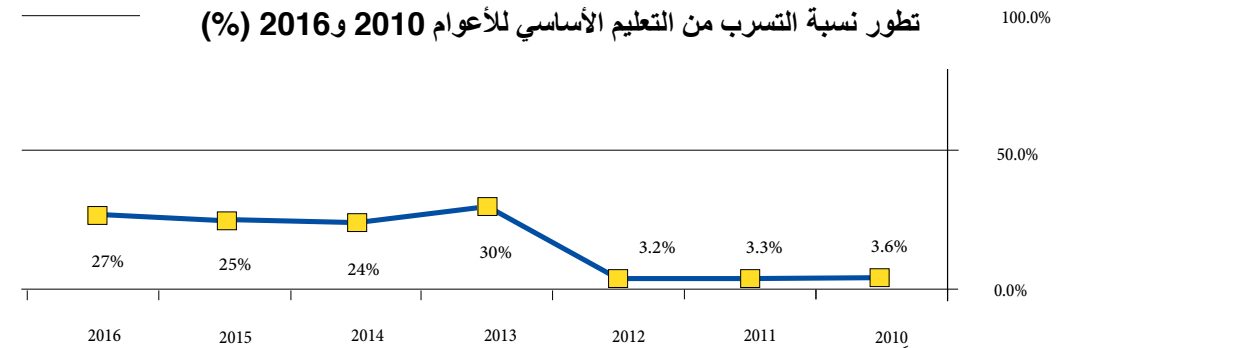
المؤشر 2-29 : معدل الوصول إلى الصف الخامس

يعبر هذا المؤشر عن استمرارية الالتزام بالتعليم وله الدور الأكبر في تحديد المستويات المستقبلية لمعدل الأمية بين السكان. وقد انخفض هذا المعدل انخفاضاً كبيراً بين عامي 2010 و2016 من (95%) إلى (59%). وينذر هذا الانخفاض إلى خطر كبير، في حال استمراره، على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لتأثيره الكبير على محددات الوعي المؤثر في جميع أنماط الحياة من جهة، وتتوقف عليه إلى حد بعيد جودة قوة العمل المستقبلية من جهة أخرى.

المؤشر 3-29 : نسبة التسرب من التعليم الأساسي

بعد تسرب التلاميذ من المدارس إحدى الظواهر الخطيرة التي يعاني منها النظام التربوي في أي بلد في العالم، لما له من أثر كبير في جودة الموارد البشرية المستقبلية.

ارتفعت نسبة التسرب في التعليم الأساسي بين عامي 2010 و2016 من (3.6%) إلى (27%). وقد شهدت نسبة التسرب أعلى قيمة لها في عام 2013، حيث ارتفعت إلى حدود 30%. ويعود ذلك إلى الحرب التي يمر بها القطر والتي أدت إلى نزوح العديد من التلاميذ وتسربهم من التعليم. وتشير تقديرات سيناريو الاستمرار (بحال عدم وجود الحرب) إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي كان سيصل إلى (1%). وهذا المعدل مقبول نسبياً في ظل اتساع الأرياف السورية ووجود ظاهرة العمل الموسمية في القطاع الزراعي والحيواني.



وتبنت الحكومة السورية أنماطاً عدة من التدخلات لتحسين استمرارية الالتحاق بالتعليم والتخفيف من الأثر السلبي الحرب، ومن أهم هذه التدخلات:24

- **التعليم المكثف (منهاج الفئة ب):** يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم لسنة دراسية أو أكثر أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس أي ما زالوا أميين وذلك من عمر ثماني سنوات إلى خمس عشرة سنة، وقد تم تأليف هذه المناهج وطنياً، وفق أربعة مستويات يضم كل منها صفين دراسيين.
- **التعلّم الذاتي:** ويقوم على أوراق عمل جرى تصميمها، بتحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلّم ذاتي يقوم بها المتعلّم من دون وجود معلّم أو كتاب مدرسي، حيث تقود هذه الأوراق المتعلّم خطوة بخطوة لأجل تحقيق أهداف التعلّم واكتساب المهارات المطلوبة. ويجري حالياً توزيع هذه الأوراق بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري. ويطبق التعلم الذاتي في الأماكن غير المستقرة التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المسلحة.
- **التعليم التعويضي ودروس الأندية المدرسية:** ويستهدف المتعلمين الذين فقدوا مدداً دراسية تتراوح بين الشهرين إلى فصل دراسي بسبب الظروف الراهنة، حيث يلتحق هؤلاء المتعلمون بدورات تقوية في المدارس خارج أوقات الدوام الرسمي، لتعويض الدروس التي فاتتهم. وقد استفاد من هذا التعليم التعويضي أكثر من (300000) تلميذ في جميع المحافظات السورية خلال عام 2015 وأكثر من (250000) تلميذ عام 2016.
- **دورات المكملين:** انطلقت في صيف 2015 بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونسكو، مستهدفة الطلاب الذين رسبوا في بعض المواد لأسباب ذاتية ناجمة عن التنقل والنزوح وعدم الاستقرار والقلق، حيث استفاد أكثر من ستين ألف متعلم من هذه الدورات التي امتدت لشهرين خلال عام 2015 بعد أن تمّ إعداد المعلمين والمدرسين في دورات خاصة للتعليم المكثف.

وخضع المتعلمون لاختبارين، واستفاد أكثر من ثمانين بالمئة منهم من هذه الفرصة في تعديل نتائجهم الدراسية المؤجلة، ونجاحهم إلى الصف الأعلى.

23- الخطة الخمسية الحادية عشرة / المرامي الكمية.

24- جزء كبير من هذه التدخلات تم بدعم من منظمات الأمم المتحدة المختصة العاملة في سورية.

المؤشر 4-29 : متوسط عدد التلاميذ في الشعبة في مرحلة التعليم الأساسي

يعبر هذا المؤشر عن أحد أوجه ومعايير الكفاءة الداخلية لنظام التعليم، فهو أحد أهم متطلبات تحسين جودة التعليم. وقد ارتفع متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الأساسي من27 تلميذاً في الشعبة عام 2010إلى 31 تلميذاً عام2016. ويتجاوز هذا المتوسط حدود (60) تلميذاً في الشعبة الواحدة في بعض المدارس التي شهدت نزوحاً واسعاً للسكان إليها. وكان للدمار الواسع والمنهج للبنى التحتية التعليمية، بسبب استهداف الإرهابيين و«التحالف الدولي» والمليشيات المتعاونة معه للمدارس، ونزوح السكان إلى المناطق المستقرة، الدور الأكبر في ارتفاع هذا المؤشر.

وواجهت الحكومة السورية هذا الارتفاع بالتوسع ببناء شعب جديدة والعودة في بعض الحالات إلى تطبيق الدوام النصفى أو بتزويد بعض المدارس بغرف صفية مسبقة الصنع. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال بأن الحكومة السورية كانت قد تبنت في عام 2010 سياسة التخلص من الدوام النصفى بحلول عام 2013 بهدف تحسين نوعية التعليم وتوفير مجال زمني أكبر للطلاب.

المؤشر 5-29 : متوسط عدد التلاميذ لكل (معلم + إداري) في مرحلة التعليم الأساسي

وهو مؤشر آخر من مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي لم يخف تحسنه الظاهري أثر ظروف الحرب. فانخفاض متوسط عدد التلاميذ لكل (معلم + إداري) من (17) تلميذاً لكل معلم عام 2010 إلى (15) تلميذاً لكل معلم عام 2016، كان مدفوعاً بانخفاض أعداد الطلاب بنسبة أكبر من انخفاض أعداد الموارد البشرية التعليمية.

المؤشر 6-29 : نسبة مدارس الدوام النصفى في مرحلة التعليم الأساسي

انخفضت نسبة مدارس الدوام النصفى من (19%) عام 2010 إلى (15%) عام 2016 بنسبة انخفاض (21%)، لكن لو تمت المقارنة على مستوى المحافظات والمناطق المستقرة داخل المحافظة الواحدة لوجدنا أن نسبة مدارس الدوام النصفى قد ارتفعت. فمثلاً في محافظة دمشق، كانت نسبة مدارس الدوام النصفى (17%) في عام 2010، في حين ارتفعت إلى (25%) في عام 2016. وتنخفض هذه النسبة في محافظة الحسكة، حيث كانت نسبة مدارس الدوام النصفى فيها (12.5%) عام 2010 وانخفضت إلى (1.9%) في عام 2016. ويعود ذلك إلى خروج عدد من المدارس عن الخدمة.

كما شهدت نسبة طلاب الدوام النصفى انخفاضاً من (36%) عام 2010 إلى (28%) عام 2016 بنسبة انخفاض (22.2%)، لكن لو تمت المقارنة على مستوى المحافظات والمناطق المستقرة داخل المحافظة الواحدة لوجدنا أن نسبة طلاب الدوام النصفى ارتفعت. فمثلاً في محافظة حمص كانت نسبة طلاب الدوام النصفى (12%) في عام 2010،في حين ارتفعت إلى (32%) في عام 2016. وكذلك في محافظة ريف دمشق حيث ارتفعت النسبة إلى (49%) عام 2016 بعد أن كانت (33%) عام 2010. وتنخفض هذه النسبة في محافظة درعا إلى(6%) عام 2010 قبل أن تنخفض إلى (3.9%) في عام 2016، وكانت نسبة طلاب الدوام النصفى في الحسكة (26%) عام 2010 بينما انخفضت إلى (1.9%) في عام 2016، وذلك نتيجة للظروف الراهنة التي حالت دون استثمار المدارس في الدوام النصفى.

المؤشر 7-29 : نسبة المسجلين في الصف الأول الثانوي في مرحلة التعليم الثانوي العام والمهني من الناجحين في امتحانات التعليم الأساسي

يعبر هذا المؤشر عن استمرارية التعليم في ما بعد مرحلته الأساسية، حيث شهدت نسبة المسجلين من الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي (عام ومهني) ارتفاعاً من (77%) عام 2010 إلى (87%) عام 2016. وسجلت هذه النسبة أدنى قيمها عام 2013 عند حدود (48%) بسبب حركات النزوح السكاني تبعاً للاستقرار.

المؤشر 8-29 : متوسط عدد الطلاب لكل (مدرس وإداري) في مرحلة التعليم الثانوي العام

حافظ متوسط عدد الطلاب لكل (مدرس + إداري) على معدله بين عامي 2010 و2016، حيث بلغ (8) طلاب لكل مدرس. بالرغم من ارتفاعه ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2013، حيث وصل إلى (11) طالباً لكل مدرس وإداري، ويعزى تراجعهم بين عامي 2010 و2013 إلى تأثر المؤشر في المناطق غير المستقرة. وبعد العام 2013 بدأ المؤشر بالتحسن تزامناً مع عودة الاستقرار إلى عدد متزايد من المناطق السورية بعد تحريرها من الإرهاب.

المؤشر 9-29 : متوسط عدد الطلاب في الشعبة في مرحلة التعليم الثانوي العام

شهد متوسط عدد الطلاب في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الثانوي استقراراً بين عامي 2010 و2016 عند حدود 30 طالباً في الشعبة مع وجود تمايز بين المحافظات مرتبط بظروف الحرب التي حالت دون استثمار المدارس في بعضها وخروج بعضها الآخر عن الخدمة. فمثلاً في محافظة حلب، كان متوسط عدد الطلاب (33) طالباً في الشعبة في عام 2010، في حين ارتفع إلى (37) طالباً في الشعبة عام 2016. كما أدى نزوح الطلاب والأهالي إلى المناطق المستقرة إلى الضغط بشدة على مرافق التعليم. فمثلاً في محافظة اللاذقية، كان متوسط عدد الطلاب 24 طالباً في الشعبة عام 2010 وارتفع إلى (30) طالباً في الشعبة عام 2016.

المقصد (30): ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام 2030.

المؤشر 1-30 : نسبة التسجيل في رياض الأطفال

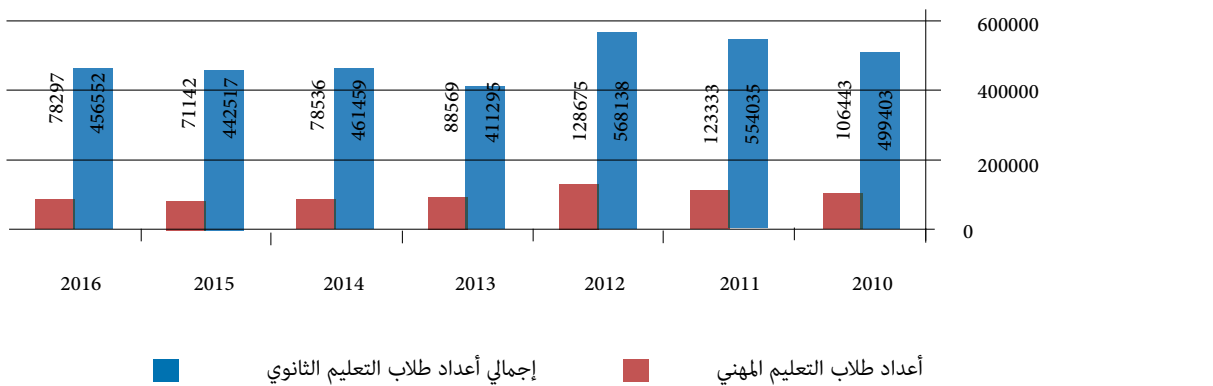
تشير تقديرات استمرار التقدم المحرز في سنوات ما قبل الحرب إلى أن نسبة التسجيل في مرحلة رياض الأطفال كانت ستتجاوز حدود (30%). وفي ظل الحرب، انخفضت نسبة التسجيل²⁵ في مرحلة رياض الأطفال من (12%) عام 2010 إلى (8%) عام 2016، أي بنسبة انخفاض (33%)، وذلك نتيجة لعدم استقرار الأسر أثناء الحرب وكذلك تغير سلم الأولويات للأسرة السورية. فقد أثر الوضع الاقتصادي للأسرة بإعطاء الأولوية للغذاء والسكن، لكون أغلب التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة يعتمد على القطاع الخاص، حيث لا تشمل الرياض الرسمية (ذات التكاليف الرمزية) سوى (14%) من إجمالي الأطفال. كما كان لانخفاض عدد رياض الأطفال من (1866) روضة في عام 2010 إلى (1447) روضة في عام 2016 أثراً سلبياً على معدل التسجيل.

المقصد (31): ضمان تكافؤ فرض جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.

المؤشر 1-31 : نسبة طلاب التعليم الثانوي المهني من مجموع طلاب المرحلة الثانوية

انخفضت نسبة الطلاب في الثانوية المهنية من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية ما بين عامين 2010 و2016 من (21%) إلى (17%). وقد شهد عدد الطلاب أدنى قيمة له في عام 2014، حيث انخفضت نسبة طلاب الثانوية المهنية إلى (17%)، أي بنسبة انخفاض (19%). ويعود ذلك إلى ظروف الحرب بمفرزاتها المختلفة، لتحسن هذه النسبة عام 2015 إلى (19%)، لتعاود الانخفاض إلى (17%) عام 2016.

تطور أعداد طلاب التعليم الثانوي بين عامي 2010 و2016



المؤشر 2-31 : متوسط عدد الطلاب لكل مدرس في التعليم الثانوي المهني

حافظ متوسط عدد الطلاب في الثانوية المهنية لكل مدرس على مستواه ما بين عامي 2010 و2016، حيث بلغ المتوسط (5) طلاب لكل مدرس. هذا مع الإشارة إلى أن المتوسط شهد ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2011 و2012 ليصل إلى (7) طلاب لكل مدرس، أي بنسبة ارتفاع (40%).

المؤشر 3-31 : متوسط عدد الطلاب في الشعبة في التعليم الثانوي المهني

انخفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الثانوي المهني إلى (27) طالباً في الشعبة عام 2016 بعدما كان (28) طالباً عام 2010، أي بنسبة انخفاض (3%)، ويعزى الانخفاض إلى انخفاض أعداد الطلاب بنسب أكبر من أعداد القاعات الصفية، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تعبر عن الواقع التربوي تعبيراً دقيقاً، فعلى سبيل المثال وصلت الكثافة الصفية إلى (70) طالب في الشعبة في بعض مدارس محافظة حلب وريف دمشق في عام 2016.

المؤشر 4-31 : نسبة الذكور إلى الإناث في التعليم الجامعي

ارتفعت أعداد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي ارتفاعاً كبيراً خلال سنوات الحرب، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الذكور إلى الإناث في هذه المرحلة من (93%) عام 2010 إلى (81%) عام 2015.

تطور نسبة الذكور إلى الإناث في مرحلة التعليم الجامعي بين عامي 2010 و2015 (%)

الأعوام الدراسية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الذكور إلى الإناث في التعليم الجامعي	93	88	89	90	87	81

المؤشر 5-31 : متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية

شهد متوسط أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب، حيث انخفض من (33) طالباً للمدرس عام 2010 إلى (44) طالباً للمدرس عام 2015. ويعزى هذا التراجع إلى هجرة قسم ليس باليسير من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية إلى خارج الجمهورية العربية السورية، وخاصةً في المناطق غير المستقرة التي تعرضت كفاءاتها وكوادرها العلمية والأكاديمية إلى ضغوط واستهداف ممنهج بالقتل والابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة.

المقصد (32): تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفّر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030.

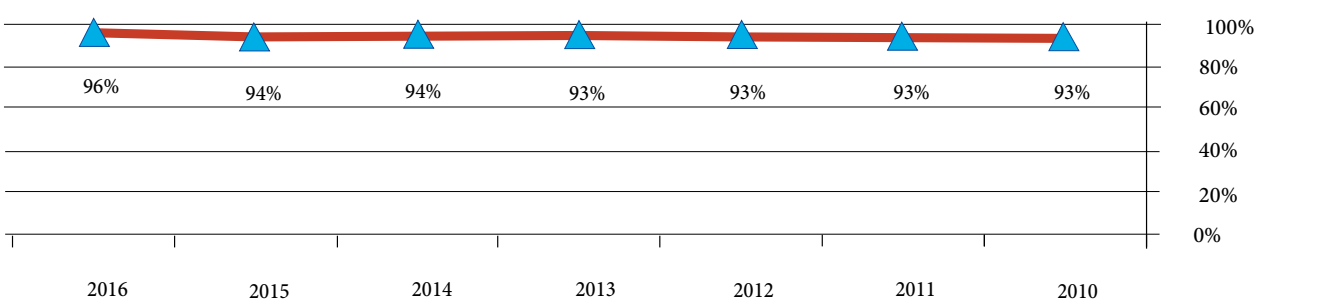
تمت تغطية مؤشرات هذا المقصد ضمن الهدف الثامن المعني بالنمو والعمل اللائق.

المقصد (33): القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

المؤشر 1-33 : نسب الإناث إلى الذكور في المراحل التعليمية²⁶

ارتفعت نسبة إجمالي الإناث إلى إجمالي الذكور في مجمل المراحل التعليمية من (93%) في عام 2010 إلى (96%) في 2016، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تتراوح بين نقصان وزيادة حسب المرحل التعليمية. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الانخفاض في مرحلة التعليم الثانوي المهني (24%) ما بين عامي 2010 و2016، أما في مرحلة التعليم الثانوي العام فهناك نسبة ارتفاع بمقدار (6%) وذلك نتيجة لظروف الحرب.

تطور نسبة الإناث إلى الذكور في كافة المراحل التعليمية بين عامي 2010 و2016 (%)



26- نسبة الإناث إلى الذكور: هي ناتج قسمة عدد الإناث إلى الذكور100.

25- تقديرات فريق العمل بناءً على مؤشرات أولية من الجهات المعنية بالطفولة المبكرة

المقصد (35): ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

المؤشر 1-35 : نسبة الإناث من إجمالي الطلاب في جميع المراحل التعليمية

تمت تغطية المؤشر في متن المقصد رقم (33)

المقصد (36): بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع

المؤشر 1-36 : معدل عدد الطلاب للشعبة لكل مرحلة (كثافة الشعبة)

ارتفع معدل عدد الطلاب للشعبة في إجمالي المراحل التعليمية من (27) طالباً في الشعبة في عام 2010 إلى (31) طالباً في الشعبة في 2016، أي بنسبة ارتفاع (11%)، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تتفاوت بين نقصان وزيادة حسب المرحل التعليمية. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الارتفاع في مرحلة التعليم الأساسي (15%) ما بين عامي 2010 و2016 وحافظت على معدلها في مرحلتي التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المهني أما في مرحلة رياض الأطفال كانت نسبة الانخفاض (0.4%).

المؤشر 2-36 : عدد مدارس الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم

بلغ عدد مدارس الدمج 130 مدرسة، حيث تم إصدار تعليمات وزارية بالتوسع بمدارس الدمج على مستوى القطر وذلك ضمن معايير التحاق الطلاب بالمدارس. والجدول اللاحق يبين توزيع مدارس الدمج حسب المحافظات. ولكن نتيجة ظروف الحرب، فقد خرج بعض مدارس الدمج عن الخدمة ليصل عددها إلى 85 مدرسة، أي بنسبة انخفاض 35%.

المؤشر 3-36 : نسبة المدارس التي تحتوي على مرافق تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين

بقيت نسبة المدارس التي تحتوي على مرافق تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين ثابتة ما بين عامي 2010 و2016 عند حدود (95%) من إجمالي المدارس.

المقصد (37): : الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى

المؤشر 1-37 : عدد الموفدين خارج القطر

تناقص عدد الموفدين لمتابعة التحصيل العلمي الجامعي من (777) موفداً عام 2011 إلى (437) موفداً عام 2015. ويعود هذا التراجع إلى إيقاف عدد من الدول لاتفاقات التبادل العلمي الموقعة مع الجمهورية العربية السورية، وعدم تمكن الدولة السورية من إيصال رواتب الموفدين في الكثير من دول الإيفاد بسبب التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية.

خلاصة الهدف الرابع

حقق النظام التعليمي قبل الحرب نجاحات متعددة على مسيرة تحقيق هدف الألفية المعني بشمولية التعليم، كان أبرزها ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم وخاصةً تعليم الإناث، وتحسين مقومات التعليم من بنى تحتية وموارد بشرية. إلا أن قضية التفاوت الجغرافي برزت كمشكلة أساسية في هذا المجال، إضافةً إلى ضعف معدلات الالتحاق بالتعليم المهني والفني.

وبالرغم من النجاحات التي تحققت في مجال التعليم بكافة مراحلها، إلا أن هذا القطاع يعاني من مشكلات كثيرة تتمثل في انخفاض كفاءته مخرجاته الاقتصادية على جميع المستويات مما يتسبب في هدر واسع، بالإضافة إلى تدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية العاملة فيه، وضعف تأهيلها، وضعف الرقابة على الجودة، واقتصاره على تقديم التعليم كخدمة، وعدم استخدام الأساليب التعليمية الحديثة والاستفادة من التكنولوجيا والمعلوماتية. كما اتسم التعليم بنمطية التفكير التي لم تنجح في ربطه بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق مردوده الاقتصادي والتثقيفي والتوعوي، فأشكاليات العلاقة بسوق العمل وسياسات الاستيعاب وعلاقات مخرجات التعليم ببعضها (عام مهني متوسط جامعي) ما تزال قاصرة، كما انتج سكاناً ضعيفي الخصائص النوعية حيث أن نسبة السكان الحائزين على شهادة التعليم الجامعي ما تزال لا تتجاوز 5% من إجمالي السكان.

يتسم النظام التعليمي السوري في ظل الحرب بفقدان مكتسبات تراكمت عبر عقود من فقدان لمقومات عمل القطاع وضرر في بعضها، فدمار المدارس ونقص الموارد البشرية شكلت أسباباً لتراجع مؤشرات الكم من معدلات التحاق وتسرب، وفقدان في جزء كبير من مقومات تحسين النوع، أدى إلى ارتفاع الكثافات الطلابية للشعب المدرسية والمعلمين. هذه الأسباب أبعدت الجمهورية العربية السورية إلى حد كبير عن تحقيق هدف الألفية، وهذا ما سوف يحمل معه أعباءً إضافيةً تتمثل في تخلل التركيب التعليمي لسنوات قادمة، عدا ما سوف يحمل مؤشر ضعف الالتحاق والتسرب المرتفع من روافد للأمية والجهل، وما سوف يتصل بذلك من تدني الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر مستقبلاً إذا لم تكن الجهود كافية لتلافي هذا الخلل.

0 المساواة بين
الجنسين



تحقيق المساواة بين الجنسين
والتمكين لجميع النساء والفتيات
بحلول عام 2030

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات بحلول عام 2030

المقصد (39): القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل مكان

المؤشر 1-39 : نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث

ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة في الجمهورية العربية السورية من (88%) عام 1990 إلى (95%) عام 2010. وبالنظر في توزيع هذا المؤشر بين الجنسين نجد أن النسبة ارتفعت للذكور من (90.1%) عام 1990 إلى (96.6%) عام 2010، وللإناث من (86.6%) عام 1990 إلى (94.6%) عام 2010. ويبدو جلياً انخفاض التباين بين الذكور والإناث في هذا المؤشر بين عامي 1990 و2010.

وعلى الرغم من انخفاض معدل الأمية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ليصل إلى نحو (12%) في العام 2010، بقيت الفجوة حسب النوع الاجتماعي موجودة (ذكور: 6.1%، إناث: 18.1%)، وكذلك الفجوة حسب المنطقة (مدينة: 8.2%، ريف: 16.6%). ومن المتوقع أن تكون معدلات الأمية قد ارتفعت خلال سنوات 2012-2015 بسبب الأضرار في البنية التحتية التعليمية، حيث تضررت العديد من المدارس إضافة للأضرار البشرية، وتعرض الكادر التعليمي في المدارس لعمليات الخطف والقتل من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة؛ هذا إضافة إلى الآثار السلبية النفسية على الأطفال، وخشية العديد من الأهالي من إرسال أولادهم لإكمال تحصيلهم العلمي بسبب ظروف الحرب، وتراجع تنفيذ برامج محو الأمية خلال الحرب في جميع المحافظات والمناطق السورية، وزيادة نسبة التسرب من التعليم الأساسي (ذكور وإناث)، حيث بلغت هذه النسبة في عام 2010 نحو (3.6%) قبل أن ترتفع إلى (29%) في عام 2015.

ومن المتوقع انخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة، انخفاضاً كبيراً، وعلى نحو تدريجي خلال السنوات القادمة، نظراً لارتفاع معدل التسرب من التعليم الأساسي وانخفاض معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي، وتراجع جهود مكافحة الأمية نتيجة لعدم الاستقرار في بعض المناطق، وخاصةً في المناطق التي تمتاز بمعدلات أمية مرتفعة، وانخفاض المخصصات المالية المخصصة لها وعدم اعتبارها أولوية في المرحلة الحالية.

المؤشر 2-39 : نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي

تمت تغطية المؤشر في متن المقصدين (33 و35) من الهدف الرابع.

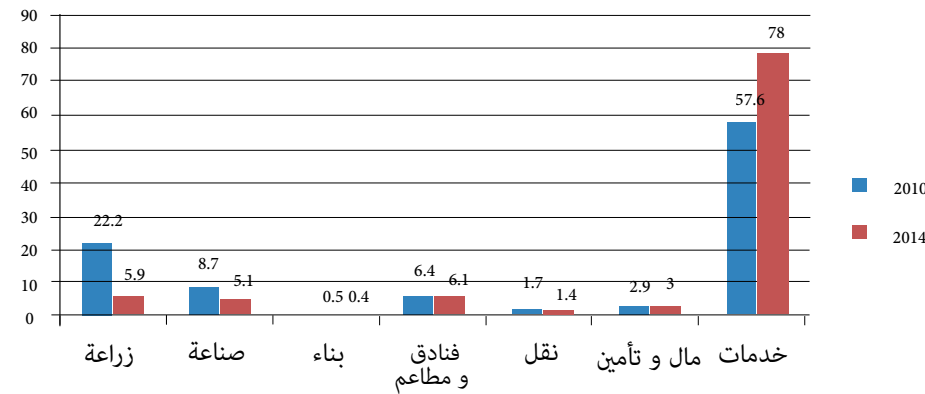
المؤشر 3-39 : نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي

انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام انخفاضاً طفيفاً من (27%) في عام 2010 إلى (25.7%) في عام 2014. وتختلف النسبة بين الذكور والإناث، وتبدو فجوة النوع الاجتماعي جلية، حيث بلغ المعدل عند الذكور (43.8%) في عام 2014، أما عند الإناث فقد كانت (12%).

المؤشر 4-39 : نسبة العاملات (15) سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي

تشير البيانات المتوفرة إلى التغير في مشاركة النساء في أقسام النشاط الاقتصادي، فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات في عام 2014 لتصل إلى (78%) من العاملين بأجر بعد أن كانت في عام 2010 تشكل ما نسبته (57.6%). كما انخفض معدل مشاركة الإناث انخفاضاً واضحاً في قطاع الزراعة من (22%) في العام 2010 لتصل إلى نحو (6%) فقط، ويرتبط تراجع الحصة النسبية لقطاع الزراعة في المحافظات التي تعتمد على النشاط الزراعي مثل الرقة وحماه وإدلب ودير الزور، نظراً لعدم الاستقرار في بعض المناطق في هذه المحافظات، ولنقص المواد الأولية والمعدات ومصادر الطاقة، ومنع الفلاحين من الذهاب إلى حقولهم وحرق محاصيلهم من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، إضافةً إلى الدمار الواسع الذي سببه استهداف طيران «التحالف الدولي» على القطاع الزراعي.

تطور نسبة النساء المشتغلات حسب القطاع بين عامي 2010 و2014 (%)

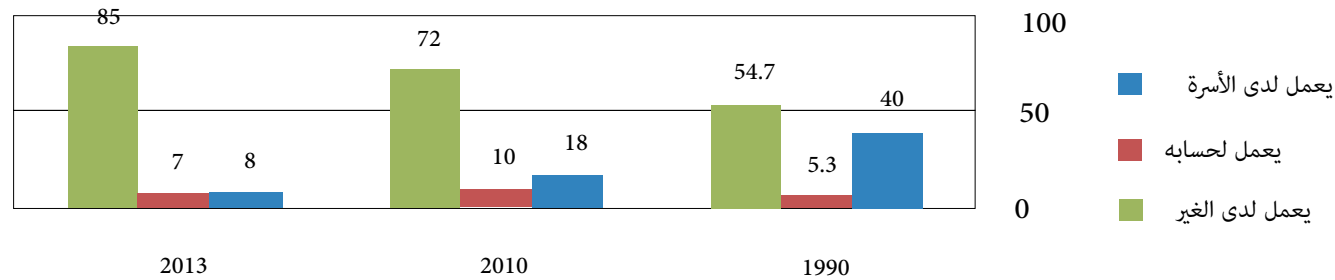


وتتباين معدلات المشاركة وفقاً للقطاعات الاقتصادية، ووفقاً لمكان الإقامة، وتختلف أيضاً من محافظة إلى أخرى حسب الطبيعة الجغرافية والثقافية لكل محافظة. وهذا يدل على تغير نوعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة استقلاليتها واتجاهها نحو تفعيل مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

المؤشر 5-39 : نسبة العاملات الإناث المساهمات في الأسرة

ارتفعت نسبة النساء العاملات لدى الغير بشكل كبير خلال سنوات الحرب من (72%) عام 2010 إلى (85%) عام 2014، مقابل انخفاض نسبة العاملات منهن لدى الأسرة والعاملات لحسابهن. ويعزى هذا التغير إلى تضرر الأعمال الخاصة نتيجةً للأضرار التي لحقت بمكامن الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي والضرر الذي أصاب القطاع الخدمي، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

تطور نسبة المشتغلات حسب نوع العمل بين عامي 2010 و2014 (%)

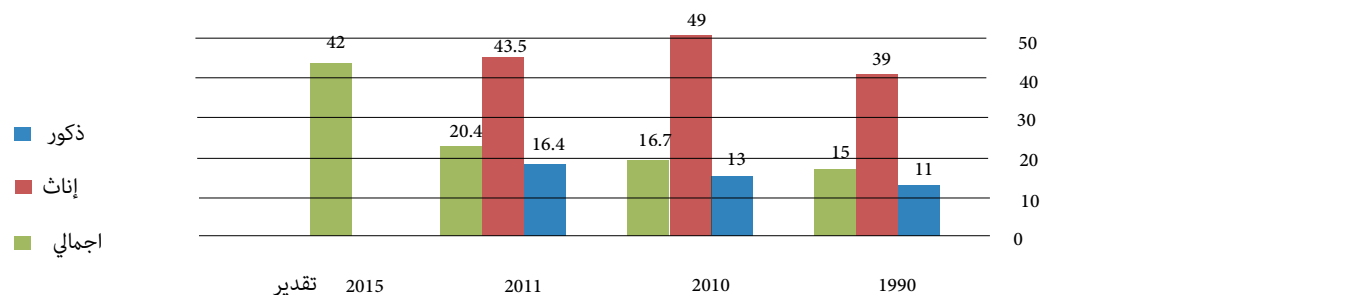


المؤشر 6-39 : نسبة بطالة الإناث في مراحل التعليم الجامعي إلى معدل بطالة الذكور في مراحل التعليم الجامعي (مستوى مماثل للتعليم).

بسبب تداعيات الحرب وبلاستناد إلى حجم الضرر الذي لحق بالمنشآت الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، بلغت نسبة البطالة في الفئة العمرية 15-24 سنة في عام 2014 مستويات قياسية، حيث أن شريحة الشباب هي الفئة الأكثر تأثراً في تقلص فرص العمل المتاحة، إذ من المتوقع أن تشكل نسبة المتعطلين الشباب (77%) من قوة العمل، وبين الشباب أنفسهم إلى نحو (73%) للذكور مقابل (89%) للإناث.

وتعمقت فجوة النوع الاجتماعي في التشغيل خلال الحرب، حيث اقترب نسبة البطالة بين الإناث في مرحلة التعليم الجامعي من ضعف نسبتها لدى الذكور في العام 2014 (33% للذكور مقابل 61.7% للإناث).

تطور معدل بطالة الشباب بين عامي 2010 و2015 (%)



تعزيزاً لفرص الوصول المتكافئ إلى الموارد، نفذت الدولة السورية برنامج تمكين المرأة والحد من الفقر الموجه للنساء الأكثر ضعفاً، وذلك في إطار العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما يخص القضاء على الفقر وتمكين المرأة²⁸. ويقوم البرنامج على مبدأ دعم أكثر الأسر فقراً عن طريق تحسين البنية التحتية وتوسيع وصول الخدمات الأساسية كمياه الشرب، والصرف الصحي، والطرق، والخدمات الصحية والمدارس (نهج رأس المال البشري)، وتوفير الفرص، والتمكين والأمان (النهج الاقتصادي). وتنوعت برامج التمويل المخصصة للنساء فشملت منحاً إنتاجية وتسهيلات وقروضاً ميسرة. وتعددت الجهات العامة والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت في توفير هذه البرامج. وقد استمر تقديم الدعم المالي للإناث لمساعدتهن في إقامة مشاريع مولدة للدخل، فقد بلغ إجمالي عدد القروض المالية الممنوحة للإناث بين عامي 2010-2015 نحو (39.8 ألف) قرصاً ومنحة إنتاجية، وبلغت نسبة القروض الممنوحة للإناث في جميع المحافظات (67%) من الإجمالي، وذلك خلال 2010-2015.

المؤشر 39-8 : عدد الإناث المستفيدات من برامج ومراكز التأهيل المهني

تقدم مراكز التنمية الريفية حزمة من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والزراعية والتدريبية، وتشكل حاضنات تنموية، في حين تُعنى وحدات الصناعات الريفية بتدريب وتعليم النساء على مجموعة من الصناعات الريفية بغرض التمكين وتعزيز فرص توليد الدخل. ويوضح الجدول التالي عدد المستفيدين من خدمات مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية خلال الأعوام من 2010 إلى 2015 ويبين تراجع عدد المستفيدين بسبب خروج عدد من المراكز والوحدات من الخدمة بسبب ظروف الحرب.

تراجع عدد المستفيدات من مراكز التنمية الريفية بين عامي 2010 و2015

الأعوام	مراكز التنمية الريفية	هيئة تنمية المشروعات
2010	61411	1615
2011	10384	1125
2012	39419	546
2013	20827	
2014	9109	
2015	3488	
المجموع	144602	

المقصد (40): القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

صدر المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2010 الخاص بمنع الاتجار بالأشخاص والذي أولى أهمية خاصة للضحايا من النساء والأطفال واعتبر المرأة والطفل ضحايا لا مجرمين، وتم إحداث إدارة متخصصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتشكيل لجنة وطنية لوضع الخطط اللازمة تشارك فيها جميع الجهات المعنية.

وأحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الأمم المتحدة مأوىً خاصاً بضحايا الاتجار بالأشخاص، ويستقبل هذا المأوى الأجبيات اللواتي تعرضن لهذا النوع من الجرائم ريثما تتم تسوية أوضاعهنّ مع إدارة الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية. ويقدم هذا المأوى خدمات متنوعة، منها الطبابة والطعام والمشورة القانونية والإقامة. كما أصبح يستقبل مؤخراً الفتيات اللائي

27- مسح حالة السكان، المكتب المركزي للإحصاء 2014.

28- أنظر المؤشر (2-4)

تعرضن لجريمة ما يسمى بـ «جهاد النكاح»، وهي الجريمة التي أوجدتها وروّجت لها الجماعات الإرهابية المسلحة، وزواج القاصرات القسري الذي انتشر في ظل الحرب، وخاصةً في مخيمات اللجوء في بعض الدول المجاورة للجمهورية العربية السورية وعلى أيدي الجماعات الإرهابية المسلّحة.

كما تم إحداث وحدة حماية للأسرة تابعة للهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ووضع خطة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تضمنت أربعة محاور أساسية: الوقاية- وإجراءات حماية الضحايا ورعايتهم وتوفير الضمانات الكاملة لهم - والملاحقة القضائية- وبناء الشراكات والتعاون الوطني والإقليمي والدولي.

كما يسهم المجتمع المحلي في مكافحة العنف، حيث يقدم المجتمع الأهلي خدماته عبر مراكز مخصصة لإيواء المعتنفات.

وتعاني النساء السوريات في الجولان السوري المحتل من الاستغلال في العمل الذي لا يقتصر على الغبن في الأجور، بل ينسحب على كل شروط العمل، كحرمان سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين لهنّ من التأمينات والإجازات والمحفزات، وكذلك من صناديق التوفير المختلفة وغيرها من الامتيازات التي تقدمها عادة المؤسسات في أماكن أخرى. وتفصل الفتيات السوريات من العمل دون أي تعويض عن سنوات الخدمة في معظم الحالات.

كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تعير أدنى اهتمام لحقوق الطفل السوري في الجولان السوري المحتلّ، حيث أنها وبرغم مصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل، تمنع آليات مجلس حقوق الإنسان من ممارسة الولاية الممنوحة لها في رصد وتقييم أوضاع السوريين في الجولان السوري المحتلّ.

المؤشر 40-1 : عدد القوانين والتشريعات المناهضة للعنف ضد المرأة

لا يوجد قانون خاص بمناهضة العنف ضد المرأة في الجمهورية العربية السورية، وإنما تمت مراعاة هذا الموضوع الهام في مختلف الصكوك القانونية، وأبرزها:

- قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2010.
- المرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2011 المتضمن تعديل لقانون العقوبات العام وخاصة فيما يتعلق بجرائم الشرف.
- قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012.
- المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2013 الخاص بجرائم الخطف.
- قانون الأحوال الشخصية.
- قانون العمل رقم (17) لعام 2010.
- قانون العقوبات: صدر القانون /11/ لعام 2013 الذي عدّل المادة /489/ من قانون العقوبات وشدد العقوبة على من أكره غير زوجه بالعنف أو التهديد على الجماع بالأشغال الشاقة المؤبدة، وتكون العقوبة الإعدام إن كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشر من عمره، وإذا وقع الجرم تحت تهديد السلاح. وهذا ما يؤكد حرص الحكومة السورية على معاقبة مرتكبي هذه الجرائم بأشد العقوبات.

المؤشر 40-2 : عدد حالات الاتجار بالنساء والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي

وصلت الجمهورية العربية السورية، قبل الحرب الإرهابية التي شنتّ عليها، إلى المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية عدم وجود جرائم الاتجار بالأشخاص، إلا أن الحرب أدت إلى وقوع عدد كبير من السوريين ضحايا لشبكات الاتجار بالأشخاص، وبخاصة في بعض دول اللجوء، وهو ما أدى إلى زيادة معدل الجريمة المنظمة في مجال الاتجار بالأشخاص وبخاصة الفتيات السوريات.

مؤشرات الإتجار و الاستغلال و العنف ضد النساء

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015
عدد حالات الاتجار بالنساء والاعتداء والاستغلال الجنسي	737	617	572	684	587
عدد حالات العنف ضد النساء (قتل)	205	631	390	580	291

وانخفض عدد حالات الاتجار بالنساء والاعتداء الجنسي من (737) حالة عام 2011 إلى (587) حالة عام 2015، وذلك نتيجة للإجراءات القوانين التي اتخذتها الحكومة السورية،إضافةً إلى انخفاض عدد حالات العنف ضد النساء إلى (86) حالة خلال السنوات (2011-2015) نتيجة لتطبيق القوانين المتعلقة بتشديد العقوبة على هذه الجرائم. ومن هنا تبرز ضرورة تبني برامج إعادة إدماج اجتماعي واقتصادي ونفسي للنساء المعتنفات في مرحلة ما بعد الحرب.

المقصد (41): : القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

المؤشر 41-1 : عدد حالات الزواج المبكر والقسري

انخفضت نسبة الإناث المتزوجات دون سن 18 سنة من 18% عام 1993 إلى 8.3% في العام 2010 وفق بيانات المسح الصحي الأسري. ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم وبالأخص التعليم الثانوي فيما يخص الإناث. وأثرت الحرب تأثيراً واضحاً في وضع الأطفال في الجمهورية العربية السورية عموماً، ووضع الأطفال الإناث بوجه خاص، حيث تأثرت هذه الشريحة العمرية نفسياً وجسدياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً ومعيشياً. ومن أهم المآسي التي تعرضت لها شريحة الأطفال الإناث، وتحديدأ في مخيمات اللجوء، إجبارهن على الزواج وهنّ مازلن قاصرات، مع ملاحظة عدم تسجيل هذا الزواج بالدول التي حددت سن الزواج بـ 18 سنة كالأردن وتركيا، وهو ما يؤكد وجود خروق متعددة لحقوق الفتيات الصغيرات في هذا المجال، حيث يتم حرمانهن من الحقوق المتصلة بمرحلة الطفولة كالعيش مع الأبوين أو الأهل واللعب والتعلم والحصول على الرعاية من الكبار، إضافةً إلى حرمانهن من حق اختيار الشريك والحصول على ضمانات الاستقرار، وكذلك حرمانهن من تسجيل الزواج لتعارضه مع شرط العمر، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تسجيل الأبناء وعدم الحصول على أي حقوق في حال الانفصال.

المؤشر 41-2 : معدل الولادات بين المراهقات في الفئة العمرية (15-19) سنة

تشير بيانات المسح الصحي الأسري لعام 2009 إلى أن نسبة ولادة المراهقات في الفئة العمرية (15-19) قد بلغت بحدود 4% من مجموع الولادات، أي أن هناك ما يقارب (30) ألف ولادة سنوياً لأمهات في مرحلة المراهقة، على افتراض أن عدد الولادات السنوية يقارب (650) ألف ولادة. وتظهر البيانات لعام 2009 أن (86%) من حالات الولادة لهذه الفئة قد تمت في مرفق صحي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الوعي بأهمية الولادة في مرفق صحي.

ويتوقع ارتفاع هذه النسبة خلال السنوات (2011-2015)، وذلك نتيجة لارتفاع عدد حالات الزواج المبكر في مخيمات اللجوء .

المقصد (42): الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها عن طريق توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

المؤشر 42-1 : نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

تشير البيانات الخاصة بالحالة العملية للمشتغلين إلى أهمية الرواتب والأجور كمصدر أساسي للدخل في الجمهورية العربية السورية، حيث بلغت نسبة من يعمل بأجر (53.7%) من العاملين عام 2007، وارتفعت عام 2010 إلى (61.2%)، كما ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم والعاملين من أفراد الأسرة من(28.8%) عام 2010 إلى (29.8%) عام 2011. وتدل هذه التغيرات على ميل العاملين إلى الحصول على دخل ثابت والابتعاد عن المخاطرة خاصة في ظل بعض تشوهات السوق خلال مرحلة تغير هوية السوق السوري في مرحلة ما قبل الحرب.

واستمرت اتجاهات التغيرات على الحالة العملية للمشتغلين خلال فترة الحرب على الجمهورية العربية السورية، ففي عام 2013 شهدت نسبة العاملين بأجر ارتفاعاً لتصل إلى (68%)، في حين انخفضت نسب من يعمل لحسابه ومن يعمل لدى الأسرة وصاحب عمل لتصل إلى(3.4%). وتشير هذه التغيرات إلى فقدان كبير في أعمال أصحاب العمل ومشاريع الأسر.

المؤشر 42-2 : نسبة الإناث الحاصلات على المساعدات الإنسانية من إجمالي المساعدات الممنوحة

لعل من أهم ما يمكن تسميته «إنجازات أو نتائج» متحققة في مجال رعاية المرأة السورية وحمايتها من الآثار السلبية للحرب، هو قيام الحكومة السورية بافتتاح مراكز إيواء استضافت فيها عشرات الآلاف من الأسر النازحة المتضررة جراء الحرب. ويتم في هذه المراكز تقديم جميع أشكال المساعدة والحماية للأسر المتضررة عن طريق تقديم مكان آمن للإيواء وسد جميع الاحتياجات الغذائية والمعيشية وتقديم الخدمات الصحية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي. ويتم أخذ حاجات النساء بالحسبان، حيث تشرف على هذه المراكز جهات حكومية بالتعاون مع جمعيات أهلية تضم متطوعين ومتطوعات مدربين على القيام بجميع أنواع العمل الإغاثي.

المقصد (43): كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

نص الدستور الجديد لعام 2012 في المادة 33 على المساواة بين المواطنين بدون تمييز، كما تضمن في مواده (20-22-23) حقوق الأسرة والمرأة على وجه الخصوص، وفي المواد (29-30-31) الحق في التعليم والصحة ومسؤولية الدولة والحق في بناء الجيل القوي فكرياً وأخلاقياً، وكذلك دعم البحث العلمي بكل متطلبات الإبداع، وتناولت المواد (33-34-36-40-42-43) البحث في الحقوق والواجبات والحق في الحرية والإسهام بالحياة العامة والعمل وحرية الاعتقاد والصحافة.

وضَمِنَ الدستور القديم 1973 والجديد 2012 حق المرأة السورية في المشاركة الاجتماعية والسياسة بالتوازي مع الرجل. ومُنحت المرأة السورية فرص المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار.

وأصدرت الحكومة السورية قانوني الانتخابات والأحزاب بهدف تعزيز البناء الديمقراطي والحريات العامة وإشراك جميع شرائح المجتمع، ومنهم النساء، في إدارة مؤسسات الدولة وبناء الوطن.

المؤشر 43-1 : نسبة المقاعد التي تشغلها الإناث في مجلس الشعب والسلطة التنفيذية

شهدت نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب ارتفاعاً كبيراً من الدور التشريعي الأول عام 1971،حين لم تتجاوز نسبة مشاركتها من عدد أعضاء مجلس الشعب (2%)، فارتفعت إلى (9.6%) في الدور التشريعي الخامس للسنوات 1990-1994، ثم ارتفعت إلى (12.4%) في الدور التشريعي التاسع (2007-2011)، أي ما يعادل (31) عضواً من بين (250) عضواً. وقد بلغ عدد المرشحين في الدور التشريعي التاسع (8801) مرشحاً من الذكور و(982) مرشحة من الإناث، في حين بلغ عدد الإناث المرشحات للدور التشريعي الثامن (852) مرشحة. وفي الدور التشريعي العاشر شاركت الأحزاب والكتل السياسية والمستقلون ترشيحاً واقتراعاً، فبلغ عدد المرشحات الإناث (710) مرشحه من أصل زهاء (7000) مرشح، وفازت (30) مرشحة بعضوية المجلس من أصل (250) عضواً في مجلس الشعب، بنسبة (12%).

وفي انتخابات مجلس الشعب عام 2016، بلغ عدد المرشحات للانتخابات (1700) مرشحة، وفازت/32/ مرشحة بعضوية المجلس من أصل (250) عضواً بنسبة (12.4%). وتبوأّت سيدة لأول مرة في الجمهورية العربية السورية منصب رئيس مجلس الشعب. وعلى صعيد السلطة التنفيذية، بلغت نسبة النساء من مجموع الذين يشغلون المناصب الإدارية والتنظيمية (19%) في عام 2010. وبصورة عامة، تبقى مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الحكومة بحاجة إلى المزيد من الاهتمام، حيث بلغت فقط (7%) من الوزراء و(7%) من السفراء و(20%) في النقابات.

المؤشر 43-2 : نسبة الإناث من مجموع العاملين بالمناصب الإدارية التنظيمية والمهنية

تم انتخاب المرأة في المجالس المحلية والبلدية، وحصلت على نسبة (2.6%) في انتخابات مجالس المدن ومراكز المحافظات عام 2011. وازدادت نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية، حيث بلغ عدد القضاة في الجمهورية العربية السورية (1508) حتى عام (2011)، منهم (240) قاضية، أي بنسبة (15%) من عدد القضاة الإجمالي. كما شغلت المرأة منصب عضو المحكمة الدستورية العليا بالمرسوم رقم (173) لعام 2012.

ويلاحظ الارتفاع النسبي لحضور المرأة في السلطة التنفيذية من (7%) في العام 2005 إلى 9% في العام 2011. وفي السلطة القضائية تسلمت سيدة منصب النائب العام للجمهورية العربية السورية واستمرت حتى عام 2009. كما جرى تعيين سيدة نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية منذ العام 2009.

المؤشر 43-3 : نسبة الإناث الحاصلات على حق التصويت والترشيح للانتخابات بالنسبة للذكور

ضَمِنَ الدستور القديم 1973 والجديد 2012 للجمهورية العربية السورية، للمرأة السورية حقها في المشاركة الاجتماعية والسياسة بالتوازي مع الرجل. ومُنحت المرأة السورية فرص المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار.

المؤشر 43-4 : نسبة الإناث المسؤولات والمهنيات والعاملات التقنيات

تشكل المرأة السورية نسبة (37.5%) من عدد محامي إدارة قضايا الدولة، حيث بلغ عددهن (150) من أصل (400) محام. كما تشكل المحاميات ما نسبته (20%) من إجمالي المحامين في الجمهورية العربية السورية وبقيت هذه النسبة ثابتة بين عامي 2010 و2015.

وأما في المجال الدبلوماسي، فقد بلغت نسبة السفيرات (15٪) عام 2015 بعد أن كانت (11%) عام 2005، وكانت أول سيدة تعمل في السلك الدبلوماسي على مستوى الوطن العربي سيدة سورية.

وفي مجال المشاركة السياسية، تشارك المرأة السورية في جميع الأحزاب السياسية السورية، وقد أولى المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (أكبر الأحزاب السياسية في الجمهورية العربية السورية) اهتماماً مركزاً لقضايا النهوض بواقع المرأة، وأصدر توصية للعمل على فتح آفاق أوسع أمامها لتوسيع مشاركتها في الحزب والدولة. وقد تنامي عدد الإناث في جميع قيادات الفروع الحزبية، وفي قيادات الشعب والفرق الحزبية، كما تنامي حضور المرأة في عضوية اللجنة المركزية للحزب، حيث ارتفع إلى نحو (20%) بعد أن كان نحو(17%). وتبلغ نسبة النساء داخل صفوف الحزب نحو (35%). وقد صدرت تراخيص بإحداث (9) أحزاب في العام 2011 تتراأس النساء ثلاثة منها، وتتراوح نسبة الإناث من الأعضاء بين (20-30%) من الأعضاء.

أما فيما يخص تمثيل المرأة على المستوى الطلابي والنقابي، فتشكل الإناث في اتحاد الطلبة نسبة (45%). وشغلت سيدتان من أصل (11) منصب عضوية في قيادة اتحاد الشبيبة عام 2010، وتشكل الفتاة الشبيبية نسبة لاتقل عن (40%) من أعضاء الاتحاد. وفي النقابات العمالية تشارك النساء في جميع اللجان والهيئات والمجالس على المستويات كافة، وتتراوح النسبة بين (12% و15%).

المؤشر 43-5 : نسبة الدخل المكتسب المقدر للإناث إلى دخل الذكور

ساوت قوانين العمل بين الرجل والمرأة وأرست قاعدة الأجر المتساوي. وقد أفرد قانون العمل رقم 17 لعام 2010، فصلاً خاصاً لعمل المرأة في الفصل الثالث من المواد /119/ وحتى /127/، حيث شملت هذه المواد الأحكام النازمة لعملهن والابتعاد عن الأعمال الضارة بهن صحياً وأخلاقياً وإجازات الأمومة وتوفير دور الحضانة لأولادهن. كما تناول الفصل الرابع الأحكام الخاصة بتشغيل المعوقين وتأهيلهم ومنهم النساء.

المقصد (44): ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

تم تحليل جميع مؤشرات المقصد ضمن الهدف الثالث.

المقصد (45): : القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية.

لم تميز القوانين والتشريعات بين الذكور والإناث في مجالات التملك والعمل، كما شكلت لجنة في عام 2013 لمراجعة النصوص القانونية النافذة، وتحديداً ما يتضمن زيادة دور المرأة السورية.

المؤشر 45-1 : نسبة الإناث اللواتي يملكن عقارات

تم تغطية المؤشر في متن المقصد 4 من الهدف الأول.

المقصد (46): تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

يمتد تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حالياً امتداداً واسعاً داخل جميع القطاعات، من الإنتاج إلى الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية. وتؤدي هذه التكنولوجيا دوراً أساسياً في تنمية المجتمعات الحديثة حيث ترتبط بجميع النشاطات المؤدية إلى نشر المعرفة وإنتاجها، من التعليم ووسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وصولاً إلى الإنتاج الثقافي والفكري.

المؤشر 46-1 : نسبة الإناث إلى الذكور اللاتي يستخدمن الهاتف لكل 1000 نسمة

ازدادت نسبة السكان الحاصلين على هذه الخدمة من (201 لكل 1000) من السكان في عام 2010 لتصل إلى نحو (230 لكل 1000) في العام 2011، ولتنخفض هذه النسبة نتيجة أعمال الدمار والإرهاب التي طالت البنى التحتية إلى (170 لكل 100) من السكان في العام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الهاتف يرتبط بالأسرة بذكورها وإنائها. وخلال الحرب على الجمهورية العربية السورية، تم استهداف مراكز الهاتف من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة بشكل متكرر، كما ألحقت عمليات «التحالف الدولي» دماراً كبيراً في المرافق الخدمية ذات الصلة، ومن أمثلتها قصف طيران «التحالف الدولي» بتاريخ 2016/8/4 مركز هاتف منطقة منبج في ريف حلب، مما أدى إلى انهيار كامل المبنى فوق محتوياته وتجهيزاته.

المؤشر 46-2 : نسبة الإناث إلى الذكور اللاتي يستخدمن الهاتف المحمول لكل 1000 نسمة

حدث مؤخراً تطور كبير في انتشار خدمة الهاتف النقال، حيث بلغ عدد المشتركين فيها (110 مشتركاً لكل 1000) نسمة عام 2010 لتصل إلى (569 مشتركاً لكل 1000) من السكان في عام 2015.

المؤشر 46-3 : نسبة الإناث إلى الذكور اللاتي يستخدمن شبكة الإنترنت لكل 1000 نسمة

تشكل شبكة المعطيات الرقمية العامة (PDN) الوسطة الأساسية للوصول إلى شبكة الإنترنت. وقد تطورت هذه الشبكة بشكل جيد في السنوات الماضية، وأصبح هنالك 14 مزود خدمات إنترنت ISP يقدمون خدمة الاتصال بالإنترنت عبر هذه الشبكة في عام 2010، ليزداد إلى 26 في العام 2016. وبلغ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت 642 ألف مشترك في عام 2012.

كما ازداد عدد خطوط الحزمة العريضة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، فقد ازداد عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بالحزمة العريضة من 69.8 ألف مشترك في عام 2010 إلى 913.7 ألف مشترك في عام 2016، مما يعكس ازدياد نشر السعات عبر البوابات المركبة.

وفي مجال استثمارات شركات الهاتف النقال في الوصول إلى الإنترنت، فقد تم تشغيل خدمة الجيل الثالث من خدمات الهاتف النقال. ونشرت محطات لتغطية محافظة دمشق وريفها بشكل شبه كامل، ومحافظات حلب وحمص واللاذقية ومدينة تدمر بشكل جزئي. وبلغ عدد مشتركي هذه الخدمة 119220 مشترك في عام 2010 ليزداد إلى 2424435 مشترك في عام 2016.

المؤشر 46-4 : نسبة الإناث العاملات في الأبحاث والتطوير لكل مليون نسمة

ارتفعت نسبة الإناث العاملات في الأبحاث والتطوير من (34%) عام 2010 إلى (38%) عام 2014. كما ارتفعت نسبة الإناث الباحثات لكل مليون من السكان من (169) باحثة إلى (202) باحثة خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب بشكل كبير خلال السنوات القادمة متأثرة بارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الجامعي.

تطور أعداد العاملين في المجال البحثي ونسبة الإناث منهم بين عامي 2010 و2014

الأعوام	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	6890	6764	7290	7490	6810
إناث	3498	3445	4038	4464	4218
الإجمالي	10388	10209	11328	11954	11028
نسبة الإناث	34%	34%	36%	37%	38%
الإناث الباحثات لكل مليون من السكان	169	161			202

المقصد (47): : اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

المؤشر 1-47 : عدد التشريعات والقوانين التي تخدم قضايا المساواة بين الجنسين

تضمن دستور الجمهورية العربية السورية مواداً ضمنّت الدولة السورية بموجبها لمواطنيها تمتعهم بجميع الحقوق بغض النظر عن الجنس، كما ضمن قانون الأحوال الشخصية حقوق المرأة في جميع مكونات ومناحي الحياة.

المؤشر 2-47 : عدد الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة السورية التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

انضمت الجمهورية العربية السورية لمنظمة العمل الدولية عام 1961، وقامت بالمصادقة على 49 اتفاقية، ومنها الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالمرأة في القوة العاملة:

- الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، رقم 111 تاريخ 1958.
- اتفاقية المساواة في الأجور، رقم 100 تاريخ 1951.
- اتفاقية العمال الذين لديهم التزامات أسرية، رقم 156 تاريخ 1981.
- اتفاقية حماية الأمومة رقم، 183 تاريخ 2000
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، رقم 182 تاريخ 1999.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية عام 1975 بشأن تساوي أجور العاملين والعاملات عند تساوي العمل.

وتعد الجمهورية العربية السورية طرفاً في الاتفاقيات التالية:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965.
- اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966.
- اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عام 1984.
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المصادق عليها بتاريخ 2009/4/8.
- اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

خلاصة الهدف الخامس

شهدت مجالات تمكين المرأة تحسناً في بعض الأوجه وقصوراً في أخرى. فعلى المستوى التعليمي، تفاوتت نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، حيث أنها لم تصل إلى الغاية المستهدفة في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي المهني، بينما كانت النسبة أعلى من الطموح لتحقيق هدف الألفية المعني بتمكين الإناث في مرحلتي التعليم الثانوي العام والتعليم العالي. وفي المجال الصحي اقتربت الجمهورية العربية السورية من تحقيق متطلبات تحسين الصحة الإنجابية وخفض معدلات وفيات الأمهات. أما في مجال التمكين الاقتصادي فقد ارتفعت حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاعات غير الزراعية بصفة عامة، وفي قطاعات الفنادق والمطاعم والخدمات الأخرى بصفة خاصة.

وبرزت في السنوات التي سبقت الحرب ظاهرة تراجع معدل النشاطين الاقتصاديين الخام والمنقّح للمرأة على حد سواء، ولاسيما بروز ظاهرة عزوف النساء عن العمل وانسحابهن، فعلى الرغم من التحسن النسبي في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، فإن القصور الواضح ما زال يتجسد في انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. ويمكن رد هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمار في القطاع العام وهو المستقبل الأول لعمل المرأة في القطاعات غير الزراعية، إضافةً إلى عدم الالتزام بقوانين العمل من قبل القطاع الخاص الذي توسع كثيراً في سنوات ما قبل الحرب لكن دون أدنى معايير للعمل اللائق وحقوق العمل، وبالأخص فيما يتعلق بالمساواة الأجرية لعمل المرأة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال السنوات التي سبقت الحرب إلا أن جزءاً كبيراً منها تم فقده، بل أسوأ من ذلك ظهرت بعض الممارسات الاجتماعية التي كانت بحدودها الدنيا والتي تنتقص من مكانة المرأة وتعيدها عقود إلى الوراء، كمختلف أنواع العنف الجسدي والجنسي والنفسي. وقد عمقت ظروف الحرب التفاوتات الموجودة بين الذكور والإناث، وخاصةً في مؤشرات التمكين الاقتصادي.

المياه النظيفة
والنظافة الصحية



ضمان توافر المياه وخدمات
الصرف الصحي للجميع وإدارتهما
إدارة مستدامة

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة

المقصد (48): تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

المؤشر 1-48 : نسبة السكان المزودين بمياه الشرب

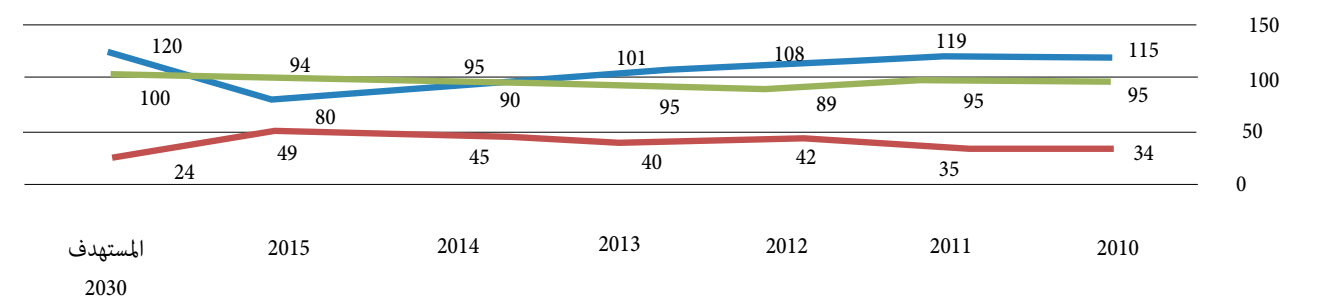
أشار تقرير التنمية الألفية لعام 2010 إلى أنه وبالرغم من التقدم المحرز خلال السنوات العشر من الألفية الثالثة، فإن مقصد الألفية المعنية بحصول الجميع على مياه الشرب الآمنة والنظيفة صعب التحقيق، نظراً لموجات الجفاف التي تعرضت لها الجمهورية العربية السورية وأدت إلى انخفاض المخزون المائي وموارده المتجددة، وترافقت مع معدلات نمو سكاني مرتفعة. وكان الارتفاع المشهود خلال تلك المرحلة مصحوباً بانخفاض في نصيب الفرد من مياه الشرب، أدى إلى الوقوع ضمن خط الفقر المائي. انخفضت نسبة السكان المزودين بمياه الشرب من (95%) عام 2011 إلى (93%) عام 2015، وجاء هذا التراجع نتيجةً طبيعية لمفرزات الحرب التي طالت البنى التحتية من شبكات ومحطات ضخ للمياه من جهة، وانخفاض المقدرة المالية للإنفاق على القطاع من جهةٍ أخرى.

وبالرغم من أن الشبكة العامة للمياه موصولة إلى أغلب المنازل السورية، فإن عدم توفر المياه في الأنابيب على الدوام بسبب مشكلة نقص المياه وتراجع مخزون المياه الجوفية والضغط السكاني في بعض المناطق، ولاسيما المستقرة منها التي وفد إليها النازحون من المناطق غير المستقرة، إضافة إلى التخريب الذي طال البنى التحتية لشبكة المياه والكهرباء من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة- جعل نحو (10.2%) من الأسر السورية في عام 2015 تلجأ إلى شراء المياه المنقولة بالصهاريج لتلبية بعض من احتياجاتها من المياه للاستخدامات المنزلية، وهذا ما زاد من الأعباء المعيشية لمثل هذه الأسر. وتتركز هذه النسبة بصورة رئيسية في محافظة ريف دمشق التي تنخفض فيها نسب التزود بالمياه من الشبكة العامة إلى (54%)، حيث يلجأ السكان إلى سد النقص بشراء المياه المنقولة بالصهاريج أو من مصادر أخرى بنسبة (35%). وفي محافظة درعا تصل مياه الشبكة العامة إلى نحو (75.6%) من الأسر، وتستكمل الأسر في هذه المحافظة النقص بشراء مياه الصهاريج بنسبة تصل إلى (22.9%). وفي محافظة حلب، تصل الشبكة إلى أكثر من (90%) من المنازل؛ لكن الأسر فيها تعاني من نقص المياه الواصلة إلى هذه الشبكة بسبب الأعمال التخريبية التي طالت البنى التحتية، ليس لشبكة المياه وحسب، وإنما أيضاً لشبكة الكهرباء التي يسبب انقطاعها فقدان الأهالي القدرة على جرّ المياه من الشبكة العامة لمنازلهم. كما عمدت الجماعات الإرهابية المسلحة إلى تدمير محطات وآبار وشبكات المياه وتسميمها، ودمرت عمليات «التحالف الدولي» معظم المرافق الخاصة بمياه الشرب في المناطق الشرقية خاصة، ومثالها تدمير التحالف الدولي لـ «محطة السحاميات لمياه الشرب» و«محطة ضخ صباح الخير» في محافظة الرقة خلال شهر كانون الثاني 2016، وتأثر القطاع بنقص التمويل الدولي والتدابير الأحادية الجانب المفروضة ضد الجمهورية العربية السورية والتي طالت مستلزمات عمل القطاع المستوردة وطالت حتى برامج المنظمات الدولية المخصصة لدعم لهذا القطاع.

المؤشر 2-48 : متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب

شهد نصيب الفرد من مياه الشرب تراجعاً كبيراً خلال سنوات الحرب، وعمّق الآثار السلبية لأزمات الجفاف وانخفاض المخزون المائي. فبعد أن وصل نصيب الفرد إلى (119 لتر/يوم) عام 2011، تراجع تدريجياً إلى (80 لتر/يوم) عام 2015، متأثراً بتأثراً مزدوجاً من انخفاض كميات المياه المنتجة لأغراض الشرب بوسطي سنوي (12%) بين عامي 2011 و2015، وارتفاع في نسبة الهدر من (34%) عام 2010 إلى (49%) عام 2015 الناجم عن تضرر الشبكات وعدم المقدرة على استبدال القديم والمتضرر منها.

تطور نسبة المستفيدين من مياه الشرب ومعدل نصيب الفرد ونسبة الهدر (2010-2015)



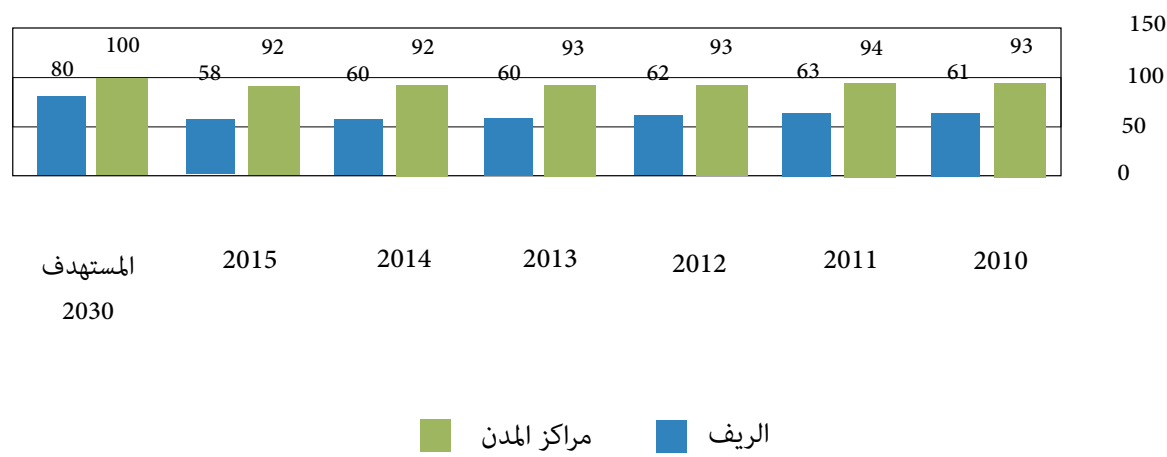
■ %نسبة المستفيدين ■ %نسبة الهدر — (يوم/ل) معدل نصيب الفرد

المقصد (49): تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء. وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

المؤشر 1-49 : نسبة السكان المستفيدين من شبكات الصرف الصحي

يُعد هذا المقصد من مقاصد إعلان الألفية لعام 2000 التي استمرت ضمن أولويات ومنهج التنمية المستدامة لما له من أثر كبير على الأوضاع الصحية والخدمية للسكان. وهو مقصد صعب المنال في المجتمعات والدول التي تعاني من تشتت سكاني وبخاصةً في الأرياف. وشهدت نسبة السكان المستفيدين من شبكات الصرف الصحي تراجعاً خلال سنوات الحرب من (77%) عام 2011 إلى (75%) عام 2015، ويعزى هذا التراجع إلى تعرض بعض أجزاء شبكات الصرف الصحي للضرر نتيجة الظروف الراهنة من جهة، وتباطؤ عمليات الاستبدال والتوسع لمنظومات الصرف الصحي من جهةٍ أخرى.

تطور نسبة السكان المستفيدين من الصرف الصحي بين عامي 2010 و2015

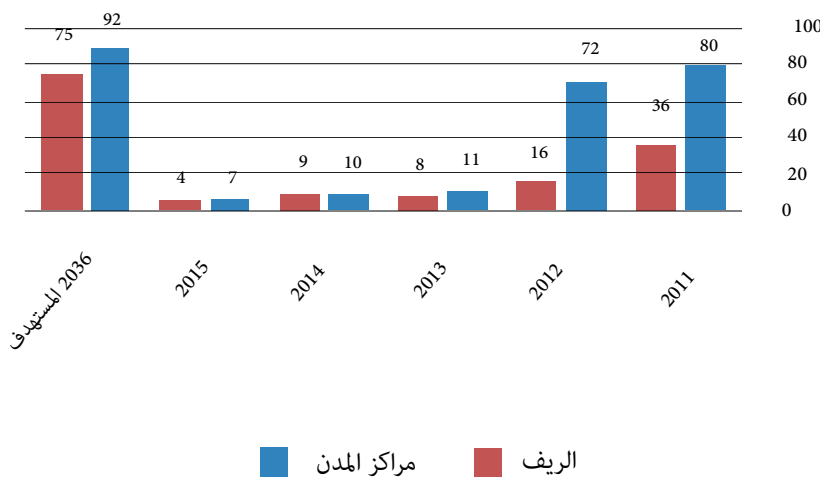


المقصد (50): تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة X في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

المؤشر 1-50 : نسبة السكان المستفيدين من محطات المعالجة

تراجعت نسبة السكان المستفيدين من محطات المعالجة تراجعاً حاداً من (80%) في مراكز المدن و (36%) في الريف، إلى (7%) في مراكز المدن و (4%) في الريف بين عامي 2011 و2015. ويعود هذا التراجع الحاد إلى خروج المحطات الرئيسية عن الخدمة (عدرا – حلب – داريا- حمص) بسبب ظروف الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة تأهيل المحطات المتضررة والتوسع بإنشاء محطات معالجة جديدة.

تطور نسبة السكان المستفيدين من محطات المعالجة (2011-2015)



■ الريف ■ مراكز المدن

المقصد (51): زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.

المؤشر 1-51 : الأحواض المائية السطحية والجوفية الخاسرة أو الرابحة نتيجة حسابات الموازنة

تشير بيانات الأحواض المائية إلى زيادة العجز المائي في جميع الأحواض عدا حوضي الساحل والفرات. ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الواردات المائية نتيجة الظروف المناخية وزيادة الطلب على المياه. وشهدت جميع الأحواض تحسناً في الوضع المائي بسبب زيادة الهائل المطري وانخفاض المساحات المروية نتيجة ظروف الحرب بين عامي 2014 و2015. وهنا تظهر الحاجة للعمل على التركيز على تشجيع الصناعات غير المستهلكة للمياه، ولاسيما في الأحواض التي تعاني أصلاً من العجز المائي. واستبدال المحاصيل والسلالات الشرة للمياه بمحاصيل وسلالات متوافقة مع الواقع المائي في كل حوض من الأحواض المائية (دون المساس بتحقيق الأمن الغذائي). بالإضافة إلى الاستمرار بخطط تجديد واستبدال الشبكات لرفع كفاءتها.

(تطور الزيادة والعجز المائي في الأحواض المائية بين عامي 2010 و2015 (مليون متر مكعب)

الحوض	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفرات وحلب	1153.6	343.5	347.5	347.5	347.5	347.5
البادية	-4.8	-4.6	-1.2	10.8	-21.8	34.2
بردى والأعوج	-79.7	-72	-131	-133.7	-170	173
العاصي	-357.7	-132.4	-129.7	-32.7	-109.2	926.8
الساحل	2159.3	2925.3	3602.9	3560	272.7	1820.9
دجلة والخابور	-2138.1	-2256.4	-3018.2	-2769.4	-2674.7	97.6
اليرموك	-63.1	-38.6	-39.7	-31	-12.5	33

المؤشر 2-51 : نسبة الهدر الفيزيائي الحاصل على شبكات الري (تبخر-تسرب- عوامل أخرى) على المستوى الوطني

ارتفعت نسبة الهدر الفيزيائي الحاصل على شبكات الري (تبخر – تسرب- عوامل أخرى) بين عامي 2011 و2015 من 33% إلى 36%، نظراً لتعرض بعض أجزاء منظومات الري للضرر نتيجة الظروف الراهنة، وتباطؤ وتوقف أعمال الصيانة والمراقبة والقياسات المائية لوجود معظم المشاريع في المناطق غير المستقرة. وعملت الحكومة على معالجة الأضرار الحاصلة على منظومات الري موضعياً ووفق الأولوية وإمكانية الوصول والإمكانات المادية المتاحة. وللوصول إلى خفض نسبة الهدر، لا بد من العمل على تحسين طرق الري عن طريق تقانات الري الحديث وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي في ري مساحات إضافية، وضرورة العمل على إعادة النظر في الخطة الزراعية المعتمدة وإدخال زراعة أصناف ومحاصيل محسنة غير شرة للماء.

تطور نسبة الهدر الفيزيائي بين عامي 2010 و2015 (%)

	2010	2011	2012	2013	2015	2030
نسبة الهدر (%) الفيزيائي	35	33	32	34	36	15

المقصد (52): تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.

تبنّت الجمهورية العربية السورية في عام 2009 الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة الموارد المائية، وتم تنفيذ عدد من مشاريعها. ووقعت الجمهورية العربية السورية اتفاقيات تعاون مع الدول المجاورة لتحسين الاستفادة من الموارد المائية العابرة للحدود، وخاصة نهري الفرات ودجلة مع كل من العراق وتركيا. غير أنه ومع استمرار الحرب على الجمهورية العربية السورية بمفرزاتها المختلفة، توقف تنفيذ معظم هذه المشاريع نظراً لتغير الأولويات الوطنية. كما قامت تركيا بعمليات قطع مستمر وتخفيض لحصة الجمهورية العربية السورية من مياه الفرات. وأدى استهداف تنظيم «داعش» الإرهابي وعمليات «التحالف الدولي» للسدود السورية، وخاصةً لسد الفرات، واستهداف الفنيين المعنيين بصيانة وعمل هذه السدود، ومن ذلك استهداف «التحالف الدولي» بتاريخ 27 آذار 2017 للفنيين المشرفين على سدّ الفرات، إلى إحداث دمار هائل في البنى التحتية للموارد المائية وهو ما أثر بشكل كبير على الزراعة ومياه الشرب.

المقصد (53): حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030.

تعرضت الغابات والمحميات الطبيعية التي عملت الدولة السورية على تنميتها والحفاظ عليها خلال عقود، إلى أشكال شتى من الضرر الممنهج من احتطاب وحرق. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى قيام «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، بحرق معظم الغابات الطبيعية الموجودة في المنطقة الفاصلة بين الأراضي السورية المحرّرة وبين تلك التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتلّ، ومنها تلك الواقعة في جباتنا الخشب وطرنجه وبيير عجم وبريقه وغيرها. كما تعرضت السدود السورية في المناطق التي انتشرت بها الجماعات الإرهابية المسلحة، إلى ضرر كبير كسد الفرات في محافظة الرقة، والسدود الواقعة في محافظة القنيطرة ودرعا، مع خروج هذه السدود من الخدمة وحرمان الفلاحين من الاستفادة منها في سقاية مزارعهم.

المؤشر 1-53 : المساحات المستصلحة والمساحات المروية من المنشآت المائية

تراجعت المساحات المستصلحة والمروية تراجعاً ملحوظاً من (545 ألف هكتار) إلى (434 ألف هكتار) بين عامي 2011 و2015. ويعود هذا التراجع إلى توقف تنفيذ مشاريع الاستصلاح بسبب وقوعها في المناطق غير المستقرة، والأضرار الواسعة التي لحقت بمنظومات الري، إضافةً إلى عدم وصول المياه إلى مساحات من الأراضي المستصلحة نتيجة الظروف الراهنة، وقيام تركيا وبشكل مخالف للاتفاقات الثنائية الموقعة بتخفيض الحصة السورية من نهر الفرات لأسباب سياسية. وبغية زيادة المساحات المروية لا بد من تبني تدخلات آنية تتجلى بالمعالجات السريعة للمناطق التي تضررت منظومات الري فيها عن طريق تأهيل جزئي للمنشآت المخربة وفق الإمكانيات المتاحة وإمكانية الوصول، والاستفادة من جميع المصادر المائية المستقرة والثابتة في رفع معدلات الاستصلاح على المستوى الوطني، بحدود (20 ألف هكتار) سنوياً، في ضوء الإمكانيات المادية المتاحة ومدى استقرار المناطق المستهدفة.

المقصد (54): تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

المؤشر 54-1 : قيمة الدعم المقدم من المنظمات الدولية المانحة لقطاع مياه الشرب

لم يكن قطاع مياه الشرب أولوية عمل مشتركة قبل الحرب نظراً لأن وضع القطاع بمؤشرات مختلفة كان جيداً، إضافةً إلى قلة المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية خلال تلك الفترة (قدرت بحدود 11 دولار أمريكي للفرد عام 2010). ومع بداية التعاون للتخفيف من آثار الحرب، وضمن خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمات الأمم المتحدة والتي بدأت عام 2013، والدعم المقدم من المانحين الدوليين، أصبح القطاع يشكل أولوية نظراً للضرر الواسع الذي أصاب مقدرات ومتطلبات عمل القطاع، حيث ارتفع حجم الدعم المقدم من (6.7 مليون أمريكي) عام 2013 إلى (19.4 مليون دولار أمريكي) عام 2015.

المقصد (55): دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

المؤشر 55-1 : عدد جمعيات مستخدمي المياه

ارتفع عدد جمعيات مستخدمي المياه ارتفاعاً كبيراً من (62) جمعية أهلية عام 2011 إلى (127) جمعية عام 2015، ويعود سبب الارتفاع إلى الحاجة لدور المجتمع الأهلي في رفع كفاءة منظومات الري الخاصة والتنظيم العملي المرافق لارتفاع نسبة الأراضي المروية بأساليب الري الحديث، وانخفاض كميات المياه المتاحة للري نظراً لازمات الجفاف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية.

تطور أعداد جمعيات مستخدمي المياه والمساحات المروية بين عامي 2010 و2015

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد جمعيات مستخدمي المياه (جمعية)	8	62	88	91	110	127
المساحة (هكتار)	916	2487	2716	3723	4052	4372

خلاصة الهدف السادس

بالرغم من التقدم المحرز خلال سنوات ما قبل الحرب، فإن مقصد الألفية المعنية بحصول الجميع على مياه الشرب الآمنة والنظيفة كان صعب التحقيق نظراً لموجات الجفاف التي ضربت الجمهورية العربية السورية وأدت إلى انخفاض المخزون المائي وموارده المتجددة، وتراكمت مع معدلات نمو سكاني مرتفعة. وكان الارتفاع المشهود خلال تلك المرحلة مصحوباً بانخفاض في نصيب الفرد من مياه الشرب، وأدى إلى الوقوع ضمن خط الفقر المائي وارتفاع في الفاقد المائي، نظراً لقدم الشبكات وضعف معدلات الاستبدال والتجديد.

وأبرزت الحرب عوامل أضرت بهذا القطاع، فالتخريب الذي طال البنى التحتية لشبكة المياه والكهرباء الناجم عن استهدافها من الجماعات الإرهابية المسلحة وتنظيم «داعش» الإرهابي وعمليات «التحالف الدولي»، دفع الأسر السورية للجوء إلى شراء المياه المنقولة بالصهاريج لتلبية بعض من احتياجاتها من المياه للاستخدامات المنزلية، وهذا ما زاد من الأعباء المعيشية لمثل هذه الأسر، كما أن الضغط الناجم عن النزوح والحراك السكاني شكل عاملاً إضافياً في انخفاض نصيب الفرد من مياه الشرب.

وتعرضت الغابات والمحميات الطبيعية إلى أشكال شتى من الضرر الممنهج من احتطاب، خاصة في مناطق انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، وهو ما يهدد بشكل كبير الرقعة الخضراء السورية التي تعاني بالأساس من محدودية ونقصان. كما تعرضت السدود السورية في المناطق التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة وتلك التي استهدفها في عمليات «التحالف الدولي» وتنظيم «داعش» الإرهابي إلى ضرر كبير، خاصة سد الفرات في محافظة الرقة، والسدود الواقعة في محافظة القنيطرة، الأمر الذي أدى إلى خروج هذه السدود من الخدمة وحرمان الفلاحين من الاستفادة منها في سقاية مزارعهم.

طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة



ضمان حصول الجميع بتكلفة
ميسورة على خدمات الطاقة
الحديثة الموثوقة والمستدامة،
بحلول عام 2030

المقصد (56): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

المؤشر 1-56 : مؤشرات إنتاج الطاقة والطلب عليها

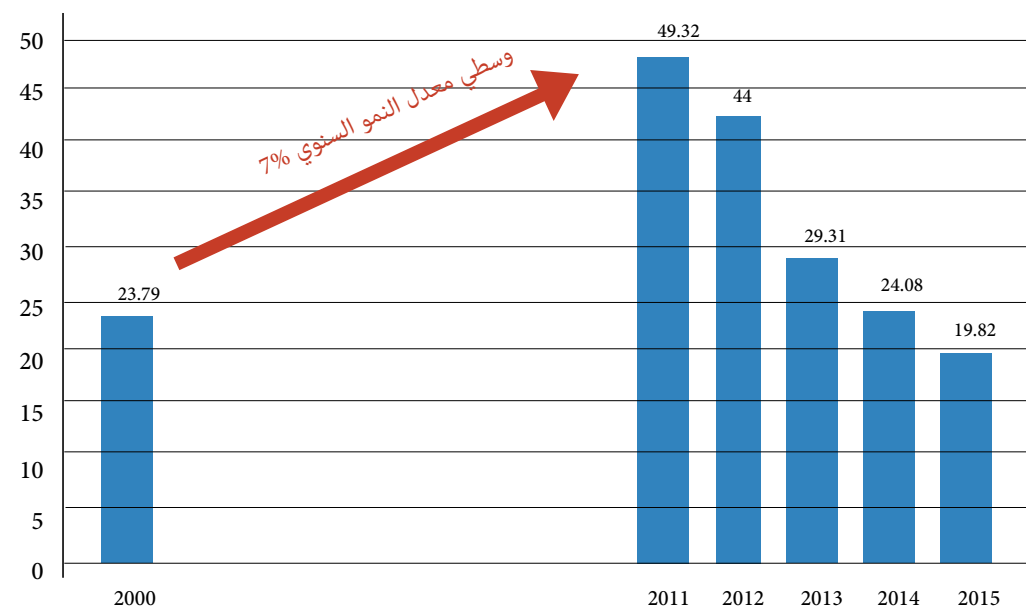
ازداد الطلب على استهلاك الطاقة الكهربائية خلال الأعوام 2000-2011 نظراً لاتساع المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية، إضافةً إلى زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية نتيجةً لتحسن مستوى الدخل واقتناء معظم المواطنين لمختلف أنواع الأجهزة الكهربائية.

ولأن زيادة الطلب على الكهرباء تعدّ مؤشراً للتطور والازدهار الحضاري وزيادة مستوى رفاه الفرد والأسرة، فقد تنامي الطلب على الطاقة الكهربائية من (23 مليار كيلو واط ساعي) عام 2000 إلى (49 مليار ك.و.س) عام 2011، أي بمعدل نمو سنوي (7%)، في حين نما عدد السكان من نحو 16 مليون نسمة عام 2000 إلى نحو 21 مليون عام 2011، ومن ثمّ فإن حصة الفرد من الطاقة الكهربائية ازدادت من (1450 ك.و.س للفرد) بالسنة عام 2000 إلى نحو 2350 ك.و.س للفرد بالسنة عام 2011، أي بمعدل نمو سنوي وسطي 4,5% سنوياً، ووصلت نسبة المستفيدين من الكهرباء إلى قرابة (100%). وتم استكمال إنارة جميع التجمعات السكنية في الريف السوري وتزويدها بالكهرباء، وازداد الطلب المحلي على استطاعة الذروة من (3900 ميغاوات) عام 2000 إلى حدود (9000 ميغاوات) عام 2011، أي بمعدل سنوي نمو (9%) وهو ما يعد من أعلى معدلات النمو العالمية.

وواكبت وزارة الكهرباء هذه التطورات بتوسيع قدرات توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية السورية، حيث ازدادت الاستطاعة المركبة من (6699) ميغاوات في عام 2000 إلى (9500) ميغاوات في عام 2011، واعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية على مصادر الطاقة الحرارية الفيول والغاز بنسبة 93%، وعلى المصادر المائية المتاحة على نهر الفرات بنسبة (6%)، والباقي من الاستيراد وغيرها. وتم إنفاق اعتمادات استثمارية كبيرة لمواكبة زيادة الطلب على الكهرباء. وبهدف الإقلال من حرق الغاز الطبيعي الفائض في حقول النفط وتخفيض الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة، فقد تطور استهلاك الغاز الطبيعي وجرى تحويل محطات التوليد القائمة التابعة لوزارة الكهرباء كافةً لتعمل باستخدام الغاز الطبيعي إضافةً للفيول أوئل، حيث ازدادت نسبة مساهمته في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى أكثر من 55% خلال تلك السنوات.

ونتيجة لظروف الحرب، وبسبب الاعتداءات على حقول إنتاج النفط والغاز وعلى خطوط النقل من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة وعمليات «التحالف الدولي» والمليشيات المتعاملة معه، انخفض إنتاج النفط ليصل إلى نحو (8) ألف برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2016، وانخفض إنتاج الغاز ليصل إلى (11.7 مليون م3) يومياً، حيث يورد حالياً منه لمحطات التوليد نحو (8) مليون م3 يومياً، تقلص إنتاج الفيول أوئل في المصافي السورية إلى نحو (440 ألف طن) سنوياً، وهو ما أثر سلباً في تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء من الوقود. وأثر نقص واردات الوقود على إنتاج الطاقة الكهربائية من محطات التوليد بوضوح، حيث انخفض إنتاج الكهرباء من (49 مليار ك.و.س) في عام 2011 إلى (24 مليار ك.و.س) عام 2014. أما في عام 2015 فبلغت الطاقة المنتجة في محطات التوليد الكهربائية خلال عام 2015 نحو (20 مليار ك.و.س) بمعدل انخفاض سنوي بحدود (20%)، كما انخفضت استطاعة حمل الذروة الملبى من (9000) ميغاوات عام 2011 إلى نحو (3465) ميغاوات عام 2015، في حين يقدر الطلب على حمل الذروة حالياً بنحو (6000-7000 ميغاوات).

تطور إنتاج الكهرباء 2000-2015



المقصد (57): تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030. (نسبة الطاقة المتجددة إلى مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة).

المؤشر 1-57 : نسبة الطاقة المتجددة إلى مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

قبل بداية الحرب التي شنت على الجمهورية العربية السورية، كان لدى وزارة الكهرباء مشروعاً لتوليد الكهرباء بإنشاء مزرعة ربحية في كل من السخنة والهيجانة باستطاعة (100) ميغاوات لكل مشروع، وذلك بالتشارك مع القطاع الخاص، حيث تقدمت في حينها عشر شركات، وكانت تتم دراسة تأهيل إحداها للتعاقد معها، إضافة إلى مشروع مزرعة ربحية باستطاعة (50) ميغاوات مع شركة إسبانية وبتمويل حكومي. لكن ظروف الحرب أوقفت تنفيذ هذه المشاريع.

وقد أعدت الوزارة البنية التشريعية لنشر الطاقات المتجددة في المجتمع السوري عن طريق إصدار عدد من القوانين والتشريعات لتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة. فعلى سبيل المثال، تم إصدار قانون الكهرباء رقم (32) لعام 2010 الذي سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال توليد وتوزيع الكهرباء، وصدر بعد ذلك قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 16202/ لعام 2011 الذي حدد تعرفة التغذية والذي تم تعديله بالقرار رقم 1763/ لعام 2016 المتضمن قيام شركة الكهرباء في المحافظة بشراء الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة بأسعار تشجيعية.

تكمّن إشكالية مشاريع الطاقات المتجددة، مع إنها صديقة للبيئة، في أن تكلفتها الاستثمارية كبيرة مقارنة بمشاريع التوليد التقليدية (التي تستخدم الوقود الأحفوري). فعلى سبيل المثال، تقدّر كلفة توريد وإنشاء وتركيب كيلو واط واحد من المحطات الحرارية التقليدية بـ (900) دولار، في حين تصل الكلفة التأسيسية للكيلو وات المركب من العنفات الريحية إلى نحو (1200-1300) دولار، وكذلك تكاليف إنتاج الكهرباء في اللواقط الضوئية. غير أن مشاريع الطاقات المتجددة تتميز بانخفاض تكاليف التشغيل نظراً لعدم استخدامها الفيول.

وتقوم الوزارة بشراء كامل إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة بأسعار تشجيعية بموجب قرار تعرفة التغذية رقم 1736 لعام 2016، حيث يتم شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة بسعر يصل إلى (9.35) سنت يورو لكل ك.و.س لكل منتج من محطات اللواقط الكهروضوئية التي تتراوح استطاعتها بين (1-10) ميغاوات، ثم تقوم ببيعه للمستهلكين في القطر، ويدفع المواطن لييرة سورية واحدة ثمن ك.و.س الواحد للشريحة الأولى من الاستهلاك (1-600) ك.و.س، علماً بأن تكلفته التي تصل إلى المنزل على التوتّر 0.4 ك ف تقدر بـ (60) لييرة سورية (وهذا ما يعكس حجم الدعم الكبير نسبياً الذي تقدمه الحكومة السورية للمواطنين).

وفيما يتعلّق بمشاريع الطاقات المتجددة في القطاع العام، فقد قامت وزارة الكهرباء بالتعاون مع وزارة الصناعة والقطاع الخاص بإنشاء معمل لتصنيع اللواقط الكهروضوئية (معمل سولاريك). ويجري استجرار إنتاج المصنع لتركيب اللواقط على أسطح عدد من مباني وزارة الكهرباء وعدد من المباني الحكومية. وقام المركز الوطني لبحوث الطاقة بتمويل وتنفيذ عدد من المشاريع البحثية والمشاريع التجريبية والريادية في مجال الطاقات المتجددة، منها تنفيذ أنظمة تسخين شمسي في عدد من المشافي و19 هاضم حيوي ومشروع لضخ المياه باستخدام اللواقط الكهروضوئية باستطاعة 13/ ك.و، وتركيب لواقط كهروضوئية على أسطح مباني مختلفة باستطاعة إجمالية 192/ ك.و. وتم الإعلان عن مشروع تنفيذ مزرعة ربحية باستطاعة 5-7.5 م.و في السنديانة (في محافظة اللاذقية).

وفيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذ مع القطاع الخاص، فقد تم تنفيذ عدد من مشاريع توليد الكهرباء باستخدام اللواقط الكهروضوئية غير المرتبطة بشبكة التوزيع في محافظتي طرطوس واللاذقية باستطاعة إجمالية 51/ ك.و.لعدد من المباني والمنشآت، إضافة إلى تنفيذ مشروع تركيب لواقط كهروضوئية باستطاعة 180/ ك.و في محافظة طرطوس بغرض بيع الكهرباء لشركة كهرباء المحافظة. وقد وضع المركز الوطني لبحوث الطاقة استراتيجية حتى عام 2030 بنسب مساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة لتصل في مجال توليد الكهرباء حتى عام 2030 إلى (4%) من إجمالي الطلب (لواقط كهروضوئية ومزارع كهروضوئية). وقد تم تحديث الاستراتيجية عام 2016 لتصل إلى توفير (3) مليون طن مكافئ نفطي ما يعادل (7%) من إجمالي الطلب على الطاقة الأولية عام 2013.

وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الكهرومائية، فقد تم خلال السنوات الماضية استثمار معظم مصادر الطاقات الكهرومائية في الجمهورية العربية السورية، المتمثلة بصورة رئيسية بالسدود القائمة على نهر الفرات، بنسبة نحو (2%) في ميزان الطاقة الأولية. وتشير الدراسات الجارية حالياً إلى توفر كمون لبناء محطة كهرومائية ادخارية في منطقة حلبية وزليبية (محافظة دير الزور) باستطاعة 800 ميغاوات، ولكن هناك صعوبات كبيرة حالياً في استثمار المحطات الكهرومائية القائمة على نهر الفرات، كما إن هناك صعوبات في متابعة مشروع المحطة المائية والمحطة الادخارية في حلبية وزليبية بسبب الدمار والتخريب الذي خلفته المجموعات الإرهابية المسلحة.

كما من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة توفر الدعم الدولي لهذا القطاع الهام ووقف التدابير الاقتصادية القسرية الأوروبية المفروضة عليه وعلى قطاع الكهرباء بشكل عام، وذلك بهدف تعزيز دوره في الاستجابة لاحتياجات السوريين ودعم صمودهم، خاصة مع قلّة الموارد النفطية و دعم العملية الإنتاجية.

المقصد (58): تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030. (نسبة الطاقة المتجددة إلى مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة).

المؤشر 1-58 : مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة

بلغ الطلب الكلي على مختلف حوامل الطاقة في عام 2000 مقدار (17 مليون طن مكافئ نفطي). وكانت حصة الفرد من الطاقة الأولية 1019 كغ.م.ن، ووصل في عام 2011 إلى نحو 24 مليون ط. م. ن، وكانت حصة الفرد من الطاقة الأولية نحو (1145 كغ.م.ن). وتم تلبية الطلب على الطاقة في عام 2011 بنسبة (65%) من النفط ومشتقاته، وبنسبة (30%) من الغاز الطبيعي، ونحو (5%) من مصادر الطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية (الحطب).

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية لعام 2011 مقدار (57583 مليون دولار)، وكثافة الطاقة (420 كغ.م.ن/ ألف دولار).

وتم إنشاء عدة معامل لمعالجة الغاز في القطر، وإنشاء خط الغاز العربي للمساهمة بتزويد محطات توليد الكهرباء بالغاز وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة. وازداد الاهتمام بالأمور المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها وزيادة نسبة مساهمتها في ميزان الطاقة.

وبدأ تأثير الحرب اعتباراً من أواخر عام 2011 وتجلّى بالانخفاض الحاصل في إنتاج النفط نتيجة توقف تصديره بعد فرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية من قبل بعض الدول الغربية على قطاع النفط، ومن ثم تدهور الإنتاج نتيجة التعديبات الإرهابية وعمليات «التحالف الدولي» المستمرة على المنشآت النفطية والغازية. وبدأ تأثير الحرب على إنتاج الغاز اعتباراً من عام 2012، حيث انخفض إنتاج الغاز المرافق انخفاضاً حاداً تبعاً لانخفاض إنتاج النفط، كما انخفض إنتاج الغاز الحرّ بسبب تعديبات المجموعات الإرهابية و«التحالف الدولي» على معامل وخطوط نقل الغاز، ووصل الطلب الملبي من حوامل الطاقة المنتجة في عام 2015 إلى (10.36 مليون ط.م.ن) 2011 بنسبة (44%) من النفط ومشتقاته، وبنسبة (41%) من الغاز الطبيعي، ونحو (15%) من مصادر الطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية (الحطب).

ومن الأمثلة على الاعتداءات والدمار الذي لحق بالمنشآت النفطية والغازية السورية، استهداف «التحالف الدولي» الممنهج لعشرات حقول النفط والغاز والمنشآت والآبار والمحطات المتصلة بها، ومن بينها:

- استهدافه لـ «محطة شمال الحسين الغازية» و«محطة رسم الكوم» في محافظة الرقة خلال شهر كانون الأول 2015.
- استهدافه «محطة الكبيبة النفطية» بالكامل في محافظة دير الزور بتاريخ 2015/12/8 وتدميرها وخزاناتها ومبانيها ومنشآتها بالكامل.
- استهدافه خط الغاز المسمى «قطر 24» الذي يغذي محطة توليد الكهرباء في حقل عمر بدير الزور بتاريخ 2015/12/13.
- استهدافه محطة تجميع النفط في حقل العمر بدير الزور بتاريخ 2015/10/30.
- استهدافه حقل التنك بمحافظة دير الزور بتاريخ 2015/11/30.
- استهدافه حقول العمر والتنك والجيدو بدير الزور بتاريخ 2015/11/3.
- استهدافه بئر أبو حردان 136، وآبار 120 و106 و108 بمحافظة دير الزور بتاريخ 2015/11/8.
- استهدافه موقع شركة الفرات للنفط بدير الزور بتاريخ 2015/11/9.
- استهدافه مضخات ترحيل النفط وملحقاتها في محطة الجفرا الرئيسية بدير الزور بتاريخ 2015/11/9.
- استهدافه لمعمل غاز العمر ومحطة تجميع النفط الرئيسية في الحقل وموقع محطة التجميع الفرعية GSA ومحطة GSB بدير الزور بتاريخ 2015/11/12.
- استهدافه مواقع حقل الجفرا بدير الزور بتاريخ 2015/11/14، واستهداف مواقع محطة الجفرا بدير الزور بتاريخ 2015/11/19.
- استهدافه حقل التيم بدير الزور بتاريخ 2015/11/19، واستهدافه المحطة الرئيسية في حقل التيم وحقل الورد وآبار نفط العمر بمحافظة دير الزور بتاريخ 5 و2015/11/6.
- استهدافه لبئر الطابية النفطي رقم 202 بدير الزور بتاريخ 2015/9/25، واستهدافه بئر الطابية النفطي رقم 301 بتاريخ 2015/9/25.
- قصف بئر سيجان رقم 146 بتاريخ 2015/10/13.

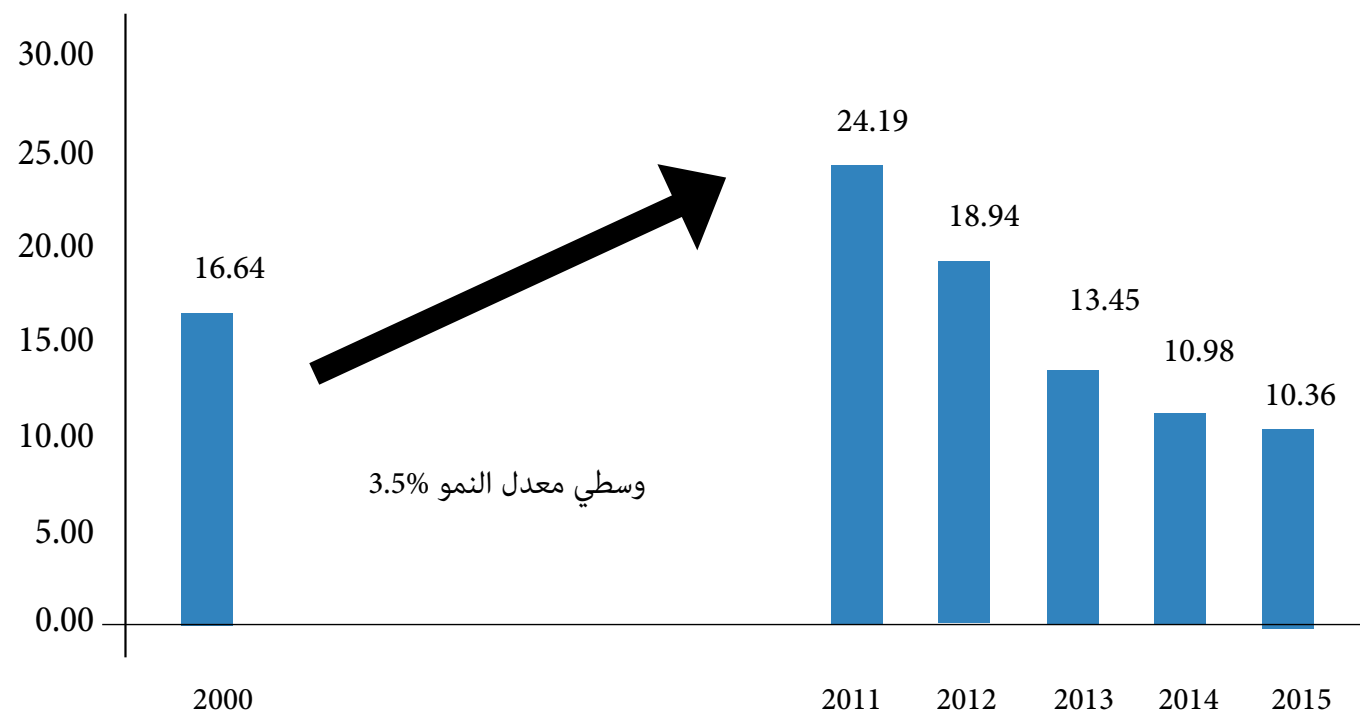
ومن الأمثلة على ما تعرضت له حقول ومنشآت النفط والغاز السورية على أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة، قيام هذه المجموعات بتفكيك وسرقة معدات وتجهيزات «مديرية استثمار غاز الجبسة» بمحافظة الحسكة وترحيلها خارج معمل معالجة الغاز في الجبسة، ونهب المواد المخزنة في المديرية.

ومن أسوأ صور استهداف «التحالف الدولي» للمنشآت الخدمية السورية ذات الصلة بقطاع الكهرباء، كان قصف طائرات «التحالف الدولي» بتاريخ 2015/10/10 لمحطتين حراريتين لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الرضوانية شرقي مدينة حلب، الأمر الذي

أدى إلى إلحاق دمار كبير في المحطتين (تقدر الخسائر بما يزيد عن 1,2 مليار يورو) وخروجهما عن الخدمة وانقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة.

وقد أعدت وزارة الكهرباء عن طريق المركز الوطني لبحوث الطاقة دراسة توقع الطلب على الطاقة الأولية في الجمهورية العربية السورية حتى العام 2030. وتبين الدراسة أن هذا الطلب سيصل إلى نحو 43 مليون طن مكافئ نفطي، منه نحو 17 مليون طن مكافئ نفطي هي حاجة وزارة الكهرباء عام 2030. وفي حال إدخال الطاقات المتجددة وبرامج كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها، سينخفض الطلب حتى عام 2030 ليصل إلى نحو 34 مليون طن مكافئ نفطي، بنسبة (22.5%) تقريباً مفصلة كما يلي: (2%) مائي، (4%) لواقط كهروضوئية ومزارع كهروريحية، (5.5%) استخدام السخانات الشمسية وتطبيقات العزل الحراري، (1.2%) تنفيذ دراسات التدقيق الطاقى، (9.9%) إجراءات رفع الكفاءة المختلفة في كل القطاعات.

تطور الطلب على الكهرباء 2000-2015 (مليون.ط.م.ن)



المقصد (59): تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

- في ظل الحرب، تراجعت المنح والمعونات المخصصة لهذا المجال بسبب التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية والظروف الراهنة لتقتصر فقط على المشاريع الإغاثية. ومن الضروري تطوير التعاون الدولي وتوفير التمويل والخبرات الدولية اللازمة لتحديث دراسات وخطط الطاقات المتجددة التالية ولتحقيق المقصد لا بد من:
- إجراء دراسات نوعية وإعادة تأهيل المنظومة الكهربائية والاستفادة من الطاقات المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة.
 - إجراء مسح شاملة لجميع القطاعات، مثل أوجه استخدام الطاقة في القطاع المنزلي وباقي القطاعات.
 - إنشاء معامل لواقط كهروضوئية بتمويل من القطاع الخاص.
 - تحديث خطة الطاقات المتجددة وخطة كفاءة الطاقة.
 - تحديث دراسة تطوير قطاع الكهرباء.
 - دراسات جدوى اقتصادية لمحطات تحلية المياه.
 - دراسات نوعية حول مفاهيم العمارة الخضراء محلياً، والاستفادة من المواد المتوفرة محلياً في إنشاء الأبنية ذات الكفاءة العالية طاقياً، وتطوير المعاهد لتدريس طرق البناء باستخدام المواد المتوفرة.
 - إعداد دراسات مخطط عام متكاملة لقطاعات الطاقة والمياه والكهرباء والمرافئ والنقل وغيرها.

خلاصة الهدف السابع

المقصد (60): توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

طالت التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب قطاع الكهرباء، خاصة التدابير الأوروبية الغير القانونية والغير الشرعية على هذا القطاع، حيث تعثرت معظم العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في مشاريع محطات توليد الكهرباء، وتوقف العديد من القروض المخصصة لمشاريع قيد التنفيذ، وتعذر الحصول على القطع التبديلية اللازمة لصيانة بعض محطات التوليد، وعزفت الشركات الأجنبية الموردة لمعظم التجهيزات الكهربائية عن المشاركة في طلبات العروض والمناقصات التي تعلنها وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها لضمان توفير احتياجاتها من المواد اللازمة لتأهيل الشبكات الكهربائية التي تعرضت للتخريب والاعتداء. ونتيجة للحرب، تعثرت أيضاً خطط وزارة الكهرباء في زيادة حصة الطاقات المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة حيث تعتمد الدول المتقدمة عدم تقديم دعم ملموس للجمهورية العربية السورية بالطاقات النظيفة خلال الحرب، وشكلت نسبة الاستثمار في هذا القطاع (0.38%) بين عامي 2010 و2015، والتي كان من المتوقع أن تصل إلى (44%) من إجمالي الاستثمارات بالطاقة في 2021-2025، وإلى (24%) في 2026-2030.

يعد قطاع الطاقة من القطاعات التي شهدت أعلى معدلات نمو في مؤشراتنا قبل الحرب بالرغم من زيادة الطلب على منتجاته لازدياد أعداد المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية، إضافةً إلى زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية نتيجةً لتحسن مستوى الدخل واقتناء معظم المواطنين لمختلف أنواع الأجهزة الكهربائية. وما تزال نسبة الطاقات المتجددة متواضعة نظراً لأن تكلفتها الاستثمارية كبيرة مقارنة بمشاريع التوليد التقليدية (التي تستخدم الوقود الأحفوري).

ونتيجة للحرب وبسبب التحديات التي تواجه عمل القطاع من محطات توليد وشبكات وحقول إنتاج النفط والغاز وخطوط النقل، انخفضت مقدرة القطاع على تلبية احتياجات السكان ومشاريع وشركات الاقتصاد الوطني. كما لعبت التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب غير المشروعة على قطاع الكهرباء دوراً سلبياً في تعثر في العديد من العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في مشاريع محطات توليد الكهرباء، وتوقف العديد من القروض المخصصة لمشاريع قيد التنفيذ، وتعذر الحصول على القطع التبديلية اللازمة لصيانة بعض محطات التوليد، وعزوف الشركات الأجنبية الموردة لمعظم التجهيزات الكهربائية عن المشاركة في طلبات العروض والمناقصات التي تعلنها وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها لضمان توفير احتياجاتها من المواد اللازمة لتأهيل الشبكات الكهربائية، التي تعرضت للتخريب والاعتداء. وكان لفرض بعض الدول الغربية تدابير قسرية على قطاع النفط السوري وعلى كل الشركات الدولية التي تورد النفط إلى الجمهورية العربية السورية، الأثر السلبي البالغ على عمل هذا القطاع الحيوي الهام لحياة المواطن السوري، خاصة توفر الكهرباء له وللقطاعات الإنتاجية السورية التي توفر فرص العمل للسوريين وتدعم الاقتصاد السوري.



تعزيز النمو الاقتصادي المطرد
والمستدام والشامل للجميع
والعمالة الكاملة والمنتجة،
وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

شكلت الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية والتي ترافقت مع فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب عليها، عوامل كبح لمجمل النشاطات الاقتصادية ولمجمل عملية الإصلاح الجارية، وفرضت مجموعة من التحديات كان لها أثر مباشر ظهرت نتائجه خلال فترة الحرب، بينما يتوقع أن يكون لها أثراً أكثر عمقاً خلال السنوات المقبلة وخاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وعوامل النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

ولا يتعلق الأمر فقط بحجم الأثر السلبي الآني للحرب والتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، بل يتعداه إلى الآثار المستقبلية المتوقعة نتيجة عوامل متعددة أهمها تلك التي أفرزتها هذه التدابير والمتمثلة في انخفاض مستوى الإنتاج والقدرة على تمويل عملية التنمية، والتي ستعكس بدورها على معدلات الفقر والبطالة والتضخم، وعلى مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة الصحية والتعليمية، وبالتالي ستؤدي إلى خسائر كارثية على صعيد التنمية البشرية ومستوى معيشة المواطن السوري.

وتتركز نقاط الاختناق الأساسية والتي أثرت بشكل مباشر على مستوى الإنتاج في تنامي حجم الفجوة بين العرض والطلب على الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية)، وفي تدمير جزء من البنية التحتية (الطرق والجسور خطوط النقل بالإضافة إلى المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية...). وتجلّى الأثر بشكل رئيسي من خلال التسبب في انقطاع سلسلة الإنتاج-الاستهلاك بسبب عدم توفر الكثير من المواد الأولية والوسيطة والنهائية، ولاسيما ذات المنشأ الخارجي.

يضاف إلى ذلك جملة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تمثلت في انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز الميزان التجاري، وارتفاع عجز الموازنة العامة، مما يفرض ارتفاعاً في حجم الدين العام، وانخفاض وتذبذب سعر الصرف وما رافقه من ارتفاع في معدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

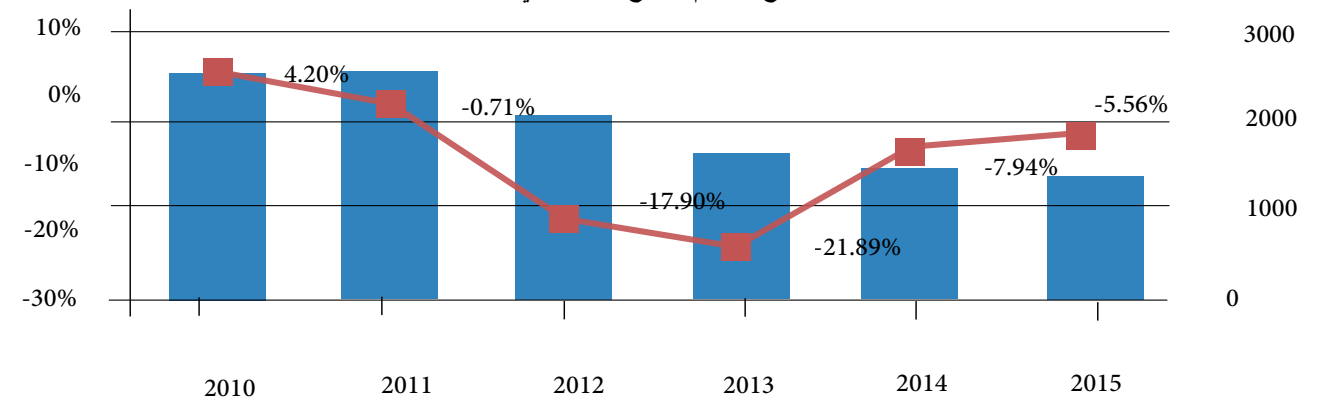
تعود أسباب حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في مجملها إلى العوامل الخارجية، خاصة استمرار التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، وكان لها الأثر السلبي المباشر وغير المباشر في زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، مما أدى إلى زيادة الأعباء الإضافية على المنتجين والموردين والمستهلكين، وفي ذات الوقت تأثرت القدرة الإنتاجية بشكل مباشر، وخاصة الصناعات الواقعة في المناطق الريفية.

المقصد (61): الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.

المؤشر 1-61 : مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي²⁹

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و2015 بوسطي سنوي قدره (11%)، ويعود تراجع معدلات النمو إلى مفزات الحرب التي أدت إلى خروج قسم كبير من مكامن الإنتاج الزراعي والصناعي من الخدمة نتيجة للأعمال التخريبية للجماعات الإرهابية المسلحة والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. وعلى الرغم من أن معدل النمو بقي سالباً في جميع سنوات الحرب، فقد بدأ يشهد تحسناً ملحوظاً بدءاً من عام 2014، واستمر في عام 2015 نتيجة التكيف مع الحرب ومحاولة إيجاد حلول بديلة لإعادة دوران عجلة الاقتصاد.

تطور معدل نمو الناتج وحجم الناتج بين عامي 2010-2015

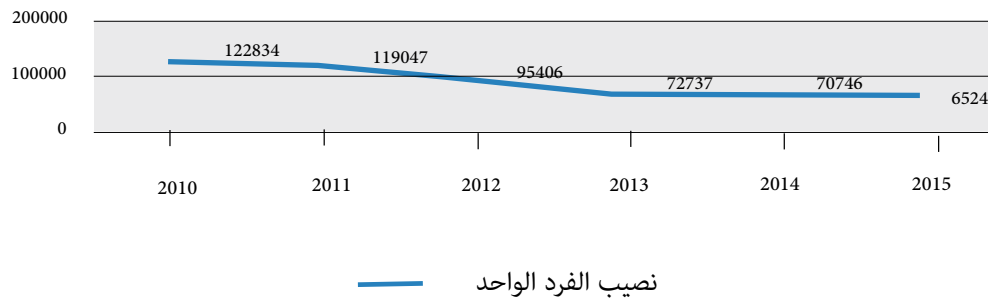


الناتج معدل النمو

المؤشر 2-61 : معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ وسطي معدل النمو السكاني خلال السنوات (2010-2014) ما يقارب (0.4%)³⁰، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (122834) ل.س عام 2010 ليتراجع إلى (60249) ل.س عام 2015، بوسطي تراجع سنوي قدر ب (11.9%).

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و2015 (ليرة سورية)



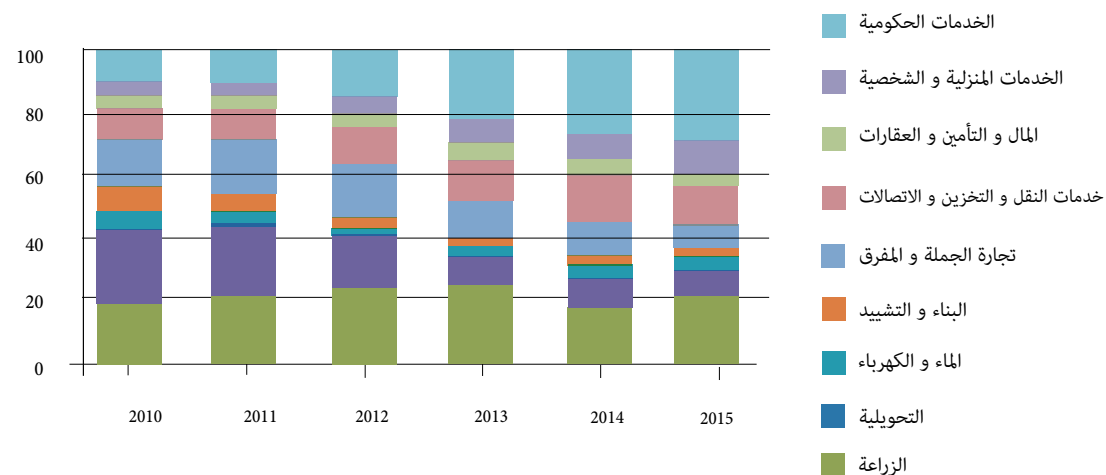
المؤشر 3-61 : مؤشرات النمو القطاعي

تراجع معدل النمو في جميع القطاعات، وكان سالباً باستثناء قطاع الخدمات المنزلية والشخصية وقطاع الخدمات العائلية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، فقد تراجع معدل النمو في قطاع الزراعة بمعدل وسطي (7.2%)، وفي قطاع الصناعة بمعدل (25.4%)، وكان التراجع الأكبر في الصناعة الاستخراجية من بين قطاعات الصناعة. وشهد قطاع البناء والتشييد أيضاً انخفاضاً حاداً في جميع السنوات، وتراجع بمعدل وسطي (32.8%) (وهي أخفض نسبة بين القطاعات). أما قطاعات الخدمات المنزلية والشخصية والخدمات الحكومية، فقد شهدت نمواً بمعدل وسطي (5.2% و 10.1%) على التوالي. ويعود سبب الانخفاض في معظم القطاعات إلى أعمال النهب والتدمير الجماعات الإرهابية المسلحة للبنى التحتية في معظم القطاعات، إضافة إلى أثر التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وتوقف الكثير من المنشآت عن العمل، والنقص في المواد الأولية المستوردة وارتفاع سعر الصرف وعدم استقراره، وضعف الاستثمارات، والنقص الكبير في مصادر الطاقة (الغاز، الفول، الكهرباء، مازوت) وارتفاع أسعارها.

المؤشر 4-61 : مؤشرات التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي

شهد التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي تغييراً كبيراً عن مرحلة ما قبل الحرب، حيث نمت حصة قطاعات وتراجعت قطاعات أخرى كان لها نصيب كبير في عام 2010.

التركيب النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010



29- تجدر الإشارة إلى أن حسابات الناتج المحلي الإجمالي الواردة في هذا التقرير هي بالأسعار الثابتة لعام 2000، ويعمل المكتب الوطني للإحصاء على إجراء تعديلات على منهجية الحساب بالاعتماد على سنة أساس لعام 2010

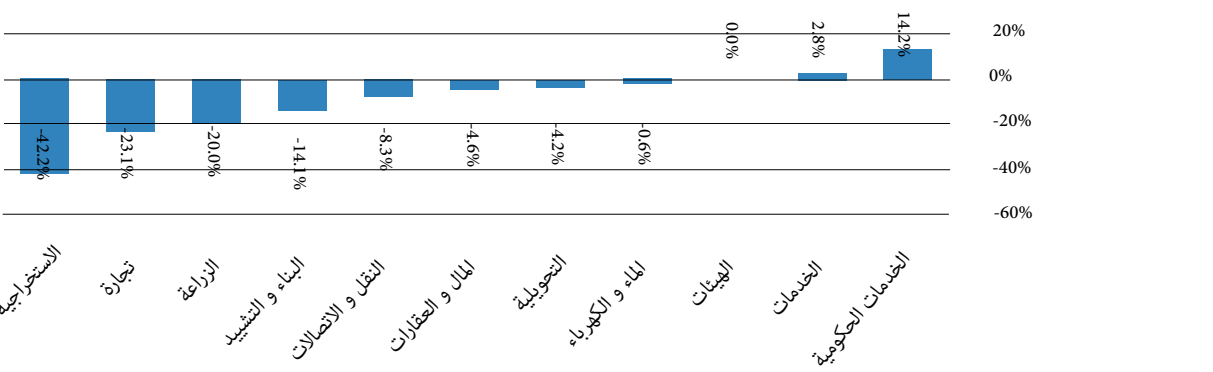
30- تقرير حالة السكان في سورية الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، المكتب المركزي للإحصاء 2014

ويلاحظ وجود ارتفاع تدريجي في حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2013 (31%)، التي عادت لتتخفض عام 2014 إلى (24%)، ووصلت إلى 27% عام 2015. ويلاحظ انخفاض تدريجي حاد في قطاع الصناعة على الرغم من أنه كان يشكل الحصة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، إذ انخفضت حصته من 29% عام 2010 إلى 12% عام 2015. وتابع الانخفاض في حصة قطاع التجارة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 14% عام 2010 إلى 8% عام 2015، وكان لقطاعي الخدمات المنزلية والخدمات الحكومية نسبة متزايدة من تركيب الناتج المحلي الإجمالي من 4% في عام 2010 إلى 9% في عام 2015 لقطاع الخدمات المنزلية، في حين كانت النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي من نصيب قطاع الخدمات الحكومية، حيث ارتفعت من 9% عام 2010 إلى 27% عام 2015 لتساوي حصته في ذلك حصة قطاع الزراعة. وحافظ قطاع النقل والتخزين والاتصالات على حصته خلال هذه المرحلة، حيث تراوح بين 10 إلى 11 بالمئة، باستثناء تحسن طفيف في حصته عامي 2013 و2014 بـ (12%، 13%) على التوالي. كما حافظ قطاع المال والتأمين والعقارات على حصته من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% خلال المرحلة ذاتها. وتم تسجيل أدنى حصة بين القطاعات في قطاع البناء والتشييد، حيث وصلت إلى 2% في عام 2015.

المؤشر 5-61 : مساهمة القطاعات في تشكيل الناتج

كانت مساهمة جميع القطاعات سالبة بين عامي 2011 و2015، باستثناء قطاعي الخدمات الحكومية والخدمات المنزلية (2.8%، 14.2%) على التوالي (كوسطي مساهمة بين عامي 2011 و2015). واستمرت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية بالانخفاض، وكان لذلك الدور الأكبر في تراجع معدل النمو بوسطي (42%) وبلييه قطاع التجارة ثم الزراعة.

تطور مساهمة القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2015 (%)

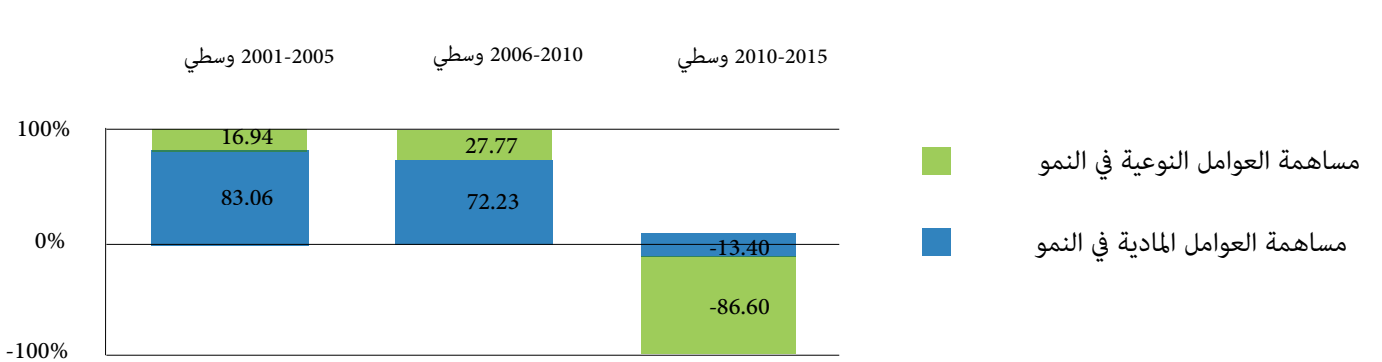


المقصد (62): تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

المؤشر 1-62 : مصادر النمو الاقتصادي

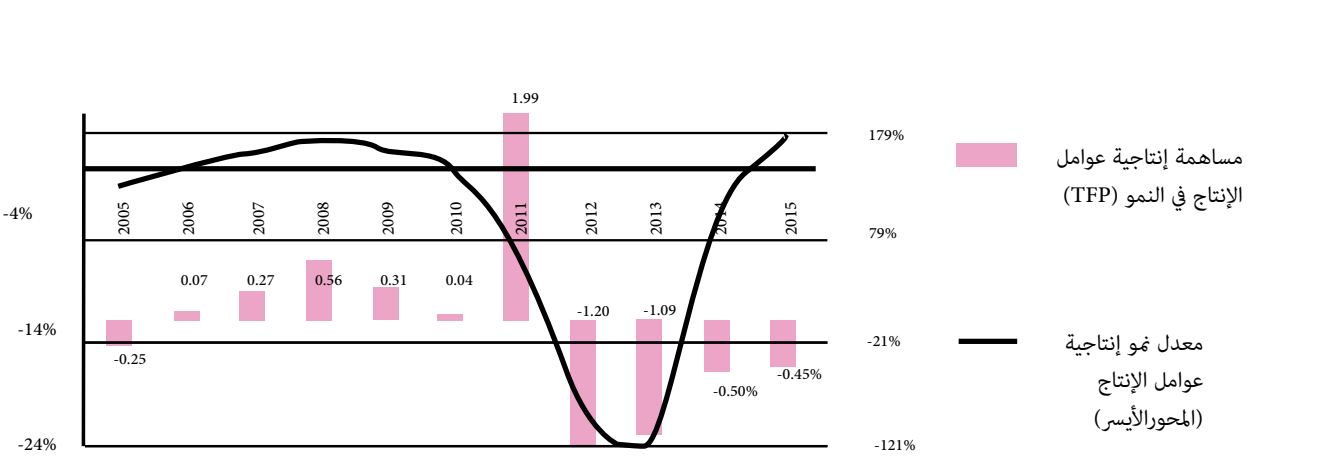
شكلت العوامل الكمية، رأس المال والعمل، المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي بين عامي 2011 و2015، وحدث تحسن ملحوظ، وإن كان غير كاف، في مساهمة العوامل النوعية (مجمّل إنتاجية العوامل Total Fator Productivity) التي تشكل مصدر الاستدامة في النمو الاقتصادي، وذلك خلال النصف الثاني من العقد الأول من الألفية 2006-2010. أما في (2010-2015)، فكانت مساهمة كل من العوامل الكمية والمادية سلبية نتيجة الانخفاض الكبير في معدل النمو، والمحافظة على قيم سالبة (للتغير) خلال كامل المدة، وكانت المساهمة السلبية الكبرى للعوامل النوعية (86.60) كوسطي فترة بين عامي 2010 و2015، و(13.40) للعوامل المادية. ويلاحظ هنا انخفاض مساهمة العوامل المادية في تراجع معدل النمو خلال الحرب.

تطور مصادر النمو الاقتصادي كوسطي فترات 2001-2005 / 2006-2010 / 2010-2015



ويُفسر انخفاض مساهمة العوامل النوعية قبل الحرب وتسببها بتراجع معدل النمو بعد الحرب بعدد من العوامل التي يأتي على رأسها انخفاض المستوى التكنولوجي، الذي أدت الحرب إلى تراجع حاد فيه، وانخفاض مستوى كفاءة رأس المال البشري، وضعف استغلال الكفاءات منه على النحو الأمثل وهجرتها، وانخفاض مستوى التعليم النوعي والتدريب، وضعف أنشطة البحث والتطوير (R&D)، وانخفاض مستوى العوامل المؤسسية والموارد الطبيعية (الأرض- المناخ). ويمكن الاستدلال على ذلك بفضل العلاقة القوية التي يظهرها التحليل الإحصائي بين معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل نمو ناتج القطاع الزراعي الذي يرتبط إلى حد بعيد بالعامل المناخي. وإضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً، يشار إلى التأثير الكبير لعوامل الاستقرار في توفير مناخ يساعد على جذب الاستثمارات، حيث أدى عدم الاستقرار إلى هجرة الاستثمارات. ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن قوة وتطبيق القانون وحماية حقوق الملكية تؤثر تأثيراً كبيراً في نمو إنتاجية عوامل الإنتاج. ولا يخفى غياب مثل هذه الوقائع في معظم المناطق التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة.

تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity)



المقصد (63): تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللانق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

أولت الدولة السورية اهتماماً متزايداً لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعملت على توفير بيئة تشريعية مناسبة لتنظيم عملها، كما شجعت على الابتكار والإبداع بفضل دعم وتطوير البحث العلمي وإعطاء مكافآت للمبدعين وتشجيعهم، وشجعت الأعمال الحرة والمبادرات الفردية بمنح تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة، ودعم تمويل المشاريع الأصغرية. وأصدرت القانون رقم (15) لعام 2007 الخاص بالترخيص لمؤسسات الإقراض والتمويل الصغير. وأيضاً القانون رقم 2/ لعام 2016 القاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المقصد (64): تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

عملت الحكومة السورية على تعزيز المشاريع التي تهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها، فأعطت اهتماماً لمشاريع استخدام الطاقات المتجددة لضخ المياه بهدف استدامة الموارد المائية، وشجعت مشاريع استخدام الطاقات البديلة والنظيفة، ومشاريع توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في المباقر، ومشاريع للحفاظ على الغابات من الحرائق، واتخذت إجراءات جدية لإعادة توجيه الدعم الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من رؤية شمولية واضحة مبنية على أسس انتقائية سليمة اقتصادية واجتماعية بهدف مكافحة الهدر ومصادره والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية.

وبهدف تحسن كفاءة استخدام الموارد المائية، فقد تبنت الحكومة السورية نهج التحول نحو الري الحديث، وتعمل على تقديم الدعم من خلال مشروع خاص بذلك هدفه الرئيس هو تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

المقصد (65): تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل متكافئ القيمة، بحلول عام 2030

النشاط الاقتصادي: انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام للذكور بنسبة صغيرة من (44.6%) عام 2010 ليصل إلى (43.8%) عام 2014، وارتفع للإناث من (8.3%) لعام 2010 ليصل إلى (12.1%) عام 2014، وذلك نتيجة ازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل.

قوة العمل: انخفض حجم قوة العمل من (5530) ألف عامل عام 2010 إلى (5058) ألف عامل عام 2015. وبلاحظ ارتفاع نسبة الإناث من مجموع قوة العمل من (17%) عام 2011 إلى (36%) عام 2015. وسبب الارتفاع في مشاركة النساء في قوة العمل هو ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للدخل، ويعدّ ذلك من التداعيات السلبية للحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية.

نسبة العمال: انخفض عدد العمال من (5054) ألف عامل عام 2010 إلى (2611) ألف عامل عام 2015، وخاصة بين العمال الذكور، وذلك نتيجة للهجرة والضرر الكبير الذي لحق بالقطاعين الزراعي والصناعي.

ذوو الإعاقة: تمنع القوانين السورية التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد منع ذلك القانون رقم 34 لعام 2004، وأكد على إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت هناك بعض الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذا القانون. وقد حددت نسبة 5% من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تكافؤ الأجر: يشير الواقع فيما يتعلق بمؤشر الأجر الملائم، الذي يعني ببساطة أن العاملين يجب أن يحصلوا على أجور لقاء عملهم الأساسي يوفر لهم الحياة الكريمة، إلى وجود فجوة كبيرة بين معدلات الأجور التي يحصل عليها الغالبية الساحقة من السوريين وبين قدرة هذه الأجور على توفير حياة كريمة لهم.

هنالك انخفاض واضح في معدلات الأجور لغالبية العاملين بأجر، خاصة إذا ما أخذ في الحسبان مستويات الأسعار لمختلف السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى اتساع رقعة العمالة الفقيرة. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين في القطاع العام 16975 في عام 2010، ليرتفع إلى 27400 عام 2016، بوسطي معدل نمو قدره 0.1%.

وبلغت نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي العاملين (63%) لعام 2010، أما نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي العاملين فوصلت إلى (14%) لعام 2010، لتتخفض إلى (9.5%) عام 2015، بوسطي معدل نمو سنوي سلبي قدره(8.4%).

تضمن برامج الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية للأفراد استدامة حصولهم على الخدمات التي تساعدهم على تأمين مستوى عيش لائق وتحررهم من مخاطر الجوع والعوز وانعدام التغطية الصحية وعدم توفر خدمات تعليمية تمكّنهم من تطوير قدراتهم الشخصية.

وهكذا، فإن الحق بالحماية الاجتماعية يعدّ أساسياً في ضمان حصول الأفراد على حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة، حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة من الإنفاق العام نحو (5.1%) عام 2010 وارتفعت إلى (6.34%) عام 2014.

ومن جانب آخر، فإن منظومة التأمينات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة للتأمينات الاجتماعية لا زالت بحاجة للتطوير وفق المعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة والتي انضمت إليها الجمهورية العربية السورية، وقد بلغت نسبة المسجلين في التأمينات الاجتماعية 1950000 في عام 2010 لترتفع إلى 2100000 عام 2015، بوسطي معدل نمو قدره (1.5%). وبلغت نسبة المستفيدين الأحياء من التقاعد 443000 عام 2010 ليرتفع إلى 591000 لعام 2015، بوسطي معدل نمو قدره (5.9%).

المقصد (66): الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

المؤشر 66-1 : مؤشر بطالة الشباب

شكلت نسبة مشاركة الشباب (15-24) في قوة العمل (22%) عام 2010، لترتفع ارتفاعاً طفيفاً إلى (23.8%) عام 2014. وواجه الشباب في سوق العمل مشاكل كثيرة من حيث الصعوبة في إيجاد فرص العمل نتيجة ضعف الطلب على الشباب الجدد في سوق العمل، والعرض المتزايد من العمالة، وعدم تطابق بين مهارات الداخلين الجدد واحتياجات سوق العمل. وبلغ عدد المتعطلين من حملة الشهادة الجامعية والمعاهد المتوسطة (175) ألف عامل عام 2011، وهو ما أدى إلى ظهور معدلات عالية من البطالة بين الشباب من الفئة العمرية (15-24) سنة، حيث شكلت من إجمالي المتعطلين (52.1%) لعام 2010، لتتخفض إلى (32.7%) عام 2015. ولكن ذلك لا يعني انخفاضاً في أعداد المتعطلين من الشباب، ذلك أن عدد العاطلين من الشباب عام 2015 ازداد بمقدار (553) ألف متعطل عن عام 2010.

أما فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم فقد تمت تغطية جميع المؤشرات في القسم المتعلق الثالث.

المقصد (67): اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

المؤشر 67-1 : مؤشر عمالة الأطفال

منعت القوانين الوطنية النازمة للعمل تشغيل الأطفال تحت سن الـ (15) سنة. ويشتمل مفهوم عمل الأطفال على أي نشاط اقتصادي يؤدي نتيجة ممارسته إلى ضرر بصحة الطفل الجسدية والنفسية والعقلية والأخلاقية، مستغلاً ضعف الطفل بالدفاع عن حقوقه، باعتبار أن الطفل كفئة عمرية هو كل من لم يتجاوز 18/ عاماً من عمره، سواء أكان ذكراً أم أنثى، ولم يبلغ سن الرشد بعد وفق مفهوم المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل.

وقد صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية حقوق الطفل بالقانون رقم (8) تاريخ 1993/6/13، وعلى البروتوكولين الاختياريين، وعلى اتفاقيات العمل الدولية التي تضمن بعضها أحكاماً تتعلق بتشغيل الأحداث وتقديم الحماية لهم، وعملت على تطبيقها منذ انضمامها إلى المنظمة بتاريخ 1947/12/13، كما جاءت مواد قانون العمل السوري رقم (17) الصادر لعام 2010 الذي ينص على حماية الأطفال العمال منسجمة مع المعايير الدولية كما وردت في اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل رقم (138). وبموجب القانون رقم (42) لعام 2003، أحدثت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وهي تعنى بقضايا تنمية الأسرة السورية وتمكينها ومنها بحقوق الطفل وقضايا التنمية السكانية.

وثمة إحصائيات حول ظاهرة العمالة في الجمهورية العربية السورية بأعمار 10 إلى 17 عاماً، فبحسب بعض الدراسات (منظمة العمل الدولية 2012) فإن نسبة عمالة الأطفال تقدر بنحو 18%. ومن المحتمل أنها تضاغت خلال الحرب لتصل إلى نحو 31-38 %, وذلك استناداً إلى نسبة غير المتقدمين إلى امتحانات شهادة التعليم الأساسي بفعل تدهور الوضع الاقتصادي ولنوعية التعليم التي تدفع بالأطفال أحياناً إلى التسرب المدرسي.

المقصد (68): حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات

تضمن التشريعات والقوانين السورية حقوق العمال، فمثلاً:

- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، الذي تضمن أن العمل حق لكل مواطن، وواجب عليه، وتعمل الدولة السورية على توفيره لجميع المواطنين، وعلى أن يكون للعامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها، وكذلك كفالة الدولة السورية للضمان الاجتماعي والصحي للعمال وحماية قوة العمل.
- قانون العمل رقم (17) لعام 2010.
- قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم (50) لعام 2004.
- قانون التأمينات الاجتماعية.
- قانون التنظيم النقابي العمالي.
- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف العربية والدولية.

غير أن المشكلة الأساسية تكمن في تعدد المرجعيات والشروط والحقوق، وهو ما يجعل قوة العمل موزعة حسب المرجعيات التي أخضعت لها. ويعزز من هذا الانقسام عدم شمولية بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، الأمر الذي تعمل الدولة السورية على معالجته بشكل يؤدي إلى تغطية شرائح أوسع من القطاع الخاص والزراعي، إضافة إلى العاملين في القطاع غير المنظم، وهو ما سيجعل قوة العمل تحت مظلة تأمينية أو آلية للتسجيل والضبط.

المقصد (69): وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

المؤشر 69-1 : مؤشرات السياحة

كان النشاط السياحي من أكثر القطاعات تأثراً بالحرب كنتيجة لاستهداف الجماعات الإرهابية المسلحة للمواقع الأثرية ونهب وسرقة وتهريب موجوداتها، وانخفاض عدد السياح نتيجة ضعف الاستقرار في بعض المناطق، إضافة لأثر التدابير الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أن القياس الدقيق لهذا التأثير صعب، فيمكن الاستدلال عليه عن طريق بعض المؤشرات البديلة التي تبدي واقع السياحة خلال الحرب. فقد تراجع قطاع السياحة تراجعاً كبيراً خلال السنوات (2011-2015)، وبقيت أعداد الفنادق والأسرة تقريباً على حالها خلال المدة المذكورة. أما عن القادمون العرب والأجانب خلال هذه المدة، فقد تراجع وسطي معدل النمو على التوالي (32.1%÷56.4%). وكان معدل نمو نزلاء الفنادق للعرب والسوريين (1.6%)، وتراجع عدد النزلاء الأجانب بمعدل وسطي (66.2%)، ومن ثمّ

فقد تراجع عدد الليالي الفندقية للأجانب بمعدل وسطي (61%). أما بالنسبة لزوار المتاحف، فقد تراجع عددهم بمعدل وسطي (27.8%)، وتراجع عدد زوار المواقع الأثرية بمعدل وسطي إلى (60.9%). وتدل المؤشرات الكمية السابقة على تراجع نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

المقصد (70): تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

لا يزال القطاع المصرفي يشوبه العديد من نقاط الضعف والقصور، فعلى الرغم من افتتاح العديد من الفروع الجديدة والسماح للمصارف الخاصة بالترخيص وافتتاح فروع جديدة، فإن الخدمات المصرفية بقيت محدودة وتضررت نتيجة للحرب، وخرج العديد من الصرافات عن الخدمة.

واتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتعزيز قدرة المصارف وتسهيل خدمات المتعاملين، إلا أن التدابير الاقتصادية والمالية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، قوّضت من النتائج المأمول تحقيقها لهذه الإجراءات، وأدت إلى قطع قنوات اتصال البنوك والمصارف السورية بشبكات المال والصناديق والبنوك العالمية، وهو الأمر الذي أضعف المنظومة المصرفية السورية وحجم قدرتها على تطوير ذاتها وأداء مهامها على النحو الأمثل في تمويل الواردات الأساسية للسوريين، وخاصةً مستلزمات الإنتاج والطاقة وإنتاج الغذاء والدواء وغيرها.

ويعتبر استمرار فرض التدابير المالية القسرية أحادية الجانب على مصرف سورية المركزي، منذ بدء الحرب في العام 2011 ولغاية تاريخه، الأكثر خطورة، خاصة وأن هذا المصرف يُعتبر المسؤول الرئيسي عن تمويل العمليات المالية الهادفة إلى تأمين الاحتياجات الرئيسية للسوريين وتمويل العمليات التجارية.

المقصد (71): زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

أولت الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً بتعزيز التجارة البينية وإبرام الاتفاقيات وتوسيع المبادلات التجارية. كما اهتمت بتعزيز الشراكات والاتفاقيات مع الدول الصديقة، خاصة مع دول اليريكس، ولكنها لم تتلق معونات مادية أو تقنية من الدول المتقدمة يكون من شأنها دعم دور القطاع التجاري. لا بل عرقلت بعض الدول المتقدمة النمو دور هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد السوري واحتياجات المواطنين، وذلك من خلال استمرارها في فرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على قطاع التجارة السوري، إضافة لعرقلة انضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التفضيلية والمعونات التجارية.

المقصد (72): وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

يعتمد تحقيق هذه المقصد على جهود المجتمع الدولي، خاصة دور الدول المتقدمة في دعم الخطط الوطنية التنموية للدول النامية، وتنسيق الجهود الدولية من قبل المنظمات المعنية بقضايا العمل اللائق وتشغيل الشباب. وعلى صعيد التعاون الدولي في هذا الشأن، عملت الحكومة السورية على إجراء عدد من الدراسات المتعلقة بعمل الشباب مع كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن هذا التعاون توقف خلال الحرب التي شنت على الجمهورية العربية السورية.

خلاصة الهدف الثامن

حقق الاقتصاد السوري خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب معدل نمو اقتصادي جيدة، مما رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ بالرغم من بقاء هذا النصيب أقل من نصيب الفرد في الدول العربية المجاورة. كما شهدت التركيبة الهيكلية للنمو الاقتصادي تحسناً في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية، قابله انخفاض في مساهمة القطاعات التقليدية (النفط والزراعة). كما شهدت معدلات البطالة انخفاضاً خلال نفس الفترة وتحسنت بشكل بسيط بمعايير العمل اللائق، وخاصة تلك المتصلة بدخل العمل والإنصاف وفق النوع الاجتماعي وتأمين العمل.

وقد مرّ الاقتصاد السوري في ظل الحرب التي شنت على الجمهورية العربية السورية في العام 2011، بمراحل ثلاث: الأولى امتدت حتى نهاية 2012 واتسمت بالصدمة الكبيرة للأنشطة الاقتصادية وشلل في الأداء الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي نتيجة لهجرة رؤوس الأموال والكوادر البشرية، وسرقة الآليات والمعدات في المناطق غير المستقرة، وحدوث دمار كبير في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة، وتقطع طرق النقل، وضياح في الأصول الثابتة والممتلكات العامة والخاصة، وسرقة أصول إنتاجية تراكمت عبر عقود وتهريبها إلى تركيا من قبل الجماعات الارهابية المسلحة، وفرض حزم متكررة من التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية والتي أثرت على مستلزمات الإنتاج وأماكن تصريفه. أما المرحلة الثانية، فقد امتدت حتى نهاية العام 2013 واتسمت بمحاولة امتصاص الصدمة، والسعي إلى النهوض الجزئي والتحول إلى اقتصاد الأزمة، بعد أن تبين أن تلافى آثار الحرب سيستغرق وقتاً طويلاً، حيث تركزت الأولوية في تأمين الاحتياجات الأساسية من المواد الأساسية كالوقود والغذاء وتأمين استمرار عمل الإدارات الحكومية، لذلك بدأت بعض أوجه عجلة الأنشطة الاقتصادية بالدوران جزئياً بفعل التكيف الهيكلي مع الحرب الذي أبداه بعض الصناعيين ورجال الأعمال بالاعتماد على بدائل وطرق جديدة للإنتاج والاستفادة من عمليات التعويض في نمط الاستهلاك والذي أخذ يعتمد أكثر على المنتج المحلي بالرغم من توفر المعروض من السلع والخدمات المستوردة، وكذلك الأمر التكيف مع واقع الحرب الذي أفرز مناشط اقتصادية جديدة تعتمد على مفرزات الحرب ومفاعيلها، كعمليات التهريب وبيع المشتقات النفطية وغيرها، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية وبالأخص في المناطق غير المستقرة. أما المرحلة الثالثة، فلا تزال مفاعيلها سارية حتى الآن، وتشهد نوعاً من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة ترميم القطاعات الإنتاجية وفق توجهات جغرافية نحو المناطق المستقرة.

يقف الاقتصاد السوري، في السنوات الأولى من أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل الأمم المتحدة 2030، على أعتاب مرحلة جديدة كالاقتصاد دولة عانت من الحرب لسنوات دمرت مفاعيلها جزء كبير من مكامن الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي، وأثرت في إمكانات الدولة السورية في الاستثمار لإعادة إعمار القطاعات الاقتصادية، وذلك في ظل ظروف دولية غير مواتية ومشجعة على الانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة مع استمرار بعض الدول والكيانات الإقليمية بفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على أهم القطاعات الحيوية السورية، خاصة النفط والكهرباء والمصارف والتمويل والتجارة والتحويلات المالية، إضافة لاستمرار بعض الحكومات والمنظمات والأشخاص بدعم الإرهاب وتمويله ونشر الفوضى بهدف تبديد الاستقرار الذي يعد الشرط الأهم في تحقيق التنمية واستدامة نتائجها في الجمهورية العربية السورية، ناهيك عن فرض بعض الجهات المانحة للمشروطيات السياسية على تقديمها الدعم والتمويل اللازمين للخطط التنموية السورية.



إقامة بُنى أساسية قادرة على :
الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل
للجميع، وتشجيع الابتكار

المقصد (73): إقامة بِنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

المؤشر 1-73 : مؤشرات المدن الصناعية والبنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود

لقد كان تأثير الحرب على المدن الصناعية السورية متفاوتاً بحسب موقعها الجغرافي، حيث تضررت كل من المدينة الصناعية في حلب والمدينة الصناعية في دير الزور، التي كانت قيد الإقلاع، نتيجةً لتعرضها للسرقة والتدمير من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة واستهدافها من قبل عمليات «التحالف الدولي» غير الشرعي. وبالمجمل انخفض النشاط الصناعي في السنوات 2011-2015، ليبدأ لاحقاً بالتعافي في جميع المدن الصناعية باستثناء مدينة دير الزور التي ما تزال تُستهدف بغارات طيران «التحالف الدولي» واعتداءات الجماعات الإرهابية المسلّحة. ومن المخطط إقامة مدينتين صناعيتين جدينتين على الأقل لمواكبة التوسع المتوقع خاصة مع استعادة النشاط الاقتصادي وتنفيذ برامج إعادة الإعمار.

وتعرض قطاع النقل، من جهته، إلى خسائر كبيرة في السنوات الماضية، وبخاصة النقل الجوي للمسافرين والنقل عبر السكك الحديدية. أما البنية التحتية للنقل البري (كشبكة الطرقات الرئيسية والفرعية) فلم تتعرض لأضرار كبيرة، ومن المتوقع استعادة هذا القطاع مكانته ونموه، خاصة مع تنامي الاستقرار في معظم الأراضي السورية. وقد يشهد قطاع النقل الجوي تطوراً ملحوظاً في حال تم رفع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية وعودة إمكانية شراء عدد من الطائرات وقطع الغيار الضرورية للنهوض بالنقل الجوي (المسافرين وللضائع)، خاصة في ظل النهضة التي ستعرفها الجمهورية العربية السورية باستعادة قطاع السياحة لمكانته الاستراتيجية وعودة عدد من المهاجرين والنقل عبر الحدود. كما سيتابع قطاع الاتصالات الحيوي تطوره، وبخاصة مع تطوير البنية التحتية في السنوات الماضية، رغم كل ما تعرض له من أعمال تخريبية خلال الحرب، حيث سيزداد عدد البوابات الحزمة العريضة الموضوعة في الخدمة بالتزامن مع زيادة السعات الدولية.

تطور بعض مؤشرات قطاع النقل بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2014	2015	2020	2025	2030
عدد المدن الصناعية	4	4	4	4	5	6	6
عدد الركاب جوي (ألف راكب)	4976	3711	1078	1071	القادمون والمغادرون عبر المطارات السورية		
عدد الركاب سككي/ألف راكب	3572	1983	168	272	عدد الركاب (داخلي وخارجي) على متن الطائرات السورية		
كمية البضائع جوي	1167	1522					
كمية البضائع سككي/ألف طن	8505	7021	134	143			
عدد الطائرات العاملة	9	9	7	5			
طول الشبكة الطرقية المركزية/ كم	8077	8080	8089	8102	يوجد مشروعين للطرق السريعة: محور شمال-جنوب ومحور غرب -شرق.		
طول شبكة الخطوط الحديدية/كم	2495	2504	2504	2504	لم يطرأ على طول الشبكة أي توسيع منذ عام 2011. وغالبية السكة الحديدية خارج الخدمة حالياً بسبب الأعمال الإرهابية		
عدد الكابلات البحرية الواصلة إلى الجمهورية العربية السورية	3	3	3	3	5	10	15

المؤشر 2-73 : استهلاك مشتقات الطاقة

انخفض استهلاك مشتقات الطاقة المختلفة بفعل عدة أسباب، أولها أعمال التخريب التي أصابت فروع قطاع الطاقة، والتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على هذا القطاع، وبخاصة مع تزايد كلف الإمداد الدولي والشحن والتأمين، ومع زيادة أسعار الطاقة داخلياً وانخفاض القدرة الشرائية للأسر بوجه عام.

تجدر الإشارة إلى أن التدابير الاقتصادية الأوروبية القسرية غير المشروعة على هذا القطاع تعد الأسوء، حيث يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الحكومات والشركات التي تورّد المشتقات النفطية إلى الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي أعاق الجهود الوطنية الرامية لضمان استدامة القطاعات الإنتاجية والمرافق الخدمية، بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية.

تطور مؤشرات استهلاك الطاقة في الصناعة بين عامي 2010 و2015

استهلاك الطاقة المستخدمة بالصناعة	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
مشتقات نفطية (ألف طن.م.ن)	2161	2015	596	487	زيادة مرهونة بوفرة الموارد الداخلية وخطط الإنتاج		
الكهرباء (ج.و.س)	8869	8893	3878	3296			
كهرباء (ألف طن.م.ن)	763	765	334	283			

المؤشر 3-73 : المعابر الحدودية

تمتلك الجمهورية العربية السورية موقعاً جغرافياً متميزاً يؤهلها لأن تكون إحدى أهم دول العبور التجاري والترانزيت، وهي تمتلك عدداً من المنافذ البرية والبحرية والجوية مع دول العالم، وهي:

أ- المنافذ الحدودية السورية- العراقية: اليعربية – البوكمال - التنتف.

ب- المنافذ الحدودية السورية- اللبنانية: جديدة يابوس – العريضة - جوسيه.

ت- المنافذ الحدودية السورية- التركية: كسب- باب الهوى- باب السلامة- جرابلس- تل أبيض- رأس العين- نصيبين- عين ديوار.

ث- المنافذ الحدودية السورية- الأردنية: نصيب.

ج- المنافذ البحرية: مرفأ طرطوس- مرفأ اللاذقية.

ح- المنافذ عبر المطارات: مطار دمشق الدولي- مطار حلب الدولي- مطار الباسل الدولي- مطار دير الزور الدولي- مطار القامشلي.

تأثرت المنافذ الحدودية مع دول الجوار تأثراً بالغاً، وبخاصة مع إغلاق عدد منها نتيجة أعمال التخريب وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في بعضها، ناهيك عن استخدام بعضها من قبل بعض دول الجوار لتسهيل عبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإمداد الإرهابيين بالأسلحة والذخائر. وتعمل الدولة السورية على تحرير هذه المعابر لاستعادة دورها الطبيعي في دعم حركة التجارة الخارجية، وتصدير المزيد من السلع والخدمات.

المؤشر 4-73 : إقامة مناطق صناعية -مدن صناعية - متناهية الصغر

نتيجة إيلاء الاهتمام بالشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة مع تطوير البيئة التشريعية النازمة والمحفزة وتبسيط الإجراءات، زاد عدد المناطق الصناعية في الجمهورية العربية السورية زيادة ملحوظة خلال السنوات الماضية، وذلك بالرغم من مفرزات الحرب.

تطور عدد المدن والمناطق الصناعية والحرفية بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المدن والمناطق الصناعية والحرفية	90	98	101	108	120	140	160

بقي عدد التجمعات السكنية ضمن المراكز الصناعية مع خدماتها (تجمع سكني واحد) ثابتاً بين عامي 2010 و2015، لكن من المتوقع أن يتم تخصيص مناطق جديدة ومنظمة لإنشاء هذه التجمعات وتخفيض كلف النقل وتحسين سبل العيش للعاملين في المناطق الصناعية.

لم يطرأ أي تطور على عدد أسواق الجملة، فقد بقي عددها ثابتاً عند حدود (31) سوقاً، رغم أن المخطط سابقاً كان يستهدف زيادتها كماً ونوعاً (أسواق متخصصة ومتعددة حتى ضمن المدينة الواحدة).

تطور عدد أسواق التعريف بالمنتجات بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2015	2020	2025	2030
عدد أسواق الجملة للتعريف بالمنتجات الصناعية والزراعية	31	31	31	35	40	45

انخفض عدد المعارض العامة والمتخصصة انخفاضاً كبيراً نتيجة لفرزات الحرب، وفي مجمل المناطق، غير أنها عادت للارتفاع مؤخراً وبصورة تدريجية نتيجة لزيادة الاستقرار.

تطور بعض مؤشرات المعارض والأسواق بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2020	2025	2030
المعارض المتخصصة	113	24	5	0	4	18	50	100	150
مهرجانات التسوق	7	9	0	0	0	14	20	25	30
بازارات	40	7	0	0	6	29	60	90	150

اختصاص المعارض: جميع نواحي الحياة، ومنها الغذائي والصناعي والبناء والطبي والصحي والألبسة والجلديات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والجامعات والتوظيف وفرص العمل والمصارف والتمويل والتأمين والشحن ورجال الأعمال والطاقات المتجددة والمشاريع العقارية والتطوير.

أنواع المعارض: معارض متخصصة بقطاع محدد للعرض فقط، ومشاركات دولية وعربية ومحلية. ومهرجانات للتسوق والبيع المباشر ومشاركات محلية ومتنوع البضائع والمعروضات.

بازارات وأسواق بيع متواضعة وصغيرة ومحلية، وتضم منتجات مصنعة وأعمال يدوية ومشروعات صغيرة وربات منازل.

أماكن إقامتها: في مدينة المعارض بدمشق وصالات وفنادق في دمشق والمحافظات السورية، وحالياً في دمشق وحلب وحمص والسويداء وطرطوس واللاذقية.

المقصد (74): تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.

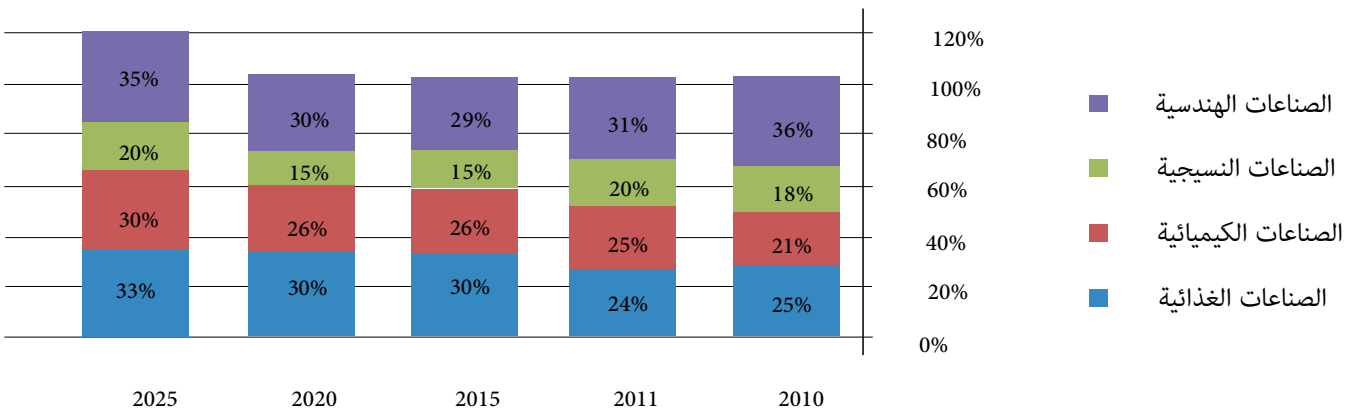
تشير المؤشرات الفرعية إلى انخفاض عدد المنشآت العاملة في الفروع الصناعية ودرجات كبيرة (وإن بتفاوت بين فروع الأنشطة الصناعية)، وذلك خلال السنوات 2011-2014، لتعود شيئاً فشيئاً إلى التعافي. وتطورت أعداد المنشآت الصناعية تطوراً كبيراً قبل الحرب، وترافق هذا التطور بزيادة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل الحرب، انخفضت أعداد المنشآت الصناعية من (1409) منشأة إلى (277) منشأة عام 2013، وعملت الحكومة السورية على تقديم تسهيلات كبيرة للمنشآت الصناعية والتي أدت إلى انزياحات جغرافية للصناعات الهامة (كصناعات الغذاء والدواء)، هذه التسهيلات رفع عدد المنشآت الصناعية العاملة حتى وصل عام 2015 إلى 570 منشأة.

تطور أعداد المنشآت الصناعية حسب طبع النشاط الصناعي بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المنشآت الصناعية في النشاط الغذائي	459	338	114	217	338	459	600
عدد المنشآت الصناعية في النشاط الكيميائي	229	194	61	160	194	229	250
عدد المنشآت الصناعية في النشاط النسيجي	217	133	4	58	66	133	160
عدد المنشآت الصناعية في النشاط الهندسي	504	392	98	135	247	392	450
المجموع	1409	1057	277	570			

تشير بيانات توزيع العاملين في القطاع الصناعي إلى تنامي نسبة العاملين في الصناعات الغذائية والكيميائية على حساب انخفاض نسبة العاملين في الصناعات النسيجية والهندسية، وهذا الأمر طبيعي نظراً لظروف الحرب التي استدعت التركيز على مقومات الأمن الغذائي والدوائي.

تطور عدد العاملين في الصناعة حسب طبيعة النشاط الصناعي بين عامي 2010 و2015



المقصد (75): زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية صغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولاسيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

المؤشر 1-75 : عدد المصارف العامة والخاصة العاملة بسورية

رغم التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي فرضتها عدة دول وكيانات إقليمية على الجمهورية العربية السورية، ورغم القيود المفروضة على التحويلات المالية من قبل هذه الجهات، ثبت عدد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية عند 20 مصرف، وساهمت الإجراءات الحكومية بمنع حدوث أي حالة إفلاس لدى أي من المصارف العاملة (العامة والخاصة).

تطور عدد المصارف العامة والخاصة بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2015	2020	2025	2030
عدد المصارف العامة والخاصة العاملة بسورية	20	20	20	20	25	30

المؤشر 2-75 : عدد المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة غير الحكومية

بالرغم من ظروف الحرب، ارتفع عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية لدعم المشاريع الصغيرة من مؤسسة واحدة عام 2011 إلى ثلاث مؤسسات عام 2015، ويعزى السبب الرئيسي إلى صدور القانون رقم 15 لعام 2007 الذي وفر البيئة التشريعية لترخيص هذه المؤسسات. مع الإشارة إلى أنه قبل الحرب، كان هناك عدد من المشاريع والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الصغير كالأمانة السورية للتنمية وشبكة الأغا خان للتنمية وعدد من المنظمات الدولية.

تطور عدد مؤسسات الإقراض غير الحكومية بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2015	2020	2025	2030
عدد المصارف العامة والخاصة العاملة بسورية	0	1	3	3	5	10	15

المؤشر 3-75 : عدد المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم المستفيدة من التمويل

انخفض عدد المشاريع الصغيرة الحجم المستفيدة من خدمات الإقراض والتمويل انخفاضاً كبيراً خلال سنوات الحرب من نحو 73 ألف مشروع عام 2011 إلى 28 ألف مشروع عام 2015. ويعزى هذا التراجع إلى الضرر الذي أصاب هذه المشاريع وحركات النزوح السكاني التي ارتبطت أساساً بظروف الحرب.

تطور عدد المشاريع التي استفادت من خدمات الإقراض بين عامي 2010 و2015

	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المشاريع الصغيرة الحجم المستفيدة من التمويل	73176	23557	28017	33620.4	40344	48413

المقصد (76): تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.

المؤشر 1-76 : عدد محطات معالجة نفايات عملية التصنيع

خرجت جميع محطات معالجة النفايات الناجمة عن عملية التصنيع من الخدمة تدريجياً خلال سنوات الحرب، نظراً للضرر الذي أصابها بفعل مفرزات الحرب واستهدافها استهدافاً متكرراً من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وبخاصة لأنها واقعة في مناطق ريفية.

تطور عدد محطات معالجة النفايات الصناعية بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2013	2014	2015	2020	2025	2030
عدد محطات معالجة نفايات عملية التصنيع	18	12	4	1	0	12	25	30

المؤشر 2-76 : عدد المنشآت الصناعية التي تستفيد من تدوير المخلفات الصناعية

يلاحظ وجود انخفاض ملموس في عدد المنشآت الصناعية التي تستفيد من تدوير المخلفات الصناعية في السنوات الماضية، خاصة في محافظة حلب، نتيجة لخروج عدد من هذه المنشآت لوقوعها في مناطق غير مستقرة وتعرض معظمها للتخريب وسرقة المحتويات.

تطور عدد المنشآت الصناعية التي تستفيد من تدوير المخلفات الصناعية بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المنشآت الصناعية التي تستفيد من تدوير المخلفات الصناعية	6	4	3	1	4	6	10

المؤشر 3-76 : عدد المنشآت التي استخدمت تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الأثر البيئي الضار

شهدت السنوات بين 2011 و2015 انخفاضاً بعدد المنشآت التي استخدمت تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الأثر البيئي الضار من منشأتين إلى منشأة واحدة، بسبب تغير الأولويات التي تبنتها الحكومة السورية في إطار توجيه الموارد المتوفرة لديها.

تطور عدد المنشآت التي استخدمت تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الأثر البيئي الضار

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المنشآت التي استخدمت تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الأثر البيئي الضار	0	2	2	1	2	10	20

المؤشر 4-76 : عدد المنشآت الحاصلة على شهادة الجودة والسلامة البيئية

رغم عدم توفر البيانات الدقيقة، فإن معظم الشركات (الكبيرة خاصة) سعت إلى تطبيق أنظمة الجودة المختلفة، بحسب النشاط الصناعي، ومن المتوقع أن يزداد عددها خاصة مع عودة الأسواق الدولية ومنافذ التصدير.

المؤشر 5-76 : عدد المشاريع التي تستخدم الطاقات المتجددة

صدر قانون الكهرباء رقم 32/ لعام 2010 الذي سمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال توليد الكهرباء من مصادر الطاقات التقليدية ومصادر الطاقات المتجددة. وتقوم وزارة الكهرباء بتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص لبناء محطات لواقط كهروضوئية لتوليد الكهرباء.

المؤشر 6-76 : عدد المنشآت التي تقوم بإعادة تدوير النفايات

شهدت سنوات الحرب ثباتاً في عدد المنشآت الصناعية التي تقوم بإعادة تدوير النفايات عند 33 منشأة، مع توقع زيادتها في السنوات القادمة.

تطور عدد المنشآت التي تقوم بإعادة تدوير النفايات

	2010	2011	2015	2020	2025	2030
عدد المنشآت التي تقوم بإعادة تدوير النفايات	27	33	33	40	50	60

المؤشر 7-76 : عدد المنشآت الحاصلة على اللصاقة الطاقية

لا يتوفر بيانات متاحة عن عدد هذه المنشآت، بالرغم صدور قانون الطاقات الجديدة والمتجددة.

المقصد (77): تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

المؤشر 1-77 : عدد المؤسسات البحثية التي تخدم القطاع الصناعي

بقي عدد المراكز البحثية التي تدعم القطاع الصناعي ثابتاً خلال سنوات الحرب، والإشكالية الرئيسية هي أن فعالية ومساهمة هذه المراكز بقيت محدودة، وبخاصة فيما يتعلق بخدماتها المقدمة للقطاع الخاص، إذ إن معظمها مؤسسات عامة لم تتمكن من تطوير أدواتها البحثية الداعمة للقطاع الصناعي.

تطور عدد المؤسسات البحثية التي تخدم القطاع الصناعي

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المؤسسات البحثية التي تخدم القطاع الصناعي	38	38	37	37	40	45	50

وارتفعت أعداد المشاريع الناجحة ضمن هذه الحاضنات من 15 مشروع إلى 25 مشروع خلال نفس هذه المدة.

المؤشر 2-77 : عدد الحاضنات التقانية

شهدت السنوات الماضية، رغم ظروف الحرب، زيادة في عدد الحاضنات التقانية من 2 إلى 13 حاضنة بين عامي 2010 و2015.

تطور أعداد الحاضنات التقني والمشاريع الناجحة في إطار الحاضنات

	2010	2011	2015	2020	2025	2030
عدد الحاضنات التقانية	2	6	13	20	30	40
عدد المشاريع الناجحة الناتجة عن الحاضنات	15	23	25	35	45	55

المقصد (78): تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المؤشر 1-78 : عدد المنشآت الصناعية والحرفية المحلية

نتيجة مفاعيل الحرب، انخفض انخفاضاً كبيراً عدد المنشآت الصناعية والحرفية المحلية خلال السنوات 2011-2013، ليعود عددها بالنمو مؤخراً، حيث يُتوقع أن تستعيد هذه المنشآت مستويات التشغيل التي عرفتھا في السابق، وذلك بعد ترميمها سلاسل إنتاجها وإعادة تأهيلها.

تطور عدد المنشآت الصناعية والحرفية المحلية

	2010	2011	2013	2015	2020	2025	2030
عدد المنشآت الصناعية والحرفية المحلية	1409	1057	277	570	1050	1400	2000

المقصد (79): دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.

المؤشر 1-79 : معدلات انتشار الحزمة العريضة الثابتة (لكل مئة فرد)

عرفت الجمهورية العربية السورية، رغم مفاعيل الحرب، تطوراً ملحوظاً بانتشار الحزمة العريضة (الثابتة والمتنقلة) وسعتها، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

تطور معدلات انتشار الحزمة العريضة الثابتة (لكل مئة فرد)

	2010	2012	2013	2014	2015	2020	2025	2030
معدل انتشار الحزمة العريضة الثابتة (لكل مئة فرد)	-	1	1.4	2.1	2.9	6	10	20
معدل انتشار الحزمة العريضة المتنقلة (لكل مئة فرد)	-	%1	2	4	7	9	40	150
سعة الحزمة المستخدمة في الترابطية الدولية لكل مستخدم (kbit/sec)	-	-	49	30	16.93	23.2	30	45

المقصد (80): تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أهمية توفر الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً، شأنها شأن كل الدول النامية، لضمان وصول شامل وميسور لشبكة الإنترنت.

خلاصة الهدف التاسع

شهدت البنى التحتية الخدمية والاقتصادية تطوراً بارزاً قبل الحرب خاصةً مع توسع دور القطاع الخاص في الاستثمار بمقوماتها، حيث ارتفع عدد المدن والمناطق الصناعية بشكل كبير، وتوسع القطاع المصرفي وقطاعات الطاقة والنقل والاتصالات وغيرها. هذا التوسع انعكس بشكل مباشر على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تمت الإشارة إليها في متن الهدف الثامن.

خلفت الحرب أثراً كارثية على البنى التحتية من دمار وعمليات السلب والنهب للمنشآت ومحتوياتها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وهروب جزء كبير من الاستثمارات الخاصة إلى الخارج، واقتصرت الجهود خلال السنوات الماضية على ترميم الأهم منها وخاصةً البنى التحتية لقطاع الكهرباء.

سيلقي هذا الوضع بتداعياته على إمكانات التنمية خلال سنوات ما بعد الحرب، حيث أن البنى التحتية من أهم مقومات النمو الاقتصادي، مما سيشكل ضغطاً كبيراً على الموارد المالية للدولة السورية لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وتشجيع عودة رؤوس الأموال المهاجرة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية مجدداً، خاصةً أن مسيرة التنمية في الجمهورية العربية السورية اعتمدت بالدرجة الأولى على الموارد المحلية للقطاعين العام والخاص، مع ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدودية التأثير فيه في ضوء الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب.

١٠ الحد من أوجه
عدم المساواة



الحد من انعدام المساواة داخل
البلدان وفيما بينها بحلول عام 2030

المقصد (81): التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل، ودعم استمرار ذلك النمو لـ (40%) من السكان الأقل دخلاً، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام (2030)

في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتعزيز الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، يأتي هدف إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود والمنخفض، التي تشكل على الأقل (40%) من السكان، على رأس الأولويات، ومن ثمّ لا بد من اللجوء إلى التنمية التي من شأنها أن تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات والشرائح الفقيرة.

وفي الجمهورية العربية السورية، تحاول الحكومة السورية، عدا عن تقديمها للمساعدات العينية وتطبيق برامج الدعم والتمكين الاجتماعي، تخفيض نسب البطالة وزيادة نصيب الأجور والرواتب في الناتج المحلي الإجمالي وتبني سياسات تعزز العدالة الضريبية وعدالة توزيع الدخل، (تم تغطية مؤشرات المقصد ضمن الأهداف الأخرى وخاصة الهدف الأول والثاني والثامن وهي مؤشرات الفقر ونصيب الفرد من الناتج الوطني).

المقصد (82): تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك بحلول عام (2030)

تعبّر مؤشرات هذا المقصد عن معظم مكونات التنمية الوطنية. وقد تمت معالجة هذه المؤشرات في متن المقاصد المختلفة للأهداف، وهي تعبّر عن مؤشرات المشاركة في تحقيق التنمية ومؤشرات تمكين الفئات السكانية المختلف وتمليكها مقومات المشاركة بغض النظر عن الجنس أو الدين أو مكان السكن. وهذه الحقوق ضمنها دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

المؤشر 1-82 : إدماج الشباب بعمر (15 إلى 24 سنة)

تناقصت نسبة الشباب بهذه الفئة العمرية لتصل إلى (30.6%) في عام 2011 بعد أن كانت عام 2010 حوالي (31.2%) من إجمالي عدد السكان، بسبب الهجرة، واستمرت بالتناقص خلال سنوات الحرب بسبب تفاقم ظروفها وتداعياتها، ومن ذلك تزايد وتيرة الهجرة نحو الخارج.

تم تحليل مؤشرات الإدماج الاقتصادي (التشغيل) والاجتماعي (التعليم والصحي) في متن تحليل المقاصد والأهداف المختلفة وخاصة الأهداف 3 و4 و5 و8.

المؤشر 2-82 : نسبة تمثيل فئة الشباب بالأحزاب السياسية

تناقصت نسبة الشباب بهذه الفئة العمرية لتصل إلى (30.6%) في عام 2011 بعد أن كانت عام 2010 حوالي (31.2%) من إجمالي عدد السكان، بسبب الهجرة، واستمرت بالتناقص خلال سنوات الحرب بسبب تفاقم ظروفها وتداعياتها، ومن ذلك تزايد وتيرة الهجرة نحو الخارج.

تم تحليل مؤشرات الإدماج الاقتصادي (التشغيل) والاجتماعي (التعليم والصحي) في متن تحليل المقاصد والأهداف المختلفة وخاصة الأهداف 3 و4 و5 و8.

المؤشر 3-82 : نسبة المشتغلين من فئة الشباب من إجمالي عدد المشتغلين

يعد المجتمع السوري من المجتمعات الفتية التي يتسع فيها الهرم العمري للسكان في الوسط. وقد ساهم هذا الأمر في ارتفاع نسبة فئة الشباب من إجمالي قوة العمل من (22%) عام 2010 إلى (28.8%) عام 2013، التي عادت وانخفضت إلى (23.8%) عام 2014، للأسباب المتعلقة بتعمق مفرزات الحرب على النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى عامل الهجرة الخارجية الذي تركز بصورة رئيسية في هذه الفئة.

وبلغت نسبة الشباب الحاصلين على فرصة عمل في عام 2010 نحو (19.1%)، إلا أنها انخفضت عام 2014 إلى (9.4%) للأسباب المتعلقة بالحرب، ونتيجة للأضرار الكبيرة التي لحقت ببنية ومنشآت القطاعات الصناعية والسياحية والزراعية، والتي أدت إلى خروجها من الخدمة وإلى فقدان فرص العمل فيها.

المؤشر 4-82 : نسبة الأميين في المجتمع من الذكور

بلغت هذه النسبة في عام 2010 نحو (8.6%)، وتراجعت إلى (6.1%) في عام 2011. والجدير بالذكر أن التحسن الملحوظ في هذا المؤشر إنما يعزى إلى سياسات التعليم المتبعة في الجمهورية العربية السورية والتي ساعدت في تقليل نسبة المتسربين من التعليم، حيث كانت هذه النسبة في التعليم الأساسي في عام 2010 على سبيل المثال نحو (3.6%) فقط، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (3.2%) في عام 2012، بالإضافة إلى جهود محو الأمية التي تمت من خلال الحملة الوطنية لمحو الأمية والتي أثمرت عن إعلان عدد من المحافظات كمحافظات خالية من الأمية. غير أن نزوح السكان من مناطقهم بسبب الحرب وتدمير عدد كبير من المدارس وخروجها من الخدمة، أدى إلى زيادة نسبة التسرب من المدارس بالتعليم الأساسي لتصل ذروتها في عام 2013 بنسبة (30%)، غير أن هذه النسبة عادت لاحقاً للانخفاض في عام 2015 إلى (25%). وإن إشكالية التسرب من التعليم إذا لم يتم التعامل معها، فإنها ستلقي بظلالها على معدلات الأمية في المستقبل.

تؤكد العديد من المؤشرات حصول المرأة السورية على الكثير من حقوقها خلال العقود القليلة الماضية.

المؤشر 5-82 : إدماج المرأة في المجتمع

وينبغي الإشارة إلى أن أوجه القصور في تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية له ثلاث مجموعات من الأسباب: المجموعة الأولى تتعلق بالتشريعات والأنظمة والقوانين النافذة، وهذه تتم معالجتها بفضل الفكر التطويري والتتويري للقائمين على وضع التشريعات والقوانين؛ والمجموعة الثانية تتعلق بالطبيعة الفيزيولوجية للمرأة والثقل الاجتماعي والأعباء العائلية والمنزلية الملقاة على عاتقها؛ أما المجموعة الثالثة، فهي تلك المشوهة المتعلقة ببعض الموروثات العقائدية والاجتماعية والدينية والثقافية، والتي تضع المرأة في منزلة غير مساوية للرجل. وجميع أسباب المجموعتين الثانية والثالثة لها صلة من حيث تأثيرها وفعلها بمراحل التطور الحضري وتطور منظومة التشريعات ذات الصلة بوضع المرأة في المجتمع، وهذا ما سنستند إليه في استقراء مسألة إدماج المرأة في المجتمع السوري.

المرأة في الدستور السوري (الصادر بتاريخ 15 شباط 2012): نصت المادة 23 من الدستور على أن الدولة السورية توفر للمرأة «جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

إدماج المرأة السورية والموانمة مع الاتفاقيات الدولية: صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2002 بالمرسوم التشريعي (330). وهذه الاتفاقية، رغم تحفظ الجمهورية العربية السورية آنذاك على بعض موادها التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، تعد الأساس القانوني والعملي للقضاء على التمييز ضد النساء في العالم، وبمنزلة مؤشر على التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتحقيق المساواة أمام القانون في تشريعاتها الوطنية وتعديل ما هو مخالف لها.

تمت تغطية مؤشرات إدماج المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ضمن الهدف الخامس.

المقصد (83): ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملانمة في هذا الصدد

يقترن تكافؤ الفرص والمساواة في الفرص بثلاثة شروط، الأول عدم التمييز بين المواطنين، والثاني توفير فرص العمل، والثالث تمكين الأفراد بمساواة ودون تمييز من الاستفادة من هذه الفرص. وقد تم مراعاة هذه الجوانب على النحو الآتي:

تكافؤ الفرص والمساواة في الدستور السوري لعام 2012: نص الدستور السوري، في المادة 33، على أن «لا تمييز بين الجنسين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

تكافؤ الفرص والمساواة في قانون العمل الموحد: جاءت أحكام هذا القانون لتؤكد ما ورد في الدستور بخصوص المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، حيث نصت المادة 130 منه على أنه «تسري على النساءعاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد»، وراعت المواد (131-132-139) خصائص المرأة وظروفها الاجتماعية، لذلك فهي منعت تشغيل النساء ليلاً إلا بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، كما منعت تشغيلها في الأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً، وكذلك في الأعمال الشاقة.

تكافؤ الفرص والمساواة عن طريق التوافق مع التشريعات الدولية: صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية العمل الدولية رقم 111 لعام 1958، التي تهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، بغية القضاء على التمييز بجميع أشكاله، ومنه التمييز القائم على أساس الجنس. كما تمت المصادقة أيضاً على اتفاقية العمل الدولية رقم 100 المتعلقة بالمساواة في الأجور لعام 1951 دون تمييز قائم على الجنس.

تكافؤ الفرص والمساواة في تشريعات التعليم والزاميته للجميع: يكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، ومجاني وغير إلزامي في المرحلة الثانوية، وبرسوم رمزية في التعليم العالي الجامعي.

وقد ترسخ ذلك بموجب القانون 35 للعام 1986، وقانون التعليم الأساسي رقم 32 لعام 2002، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية في السنوات الماضية للجنسين من ذكور وإناث. وشهدت الجمهورية العربية السورية تطوراً ملحوظاً في العقد الماضي في مجال التعليم العالي عندما ارتفع عدد الجامعات السورية من خمس جامعات -حكومية فقط- في عام 2001 إلى (27) جامعة في عام 2014، منها (20) جامعة خاصة.

المؤشر 1-83 : تطور نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف مراحل التعليم

لا يوجد أي تمييز حسب الجنس في فرص التعليم في الجمهورية العربية السورية، فقد بلغت نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي (الحلقتين الابتدائية والإعدادية) نحو (48%) بالمتوسط خلال السنوات 2010-2015، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الإناث الملتحقات بالمرحلة الابتدائية بالنسبة لمجمل الذكور من (78%) عام 1981 إلى (97%) عام 2013.وفي مرحلة التعليم الثانوي العام، بلغت نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلاب في هذه المرحلة نحو (54%)، خلال السنوات 2010-2015.

أما في مرحلة التعليم العالي، فقد ارتفع عدد الإناث الملتحقات ارتفاعاً كبيراً في السنوات الماضية. ففي لم تكن نسبة التحاقهن تتجاوز (42%) عام1981 إلى مجمل أعداد الذكور الملتحقين، تجاوزت هذه النسبة (101%) عام فتخطت أعداد الإناث بذلك أعداد الذكور في الجامعات، وهذا ما يدل على ازدياد وعي المجتمع السوري بضرورة دراسة وتعليم المرأة، حيث يعتبر التعليم الضمان الحقيقي لمستقبلها، وهو ما أدى من جهة أخرى إلى ارتفاع سن الزواج لدى الإناث بسبب إكمالهن لتعليمهن الجامعي. أما نسبة الإناث من إجمالي عدد طلاب الجامعات، فقد ارتفعت خلال سنوات النصف الثاني من الحرب معدلات كبيرة، نتيجة هجرة وسفر أعداد كبيرة نسبياً من الشباب إلى خارج البلاد. وعموماً، بلغت نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم عام 2015 نحو (49%)، بعد أن كانت عام 2010 ما نسبته (48%).

المؤشر 2-83 : التكافؤ في فرص العمل بين الذكور والإناث

لا تميز قوانين العمل السورية بين الذكور والإناث، ولاسيما قانون العمل الموحد. وتُعد نسبة تشغيل النساء من إجمالي المشتغلين في القطاع من أهم مؤشرات التكافؤ في فرص العمل بين الذكور والإناث، حيث ارتفعت هذه النسبة من (26.9%) عام 2010 إلى (27.8%) عام 2011. ولا شك في أنها ارتفعت خلال السنوات التالية بنسب متزايدة لأسباب المتعلقة الحرب، وهجرة الشباب الذكور، كما ذكرنا آنفاً. وتُعد هذه النسبة عالية نسبياً إذا ما أخذنا في الحسبان حصة العاملين في القطاع العام الصناعي والإنتاجي، الذي يحتاج إلى خدمات الذكور والعمالة العضلية أكثر مما يحتاج إلى عمالة بمؤهلات أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المشتغلات من الإناث في بعض القطاعات الاقتصادية هي أعلى بكثير من نسبة المشتغلين من الذكور، لدى كلا القطاعين العام والخاص، وخاصة في قطاعات التعليم، بمختلف مراحله عدا الجامعي، وقطاع التمريض والعناية الصحية، والأعمال المكتبية ووظائف الخدمات العامة. وباستقراء أرقام مؤشر البطالة لدى الجنسين، يتبين أن هذا المؤشر، رغم الملاحظات المبداة عليه، غير متحيز ضد الإناث، بل ضد الذكور، إذ بلغ معدل البطالة للإناث عام 2010 نحو (38.5%). ورغم أنه ارتفع عام 2011 إلى (41.9%) فقد عاد وانخفض خلال عامي 2013 و2014 إلى 28.4% و(27.2%) على التوالي. وبالمقابل، فقد بلغ معدل البطالة للذكور عام 2010 نحو (61.5%)، وارتفع بعدها ليصل عام 2014 إلى (72.8%). ومن أهم أسباب تناقص فرص العمل حالة عدم الاستقرار في بعض المناطق السورية والأضرار بالبنى الإنتاجية وتدمير المصانع في أثناء الحرب، والهجرة والانزياح الديموغرافي خلال الحرب، وما نتج عن كل ذلك من انخفاض في الإنتاج في جميع القطاعات، وبخاصة في القطاع السلمي.

المؤشر 3-83 : التكافؤ في سياسة الأجور بين الذكور والإناث

تمت تغطية مؤشرات هذا المقصد ضمن الهدف الثامن والمقاصد المتعلقة بمعايير العمل اللائق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تشريعات وقوانين العمل لا تميز بين الذكور والإناث.

المقصد (84): اعتماد سياسات، ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الإناث والذكور تدريجياً

لا تميز التشريعات في الجمهورية العربية السورية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بحق النفاذ لمكونات الحماية الاجتماعية من شبكات الأمان الاجتماعي أو الحق في العمل اللائق بما يتضمنه من الإنصاف الأجرى أو ظروف العمل، أو الخدمات الاجتماعية.

المؤشر 1-84 : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في إطار معايير العدالة وسياسات الحماية الاجتماعية

تضاعف نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، عندما ارتفع من (36568) ل.س عام 2010 إلى (62384) ل.س في عام 2013، أي بمعدل نمو إيجابي بلغ نحو (70%)، ولو أنه انخفض قليلاً – بسبب تداعيات الحرب- إلى (61201) ل.س في عام 2014. ومع

الاعتراف بأن هذا الارتفاع بهذه النسبة ليس حقيقياً تماماً بسبب تفاقم معدلات التضخم العام خلال المرحلة المدروسة، فإن تعرفه الخدمات الحكومية لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع التضخم العام الذي ارتفع بشكل كبير من (36.3%) عام 2012 إلى (80.6%) عام 2013، وذلك نتيجة لضعف الإنتاج وازدياد الاستيراد من الاحتياجات الضرورية، وكذلك ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

المؤشر 2-84 : توزيع الأعباء الضريبية في إطار معايير العدالة الاجتماعية

منحىً تصاعدياً يراعي طاقة الدفع للمكلفين، كان النظام الضريبي أكثر كفاءةً في تحصيل الإيرادات العامة للدولة السورية وأكثر قدرةً في تحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي التصاعدي المتعدد الشرائح المتّبع في الجمهورية العربية السورية، كغيرها في الكثير من دول العالم، إلى قاعدة أن الأعلى دخلاً هو من يدفع أكثر، وخاصةً إذا كان أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية التي تمولها الخزينة العامة للدولة. ومن ثمّ وعلى عكس مؤشرات ما قبل الحرب، فقد اتسم الاتجاه العام لنصيب الفرد السوري من الحصيلة الضريبية بالانخفاض من (9851) ل.س عام 2010 إلى (8032) ل.س عام 2011، واستمر هذا المعدل بالانخفاض عام 2013 إلى (3230) ل.س فقط، أي بنسبة نمو سلبي بلغت نحو (66%). ومرد ذلك تقلص حجم الاقتصاد السوري وبطء وتيرة عمل وأداء الأنشطة الاقتصادية في تلك المرحلة، إضافةً إلى ازدياد معدلات التهرب الضريبي والحاجة إلى تفعيل آليات التحصيل الضريبي. ورغم ذلك فقد ارتفع هذا الرقم لاحقاً إلى (10185) في العديد من المناطق الجغرافية نتيجة التسهيلات التي أعطتها الحكومة والإعفاءات من غرامات التأخير بتسديد الضرائب، وهو ما شجع البعض على الالتزام بالتسديد.

المؤشر 3-84 : الإنفاق العام على الدعم الاجتماعي والخدمي في إطار معايير العدالة الاجتماعية

وهو الإنفاق العام الموجه أصلاً إلى الفقراء ومحدودي الدخل، إضافة إلى شرائح رئيسية أخرى من الطبقة الوسطى، لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لأبنائها، انطلاقاً من أن ذلك هو حق من حقوقهم وهو واجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة لحماية مواطنيها ودعم تمتعهم بحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية....

مؤشرات الإنفاق على التعليم والصحة: رغم التراجع الشديد في الإيرادات، فقد حاولت الحكومة السورية الالتزام بالنسبة المقبولة من إنفاقها على التعليم، والتي بلغت عام 2011 نحو (16.43%) بتراجع طفيف مقارنة بعام 2010 عندما كانت (17.33%). غير أنها انخفضت إلى (12.8%) عام 2012 ثم إلى (11.79%) عام 2013، لتعود هذه النسبة وترتفع مجدداً إلى (15.28%) في عام (2014).

مؤشرات الإنفاق على باقي الخدمات: ارتفعت نسبة الإنفاق على البنية التحتية من (77.58%) من إجمالي الإنفاق على الخدمات العامة عام 2010 إلى (83.74%) عام 2013، وارتفعت في العام 2014 لتصل إلى ما نسبته (87.43%) من اجمالي الإنفاق على الخدمات العامة.

المؤشر 4-84 : عدد المشتركين بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية الاجتماعية

يدل هذا النوع من المؤشرات على مدى الأمان الذي يشعر به ويتمتع به المواطن في سن التقاعد أو الإعاقة، وهو ما يعني ضمان حياة كريمة للضعفاء وكبار السن وفيما يلي أهم المؤشرات المعبرة عن هذه الجزئية:

مؤشر عدد العمال المشتركين بالتأمينات الاجتماعية (في القطاعين العام والخاص): ارتفع عدد العمال المشتركين بالتأمينات الاجتماعية، من (3.4 مليون عامل) في عام 2010 إلى حوالي (4 مليون عامل) عام 2014 وبزيادة قدرها (15%). ويُعد تطور الوعي بهذه المسألة جزءاً من تطور الوعي التأميني عموماً بجميع أشكاله، ومنها التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وعلى الأشياء والممتلكات، وتجاه الأضرار، وضرورة ملحة لمواجهة الظروف الصعبة والمعقدة التي يعيشها المواطن السوري في ظل الحرب.

مؤشر عدد المتقاعدين المستفيدين من المعاشات التقاعدية: ارتفع هذا العدد بصورة متواترة وتدرجية خلال النصف الأول من سنوات الحرب بنسبة (67%)، وذلك من (105435) متقاعد مستفيد من التأمينات الاجتماعية عام 2010 إلى (176184) متقاعد مستفيد عام 2014، علماً بأن من أهم أسباب ذلك هو تزايد أعداد العاملين المستقيلين والمستفيدين من التقاعد المبكر.

المقصد (85): تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.

تؤدي الأسواق المالية دوراً هاماً في تنشيط وتنمية وتمويل الفعاليات الاقتصادية وفي جذب وتشغيل المدخرات والمكتنزات المحلية والمهاجرة. لذلك أعطت الحكومة السورية اهتماماً متزايداً لإحداث وتنظيم قطاع الأوراق المالية والهيئات المرتبطة به، وطريقة الاستثمار في هذا القطاع وكيفية حماية المستثمرين من أي استغلال أو غش أو عملية تداول غير سليمة.

تم إصدار القانون رقم 22/ لعام 2005 بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية، المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم (50) لعام 2009، والقانون رقم (55) لعام 2006 المتعلق بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية.

ويتمثل الهدف من إحداث الهيئة بتنظيم وتطوير عمل الشركات والمؤسسات المالية، التمويلية والخدمية، ومنها أسواق الأوراق المالية، وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين في الأوراق المالية، إضافةً إلى المساعدة في توفير مصدر تمويل رئيسي للمشاريع الضخمة، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات المساهمة الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية بلغ (53) شركة، توزعت على قطاعات المصارف، والتأمين، والزراعة، والوساطة والخدمات المالية، والصناعة والاتصالات. وبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (24) شركة، وهي من بين الشركات الـ (53) التي تشرف عليها الهيئة.

المؤشر 85-2 : الربط المؤسسي بالهيئات والتنظيمات المالية الدولية

العضوية في الهيئات والتنظيمات المالية الدولية: عدا عن العضوية العريقة والقديمة تاريخياً للمصارف السورية في اتحاد المصارف العربية، فقد انضمت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام (2010) إلى المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO).

وترأست الهيئة السورية الاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية العربي، الذي تم تأسيسه بمشاركة الجمهورية العربية السورية عام 2007، في دورته الرابعة (2009- 2011) وأطلقت خلالها الموقع الإلكتروني لهذا الاتحاد.

المشاريع التي تم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات العالمية: هناك عدة مشاريع في الجمهورية العربية السورية تم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات الدولية، قبل الحرب، وهي:

- مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث موّل هذا البنك مشروع توسعة وتأهيل شبكة مياه الشرب بمدينة دمشق وضواحيها بقيمة (100 مليون) دولار، بموجب الاتفاقية الموقعة معه بتاريخ (2010/1/13).
مع صندوق النقد العربي، حيث منح الصندوق قرضين: الأول لتسهيل التصحيح الهيكلي في مصرف سورية المركزي بلغت قيمته -(9.6) مليون دينار عربي، مع مدة سداد لأربع سنوات، بموجب الاتفاقية الموقعة معه بتاريخ(2008/12/21)؛ والثاني لتسهيل التصحيح الهيكلي في وزارة المالية بلغت قيمته (2 مليون) دينار عربي حسابي، مع مدة سداد لأربع سنوات، بموجب الاتفاقية الموقعة معه بتاريخ (2007/03/22).

المؤشر 85-3 : القوانين والتشريعات التي تنظم وترصد الأسواق والمؤسسات المالية وفقاً للمعايير الدولية

يتمثل القطاع المالي السوري في ثلاثة قطاعات فرعية، هي قطاع «المصارف والصرافة»، وقطاع «التأمين»، وقطاع «الاستثمار في الأوراق المالية». وجميع هذه القطاعات الفرعية والمؤسسات الخدمية ذات الصلة تتم الرقابة والإشراف المؤسسي والفني عليها من قبل وزارة المالية، وهيئة الإشراف على التأمين، ومجلس النقد والتسليف، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بما في ذلك منح الترخيص والالتزام بالقواعد والضوابط والإفصاح وشروط الحوكمة التي تحكم عمل جميع المؤسسات والتي يتشكل منها القطاع المالي عموماً، والشركات المساهمة المدرجة أسهمها في البورصة على وجه الخصوص. علماً بأن هذه القواعد والضوابط الناطمة تتطلب التصديق في رئاسة مجلس الوزراء.

المقصد (86): ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية .الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

تُعد الجمهورية العربية السورية من الدول النامية ذات الصلات الوثيقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية، الاقتصادية والمالية. ولم تتأثر هذه الصلة سلباً سوى إبان سنوات الحرب الراهنة ولأسباب سياسية. وقد وقعت الجمهورية العربية السورية العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة مع أطراف عربية ودولية قبل الحرب، كما انضمت لعضوية العديد من المؤسسات المالية الإقليمية والعربية والعالمية، منها:

مجموعة البنك الدولي: والتي تضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، و مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ، الخ.

مؤسسات ومنظمات وهيئات أخرى: مثل صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربي، والشركة العربية للاستثمار، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى الضغوط والخسائر التي تتكبدها الدول النامية، ومنها الجمهورية العربية السورية، بسبب تعمد بعض الدول ولأهداف سياسية، عرقلة انضمام الدول النامية في المؤسسات الدولية الاقتصادية العالمية، والمشاركة في إدارتها كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي عرقلة استفادتها من مزايا هذا الانضمام وهذه المشاركة.

المقصد (87): تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

تسببت الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية بحركة نزوح داخلي، ومن ثمّ تبدل في نسبة سكان بعض المحافظات من مجموع السكان. هذا إضافةً إلى الهجرة الخارجية التي شكلت خللاً في التركيبة الديموغرافية للسكان، وخاصةً قوة العمل التي هي أحد عناصر الإنتاج، ومثلت منعطفاً كبيراً لدى معظم الشباب من حيث حجمها واتجاهاتها وآثارها على المجتمع والاقتصاد وسوق العمل.

المؤشر 87-1 : عدد المهاجرين الشرعيين

بلغ عدد المهاجرين الشرعيين من مختلف المناطق السورية إلى خارج الجمهورية العربية السورية نحو (415849) شخصاً في عام 2011، وازداد العدد سنوياً باضطراد، ليصل إلى (829364) شخصاً عام 2015.

وبلغ عدد المهاجرين خارج الجمهورية العربية السورية منذ بداية الحرب وحتى نهاية عام 2015، حوالي (4078079) شخصاً. مع الإشارة إلى أن الهجرة، بشقيها الشرعي وغير الشرعي، قد تزايدت بصورة كبيرة وسريعة بين العامين 2012 و2014، وذلك بسبب عدم الاستقرار في العديد من المناطق السورية وتوقف الأنشطة الاقتصادية فيها. غير أن وتيرتها قد خفت بعد ذلك.

المقصد (88): تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً بما يتماشى مع اتفاقات التجارة العالمية.

المؤشر 88-1 : اتفاقيات المزايا التفضيلية بين الدول العربية بالإعفاءات الجمركية

وقعت الجمهورية العربية السورية على العديد من الاتفاقيات بهذا الخصوص، بهدف تسهيل التجارة الخارجية وتشجيعها مع الدول المستهدفة. ونلخص أهمها في إطار المؤشرات المبينة لاحقاً. ومن أهم الاتفاقيات العربية في مجال تسهيل وتشجيع التبادل التجاري «اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، حيث جاء إعلان المنطقة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية استناداً إلى قرار المجلس رقم 1317 د.ع 59 تاريخ 1997/2/19، كبرنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري الموقعة عام 1981. وتمّ بدء العمل بالبرنامج التنفيذي بتاريخ 1998/1/1 كخطوة في إطار الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، وذلك بإعفاء المستوردات من الدول العربية للبضائع ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً بنسبة (10%) سنوياً، لتصبح البضائع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء معفاة (100%) خلال (10) سنوات أي بتاريخ 2007/1/1. وقد تمّ الاتفاق على تسريع التحرير الكامل للتجارة في السلع في إطار المنطقة بتاريخ 2005 /1/1 أي قبل الموعد المحدد لها بعامين.

وقد استفادت الجمهورية العربية السورية من هذه المزايا التجارية بالاتجاهين، حيث ازدادت صادراتها إلى الدول العربية، كما ازدادت مستورداتها منها، وبخاصة المواد الأولية اللازمة للصناعة. مع الإشارة إلى ظهور بعض السلبيات أثناء التطبيق والتي تحتاج إلى المعالجة، كما هو الحال بالنسبة لموضوع التحقق من صحة المنشأ. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية ما زالت سارية المفعول؛ فقد تمّ فرض بعض القيود الفنية والإدارية من قبل بعض الدول لأسباب غير تجارية، كما هو الحال بالنسبة للقيود التي تمّ فرضها تجاه الصادرات السورية منذ بداية الحرب.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تعرّقل انضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما أدى إلى ضياع فرص استفادة الصادرات السورية من الميزات التفضيلية لهذه المنظمة.

المؤشر 88-2 : الاتفاقيات التجارية التفضيلية الثنائية

وقعت الجمهورية العربية السورية، منذ السبعينيات من القرن الماضي، العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، وازداد عدد هذه الاتفاقيات بشكل خاص بعد عام (2000)، وأهم هذه الاتفاقيات، اتفاقيتي التجارة الحرة مع كل من تركيا وإيران. وفيما يخص الاتفاقية مع تركيا الموقعة في عام 2004، فقد تم تحديد وتضييق العمل بها قبيل الحرب بسبب الشروط المجحفة

على بعض المصنوعات السورية الوطنية، حيث استفاد منها الطرف التركي على حساب الطرف السوري، مثل المنتجات الخشبية والموبيليا، والألبسة والأحذية. إلى أن تم إيقاف التعامل الرسمي بهذه الاتفاقية مع بدء الحرب ودور تركيا السلبي بها. ورغم ذلك، لم يتوقف التهريب والتعامل غير الرسمي مع البضائع التركية، وبخاصة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من القطر التي انتشرت فيها المجموعات الإرهابية المسلحة.

أما فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتاريخ 2011/3/8، فقد دخلت حيز النفاذ من قبل الجانب السوري بتاريخ 2012/3/21 ودخلت حيز النفاذ من قبل الجانب الإيراني في العام 2016. ونظراً لتزامن تطبيق هذه الاتفاقية مع ظروف الحرب التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، فقد تعددت إمكانيات الاستفادة منها بالشكل الأمثل. إلا أنَّ التعاون بين البلدين تعزز خلال الحرب عبر توافقات واتفاقات أخرى، لاسيما فيما يتعلق بفتح الخطوط الائتمانية للتوريدات السلعية بدعم من حكومتي البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه تمَّ القيام بخطوات وجولات تفاوضية استهدفت إمكانية التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي وأيضاً مع كتلة الميركوسور، وقد حالت ظروف الحرب بشكل خاص دون إمكانية الحصول على نتائج إيجابية بهذا الشأن، لاسيما وأنَّ التحرير التجاري لا بدَّ وأنَّ يسبقه تعافٍ واسع النطاق لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث لا يتوقف الأمر على تصدير منتج ذي قدرة تنافسية في الأسواق الخارجيّة فحسب، وإنما أيضاً إمكانية منافسة المنتج المحلي لواردات الدول الشريكة، بما لا يؤثر سلباً بشكل خاص على الصناعات الناشئة.

المقصد (89): تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان الإفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.

لا تشكل مصادر التمويل والتعاون التقني الخارجي سوى جزءاً محدوداً من مصادر وإجمالي التمويل ورؤوس الأموال الاستثمارية السورية، وذلك مقارنة بدول أخرى مشابهة تنموياً وبِنفس المرتبة دولياً. عدا عن أن حصة الجمهورية العربية السورية من موازنات التعاون الدولي للجهات المانحة محدودة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى. وعموماً، فقد صادقت الجمهورية العربية السورية على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام (2005)، وعلى برنامج «أكرا» عام (2008)، اللذين ينصان على إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة لأجل النتائج، وزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم المعونة، وتحسين ما يتحقق بفضلها من نتائج.

بدأت الجمهورية العربية السورية منذ مطلع الألفية الجديدة بحزمة إصلاحات تشريعية لتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والدولي للمساهمة في التنمية. هذه الإصلاحات أدت إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حتى تجاوز في عام 2010 حدود (65%). ومن أهم هذه التشريعات:

أ- قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991، الذي حل محله المرسوم رقم (8) لعام (2007).

ب- القانون (15) لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

ت- المرسوم التشريعي (43) لعام 2005 الخاص بالاستثمار في قطاعات التأمين والصحة والتعليم العالي.

ث- المرسوم التشريعي (35) لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية.

ج- المرسوم التشريعي (40) لعام 2003الناظم للاستثمار في المناطق الحرة.

ح- المرسومين التشريعيين (28) و(36) لعام2001 الناظمين لتأسيس المصارف الخاصة والجامعات الخاصة.

وترافقت هذه الإصلاحات التشريعية مع تأسيس العديد من المؤسسات النازمة والمشجعة للأنشطة الاستثمارية، منها:

- إحدات هيئة الاستثمار السورية، بالقانون (9) لعام 2007.

- إحدات الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري، بالقانون (39) لعام 2009.

- إحدات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بالمرسوم التشريعي (22) لعام 2005.

- إحدات سوق دمشق للأوراق المالية، بالمرسوم التشريعي (60) لعام 2006.

هذا، إضافةً إلى العديد من التشريعات الأخرى المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتنظيم الأنشطة الاستثمارية والإشراف عليها، حيث، وعلى الرغم من ظروف الحرب، طرحت الحكومة عن طريق هيئة الاستثمار السورية خلال عام 2017 العشرات من الفرص الاستثمارية الاستراتيجية الجاهزة للمباشرة بها، وبلغ عددها (141) مشروعاً على امتداد الجغرافيا السورية وفي مختلف الأنشطة.

وأدت مفرزات الحرب إلى دمار واسع في استثمارات القطاع الخاص القائمة، وجمدت أنشطة الاستثمار الجديد حتى عام 2015، حيث بدأت بعدها فرص الاستثمار بالتزايد التدريجي مترافقة مع عودة الاستقرار والأمان إلى مساحات واسعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، وبخاصة تلك التي تتوضع فيها المناطق والمدن الصناعية، وذلك بعد تحرير الدولة السورية لهذه الأراضي من الإرهاب.

المؤشر 89-1 : عدد القروض الميسرة من الدول الأخرى

بلغ عدد القروض الخارجية الميسرة من الدول (11 قرضاً) في عام 2010، وتناقص هذا العدد تدريجياً خلال الحرب ليبقى قرضين

فقط في عام 2014. وفي عام 2015 لم يعد منها أي قرض ساري المفعول. وخلال سنوات الحرب، وقَّعت الجمهورية العربية السورية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية خط انتماني ساري المفعول حتى تاريخه.

المؤشر 89-2 : عدد المنح المقدمة من الدول الأخرى

كانت الجمهورية العربية السورية قبل سنوات الحرب، تحظى بالعديد من المنح. غير أنه ومنذ بداية الحرب، فقد تم إيقاف معظم هذه المنح (عدا منحة الأمم المتحدة عام 2014)، وخاصةً الأوروبية منها، حيث شمل ذلك وقف جميع القروض والمنح والهبات والخبراء، ومنها المنح ذات الصلة بالمشاريع التالية:

- عام (2010): تم توقيع وثيقة البرنامج الوطني التأشيري الرابع بتاريخ (2010/8/4) والذي تضمّن تقديم منحة بمبلغ (129 مليون) يورو، موزعة على عدة مشاريع في مجالات التعليم والطاقة والتنمية الريفية والاقتصاد والتجارة.

- عام (2008): تم توقيع وثيقة البرنامج الوطني التأشيري الثالث بتاريخ (2008/11/9)، الذي يتضمن تقديم منحة بمبلغ (129 مليون يورو)، لتمويل عدة مشاريع في مجالات:

- دعم الإدارة المحلية واللامركزية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية. وقد تم توقيع وثيقة هذا المشروع بتاريخ (2010/6/12) بمبلغ (20 مليون) يورو.

- إصلاح الحماية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد تم توقيع وثيقة هذا المشروع بتاريخ (2010/12/27) بمبلغ (5 مليون) يورو.
- تطوير قطاع الصحة بالتعاون مع وزارة الصحة. وقد تم توقيع وثيقة هذا المشروع بتاريخ (2010/12/25) بمبلغ (15 مليون) يورو.
- دعم البلديات بمنحة من بنك الاستثمار الأوروبي وذلك بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية. وقد تم توقيع وثيقتها عام (2010) بمبلغ (4 مليون) يورو.
- دراسة استشارية لتوسيع محطة توليد كهرباء دير علي بمنحة من بنك الاستثمار الأوروبي وذلك بالتعاون مع وزارة الكهرباء. وقد تم توقيع وثيقتها عام (2010) بمبلغ (4 مليون) يورو.

وبرز في العام (2014) تقديم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ومن خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق (UNDP)، لمنحة بقيمة (18) مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، وتم زيادة المنحة في الأعوام التالية لذلك العام لتصل إلى (34) مليون دولار أمريكي. وقد ساهمت هذه المنحة بشكل كبير في تعزيز إمداد المواطنين السوريين بالكهرباء. وتحسين فعالية واستجابة القطاعات الإنتاجية والخدمية لحاجات المواطنين.

كما تعددت المنح المقمّدة للجمهورية العربية السورية خلال سنوات الحرب، خاصة تلك من قبل الاتحاد الروسي والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية جمهورية الصين الشعبية الشعبية واليابان والنرويج وغيرها من الدول الصديقة، والتي كان لها دور كبير في دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تأمين احتياجات المواطنين السوريين من الغذاء والخدمات الصحية والمياه والإصحاح والكهرباء والتعليم والإبواء.

المؤشر 89-3 : نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية

سجل الاستثمار الأجنبي نسبة 21.8% من إجمالي الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية في العام 2010، ولكن خلال عامي 2011 و2012 تناقصت هذه النسبة، ولتتعدم في العام 2012، ورافق ذلك تناقص بعدد الاستثمارات بشكل عام، وتذبذبت الاستثمارات الأجنبية خلال أعوام 2013-2014-2015، حيث سجل في عام 2013 ما نسبته 23.5% من إجمالي الاستثمارات والتي بدورها كانت متراجعة وبلغت حوالي 4.2 مليار ل.س. ولكن بعام 2014 بلغت النسبة 0.4% وارتفعت في 2015 إلى 16.4% ولكن مع التأكيد على التراجع في حجم الاستثمارات الكلية.

المؤشر 89-4 : صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

سجل عام 2010 أكبر نسبة تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية، حيث بلغت هذه النسبة نحو (0.158%) من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، ومع بدء الحرب وتفاقمها خلال السنوات التي تلت عام 2011، فقد تناقص حجم الاستثمارات عموماً، كما أوضحنا في تحليل المؤشر المذكور آنفاً، والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، لتصبح نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي خلال الحرب قريبة من الصفر، حيث لم يكن هناك سوى مشروع أجنبي واحد، نحو (0.028%) عام 2013 و(0.001%%) فقط في عام 2014.

المقصد (90): خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من (3%)، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على (5%)، بحلول عام (2030).

المؤشر 1-90 : التشريعات والضوابط الحكومية النازمة للتعامل مع الحوالات الخارجية

تُعد حوالات المغتربين والعاملين السوريين في الخارج من المصادر الهامة للقطع الأجنبي الذي يُغذي سوق القطع السورية، ويتم بصورة نظامية أو رسمية عبر مصرف سورية المركزي، وقد تنفذها شركات الصرافة المحلية لصالحه، أوبصورة غير نظامية، من خلال العديد من السبل، مثل تجار وصرافي السوق السوداء.

وعدا عن ارتفاع تكاليف التحويل المباشرة، فقد بدأت عملية التحويل بحد ذاتها، ومنها تسديدات الصفقات التجارية، تعاني مع بدء الحرب من موانع ومصاعب جديدة بسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، لذا يجري اللجوء أحياناً إلى الأساليب غير الرسمية والطرق غير المباشرة في التحويل، وذلك عبر طرف ثالث، وهو ما يتطلب وقتاً أطول ويتسبب بمزيد من التكاليف والأعباء على كاهل المستفيدين، وتزداد احتمالات المخاطرة في إتمام عمليات التحويل.

يُشرف مصرف سورية المركزي على ملف التحويل والحوالات الخارجية، من حيث مسؤولية وضع شروط وضوابط الترخيص للمتعاملين بها، ومن حيث مهام وضع ضوابط وآليات وإجراءات تسليمها (بالعملة الأجنبية) أو تحديد قيمة تسديدها بالليرة السورية، إضافةً إلى تحديد عمولات التحويل والتسديد في كلتا الحالتين، ولدى الجهات المخولة بالتعامل معها وهي المصارف العاملة وشركات الصرافة المرخصة. وتتألف تشريعات وضوابط التعامل مع الحوالات الخارجية المعتمدة من مصرف سورية المركزي ضمن مؤشرين اثنين وثلاث مجموعات، وهي المبينة لاحقاً.

يتولى مصرف سورية المركزي المسؤولية الإدارية والفنية عن استصدار ومتابعة تنفيذ:

- التشريعات والضوابط النازمة للتعامل مع الحوالات الخارجية وكيفية تسليمها في المصارف الخاصة وفي شركات الصرافة المرخصة.
- التشريعات والضوابط النازمة لتسديد قيمة الحوالات النظامية من قبل المصارف الخاصة ومن قبل شركات الصرافة المرخصة.

المؤشر 2-90 : التشريعات والضوابط النازمة لتحديد تعرفه تحويل وتسليم الحوالات الخارجية

وهي المجموعة الثالثة من التشريعات في هذا الإطار، حيث قام مصرف سورية المركزي، على سبيل المثال، بتحديد تكلفة معاملات التحويل كالاتي:

- شركات الصرافة: حدد المصرف المركزي لجميع شركات الصرافة مقدار العمولة على تسليم الحوالات الخارجية بين (1 إلى 1.5%) من قيمة الحوالة، عدا شركة (ويسترن يونيون) التي لها وضع خاص وتنظم عملها حسب المعايير العالمية للشركة الأم بحيث قد تتجاوز عمولاتها النسبة المحددة من مصرف سورية المركزي.

- المصارف الخاصة: حدد المصرف المركزي عمولة تتراوح بين (0.5) و(2) بالآلف من قيمة الحوالة الصادرة، بحيث لا تقل عن (10 دولار) أمريكي، ولا تتجاوز (100 دولار) أمريكي، على ألا تتجاوز هذه العمولة نسبة الـ(1%) في حالة الحوالات الصادرة من حساب الـ (بنك نوت). ومن ثم نرى، مما سبق ذكره، أن هذا المقصد محقق، حيث أن تكلفة معاملات التحويل في كل الأحوال لدى كل من شركات الصرافة والمصارف هي أقل من (3%).

خلاصة الهدف العاشر

لدى مراجعة التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، برز جلياً تعمق التفاوت والتباين التنموي بين الدول، وهذا الأمر كان مبرراً لإدراج هدف خاص بقضايا التباين التنموي على مختلف الصعد الجغرافية.

وعلى المستوى الوطني، جرى العمل على تناول التفاوت التنموي من عدة جوانب، الأول: التفاوت التنموي من منظور جغرافي (محافظات وريف وحضر)، حيث تشير بيانات التنمية في الجمهورية العربية السورية إلى أن التقدم المحرز خلال سنوات ما قبل الحرب في هذا المجال كان دون الطموحات. فالاستثمار الخاص وتفاوت معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والخدمات الاجتماعية كانت تعاني من تركيز وتشتت جغرافي واضح. وأما الجانب الثاني فيتمثل بالتفاوت التنموي من منظور النوع الاجتماعي، حيث أن نسب الإناث إلى الذكور في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت، بالرغم من تطورها في بعض القطاعات، أقل من المأمول. وأما الجانب الثالث فيتمثل بالعدالة بين الشرائح السكانية والتي تم توصيفها قبل الحرب على أنها حققت تقدماً بسيطاً تم التعبير عنه بمؤشرات الدخل والإنفاق للشرائح العشرية للسكان وقياسات منحى لورانس ومعامل جيني.

أدت ظروف الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية إلى تعميق التفاوت التنموي من مختلف زواياه، حيث تضررت محافظات ومناطق وتأثرت بالإرهاب أكثر من أخرى، ودمرت مقومات التنمية لبعضها بشكل كبير. بينما بقيت أخرى أقل تأثراً من حيث مقومات التنمية فيها. كما ساهمت الحرب إلى حد كبير في تعميق التفاوت من منظور النوع الاجتماعي، فانخفضت وبشكل كبير مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وانخفضت مؤشرات التمكين الاجتماعي الصحية والتعليمية، ومورست سلوكيات في مناطق انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة لم يعرفها المجتمع السوري سابقاً كالاغتلال والاعتصاب وتجارة الأعضاء بشكل خاص.



جعل المدن والمستوطنات
البشرية شاملة للجميع وأمنة
وقادرة على الصمود ومستدامة،
بحلول عام 2030

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، بحلول عام 2030

المقصد (91): ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030.

المؤشر 91-1 : متوسط كلفة المتر المربع الطابقي

تضاعف متوسط كلفة المتر المربع من البناء الطابقي أربع أضعاف نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور النقل والعمالة ونقص الكوادر بفعل ظروف الحرب. ولم يقتصر أثر الحرب على ارتفاع تكاليف المسكن، بل تعرضت مساكن المواطنين والمرافق الخدمية والبنى التحتية السورية لدمار واسع نتيجة استهدافها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة وعمليات «التحالف الدولي» والمليشيات المتحالفة معه.

تطور متوسط كلفة المتر المربع في الأبنية الطابقية بين عامي 2010 و 2015

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2015
متوسط كلفة المتر المربع الطابقي (ل.س)	13870	14314	18819	23644	55241

المقصد (92): توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة.

المؤشر 92-1 : أطوال الطرق (محلية ومركزية) من إجمالي الطرق العامة

شهدت أطوال الطرق ثباتاً نسبياً خلال الحرب، إلا أن الإشكالية الرئيسية تمثلت بتعرض بعض أجزاء شبكة الطرق المحلية والمركزية لاحقاً إلى الضرر والتخريب نتيجة ظروف الحرب، حيث أنه ومع زيادة الاستقرار في العديد من المناطق التي تعرضت لأعمال التخريب، تم التركيز على صيانة وتأهيل الطرق المتضررة لكونها بنية أساسية لعودة الحياة الطبيعية إليها.

تطور أطوال الطرق (محلية ومركزية) بين عامي 2010 و2015

	2010	2013	2014	2015
أطوال الطرق (محلية ومركزية) من إجمالي الطرق العامة /كم	8077	8081	8089	8102

المؤشر 92-2 : عدد الباصات العاملة والمتوقفة عن العمل في شركات النقل الداخلي

خلال سنوات الحرب انخفض عدد الباصات العاملة بشكل كبير، مع تعرض عدد منها للاعتداءات نتيجة الظروف الراهنة، وخروج بعضها الآخر عن الخدمة بسبب الإهتراء وانتهاء العمر الزمني للآليات، إضافة إلى صعوبة الحصول على مستلزمات الصيانة والتجديد نتيجة للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

تطور عدد الباصات بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الباصات العاملة	940	928	496	507	533	603
عدد الباصات المتوقفة	755	866	669	658	625	657
الإجمالي	1695	1794	1165	1165	1158	1260

المؤشر 92-3 : عدد حوادث السير

انخفض عدد حوادث السير انخفاضاً كبيراً بين عامي 2010 و2015. وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض إلى تطبيق قانون السير المعدل وتعزيز ومراقبة فعالية مدارس تأهيل قيادة المركبات وزيادة فعالية المراقبة على الطرقات، ومن جهة ثانية نتيجة لأثار الحربالتي أدت إلى انخفاض المسافات الكليومترية المقطوعة وعدد المركبات، رغم عدم توفر بيانات من المناطق غير المستقرة نتيجة الظروف الراهنة.

ويعد قطاع النقل من القطاعات التي لم تتلق أي دعم دولي لتعزيز السلامة على الطرق العامة.

تطور عدد حوادث السير بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد حوادث السير	31492	29294	16093	8631	9305	9011

المؤشر 92-4 : عدد مركبات النقل

يلاحظ زيادة جوهرية في قيمة المؤشر من عام 2010 حتى عام 2013، مع زيادة بسيطة حتى عام 2015. هذا مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تخص جميع المركبات المسجلة في دوائر النقل. ويرجح وجود نسبة لا تقل عن 20% من عدد هذه المركبات غير عاملة فعلياً بسبب الأوضاع الراهنة، وخروج عدد من هذه المركبات عن الخدمة، بحيث لم يتم تعويضها أو زيادة عدد المركبات بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها وتقبيد استيراد مركبات النقل الخاصة.

تطور عدد المركبات بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سياحية	744750	793447	805584	816656	823427	830718
باص	7576	8420	8448	9500	9508	9589
ميكروباص	55957	57848	58431	58654	58685	59009

المقصد (93): تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام 2030.

المؤشر 93-1 : المخططات التنظيمية في المحافظات (تخطيط عمراني)

تراجعت أعداد ومساحات المخططات التنظيمية بأشكالها كافة خلال سنوات الحرب، حيث انخفض العدد الإجمالي للمخططات الجديدة من 189 مخططاً عمراني إلى 23 مخططاً بين عامي 2010 و2015. كما تراجعت المساحات الإجمالية لهذه المخططات من 19000 هكتار إلى 850 هكتار خلال نفس هذه المدة.

تطور بعض مؤشرات المخططات التنظيمية في المحافظات بين عامي 2010 و2015

	2010	2012	2013	2015
سكني	164	55	22	11
حرفي وصناعي	25	21	4	12
مساحة المخططات التنظيمية (تخطيط عمراني)/هكتار	19000	31600	3100	850
عدد التجمعات الجديدة التي تم وضع مخططات (تنظيمية لها (تطوير عقاري	12	6	1	1
متوسط الكثافة الصافية في المخططات التنظيمية	176		295	347

وتراجعت أعداد المخططات الجديدة بسبب ظروف الحرب، مع ارتفاع ملحوظ في مؤشر متوسط الكثافة الصافية في المخططات التنظيمية نتيجة خلل التوزيع الديموغرافي والنزوح السكاني بين المناطق وفقاً لما تستدعيه حالة الاستقرار. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى الجمهورية العربية السورية لم تستقد في السنوات السابقة من أي دعم فني أو مالي لتحقيق هذا المقصد، بل اعتمدت اعتماداً كاملاً على جهودها الذاتية. وكان للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب الجائرة التي فرضتها عدد من الدول والكيانات الإقليمية بشكل غير مشروع على الجمهورية العربية السورية، الأثر السلبي على تنفيذ الخطط الوطنية في هذا المجال. ولا بد في المرحلة الحالية والقادمة من تنفيذ سياسة استخدام الموارد المحلية، وذلك وفق محوريين:

- إعادة تدوير الأنقاض والاستفادة منها في إطار الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، خاصة باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة وتعميمها على مختلف المناطق المتضررة.
- تطوير هيكلية الشركات العامة العاملة في قطاع البناء، ومنها شركات المؤسسة العامة للجيولوجيا لاستثمار مناجم ومواقع ومقالع الخامات ومواد البناء بشكلها الأوسع، على نحو يحقق أعلى القيم المضافة وتوفير المدخلات الضرورية محلياً لإعادة الإعمار وفق أسس الاستدامة.

المؤشر 93-2 : نسبة استخدام الطاقات المتجددة (الطاقة الكهرومائية)

تمت تغطية المؤشر في متن الهدف السابع

المقصد (94): تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

تعرض الإرث الثقافي الحضاري والتاريخي للجمهورية العربية السورية إلى شتى أنواع التخريب وسرقة المحتويات من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، فقد تعرضت الآثار السورية إلى السرقة والتدمير الممنهج وتهريب جزء ليس بالقليل منها إلى الخارج عبر تركيا خاصة.

وهنا تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة وفاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومنظمة اليونسكو، وتحديدأ التزامها بإعادة الممتلكات الثقافية التي نهبت من الجمهورية العربية السورية إلى الدولة السورية.

كما تم الاعتداء على الموارد الطبيعية النفطية بسرقة المعدات و المنتجات النفطية (تمت تغطية المؤشر في متن الهدف السادس عشر). وتعرضت الغابات السورية إلى الحرق والتخريب في المناطق التي انتشرت فيها المجموعات الإرهابية المسلحة، خاصة في بعض الأجزاء من غابات محافظة اللاذقية التي اعتدى عليها الإرهابيون بالحرق والاحتطاب الجائر (تمت تغطية المؤشر في متن الأهداف من 12-15 المتعلقة بالأهداف البيئية). والجدير بالذكر أيضاً ما تعرضت له غابات محافظة القنيطرة من دمار وخسائر نتيجة لعمليات المجموعات الإرهابية المسلحة التي انتشرت فيها وبدعم من «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال.

المقصد (95): التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.

- لا يتوفر بيانات مباشرة حول أعداد الوفيات الناجمة عن الكوارث المتصلة بنوعية المياه.
- تم تغطية أثر الكوارث على الإنتاج الزراعي في متن الهدف الثاني.

المقصد (96): الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

المؤشر 96-1 : تلوث المياه

شهدت معدلات تلوث المياه تراجعاً حاداً بسبب ظروف الحرب، ولم ينتج هذا التراجع عن تحسن بيئي، بل يرد بصورة رئيسية إلى عدم المقدرة على قياس التلوث في المناطق غير المستقرة نتيجة لظروف الحرب، ولتخريب المنشآت المائية والتجهيزات المستخدمة لقياس التلوث، وهذا ما أثر في توفر البيانات والمعطيات الدقيقة. وترافق هذا الوضع مع عدم تلقي هذا القطاع لدعم كاف من قبل منظمات الأمم المتحدة.

معدلات تلوث الماء بين عامي 2010 و2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد حوادث السير	17.9	5.13	0.5	2.5	27	5.97

المؤشر 96-1 : عدد منشآت معالجة النفايات الصلبة

يلاحظ تطور بسيط بعدد منشآت معالجة النفايات الصلبة، حيث لم يتم تنفيذ المشاريع المخطط لها وفق ما هو معتمد في المخطط التوجيهي لإدارة النفايات الصلبة، نظراً للظروف الراهنة ووقوع بعضاً منها في مناطق غير مستقرة

تطور عدد منشآت معالجة النفايات الصلبة بين عامي 2010 و2015

	الوحدة	2010	2011	2013	2015
عدد منشآت معالجة النفايات الصلبة	مطمر	4	12	13	13
	معمل فرز	0	0	1	2
	معمل سماد	0	0	1	2
	محطة نقل	2	14	14	14

استقرت أعداد المحطات الخاصة بمعالجة النفايات الطبية الخطرة عند 2 محطة بين عامي 2010 و2015، ويعزى السبب الذي حال دون زيادة عددها إلى مفرزات الحرب التي أدت إلى تغيير الأولويات والتركيز على تقديم الخدمات الطبية الضرورية للمواطنين.

المقصد (97): توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

المؤشر 97-1 : مساحات الغابات والحدائق من إجمالي المساحة العامة

ارتفعت نسبة المناطق الخضراء بنحو 3.5% بين عامي 2010 و2014. ويعزى هذا الارتفاع إلى تراجع نمو المخططات العمرانية، وذلك على الرغم من التخريب الذي طال الغابات والحدائق. وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة حصة الفرد من المساحات الخضراء من 0.027 هكتار عام 2010 إلى 0.028 هكتار عام 2014.

المقصد (98): دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

نهجت التنمية في الجمهورية العربية السورية منهج التخطيط الوطني والمحلي، وغاب إلى حد بعيد نهج التخطيط الإقليمي الذي يربط الخطط الوطنية الكلية مع المحلية. ونظراً لدور التخطيط الإقليمي في دعم روابط التنمية بمستوياتها ومكوناتها المختلفة، فقد تبنت الحكومة السورية الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، إلا أن الحرب أعاقَت تنفيذ المكونات الأساسية لهذا الإطار.

المقصد (99): العمل بحلول 2030، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

المؤشر 99-1 : نسبة الجفاف والتصحر

ارتفعت نسبة التصحر من 59% إلى 74.6% بين عامي 2010 و2014، ويعزى هذا الارتفاع إلى تعذر إمكانية وضع وتنفيذ إدارة متكاملة لمخاطر الكوارث والمناخ وتلوث التربة بالنفط ومشتقاته خلال الحرب، خاصة نتيجة التكرير العشوائي.

تطور نسبة الجفاف والتصحر بين عامي 2010 و2014

	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الجفاف والتصحر	59	68.4	72.4	73.4	74.6

المقصد (100): دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تقديم الدول المتقدمة النمو للدعم والتمويل اللازمين لتنفيذ مضمون هذا المقصد الهام لتنمية أقل البلدان نمواً والدول النامية.

خلاصة الهدف الحادي العشر

حقق قطاع الإسكان معدلات نمو مقبولة قبل الحرب، كما تحسنت ظروف المسكن نواحي عدة: نصيب الفرد من المساحة المترية، ومادة بناء المسكن، وخدمات المسكن، كما كانت تكاليف البناء مقبولة نوعاً ما.

ويعد قطاع الإسكان من أكثر القطاعات تأثراً بالحرب، فقد طال الدمار الكلي والجزئي التدمير نسبة كبيرة من مساكن المواطنين، حيث كانت العديد من المدن والمناطق السكنية ساحات حرب حقيقية نظراً لانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في المناطق المأهولة واتخاذها للمدنيين في هذه المناطق دروعاً بشرية.

وضعت الحرب الإرهابية التي شنت على الجمهورية العربية السورية تحديات كبيرة أمام أية جهود مستقبلية لتوفير الحد الأدنى من ظروف المعيشة للسكان بجوانبها الخدمية، من دمار المساكن وتضرر خدماتها. وحتى المناطق المستقرة تأثرت خدماتها المعيشية بشكل كبير ، خاصة انقطاع في الكهرباء وانخفاض في إمدادات مياه الشرب وازدياد في مشاكل النفايات المنزلية وغيرها. وارتفعت بصورة كبيرة تكاليف البناء وإعادة التأهيل كنتيجة طبيعية للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب غير المشروعة التي فرضت على الجمهورية العربية السورية، علاوة على تسبب هذه التدابير في انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.

وحاولت الحكومة السورية جاهدة المساهمة في إعادة إعمار المساكن المتضررة من خلال تقديم مساعدات مالية لجزء من الأسر التي تضررت منازلها، كما عمدت إلى تقديم إعفاءات من رسوم ورخص البناء. ويعتبر تحدي إعادة ترميم وبناء المساكن وخدماتها أهم التحديات التي تواجه الدولة السورية في المرحلة المقبلة في جهودها لإعادة النازحين واللاجئين إلى مناطق سكنهم.

١٢
الاستهلاك
والإنتاج
المسؤولان



ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج
مستدامة بحلول عام 2030

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بحلول عام 2030

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتعزيز كفاءة استخدام الموارد، والحصول على الخدمات بتحسين البنية الأساسية، وجودة الحياة لمصلحة الجميع، وتوفير فرص العمل اللائق، وخفض حدة الفقر، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية لإنجاز خطط التنمية الشاملة.

المقصد (101): تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية.

يهدف تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية في الريف، تم إقرار مشروع التنمية الريفية وتشكيل مجموعات ريفية لضمان استدامة الموارد، كإدارة وترشيد استخدام المياه في الري ودعم خدمات الإرشاد الزراعي وتوفير فرص العمل والمشاريع المولدة للدخل. وهذا يستدعي التوسع في عملية التنمية الريفية المتكاملة لتشمل كامل مناطق الريف السوري.

المؤشر 1-101 : عدد مشاريع التنمية للمناطق الريفية

بلغ عدد المشاريع التنموية في المناطق الريفية الممولة خارجياً بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (8) مشاريع في عامي 2010 و2011، وانخفض العدد إلى (7) مشاريع خلال السنوات 2012–2015 بسبب ظروف الحرب، وخاصة في المناطق غير المستقرة. ومن المتوقع تطور عددها إلى (14) مشروعاً في عام 2030، مع عودة الاستقرار إلى معظم المناطق الريفية بعد تحرير الدولة السورية لها من الإرهاب، واعتماد الحكومة السورية على سياسات تضع تنمية الريف في مقدمة أولوياتها.

المقصد (102): تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.

المؤشر 1-102 : كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة

يشير الواقع الحالي إلى تدني كفاءة استعمالات المياه في الزراعة نتيجة الري التقليدي الذي يشكل 84% من مجموع الأراضي المروية. ولذلك فإن ترشيد استخدامات المياه وتطوير تقنيات الري أمران ضروريان لتطوير الزراعة المروية وزيادة المنفعة الاقتصادية.

وللتخفيف من هدر المياه وإتباع الأساليب الحديثة في ري المزروعات والمحاصيل الزراعية، تقوم وزارة الزراعة بإدخال مساحات سنوية جديدة وتطبيق أساليب الري الحديث (تنقيط – رذاذ – سطحي مظمور مع تسوية بالليزر). ووصلت كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة بين عامي 2010 – 2015 وفق التالي: (80- 90 %) الري بالتنقيط، و(70 – 80 %) الري بالريذاز، و(60 – 65 %) الري السطحي المظمور مع تسوية بالليزر، وتبرز هنا ضرورة التنسيق بين سياسات الوزارات القطاعية ضمن إطار الاستخدام الأمثل للموارد المائية المحدودة وتطوير استخدامات التقانة في القطاع الزراعي، وخاصة طرق الري الحديث بالإضافة إلى متابعة الاستبدال والتجديد لمنظومات مياه الشرب والحدّ من التعديات على مصادر مياه الشرب، والتوسع الأفقي والعمودي بإقامة السدود وحفر الآبار في مناطق المياه المتجددة. ويحتاج هذا القطاع إلى الدعم الدولي لتحسين كفاءة استخدام المياه ونقل التقانات، حيث لم يتلق هذا القطاع أي دعم دولي فعلي خلال السنوات الماضية، بالرغم من اعتماد نسبة كبيرة من الأسر السورية عليه لتحصيل مصادر دخلهم وعيشهم.

المؤشر 2-102 : نسبة الفاقد في مياه الشرب

تمت تغطية المؤشر في متن الهدف السادس.

المؤشر 3-102 : نسبة كميات المياه المنتجة من إجمالي المياه المتجددة

كان هناك زيادة ضعيفة بقيمة هذا المؤشر من عام 2010 حتى 2015، نتيجة زيادة الفاقد في مياه الشرب وخروج العديد من السدود عن الاستخدام، بما فيها سد الفرات. ومن المتوقع تحسن المؤشر خلال المرحلة القادمة نتيجة ازدياد عدد السدود البالغ عددها حالياً (158) سداً، بطاقة تخزينية تصل إلى (16 مليار م³) من المياه، مع ازدياد كميات المياه المسحوبة سنوياً والمقدرة حالياً بـ 5.6 مليار م³.

المؤشر 4-102 : المساحات المعتمدة على طرق الري الحديث

انخفضت المساحة المعتمدة على الري الحديث بنسبة (7%) بين عامي 2010 و2015 من (298 ألف هكتار) في عام 2010 إلى (278 ألف هكتار) ألف هكتار في عام 2015، ومن المتوقع تنفيذ مجموعة من مشاريع الري واستصلاح الأراضي بطرق لتصبح المساحة المعتمدة على الري الحديث بحدود (298 ألف هكتار) في عام 2020 و(318 ألف هكتار) في عام 2025، ولتبلغ (328 ألف هكتار) في عام 2030.

المؤشر 5-102 : كمية مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمة في الزراعة وعدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي

يلاحظ وجود انخفاض حاد بقيمة المؤشر بسبب الظروف الراهنة، وحدث ضرر جزئي في عدد من محطات المعالجة (عدرا- حلب-داريا). ففي عام 2015، وصل عدد المحطات المنفذة إلى 41 محطة تعالج 900 ألف م³، وهناك 75 محطة قيد التنفيذ تعالج 500 ألف م³. ووفق الخطط الحكومية، من المتوقع تطور المؤشر خلال السنوات القادمة بحيث تعالج نحو (75%) من مياه الصرف الصحي.

تطور عدد محطات معالجة الصرف الصحي وكميات المياه المعالجة

	2015	2020	2025	2030
عدد محطات المعالجة	41	300	350	375
كمية المياه المعالجة	900 ألف م³	3.2 مليار م³	3.6 مليار م³	3.8 مليار م³

المقصد (103): تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد.

لا تتوفر بيانات حول النفايات الغذائية. وتمت تغطية الخسائر في الإنتاج في متن الهدف الأول المعني بالأمن الغذائي.

المقصد (104): تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، بحلول عام 2020.

المؤشر 1-104 : محطات النقل (مراكز وسيطة)

تم اعتماد تنفيذ مراكز معالجة متكاملة في كل محافظة مع محطات نقل وسيطة. وقد تعرض عدد منها لأضرار وأعمال تخريب من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وتأخر تنفيذ بعضاً منها. لكن من المتوقع أن يرتفع عدد مراكز المعالجة المتكاملة إلى (14) مركز، مع محطات النقل الوسيطة إلى (120) محطة في عام 2020.

تطور عدد محطات نقل النفايات و مراكز المعالجة

	2015	2018	2020
عدد مراكز المعالجة المتكاملة	5	7	14
عدد محطات النقل (مراكز وسيطة)	110	115	120

المؤشر 2-104 : معامل السماد ومعامل الفرز

تترافق معامل السماد مع منشآت معامل الفرز، حيث تعتبر تقنية إنتاج السماد العضوي من أهم طرق معالجة النفايات والتخلص منها. وقد عملت وزارة الإدارة المحلية والبيئة على استصدار مواصفة خاصة للسماد الناتج عن النفايات العضوية ليتم استخدامه في الأعمال الزراعية. إلا أنه حدث تراجع في هذا المؤشر، خاصة مع تعرض مراكز المعالجة المتكاملة لأعمال التخريب.

	2015	2018	2020
عدد معامل السماد	22	25	29
عدد معامل الفرز	15	30	33

المؤشر 104-3 : وحدة معالجة النفايات الطبية

أوصى المخطط التوجيهي للمرافق الصحية باعتماد معالجة مركزية للنفايات الطبية باستخدام طريقة التعقيم (الأوتوكليف). وقد تراجع هذا المؤشر بسبب ارتفاع تكاليف أجهزة التعقيم، وعدم تنفيذ جميع مراكز المعالجة، وغياب الالتزام الكامل في فرز النفايات الطبية التي يتم التخلص منها ضمن مطامر ومكبات عشوائية. وتجري حالياً معالجة النفايات الطبية في جهاز التعقيم في موقع البصة في محافظة اللاذقية لمحافظة اللاذقية وطرطوس.

تطور عدد وحدات معالجة النفايات الطبية

	2015	2018	2020
عدد وحدات معالجة النفايات الطبية	3	7	14

المؤشر 104-4 : المطامر الصحية

بالرغم من تنفيذ أغلب المطامر في أغلب المحافظات، فإن العديد منها تعرض لعمليات تخريب، كما أصبحت أغلب الوحدات الإدارية تتخلص من النفايات بأقرب موقع لها بسبب غلاء المحروقات. لكن من المتوقع في المرحلة المقبلة أن يزداد عدد المطامر النظامية والالتزام بالمخطط التوجيهي.

تطور عدد المطامر الصحية

	2015	2018	2020
عدد المطامر الصحية	40	42	44

المؤشر 104-5 : مراكز تخزين النفايات الخطرة

تم اعتماد تنفيذ مركز في كل محافظة. وقد تم تنفيذ ثلاث محطات معالجة في دمشق ودرعا والحسكة، مع العمل على تنفيذ محطات معالجة في حلب وحمص، وذلك للوصول إلى 41 وحدة منفذة في جميع المحافظات، ومع اعتماد إنشاء وتنفيذ 41 مدفاً مؤقتاً لتخزين النفايات الخطرة في المحافظات، نفذ منها 3 مدافن (مدفن في دمشق قيد الاستثمار ومدفنان في درعا والحسكة).

تطور عدد محطات ومدافن النفايات الخطرة

	2015	2018	2020
عدد محطات معالجة النفايات الخطرة	3	8	14
عدد المدافن المؤقتة لتخزين النفايات الخطرة	3	8	14

المقصد (105): الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

المؤشر 105-1 : كمية النفايات الصلبة

تشير إحصائيات وزارة الأشغال العامة إلى أن حجم الأضرار الهائل من جراء الاعتداءات الإرهابية و عمليات «التحالف الدولي» قد بلغ 22379 ألف مبنى عام متضرراً ضرراً كاملاً، وأكثر من27 ألف سيارة تابعة للجهات الحكومية متضررة أو مسروقة. ويقدر مجموع الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالمباني والبنى التحتية بـ 2445 مليار ليرة، والأضرار غير المباشرة 14574 مليار ليرة، وذلك حتى نهاية أيلول عام 2014. ومن الضروري بالنظر إلى هذه الأرقام- التركيز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة الانقراض والنفايات الصلبة في المناطق المتضررة. وهذا التركيز بحاجة إلى دعم دولي في التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

المؤشر 105-2 : كمية النفايات الخطرة

لم يتم خلال السنوات الماضية معالجة النفايات الخطرة بسبب عدم وجود إجراءات فرز في المصدر، ومع غياب الضوابط الواضحة لعمليات الاستيراد قبل الحرب، وهذا ما أدى إلى تزايد كميات النفايات الخطرة التي تنتج عن المواد التي يتم استيرادها كالبطاريات والأدوية والمبيدات وغيرها. وقامت وزارة الإدارة المحلية والبيئة بإنشاء وتنفيذ 14 مدفاً مؤقتاً لتخزين النفايات الخطرة في المحافظات، نفذ منها 3/ مدافن، ومن المتوقع متابعة التنفيذ ليصل العدد إلى 20 في عام 2030. وإن تزايد كميات النفايات يتطلب وضع رؤية كاملة وشاملة للتخلص الآمن والسليم من النفايات الخطرة واتخاذ الإجراءات لتحقيق إدارة سليمة لها، بدءاً من استيرادها واستخدامها ومعالجتها والتخلص الآمن منها، إضافةً إلى استكمال الجرد للنفايات الخطرة الناجمة عن النشاطات الصناعية والخدمية، وذلك بهدف إيجاد الحلول للتخلص الآمن منها على النحو الذي يتوافق مع القوانين النازمة لحماية البيئة.

المؤشر 105-3 : معالجة النفايات والتخلص منها بحسب طريقة المعالجة (التدوير، الحرق، الطمر، ...)

تراجعت عمليات الطمر والتخلص الآمن من النفايات بسبب انتشار المكبات العشوائية وعدم القدرة على الترحيل إلى المطامر الصحية والمراكز المنفذة الحالية، ومع خروج بعض المراكز عن العمل، حيث يتم حرق النفايات عشوائياً، وكذلك مع انخفاض مؤشر التدوير نتيجة لعدم تنفيذ جميع مراكز المعالجة المتكاملة وقيام البعض بعمليات تخليص النفايات من المواد القابلة لإعادة التصنيع قبل وصولها إلى مراكز المعالجة، والتأخر في تنفيذ معامل السماد. ويجري التخلص من 40% من النفايات البلدية في مطامر صحية، إلا أنها تفقر إلى التشغيل الجيد. وفي المقابل، يتم التخلص من قسم من النفايات (55%) في مكبات عشوائية تنتشر على أطراف المدن.

المؤشر 105-4 : كمية النفايات الناتجة عن الفرد سنويا

إن كمية النفايات التي يتم جمعها يومياً في المدن الكبيرة (حمص، حلب ودمشق) هي بحدود (0.7 كغ للفرد الواحد يومياً). وتعتبر هذه الأرقام نموذجية في بلد نام متوسط الدخل. وتقدر كمية النفايات المنزلية التي يتم ترحيلها إلى المكبات بنحو 5000 طن يومياً (بافتراض أن كمية النفايات الناتجة عن الفرد في المناطق الحضرية هي نحو 0.65 كغ/يومياً).

المؤشر 105-5 : نسبة نفايات الرعاية الصحية المعالجة بطرق آمنة من كمية نفايات الرعاية الصحية المنتجة الكلية

لا يوجد بيانات عن حجم نفايات الرعاية الصحية، إلا أنه من المرجح أن تكون مرتفعة نتيجة عدم القدرة على تنفيذ الأوتوكليف في جميع المحافظات، وعدم التزام المشافي بفرز النفايات الطبية، وعدم القدرة على ترحيل النفايات الطبية على نحو مستقل عن النفايات المنزلية، وعدم توريد آليات نقل النفايات الطبية المخصصة لنقل النفايات الطبية.

لقد تم إنشاء محطة لتعقيم النفايات الطبية (الأوتوكليف) بطاقة 12 طناً يومياً لتصبح نسبة أمانها 100% ويصبح طمرها في المطامر العادية ”أمناً“ على الإنسان والبيئة، إلى جانب معمل النفايات الصلبة الحالي في نجاها (40كم عن دمشق). وتقوم وحدة معالجة النفايات الطبية في اللاذقية بمعالجة النفايات الطبيعية في محافظتي طرطوس واللاذقية. ومن أهم الصعوبات هي عدم تكامل حلقات إدارة نفايات الرعاية (الفرز، النقل، المعالجة)، حيث تم تنفيذ واستثمار وحدتين للمعالجة من أصل 13 وحدة مركزية لمعالجة نفايات الرعاية الصحية، في حين تم تأمين بعض السيارات المخصصة لنقل النفايات وتوزيعها لمحافظات لا تتوافر فيها وحدات للمعالجة. ومن الضروري تنفيذ النظام الوطني لإدارة نفايات الرعاية الصحية، والذي يهدف إلى:

- تحديد المسؤوليات التي يجب القيام بها لإدارة نفايات الرعاية الصحية وحظر إدخالها إلى الجمهورية العربية السورية.
- تصنيف مصادر نفايات الرعاية الصحية، ووضع إطار وطني للمراقبة والتفتيش على المنشآت التي تنتج هذه النفايات أو تقوم بجمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، مع وضع آلية وتحديد الاشتراطات المطلوبة التي يجب أن تلتزم بها الجهات، والحد من التأثيرات البيئية والصحية.

تراجع المؤشر نتيجة عدم تنفيذ مراكز المعالجة المتكاملة وانتشار المكبات العشوائية وعدم القدرة على ترحيل كامل النفايات إلى مراكز المعالجة المتكاملة. ويقدر متوسط إنتاج الفرد يومياً من النفايات البلدية الصلبة بـ 0.56 كيلو غرام (الأنواع العضوية، والنفايات الخطرة وغير الخطرة كالبطاريات والأدوية والمنظفات والمصابيح والمذيبات العضوية). ولا بد من الاستفادة من النفايات المنزلية الصلبة في إنتاج الغاز الحيوي عن طريق عملية الهضم اللاهوائي ومن غاز الميثان لإنتاج الطاقة ومواد محسنة للتربة. ولا بد أيضاً من إعادة تدوير المواد القابلة للتدوير كالخشب والحديد والزجاج والبلاستيك والورق والمعادن كالألومنيوم والحديد.

المقصد (106): تشجيع الشركات، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.

عملت الحكومة السورية على نشر مفاهيم نظم الإدارة البيئية والإنتاج الأنظف عن طريق إنشاء المركز الوطني للإنتاج الأنظف ونظم الإدارة البيئية، والذي يهدف إلى تشجيع الصناعيين على اعتماد نظم الإدارة البيئية ومنهجيات الإنتاج الأنظف. ومن الضروري لتحقيق هذا المقصد، الاستمرار في تشجيع الشركات والصناعيين على ممارسات صحيحة بيئياً، والتوسع في الإعفاءات والمزايا المحفزة على اعتماد معايير الجودة الابتكار والريادة وتعزيز تنافسية الشركات، إضافةً إلى إلزام الشركات الصناعية بتقديم تقارير استدامة مستقلة، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على دمج مبدأ الاستدامة في استراتيجيتهم التجارية وتحقيق ميزة تنافسية وعلامة تجارية مهمة، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المشتريات العامة بممارسات أكثر شفافية.

المقصد (107): تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية.

لا يتوفر بيانات تقيس حجم أو اتجاهات الشراء العام التي تحقق الاستدامة.

المقصد (108): ضمان توفر المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في ونام مع الطبيعة للجميع.

رغم صدور المرسوم التشريعي رقم 12 لعام 2012 الخاص بالزراعة العضوية، فقد انخفض العمل التوعوي الإرشادي المشترك في مجال الزراعة العضوية في المناطق المستهدفة، متزامناً مع انخفاض دعم وتطوير مدارس المزارعين العضوية. ووصل عدد المدارس العضوية عام 2015 إلى 16/ مدرسة. ومن المخطط أن يرتفع العدد إلى 56/ مدرسة في عام 2020 ثم إلى 70/ مدرسة في عام 2025 وإلى 84/ مدرسة في عام 2030.

رغم ازدياد مساحة الأراضي المزروعة بالزراعة الحافظة في عام 2015 ازدياداً كبيراً مقارنة بعام 2010، فلم يتم التوصل إلى 20000 هكتار كرقم مستهدف لعام 2015، وذلك نتيجة الظروف الراهنة وعدم القدرة على توفير مستلزمات الإنتاج. ونظراً للاهتمام الذي توليه وزارة الزراعة لهذه الزراعة الهامة، وبدعم من بعض الجهات الدولية كالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، من المتوقع أن تصل المساحة إلى 50000 هكتار قبل عام 2030.

ولتحقيق التقدم المنشود لابد من نشر مفهوم الزراعة العضوية والتشريعات التي تحكمها وضمان الحصول على مستلزماتها، ومتابعة خطة التحول إلى الزراعة العضوية، وتطبيق نظام الإنتاج العضوي، وتطوير مدارس المزارعين العضوية، والنشر الأفقي لممارساتها، وذلك عن طريق اعتماد أنشطة موجهة ودعم البحث العلمي. إضافةً إلى تطبيق النظام العضوي في جميع المناطق الزراعية والحرجية بحيث تشمل أشكال الزراعات والمنتجات النباتية، وتعزيز تنظيم أفراد المجتمعات الرعوية المتجانسة اجتماعياً في التعاونيات الرعوية وتأهيلهم لتنمية وصيانة مراعيهم، وتوفير ضمانات طويلة الأجل لأصحاب الحقوق للانتفاع بها، مع ضرورة اشتراكهم الفعال في وضع تنفيذ وإدارة المشاريع والبرامج التنموية المتعلقة بهم، ودعم ذلك عن طريق تشريعات تضمن حل إشكاليات حقوق الانتفاع في الموارد الرعوية. ولتحقيق هذا المقصد لابد من تكامل البرامج الحكومية مع عمل المجتمعات المحلية والمجتمع الأهلي لتعزيز الوعي تجاه حول أهمية استدامة المراعي وتنميتها والحفاظ عليها.

المقصد (109): تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

تتعرض الجمهورية العربية السورية لتدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب غير قانونية وغير شرعية فرضتها بعض الدول والكيانات الإقليمية على مستلزمات الإنتاج السوري، وخاصة التكنولوجيا منها. ولتحقيق هذا المقصد، يجب على المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم للجمهورية العربية السورية لمواجهة آثار هذه التدابير، وتقديم الدعم للخطط الوطنية للدول النامية بهدف بناء نظم استهلاك وإنتاج مستدام، خاصةً من خلال تمكينها من الوصول إلى وسائل الإنتاج الحديثة والتي تساهم في رفع الإنتاجية والحفاظ على استدامة الموارد.

المقصد (110): وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة.

بدأ العمل عام 2013 على تصنيف مواقع مختلفة كمواقع سياحة بيئية وفقاً لشروط محددة. وكان من المتوقع في العام 2015 الوصول إلى نحو 300 موقعاً للسياحة البيئية في مختلف النظم البيئية، ولكن كان للظروف الحالية تأثير كبير في عدم تحقيق ذلك، حيث بلغ عدد المواقع المعلنة 188 موقعاً، وعدم تقيد مستثمريها بشروط المحافظة على البيئة، إضافةً إلى نقص في المرافق الخدمية، وعدم توفر البنى التحتية اللازمة في الموقع على نحو يتناسب مع النظام البيئي الذي توجد فيه. ومن المتوقع حتى عام 2020 الوصول إلى 300 موقع وتزايد العدد إلى 400 موقع عام 2030.

تم البدء بإعداد دليل بمواقع السياحة البيئية في عام 2013، ولتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، أطلقت وزارة السياحة العديد من المشاريع كالبرنامج الوطني للتنمية المستدامة للحرف التقليدية لرعاية الحرف السورية التراثية، وعملت على إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي تهدف إلى الارتقاء بالعلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة المستدامة، كوضع نظام وطني للسياحة البيئية.

ومن المتوقع خلال المرحلة القادمة استكمال هذا النظام ووضعه موضع التنفيذ لدعم النظام الوطني للسياحة البيئية عن طريق الهيئات الاستثمارية، وتحديث الدليل السياحي الشامل في مجال السياحة البيئية لمواقع السياحة البيئية وشروطها ومعاييرها والمشاريع الممكن القيام بها، مع المواصفات السياحية لجميع أنواع السياحة البيئية وأنواع النشاطات والفعاليات المتعلقة بها، وأسس الترخيص والتسهيلات اللازمة لجذب وتشجيع الاستثمارات.

المقصد (111): ترشيد إعانات الوقود الأحفوري وفقاً للظروف الوطنية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لتنميته.

تم إصدار القانون رقم 3 لعام 2009 الذي يهدف إلى دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على احتياطي الوقود الأحفوري وصيانة البيئة. ومع ذلك، يتطلب الأمر تنفيذ سياسات وتدخلات حكومية إضافية.



اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي
لتغيّر المناخ وآثاره

المقصد (112): تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة أخطار المناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان.

المؤشر 1-112 : استهلاك القطر من المشتقات النفطية

انخفض استهلاك جميع المشتقات النفطية في العام 2015 مقارنة بعام 2010، وذلك نتيجة للحرب الإرهابية التي شنّت على الجمهورية العربية السورية واستمرار التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة عليها، مع انخفاض إنتاج النفط ورفع دعم أسعار المشتقات جزئياً. حيث انخفض استهلاك المازوت بنسبة (78.3%)، والفيول بنسبة (67.3%) في عام 2015 مقارنة بعام 2010. ويلاحظ أيضاً أن كمية كيروسين الطيران المستهلكة في القطر ما تزال ضئيلة جداً مقارنة باستهلاك الدول التي تتمتع بحركة ملاحه جوية كثيفة. غير أنه من المتوقع ارتفاع هذا المؤشر خلال المرحلة المقبلة في ظل عودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى حالتها الطبيعية تدريجياً، وعودة المدن الصناعية إلى نشاطها، وبالتوازي مع التوسع بتنفيذ خيارات الطاقة البديلة والواعدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

المقصد (113): إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

المؤشر 1-113 : التشريعات المتعلقة بمواجهة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة / الانضمام للاتفاقيات

البيئة ذات العلاقة

شاركت الجمهورية العربية السورية في معظم المؤتمرات والاجتماعات الدولية حول التغير المناخي، وكانت من أوائل الموقعين على الاتفاقيات الدولية، وآخرها اتفاق باريس الذي انضمت له الجمهورية العربية السورية بموجب القانون رقم 31 تاريخ 2017/10/26. وانضمت أيضاً إلى الاتفاقية الإطارية الدولية للتغيرات المناخية في عام 1995، كما تمت المصادقة على بروتوكول كيوتو في عام 2005، وعملت الدولة السورية على إدماج إصدار التشريعات والإجراءات التي تساهم في الحد من آثار التغير المناخي. غير أن ظروف الحرب حدّت من تطبيق هذه التشريعات والإجراءات. وفي عام 2014 أعدت مصفوفة مشاريع لتحسين نوعية الهواء والمنظومة البيئية، وجرى إقامة عدد من المزارع الريحية، وتنفيذ مشاريع توليد الكهرباء باستخدام اللواقط الكهروضوئية، وتركيب 100 ألف سخان شمسي منزلي لتخفيض نسبة الانبعاثات، وإنتاج مشتقات نفطية وفق المواصفات العالمية.

وينصب الاهتمام خلال المرحلة المقبلة على تفعيل التشريعات وإصدار تشريعات إضافية في ضوء الآثار البيئية الخطيرة في مجال انبعاثات غازات الدفيئة. ومن المتوقع أن يتطور هذا المؤشر في إطار مرحلة التعافي التي تمر بها عن طريق:

- الاستفادة من الدعم الدولي بعد الانضمام إلى اتفاق باريس والاتفاقيات الأخرى التي تصدر حول التغير المناخي خلال المرحلة القادمة.
- تفعيل تطبيق القوانين والأنظمة فيما يتعلق بحظر استخدام الوقود غير المرخص، وتحسين جودة الوقود واستخدام الوقود الأخضر، وفيما يتعلق بقانون السير والمركبات والفحص الدوري للمركبات، وتطوير تشريعات استيراد السيارات ووسائل النقل النظيفة والصديقة للبيئة.
- وضع استراتيجية وطنية للطاقات المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، ووضع خطة عمل وبرنامج زمني لتنفيذها، وصولاً إلى الخريطة الاستثمارية الخضراء، وتطوير التشريعات والمزايا والإعفاءات الضريبية التي تشجع الشركات والأفراد على استخدام مصادر الطاقة البديلة.

المقصد (114): تحسين القدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ،والحد من أثره والإنذار المبكر به.

المؤشر 1-114 : كمية الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري CO2/مكافئ

بحسب البلاغ الوطني الأول حول التغيرات المناخية، فإن كمية الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري CO2/مكافئ في عام 2005 من جميع القطاعات هو 79/ مليون طن. ولم تجر لاحقاً إعادة الحساب بسبب عدم تقديم الدعم الدولي اللازم للجمهورية العربية السورية بشكل يساعدها على إعداد البلاغ الوطني الثاني حول التغيرات المناخية. ولكن تم حساب كمية CO2eq الناتجة عن استهلاك المشتقات النفطية للأعوام 2010-2015، حيث انخفضت من 45.701 في عام 2010 إلى 12.710 في عام 2015، أي بنسبة 70.2%، وذلك لانخفاض الكميات المستخدمة من المشتقات النفطية خلال سنوات الحرب.

المقصد (115): تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخفي 1996/4/3، كطرف غير مشمول بالملحق الأول. وليس لدى الجمهورية العربية السورية التزامات كمية بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكنها ملتزمة بموجب المادة 12 من الاتفاقية بإعداد البلاغات الوطنية من أجل مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيرات المناخ؛ وهي أيضاً ملتزمة ببناء الوعي بقضايا التغير المناخي وزيادة الإجماع على المستوى الوطني حول مسائل تغير المناخ، إضافة إلى تزويد المجتمع الدولي بالمعلومات عن اتجاهات منابع ومصارف غازات الاحتباس وجردها.

ولم يتم تقديم تمويل لأي مشروع وطني من قبل الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية أو الصندوق الأخضر للمناخ حتى الآن،في حين تم تمويل مشروع إعداد البلاغ الوطني الأول للجمهورية العربية السورية واستراتيجية التكيف في عام 2006 من قبل مرفق البيئة العالمي (GEF).

وفيما يلي أهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعت وصادقت عليها الجمهورية العربية السورية، والتي تعنى بالتنمية المستدامة وبحماية البيئة (كقطاع عابر لمجمل قطاعات الاقتصاد وشامل مكانياً وعابر للأجيال):

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (انضمت لها الجمهورية العربية السورية في عام 1997).

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (تم الانضمام إلى الاتفاقية عام 1996).

- بروتوكول كيوتو المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية 1997 (تم الانضمام إليه عام 2005).

- اتفاقية رامسار 1997 بخصوص الأراضي الرطبة.

- اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث 1978 (حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر المتوسط)، وجميع بروتوكولاتها.

- اتفاقية حماية البيئة البحرية للمتوسط والمنطقة الساحلية وجميع بروتوكولاتها.

- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي 1995، والمصادقة على بروتوكول قرطاجنة المنبثق عنها 2004.

- اتفاقية إستكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة (مرسوم 54 لعام 2005).

- اتفاقية روتردام الخاصة بإجراءات الموافقة المسبقة عن علم حول المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة في التجارة الدولية (مرسوم 35 لعام 2003).

- اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية (مرسوم 246 لعام 1991).

كما جرى أيضاً في هذا السياق:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية.

- إعداد البلاغ الوطني الأول للتغيرات المناخية متضمناً حصر انبعاثات غازات الدفيئة وسبل الحد منها، والتكيف مع الظواهر السلبية للتغير المناخي والإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة. وتم البدء بتنفيذ البلاغ الوطني الثاني للتغيرات المناخية.

- تقديم وثيقة المساهمات المحددة وطنياً للجمهورية العربية السورية في إطار اتفاق باريس للمناخ. وقد جرى الإعداد لهذه الوثيقة بجهود وطنية وبمشاركة جميع مؤسسات الدولة السورية والإدارات المحلية المعنية وممثلين عن المجتمع المدني وأكاديميين، وتضمنت تحديد الأنشطة والخطط الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ وتقليل الانبعاثات على المدى القريب، إضافة للتأكيد أن تنفيذ هذه المساهمات بالشكل الأمثل يتطلب توفير الدعم الفني والمالي الكافي والمتنبأ به من قبل الصناديق الدولية التي تعمل في إطار الاتفاقيات البيئية الدولية.

- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية ورفع الوعي والقدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية في قطاعات هامة (كتوليد الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها والتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة، والصناعة، والنقل، والزراعة، ومعالجة النفايات، والصحة، والسكن)، وذلك بهدف دعم الكفاءات لتصبح قادرة على الوفاء بالالتزامات الناتجة عن توقيع الجمهورية العربية السورية على الاتفاقيات المعنية.

- العمل على إعداد استراتيجية واضحة للاستفادة القصوى من آلية التنمية النظيفة في الجمهورية العربية السورية، والتي تعد إحدى آليات بروتوكول كيوتو للحد من غازات الاحتباس الحراري، ووضع البناء المؤسسي اللازم لتنفيذ مشروعات هذه الآلية. حيث تم إعادة تشكيل كل من اللجنة الفنية لآلية التنمية النظيفة، والهيئة الوطنية المعتمدة (DNA) برئاسة وزير الدولة لشؤون البيئة في نهاية 2011. وقد تم تسجيل ثلاثة مشاريع وطنية حتى الآن (مشروع مطمر نفايات تل الضمان في حلب، ومشروع مطمر نفايات دير بعلبه، إضافة إلى مشروع معالجة غاز ثاني أكسيد النتروز في معمل السماد الأزوتي). وتمت الموافقة على مشاريع وطنية متعددة للقطاع العام والخاص، ويجري العمل على استكمال إجراءات تسجيلها، كمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بتقنية الدارة المركبة، ومشروع إنشاء مزرعة ريحية باستطاعة 50 ميغا واط في محيط بحيرة قطينة، ومحطة كهروضوئية باستطاعة 1 ميغا واط في منطقة دير علي/محافظة ريف دمشق.

- التشجيع على استخدام الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والنقل، واستخدام التكنولوجيا النظيفة والمتطورة للوقود الأحفوري، وتحسين تكنولوجيا محطات تكرير البترول، وتحسين مواصفات الوقود، واعتماد برامج لصيانة المركبات.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمهورية العربية السورية استضافت في عام 2007 المؤتمر الرابع لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للطاقة المتجددة، المنعقد تحت عنوان «تطوير الطاقات المتجددة ونقل وتوطين تقانتها وتعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي»، والذي نجم عنه إعلان دمشق الذي تضمن جملة من التوصيات والتي شملت دعوة الدول للمشاركة بوضع استراتيجيات وطنية لتنمية استخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وأكد الإعلان على ضرورة الاستعانة بالمدول المتقدمة، إضافةً إلى منظمات التمويل الإقليمية والدولية، لرفع مستوى الدعم الفني والمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأجل برامج الطاقات المتجددة متضمنة نقل التقنية وتوطينها وبناء القدرات.

المقصد (115): تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في البلدان النامية.

إضافة إلى الجهود الوطنية المتخذة سابقاً، لابد من مواجهة الانعكاسات السلبية للتغير المناخي عن طريق التدخلات المقترحة التالية:

- إعادة صياغة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتكيف مع تغيرات المناخ على النحو الذي يتماشى مع التطورات الحاصلة في الجمهورية العربية السورية والمتطلبات العالمية في هذا المجال.

- إدماج البعد البيئي في السياسات والخطط في مرحلة إعادة الإعمار، وتطوير الرصد والتفتيش البيئي، وإعادة تأهيل المختبرات ومحطات الرصد المتضررة، وتأهيل المفتشين البيئيين.

- تفعيل الجهاز الرقابي على الأنشطة الصناعية التي من الممكن أن يكون لها تأثير سلبي على البيئة.

- تطوير إدارة المخاطر الناتجة عن تغيرات المناخ في الشركات العامة والخاصة وسبل مواجهتها.



حفظ المحيطات والبحار والموارد
البحرية واستخدامها على نحو
مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المقصد (117): منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، بحلول عام 2025

لا تتوفر بيانات حول معدلات التلوث البحري، كما لم تتلقَ الجمهورية العربية السورية أي دعم فني من قبل المنظمات الدولية المعنية لمساعدتها على قياس معدلات التلوث البحري، كما تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت البيئة البحرية السورية منذ العام 2006 نتيجة للتسرب النفطي الناجم عن العدوان الإسرائيلي على لبنان (صيف 2006)، ورغم جسامته الخسائر، لم تقدّم منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي أي دعم يذكر للجمهورية العربية السورية في هذا السياق، خاصة لتقدير حجم خسائرها المباشرة وغير المباشرة جراء هذا التسرب.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة الإنفاذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي أوجبت على «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتحمل مسؤولياتها عن الكارثة البيئية التي لحقت بشواطئ الجمهورية العربية السورية، خاصة تكاليف إصلاح الضرر البيئي، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها، وذلك بفعل الدمار الكبير الناجم عن استهداف الطيران الإسرائيلي في العام 2006 لمحطة الجية اللبنانية لتوليد الكهرباء والذي أدى لانسكاب نفطي غطى شواطئ لبنان وجزء من الشواطئ السورية، وأعاق جهود تحقيق التنمية المستدامة.

المقصد (118): إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

المؤشر 1-118 : نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية إلى مجموع السكان

مع هجرة الكثير من سكان المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية خلال السنوات الأخيرة بسبب الظروف الحالية في الجمهورية العربية السورية، ازدادت النسبة المئوية لعدد السكان القاطنين في المناطق الساحلية بالنسبة لمجموع عدد السكان، ومن المتوقع استمرار الزيادة من 3.8 % عام 2015 ليصل إلى 6 % في عام 2020، نظراً للظروف الراهنة وحالات النزوح إلى المناطق الساحلية حيث الطبيعة المعتدلة.

المؤشر 2-118 : وفرة الأنواع السمكية الرئيسية في البحار والمحيطات

حدث انخفاض في المخزون السمكي ووفرة الأنواع السمكية في البحار نتيجة زيادة الطلب على الثروة السمكية، والتحديات على النظام البيئي المائي كالصيد العشوائي والجائر، وزيادة التلوث وعدم الالتزام بقوانين الصيد البحري وقلة أعداد المزارع السمكية. علماً بأنه لا تتوفر بيانات حول كميات الأسماك وأنواعها.

المقصد (119): تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره.

المقصد (120): تنظيم الصيد على نحو فعال، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى المستويات التي تمكن من إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

المؤشر 1-120 : نسبة مساهمة عائد صيد الأسماك من الناتج الإجمالي للزراعة

انخفضت نسبة عائدات الصيد السمكي المساهمة في الناتج الإجمالي للزراعة من 0.0002% في عام 2010 إلى 0.00004% بعام 2015، بسبب انخفاض المخزون السمكي والصيد الجائر، وعدم وجود أسواق منظمة لمهنة بيع الأسماك، وازدياد الممارسات السلبية المؤثرة على البيئة الساحلية والبحرية والتنوع الحيوي، وعدم المعرفة بالدورة البيولوجية للأنواع السمكية. ومن ثمّ فمن الضروري متابعة التدخلات الحكومية اللازمة و زيادة الدعم الدولي في هذا السياق.

المؤشر 2-120 : كمية صيد الأسماك السنوي

هناك انخفاض كبير في كمية الأسماك التي تم اصطيادها من 12770 طناً في عام 2010 إلى 2925 طناً في عام 2015، وذلك لانخفاض وفرة الأنواع السمكية والصيد الجائر، وعدم القدرة على الصيد في بعض المناطق. ومن ثمّ فمن الضروري متابعة التدخلات الحكومية اللازمة للحد من الآثار السلبية للممارسات غير السليمة.

المؤشر 3-120 : عدد مزارع الأسماك البحرية

ازداد عدد المزارع المربية للأسماك خلال الحرب بفعل دعم إنشائها ونتيجة لوجود نقص في كمية ونوع ووفرة الأحياء البحرية والأسماك، حيث بلغت في عام 2015 نحو 678/ مزرعة. ومن المتوقع في ضوء السياسات والتدخلات الحكومية زيادة عددها إلى 2000 مشروع عام 2020.

المقصد (121): حفظ 10 % على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بحلول عام 2020

المؤشر 1-121 : عدد السكان المعتمدين في معيشتهم على الموارد البحرية

ازداد عدد السكان المعتمدين على الموارد البحرية من 1335 نسمة عام 2013 إلى 2225 نسمة عام 2015، وهو ما أدى إلى ازدياد الضغط على الحياة البحرية وامتثال أشخاص لمهنة الصيد بدون أدنى معرفة عن التنوع الحيوي البحري وصفاته. وهذا يعود إلى زيادة هجرة بعض السكان من أماكن غير مستقرة إلى أماكن أخرى أكثر استقراراً، والحاجة إلى فرص العمل، خاصة مع قلة التكاليف ورأس المال اللازم. ومن المتوقع زيادة قيمة المؤشر ليصل إلى 7000 نسمة عام 2020.

المؤشر 2-121 : عدد المحميات الساحلية والبحرية ومساحتها

أثرت الحرب في المحمية المعلنة (محمية شاطئ بحرية وهي محمية رأس ابن هاني، بطول 2.3 كم وبعمق 1.5 كم، بمساحة 3.45 كم²) بتخريب الموئل للتنوع الحيوي على الجانب من الشاطئ. ومن المتوقع أن يصل عدد المحميات إلى ثلاثة بإجمالي مساحة يزيد على 10 كم²، لكن لا بد من ضمان توفّر الاحتياجات الكبيرة اللازمة (خبراء غوص وبيولوجيا بحرية، معدات وأدوات غطس، كاميرات تصوير، الخ.).

يعبّر هذا المؤشر عن عدد مراكب الصيد الموجودة حالياً في الساحل السوري والمياه العذبة، والتي يتم بواسطتها صيد الأسماك والكائنات البحرية الأخرى. ولم يتغير هذا المؤشر سواء للمراكب البحرية التي حافظت على نفس المستوى، أو للمراكب النهرية التي بقيت عند مستواها الضعيف جداً، بسبب وجود البحيرات والأنهار في مناطق غير مستقرة، وانخفاض المخزون السمكي وكمية الأسماك التي يتم صيدها. ومن المتوقع زيادة عدد مراكب الصيد في ظل تنظيم المهنة وإنشاء نقابة للصيادين، وتحول جزء من الرخص الفردية للعاملين في هذا المجال ويقدر عددهم بـ 500 رخصة إلى شراء مراكب صيد.

عدد مراكب الصيد البحري والنهري

	2015	2030
مراكب بحرية	1800	2200
مراكب نهريّة	35	100

المقصد (126): تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداما، بتنفيذ القانون الدولي «قانون البحار»

ازداد عدد الأنواع المهددة في المنطقة الساحلية والبحرية ليصل في عام 2015 إلى 20 نوعاً، في حين كان في عام 2010 نحو 14 نوعاً. وعلى الرغم من أن المنطقة الساحلية والبحرية تتميز بالغنى والتنوع الحيوي، فهي تتعرض لتأثيرات تغير المناخ، والنشاطات البشرية السلبية (حرائق- جمع عشوائي للنباتات الطبية والعطرية والصيد بالديناميت، الخ.)، وهو ما أدى إلى تزايد عدد الأنواع المهددة بالانقراض. من المتوقع ازدياد المؤشر إلى 35 نوعاً عام 2020.

المقصد (122): حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك المفرطة في صيد الأسماك، وغير الشرعية، بحلول عام 2020

لا يتم تقديم أي دعم رسمي لمصائد الأسماك غير الشرعية أو المفرطة في الجمهورية العربية السورية. إلا أنه تقدم الحكومة الدعم للمزارع السمكية لتنمية هذه الثروة الهامة.

المقصد (123): زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية

المقصد (124): زيادة المعارف العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية، وتعزيز دور التنوع البحري في تنمية البلدان النامية

توجد في الجمهورية العربية السورية المؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري، والمديرية العامة للموانئ السورية التي تمنح شهادات كفاءة وشهادات أهلية، ومراكز خاصة مثل الأكاديمية العربية للعلوم البحرية في اللاذقية التي تمنح شهادات في المجال البحري. لكن بغياب التمويل وبنتيجة ظروف الحرب، كان هناك تأثير سلبي كبير على بناء القدرات ومواكبة التطورات العلمية. فخلال الأعوام من 2010 حتى 2015، لم يلحظ وجود دورات تدريبية متخصصة. ومن المتوقع زيادة هذا المؤشر خلال المرحلة المقبلة نتيجة الحاجة إلى التأهيل والتدريب بعد تسرب الكفاءات والاختصاصيين.

يوجد في الجمهورية العربية السورية المعهد العالي للبحوث البحرية في جامعة تشرين، وقسم الهندسة البحرية (كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة تشرين)، والمعهد التقني للنقل البحري بطرطوس، وكذلك توجد ثانوية النقل البحري في اللاذقية، إضافة إلى فرع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مدينة اللاذقية. ولم يحدث أي تغيير في هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة. ومن المتوقع زيادة عدد هذه المراكز البحثية والعلمية خلال المرحلة القادمة لتصل إلى عشرة مراكز، عن طريق إنشاء كلية للهندسة البحرية في جامعة تشرين في اللاذقية وفي طرطوس، وافتتاح فرع ثانٍ للمعهد العالي للبحوث البحرية.

المقصد (125): توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق



حماية النظم الإيكولوجية البرية
وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها
على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو
مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور
الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع
البيولوجي بحلول عام 2030

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجيبحلول عام 2030

المقصد (127): ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والمياه العذبة الداخلية وخدماتها، بحلول عام 2020

المؤشر 1-127 : كمية الصيد في المياه العذبة

كان للحرب تأثير كبير في كمية الأسماك المصطادة خلال المرحلة الماضية، حيث انخفض انخفاضاً كبيراً من /2436/ طناً عام 2010 إلى / 92.3/ طناً في العام 2015، ويعود ذلك إلى:

- وجود البحيرات في مناطق غير مستقرة، وهو ما حال دون إمكانية الصيد فيها.
- انخفاض المخزون السمكي في المياه العذبة الداخلية نتيجة للصيد العشوائي والجائر.
- ومن المتوقع ازدياد قيمة هذا المؤشر نتيجة عودة الاستقرار إلى مناطق البحيرات الرئيسية، خاصة بحيرة الأسد، لتصل كمية الصيد في المياه العذبة إلى 2500 طن في عام 2020.

المؤشر 2-127 : الأنواع المهددة في المياه العذبة

سجل في العام 2010 عدد الأنواع المهددة في المياه العذبة 32 نوعاً، في حين تم في العام 2015 تسجيل 35 نوعاً، بمعدل فجوة بنحو 9%. ويعود ذلك إلى انخفاض المخزون السمكي في المياه العذبة نتيجة للصيد العشوائي والجائر، ومن المتوقع تناقص الأنواع المهددة بفعل السياسات الحكومية وعودة الاستقرار.

المقصد (128): تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، والتوسع، بحلول عام 2020

المؤشر 1-128 : نسبة مساهمة قطاع الغابات من الناتج الإجمالي للزراعة

انخفضت نسبة مساهمة قطاع الغابات في الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة من (0.0015%) في عام 2010 إلى (0.0005%) في عام 2015، ويعود ذلك إلى زيادة المساحة المحروقة من الغابات، حيث بلغ عدد الحرائق خلال هذه المرحلة نحو 1880 حريق. هذا، إضافةً إلى عمليات القطع الجائر للأشجار والتفحيم، وزيادة نسبة التلوث والرعي الجائر. ومن المتوقع زيادة مساهمة قطاع الغابات من الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة من الناتج الإجمالي المحلي إلى (0.0008%) عام 2020، في ظل التشدد في تطبيق القوانين الوطنية على عمليات الاحتطاب غير المشروع.

المؤشر 2-128 : مساحة الغابات الطبيعية والاصطناعية

ازدادت مساحة الغابات الطبيعية والاصطناعية خلال السنوات من 2010 إلى 2015، ولكن بنسبة قليلة، خاصة مع إعادة زراعة المناطق المحترقة ومناطق جديدة وفق خطط وزارة الزراعة، إضافة إلى إنشاء مشاتل حراجية في المحافظات المختلفة، وخاصة التي توجد فيها غابات طبيعية، وإلى عودة التشدد في تطبيق قانون الحراج، وبدء عودة الاستقرار إلى جزء مهم من مناطق انتشار الغابات الطبيعية والاصطناعية. غير أن عملية ترميم الغابات وزراعة أشجار جديدة قد تتطلب وقتاً أطول، لذلك من غير المتوقع حدوث زيادة في قيمة المؤشر عما كان عليه قبل الحرب، وهو 538 ألف هكتار، متضمنة الغابات الطبيعية والاصطناعية والمحميات.

المؤشر 3-128 : المساحة المدارة بصورة مستدام

تم وضع خطط إدارة خاصة لثلاث محميات. وبعد نجاح التجربة، زاد عدد المحميات، ومن ثمّ مساحة المناطق الغابوية المدارة على نحو مستدام. وكما هو متوقع مع زيادة المحميات الغابوية من 9 محميات إلى 11 محمية، سترتفع المساحة من 658.9 هكتار عام 2015 إلى 1000 هكتار في عام 2020.

المؤشر 4-128 : مهددات الغابات

ازدادت التحديات على الغابات الطبيعية، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة الغابات الطبيعية والاصطناعية. ويرجع ذلك إلى ازدياد

عدد المهددات على الغابات بسبب عمليات القطع الجائر للأشجار، والحرائق (مفتعلة أو طبيعية)، وزيادة نسبة التلوث والرعي الجائر. ومن المتوقع انخفاض عدد المهددات من 11 في عام 2015 إلى 8 في عام 2020، نتيجة عودة الاستقرار إلى مناطق الغابات وعودة التشدد في تطبيق قانون الحراج.

المؤشر 5-128 : عدد المحميات الغابوية التي تحتوي فريق فني متخصص وخطط إدارة

كافة المحميات فيها إدارة إلا أن خطط العمل ما تزال بسيطة ولا تلبي متطلبات تنميتها والحفاظ عليها.

المؤشر 6-128 : أساليب تحسين أراضي المراعي/ إعادة تأهيل مستدامة

تم إنشاء المحميات الرعوية بهدف الحصول على مواقع رعوية محسنة وإنتاجية علفية مرتفعة كمأ ونوعاً. وقد ارتفعت المساحات الرعوية المحسنة مع تحسين مراعي البادية المستقرّة خلال عامي 2011-2012، ووصلت المساحة الإجمالية المحسنة من مراعي البادية إلى /1،798/ مليون هكتار في عام 2010، وارتفعت إلى /1،863/ مليون هكتار في عام 2012. وزادت المساحات المحسنة بنسبة 2% عن طريق الإراحة و5% عن طريق نثر البذور و7% عن طريق زراعة الغراس. ومن المتوقع زيادة المؤشر من /1،863/ مليون هكتار بنسبة تزيد على 10% مع عودة الاستقرار إلى البادية.

المؤشر 7-128 : عدد المحميات في البادية (نوعها - مساحتها - نسبتها من المساحة الكلية للمراعي):

قامت الحكومة السورية بإنشاء وتأسيس عدة أنواع من المحميات: محميات رعوية حكومية، محميات رعوية تشاركية، المحميات الطبيعية والبيئية، ومشاريع مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية. وتم البدء بإنشاء المحميات الرعوية الحكومية عام 1984، وتطور عددها ليصل إلى /59/ بمساحة إجمالية /683/ ألف هكتار. ونتيجة الحرب التي يمر بها القطر وصعوبة الوصول إلى بعض مناطق المراعي خلال الحرب، لم تستطع الحكومة متابعة تأهيل بقية مناطق المراعي المتدهورة. أما المحميات الرعوية التشاركية، فقد نفذت عن طريق مشروع تنمية البادية خلال المدة الزمنية المقررة من عمر المشروع 2000 -2010. وبلغ عدد التعاونيات الرعوية في عام 2015 /136/ تعاونية، بمساحة رعوية محسنة قدرها /1.303/ مليون هكتار، وذلك بإتباع ثلاث أساليب تنموية تمثلت في إراحة مساحة /969.8/ ألف هكتار، ونثر بذور على مساحة /232.6/ ألف هكتار، وزراعة غراس على مساحة /100.6/ ألف هكتار.

ولاقت تلك المراعي ازدهاراً واضحاً نتيجة تعاون المستفيدين في حماية مراعيهم من التعديات والتقيد بالتعليمات الفنية في استثمارها. وتهدف المحميات الطبيعية والبيئية إلى الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الأنواع الحيوانية البرية النادرة وإكثارها مثل الغزال، والمها العربي، والنعام، وطيائر أبو منجل، وغيرها... ووصل عدد تلك المحميات إلى 9 محميات تغطي مساحة /92.4/ ألف هكتار.

أما مشاريع مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية، فقد تم البدء بها عام 1987 بموقع الكسرة بدير الزور، وتوسع المشروع ليشمل مواقع جديدة، إلى أن وصل عدد المواقع بعام 2010 إلى عشرة مواقع تغطي مساحة /64/ ألف هكتار. ولم يطرأ أي تغير في المحميات في البادية من حيث العدد والمساحة بسبب الحرب وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق الرعوية الواجب تحسينها، بسبب انتشار الجماعات الإرهابية بها، باستثناء المحميات الرعوية التشاركية، حيث زادت المساحة الرعوية المحسنة بنسبة 3% مع ثبات عدد المحميات ما بين 2010 -2015. وبنتيجة عودة الاستقرار مع الخطط الحكومية لتنمية البادية.

المؤشر 8-128 : مساحة المحميات الرعوية التي تخضع للإدارة المستدامة وأعدادها /المحميات التشاركية/

وصل عدد المحميات الرعوية التشاركية (عدد الجمعيات الرعوية المتعاونة في تنمية مراعيها) في عام 2010 إلى /136/ تعاونية، وبقي هذا العدد ثابتاً في عام 2015 بسبب انتهاء عمر المشروع، في حين زادت المساحة الرعوية المحسنة في تلك المحميات بنسبة 3% نتيجة تحسين مساحات صغيرة خلال عامي 2011-2012. ومن المتوقع زيادة عدد المحميات الرعوية التشاركية/عدد الجمعيات الرعوية المتعاونة إلى /150/ محمية في عام 2020، مع زيادة بنسبة 10% في المساحة الرعوية المحسنة في تلك المحميات.

المقصد (129): مكافحة التصحر، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي

المؤشر 1-129 : تغير استخدامات الأراضي

تمثل المساحة القابلة للزراعة نحو 8.5 مليون هكتار، يستثمر منها 6.6 مليون هكتار أي قرابة 77%، والمساحة الباقية تعتبر في الوضع الراهن غير قابلة للاستثمار إلا إذا توفرت ظروف الاستثمار الصحيحة والمياه اللازمة. ويظهر من دراسة ميزان استعمالات الأراضي بين 2010 و2015 أن التدهور الحاصل خلال الحرب حصل على مستوى نوعية هذه الموارد وليس على صعيد المساحة:

- زادت مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنسبة 0.6%، نتيجة التدخل الحكومي في استثمار مساحات جديدة وإدخالها في الخطط الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج، والتركيز خلال الحرب على زيادة مساحة وإنتاج المحاصيل ذات الأولوية والبقوليات والمحاصيل التي تحتاجها المعامل كالقطن والتبغ.

- تناقصت مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة بنسبة 0.36%، نتيجة الزيادة الملحوظة في مساحة الأبنية والمرافق في عام 2015 مقارنة بعام 2010، بسبب التوسع العمراني العشوائي خلال الحرب.

- زادت مساحة الأنهار والبحيرات (المندرجة في مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة) بنسبة 0.09%. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى كون العام 2015 قد اتصف بمعدل هطل مطري مرتفع نسبياً مقارنة بالعام 2010.

- تناقصت مساحة المروج والمراعي بنسبة 0.32%، بسبب فلاحه أراضي البادية والرعي الجائر، واستخدامها لزراعة بعض المحاصيل كالقمح والشعير، وغياب إدارة وحماية معظم المواقع الرعوية الطبيعية والمحسنة، واقتلاع الشجيرات الرعوية بقصد التدفئة والطبخ وفتح الطرق العشوائية.

- ازدادت مساحات الغابات والحراج بنسبة 0.62 %، بفعل الاهتمام الحكومي بقطاع الغابات.

المؤشر 2-129 : مساحة الغطاء النباتي

تراجعت مساحة الغطاء النباتي في العام 2015 عن العام 2010 بنسبة (0.26%)، ويعود ذلك إلى توقف المشاريع المخصصة لتنميتها، وتعرض المنفذ منها إلى التخريب من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى عدم الحصول على التمويل واستمرار بعض الدول والكيانات الإقليمية بفرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية، وغيرها من الممارسات السلبية. وخلال عام 2016، أصبحت كثافة الغطاء النباتي أدنى من المعدل الطبيعي بنسبة 2.5% في حين كانت قبل الحرب موازية للمعدل. ووفقاً لمصادر وزارة الزراعة، فإن الصور الفضائية الملتقطة خلال شهر كانون الأول من عام 2016 أظهرت أن كثافة الغطاء النباتي كانت بين 30-60% في المحافظات الساحلية وشمال إدلب وعلى ضفاف نهر الفرات، في حين كانت أقل من 30% في باقي المحافظات. ومن المتوقع عودة الغطاء النباتي إلى معدلاته الطبيعية حتى عام 2025، عن طريق حزمة السياسات والتدخلات الحكومية المذكورة.

المؤشر 3-129 : كميات الأسمدة المستخدمة في الأراضي الصالحة للزراعة

تناقصت كمية الأسمدة المعدنية (N P K) المستخدمة في الإنتاج الزراعي في الأعوام الأخيرة 2014 و2015 مقارنة بعام 2010. ووصل الانخفاض إلى نحو 91 % في عام 2015، وذلك بسبب الظروف التي تعيق وصول واستخدام الأسمدة في العملية الإنتاجية، وتوفير مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها، ومواسم الجفاف المتعاقبة التي أثرت سلباً في المتاح المائي، ناهيك عن الأثر السلبي للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية وعرقلتها تأمين الأسمدة الضرورية للإنتاج الزراعي السوري الذي يساهم في توفير الأمن الغذائي للسوريين.

ومن المتوقع زيادة في قيمة هذا المؤشر خلال المرحلة القادمة نتيجة عودة معمل السماد في حمص للإنتاج، والتعافي التدريجي الذي يساهم في زيادة المساحات الزراعية، وخطط الدولة السورية لاستخدام السماد العضوي والطرق البديلة في الزراعة، وبعد رفع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب غير المشروعة عن الجمهورية العربية السورية.

المؤشر 4-129 : مساحة الأراضي المزروعة بطريقة الزراعة الحافظة

زادت مساحة الأراضي المزروعة بالزراعة الحافظة في العام 2015 زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، وذلك في ظل اهتمام حكومي بتطويرها وتوسيع رقعتها. ومن المتوقع زيادة الاهتمام بها خلال المرحلة المقبلة لتصل المساحة إلى أكثر من 50000 هكتار.

المؤشر 5-129 : تواتر العواصف الغبارية

زاد عدد العواصف الغبارية بين عامي 2014 و2015 بنسبة 20%. وتظهر البيانات المتاحة أنه خلال عام 2014، هبت أربع عواصف غبارية استمرت لمدة 13/ يوماً وارتفعت خلال عام 2015 إلى خمس عواصف غبارية استمرت لمدة 18/ يوماً. ويعود ذلك أساساً إلى عشوائية استثمار مراعي البادية خلال الحرب وانكشاف تربتها للرياح، والرعي الجائر، وفلاحه أراضي المراعي، وفتح الطرق العشوائية، والاحتطاب، الخ. وإذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل الأراضي وتوسيع رقعة الغطاء النباتي وتثبيت الكثبان الرملية، فإن العواصف الرملية قد تزداد بمعدل 20% كل ثلاث سنوات.

المؤشر 6-129 : درجات التصحر في أراضي المراعي /مساحتها/

تعد البادية السورية من المراعي العالية الخصوبة في العالم، ولايد من حمايتها. وخلال المرحلة السابقة، لم يطرأ أي تعديل على المساحة المتصحرة نتيجة صعوبة الوصول إلى بعض مناطق البادية بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة فيها. ونتيجة للخطط

الطموحة في مجال تحسين المراعي والخطط الوطنية لمكافحة التصحر، من المتوقع انخفاض نسبة التصحر في أراضي المراعي، بحيث تنخفض مساحة الأراضي المتصحرة من 1.65 ألف هكتار حالياً إلى 1.485 هكتار.

المؤشر 7-129 : عدد الأيام السديمية

وصل عدد الأيام السديمة في عام 2014 إلى 57/ يوماً، وزادت خلال عام 2015 إلى 67/ يوماً بنسبة 16%. ويرجع ذلك جزئياً إلى تدهور الموارد الطبيعية والرعوية في البادية بسبب ظروف الحرب.

المؤشر 8-129 : مساحة أراضي المراعي في البادية

تبلغ مساحة المراعي الطبيعية في البادية نحو 7500 ألف هكتار، وتظهر نتائج الدراسات والمشاريع التنموية القائمة أن المساحات القابلة للتنمية بسرعة خلال مدة مقبولة هي بحدود 5٠85/ مليون هكتار، وتحتاج بقية المساحة البالغة 1650/ ألف هكتار إلى جهد ووقت طويل لتنميتها. وخلال العقود السابقة، تمت تنمية مراعي مساحات معتبرة ضمن المحميات وصلت إلى نحو 1863 / ألف هكتار، أما بقية المساحة البالغة 3987/ ألف هكتار فهي بحاجة إلى إعادة تأهيل. وتظهر البيانات عدم حدوث تغيرات في المساحة الكلية للمراعي، والمساحة القابلة للتحسين، وحدثت زيادة طفيفة بنسبة 3% في المساحة المحسنة، ومن المتوقع حدوث زيادة في مساحة أراضي المراعي في البادية نتيجة السياسات والتدخلات الحكومية في المرحلة القادمة في ظل عودة الاستقرار إلى البادية وزيادة مشاريع مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية والجمعيات الرعوية.

المقصد (130): ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي

المؤشر 1-130 : الأنواع المهددة بالانقراض في المناطق الجبلية إن وجدت

تظهر البيانات ازدياداً في الأنواع الحيوانية البرية التي يتم صيدها باستمرار على مدار العام، دون مراعاة مواسم التكاثر والهجرة، وكذلك ازدياداً في الصيد البري والرعي الجائر للنباتات الحولية والمعمرة، وحرائق الغابات التي تسبب تدمير موانل مختلف الحيوانات، إضافة إلى القضاء على الأنواع الرعوية. ومن المتوقع أن تزداد قيمة المؤشر حتى عام 2020، بحيث تزداد الأنواع النباتية المهددة بالانقراض من 143 إلى 250 نوع، والأنواع الحيوانية من 79 إلى 120 نوع. لذلك تواجه السياسات والتدخلات الحكومية تحدياً مهماً في ضوء غياب الدعم الدولي الضروري للحفاظ على السلامة الإحيائية.

المؤشر 2-130 : عدد الأنواع الغريبة / الغازية

انتشر العديد من الأنواع النباتية الغازية. وبسبب الحرب والعبث بموارد البادية وعدم تنظيم استثمارها، كان من الممكن ارتفاع عدد الأنواع النباتية الغازية واتساع رقعتها وتأثيرها على التنوع الحيوي. وعلى الرغم من أن المؤشر لم يتغير ما بين عامي 2010 و2015، فمن المتوقع زيادة في قيمة المؤشر خلال السنوات القادمة مع عودة السكان الذين نزحوا أو هاجروا خلال الحرب إلى مناطقهم.

المؤشر 3-130 : عدد الأنواع الرعوية الجيدة في مراعي البادية

أدت المشاريع الرعوية التنموية القائمة إلى عودة ظهور وتكاثر الكثير من الأنواع الرعوية الجيدة نتيجة الاستثمار المنظم للمراعي المحسنة، خاصة مع وجود نحو 45/ نوع رعوي جيد إلى عالي القيمة العلفية في عام 2010. ولم يطرأ أي تغيير على هذا المؤشر من عام 2010 حتى 2015، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة خلال المرحلة القادمة بفعل الحاجة للموارد العلفية وزراعة نصف مليون غرسة رعوية في البادية، وإنتاج نحو 650 ألف غرسة حديثة ضمن إطار إعادة تأهيل المساحات المتدهورة،

وتوطين الأنواع النباتية المنقرضة والمهددة بالانقراض، عن طريق إنشاء 9 محميات بيئية و13 مشتلاً رعوياً و10 مراكز لإكثار البذور الرعوية وبنوك وراثية، وإعادة الغطاء النباتي وتطوير السياحة البيئية وحماية الإرث الثقافي للبادية.

المؤشر 130-4: عدد الأنواع المهددة بالانقراض في مراعي البادية والجبلية

تعرض الكثير من الأنواع الرعوية العالية الاستساغة للرعي الجائر والمستمر، وعدم السماح لها باستكمال دورة نموها، وهو ما أدى إلى تدهورها. وقد وصل عدد الأنواع المهددة بالانقراض في المراعي غير المحسنة إلى 10/ أنواع. وبالمقابل، فقد ازدهرت هذه الأنواع في المناطق الرعوية المحسنة وزادت مناطق انتشارها. ولم يطرأ أي تغيير على عدد الأنواع المهددة بالانقراض في مراعي البادية. وتضررت نباتات البادية السورية تضرراً كبيراً نتيجة الظروف الراهنة التي حالت دون الوصول إلى مواقعها ومتابعة العمل فيها. وعلى الرغم من عدم تغير المؤشر من عام 2010 حتى 2015، فمن المتوقع انخفاض قيمة المؤشر خلال المرحلة القادمة في ظل تطبيق السياسات والتدخلات الحكومية بحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

المقصد (131): اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدّدة

المؤشر 131-1: الأنواع المفقودة حسب النظام البيئي

يعبر المؤشر عن الأنواع النباتية والحيوانية التي اختفت من الأنظمة البيئية المختلفة. وتظهر البيانات ازدياداً في هذه الأنواع خلال مدة الدراسة، ويعود ذلك إلى:

- ضعف تطبيق قانون الصيد البري، الذي أدى إلى فقدان بعض الأنواع البرية التي يتم صيدها باستمرار على مدار العام دون مراعاة مواسم التكاثر والهجرة.
- الرعي الجائر للنباتات الحولية والمعمرة.
- حرائق الغابات وتدمير موائل الحيوانات وموائل الأنواع الرعوية الموجودة ضمن الغابة.
- تغيير المناخ الذي أدى إلى قلة أعداد بعض أنواع الطيور المهاجرة.

ونتيجة للممارسات الخاطئة التي تمت خلال السنوات السابقة من الحرب، فمن المتوقع ازدياد قيمة المؤشر من 35 نوعاً في عام 2015 إلى 50 نوعاً في عام 2020. لذلك يتطلب الأمر تطبيق السياسات والتدخلات الحكومية للحد من التأثير السلبي على التنوع البيولوجي.

المؤشر 131-2: مدى استخدام التقانة الحيوية

انضمت الجمهورية العربية السورية إلى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية. كما يشار إلى وجود هيئة سورية متخصصة بالتقانات الحيوية، إضافة إلى عدد من المراكز البحثية ضمن الجامعات السورية. إلا أن نشاط الهيئة بقي محدوداً، ولا بد من تفعيل السياسات الحكومية والقيام بالتدخلات المطلوبة المذكورة آنفاً للنهوض بدورها.

المؤشر 131-3: عدد القوانين والقرارات والتشريعات الخاصة بالحياة البرية

نتيجة تدهور مراعي البادية، وحرصاً من الدولة السورية على حماية البادية وصيانة مواردها الطبيعية، فقد ارتفع عدد القوانين الخاصة بالحياة البرية للمحافظة عليها ووصل عددها إلى 6/، وعدد القرارات إلى 14/ قراراً. ومن المتوقع ازدياد قيمة هذا المؤشر خلال المرحلة المقبلة في ضوء إعادة الإعمار، وتطبيق السياسات والتدخلات الحكومية.

المقصد (132): تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها.

المؤشر 132-1: عدد المستفيدين من عقود المنفعة في البادية

يتم استثمار المراعي المحسنة وفق عقود رعي ربيعية-خريفية لأصحاب الحقوق في الجمعيات التعاونية الرعوية. وقد وصل عدد من المستفيدين من عقود الرعي في المراعي خلال أعوام 2002-2010 إلى 41359/ مستفيداً، وارتفع العدد في عام 2011 إلى 44125/ مستفيداً. ونتيجة الحرب، لم تتم متابعة المراعي المحسنة بسبب صعوبة الوصول إليها في بعض المناطق نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية المسلّحة، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في قيمة المؤشر خلال المرحلة القادمة ليتجاوز 80000 مستفيداً، وذلك في ظل عودة الاستقرار إلى البادية السورية والسياسات والتدخلات الحكومية.

المقصد (133): اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتّجار بها.

أشار كتاب طيور سورية (الدليل الحقلي) إلى وجود 394 نوعاً من الطيور، منها المهاجر والعابر والمقيم والزائر صيفاً أو شتاء، إضافة إلى أنواع شاردة أو مجبرة على تغيير مسارها إلى الجمهورية العربية السورية بسبب التبدلات المناخية، حيث سجل في الأعوام الأخيرة بعض الأنواع الجديدة على «فونا» الطيور الوطنية. ويبلغ عدد أنواع الطيور المهددة محلياً وعالمياً والتي تؤم الجمهورية العربية السورية 17 نوعاً، وذلك حسب مجلس الطيور العالمي وملاحق اتفاقية CITES الخاصة بتجارة الأنواع المهددة بالانقراض. ويفوق عدد الصيادين المسجلين في الجمهورية العربية السورية رسمياً الـ150 ألف صياد خلال السنوات السابقة.

المقصد (134): اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

ما تزال إجراءات وتدابير منع الأنواع الغريبة عن النظم الإيكولوجية دون الطموح وقد توقفت بشكل كامل خلال الحرب نظراً لعدم الاستقرار في مناطق سورية عديدة، وخاصةً في المناطق الحدودية ومجاري نهري الفرات ودجلة.

المقصد (135): إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، بحلول عام 2020

في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في 18-29 تشرين الأول 2010 في ناغويا (آيتشي، اليابان)، وُضعت الخطة الاستراتيجية المنقحة والمحدثّة للتنوع البيولوجي، وفيها أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، 2011-2020. وتضع هذه الخطة إطاراً شاملاً لإدارة التنوع البيولوجي. وعلى المستوى الوطني سيتم العمل على:

- وضع «الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي» في ضوء الأولويات الوطنية، وانسجاماً مع أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن 20 هدفاً رئيسياً لعام 2015 أو 2020. وتحتاج الجمهورية العربية السورية إلى ما بعد عام 2020 لتطبيق هذه الاستراتيجية نظراً لظروف الحرب التي تمر بها وأثارها و قصور الدعم الدولي.
- إطلاق حملات توعية حول أهمية التنوع البيولوجي والأنظمة الوطنية، في ظل التنوع القائم، وأهمية الحفاظ عليه، وتشجيع القطاع الخاص والجمعيات ذات الصلة على دعمها والمبادرة فيها.
- إدماج التنوع البيولوجي في المناهج التعليمية ودعم التعاون مع المنظمات التعليمية الإقليمية.

المقصد (136): حشد الموارد المالية بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

بهدف تحقيق المقصد سيتم العمل على المستوى الوطني:

- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتجسيد الالتزامات الوطنية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج والمشاريع المختلفة والموازنة العامة للدولة السورية وموازنات القطاعات، ونظم الإبلاغ والتقارير الحكومية وغير الحكومية.
- تخصيص جزء من ضريبة المساهمة في التنمية المستدامة، والمحددة بموجب قانون الضرائب رقم 24 لعام 2004، لمشاريع حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتوفير الدعم المالي للمشاريع التي تصب في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، وإنشاء صندوق دعم محلي.
- التقييم المستمر لمدى فعالية الإنفاق في مجال الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في الوصول إلى المقاصد والأهداف المطلوبة، عن طريق تقارير التتبع والرصد.
- استثمار التنوع البيولوجي على المستويات الاقتصادية (الزراعية على وجه التحديد) على النحو الذي يؤمن موارد تضمن استدامة الحفاظ عليه.

المقصد (137): حشد موارد كبيرة بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة.

يعبر هذا المقصد عن ضرورة تقديم الدعم للدول النامية لتحسين كفاءة إدارتها للغابات، تم التطرق للجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية في هذا المجال في متن المقصد (128)

المقصد (138): تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها.

- انضمت الجمهورية العربية السورية إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالصيد، وأبرزها:
- اتفاقية الطيور المهاجرة الأفرو-أورو-آسيوية (AEWA). وتهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الأنواع المهاجرة من الطيور التي تمر بالقارات الثلاث أثناء هجرتها، وتحديد المواقع الوطنية والإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الطيور موئلاً مناسباً لها.
- معاهدة حماية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية CMS.
- معاهدة التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض CITES.
- معاهدة رامسار: وتتضمن التزامات وأعمال لها ارتباط بالصيد في المواقع المعرفة على أنها مناطق رطبة وذات أهمية للطيور.
- ويجب على الدول الأعضاء تنفيذ مسح وطني للمناطق الرطبة لأجل تحديد وإعلان مناطق رامسار.
- اتفاقية برشلونة: معاهدة إقليمية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر المناطق المحمية الخاصة ذات الأهمية المتوسطة (SPAMI) ذات العلاقة الكبرى بالصيد وصون الطيور المهاجرة.

خلاصة الأهداف البيئية (12 و13 و14 و15)

تقع الجمهورية العربية السورية ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة حيث تكون الموارد المائية شحيحة سواء في وحدة المساحة أو حصة الفرد السنوية، وعانت من مواسم جفاف متعاقبة التي أثرت على المنطقة وتدني كميات الأمطار وعدم انتظام توزيعها المكاني والزمني أدت هذه التغيرات المناخية لاستنزاف جائر للمياه الجوفية نتيجة التوسع في المساحات المروية على حساب المياه الجوفية.

يحظى القطاع الزراعي بالنصيب الأكبر من استخدامات المياه، وبالرغم من تطور نسب المساحات المروية بأساليب الري الحديث، إلا أنها ما تزال متواضعة وبعيدة عن الكفاءة المطلوبة لاستخدام الموارد المائية. كما أن مساهمة الصيد البحري والغابات في تشكيل الناتج الزراعي بسيطة وبحدودها الدنيا. ترافق ذلك مع غياب للدعم الدولي والأممي للخطط الوطنية للمساهمة في تحقيق الأهداف البيئية.

شهدت سنوات ما قبل الحرب ثبات نسبي في المساحات الخضراء من غابات ومحميات ومراعي، وتعرضت في ظل الحرب لشتى أنواع الضرر من احتطاب وحرق ورعي جائر. مما أثر في التنوع الحيوي النباتي والحيواني. وصادقت الجمهورية العربية السورية على كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المعنية بالقضايا البيئي وعملت على تبني عدد من الاستراتيجيات لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وأصدرت عدد من التشريعات بهذا الشأن. وأضررت الحرب بكافة المكونات البيئية من مياه وهواء ومساحات خضراء، وابتعدت أولويات التنمية عن وجهها البيئي، كما أدت الضغوط المعيشية إلى انتهاج الأسر إلى سلوك غير مستدام للموارد البيئية نجم بصورة رئيسة عن نقص البدائل المختلفة فنقص وقود التدفئة، بسبب التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب والعمليات الإرهابية، أدى إلى الاحتطاب الجائر، كما أن نقص مستلزمات تربية الثروة الحيوانية أدى إلى الرعي الجائر للمراعي والمساحات باستدامتها.

١٦
السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



السلام والعدل والمؤسسات

تتفق الجمهورية العربية السورية مع حقيقة وجود ارتباط وثيق بين السلم والتنمية، وأن تحقيق السلم على المستوى الدولي يعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبمستوياتها الوطنية والإقليمية والدولية. ولكنها تشدد في الوقت ذاته على ضرورة النظر إلى هذه المسألة الحساسة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أي أن هذا الارتباط الوثيق بين تحقيق التنمية المستدامة وتوفر السلم، على النحو الذي أكد عليه هذا المقصد، لا يجيز بأي شكل من الأشكال الخلط بين ولايات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. فمجلس الأمن هو المعني حصرياً بموضوع حفظ الأمن والسلم الدوليين، بينما تبقى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيين بمسائل التنمية وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة عالمياً.

شهدت الجمهورية العربية السورية عقوداً من الاستقرار والأمن ومستويات غير مسبوقة من التنمية قبل العام 2011، إلا أنها لم تنعم بالسلام على المستوى الإقليمي خلال هذه العقود بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتلّ ورفض «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذ مضامين قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973) و497 (1981) التي صدرت دعماً لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بشكل فوري من الأراضي العربية حتى خط 4 حزيران 1967. كما أكدت هذه القرارات الأممية أيضاً على أن قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتلّ، يُعتبر لاغياً وباطلاً ولا أثر قانوني دولي له. وأكدت القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق تقرير المصير للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتلّ، وأكدت أيضاً على سيادتهم الدائمة على مواردهم الطبيعية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الجمهورية العربية السورية انخرطت بجدية مطلقة في جميع المباحثات الدولية الهادفة لتحقيق السلام في المنطقة العربية، إلا أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عطلت كل هذه المساعي الدولية واستمرت في احتلالها للجولان السوري المحتلّ والأراضي الفلسطينية وما تبقى من الأراضي اللبنانية، واستمرت في تعطيل أي أفق لتحقيق السلام والنمو المستدام لشعوب المنطقة.

وبعد العام 2011، شهدت الجمهورية العربية السورية ظروفأ استثنائية تمثلت بالحرب الإرهابية التي شنت عليها وأدت إلى تدمير البنية التحتية والإنجازات التنموية التي حققها الشعب السوري، لتشهد بعض المناطق السورية موجة من انعدام الاستقرار أثرت على المنطقة والعالم أيضاً. وإن أبرز معالم السنوات الأخيرة التي مرّت بها الجمهورية العربية السورية هي:

- انتشار الإرهاب في الجمهورية العربية السورية، وهو إرهاب مدعوم إقليمياً ودولياً من قبل حكومات وأنظمة حكم وأشخاص ومنظمات، إرهاب ساهم في نشر الذعر بين السوريين وحرهم من حقوقهم الأساسية ودمّر بنيتهم التحتية وألحق الضرر بالمنجزات التنموية السورية. وقد كانت الجماعات الإرهابية المسلحة، المكوّنة من إرهابيين مقاتلين أجانب (تم تجنيدهم من أكثر من 115 دولة حول العالم) ومجرمين سوريين، الأداة التنفيذية لهذا الإرهاب، حيث اتبعت أسلوب القتل والخطف، والسرقة، والتخويف، والتجويع، واستهداف المدنيين والأعيان العامة، ومنها المدارس والمشافي، وكذلك الخاصة، إضافة لاستخدام الأجهزة المفخخة والمتفجرات، واستخدمت الخطاب الديني المتطرف لتجنيد الشباب والأطفال السوريين ضد دولتهم ومؤسساتها، ناهيك عن تدمير البيئة وتلويثها.
- العدوان الإسرائيلي المستمر على أراضي الجمهورية العربية السورية خلال فترة الحرب، وذلك بهدف توفير حماية للجماعات الإرهابية المسلّحة التي انتشرت في أكثر المناطق السورية، وهو الأمر الذي قوّض الاستقرار في هذه المناطق وهدد سكانها وهجر عشرات الآلاف منهم، وحتى هدد أمن وحياة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك UNDOF.
- العدوان والاعتداءات التي شنتها «التحالف الدولي» والمليشيات المتحالفة معه على مناطق سورّية عدّة، خاصة الشمالية والشرقية منها، وهو «التحالف» الذي شكّلته وقادته الولايات المتحدة الأمريكية، وشاركت فيه فرنسا وبريطانيا ودول أخرى، دون موافقة الدولة السورية، الأمر الذي يجعل من هذا «التحالف» فاقداً لأية شرعية دولية، لا بل أنّه يعتبر عدواناً سافراً على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. واستهدف هذا «التحالف الدولي» والمليشيات المتحالفة معه، وفقاً لتقارير وطنية وأممية موثّقة، المناطق المأهولة بالسكان والمدارس والمشافي والبنى التحتية، كالسدود والجسور (ومنها استهدافه لجسري العشارة والميادين بدير الزور) والمناطق الصناعية، وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من المدنيين، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية أعاق أي جهد لإعادة إطلاق العجلة الاقتصادية بالشكل الأوسع. ولعل الدمار الهائل الذي تسبّب به هذا التحالف لما يزيد عن 90 % من مدينة الرقة السورية ومقتل الآلاف من سكانها، خير شاهد على حقيقته.
- العدوان العسكري التركي الذي استهدف مناطق سورية عديدة في الشمال السوري وتسبب في وفاة وإصابة وتهجير الآلاف من سكان هذه المناطق، وألحق دماراً هائلاً بالأراضي الزراعية والبيئة الطبيعية والبنى التحتية فيها. ناهيك عن دور الحكومة التركية في جعل تركيا بوابة لعبور الإرهابيين المقاتلين الأجانب إلى الجمهورية العربية السورية لمباشرة عملياتهم الإرهابية ضد السوريين ومؤسسات بلادهم، ناهيك عن تخصيصها عشرات المعسكرات ومخيمات اللجوء على الأراضي التركية لتدريب هؤلاء الإرهابيين وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لهم، ومن ثم إرسالهم لتنفيذ عملياتهم الإرهابية على الأراضي السورية.
- فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، حزمأ متواصلة من التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب الغير القانونية والغير الشرعية على الجمهورية العربية السورية وبشكل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، حيث تم تشديد هذه التدابير منذ العام 2011 لتستهدف استقرار الاقتصاد السوري وفاعلية عمل مؤسساته وألحقت خسائر كبيرة به، وأعاقت عمل المرافق الخدمية، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على معيشة السوريين وعلى توفر فرص العمل لهم ودفع مئات الآلاف منهم للهجرة أو النزوح. والجدير بالذكر أن هذه التدابير استهدفت حتى قطاعات الاستجابة الإنسانية

المسخّرة لدعم السوريين، حيث استهدفت تمويل المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى ربط بعض الدول والمانحين الدوليين هذا التمويل بأجندات مسيّسة. كما أعاقّت هذه التدابير توريد الدولة السورية والمنظمات الدولية للمساعدات الإنسانية إلى السوريين، ومنها الأدوية والمعدات والتجهيزات الطبية والأغذية ومشتقات الطاقة اللازمة لتشغيل المرافق الصحية.

المقصد (139): الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

المؤشر 139-1 : معدل نمو الوفيات

عاشت الجمهورية العربية السورية على امتداد ما يزيد عن ثلاثة عقود ونيف قبل بداية الحرب، في حالة استقرار وأمن شخصي ومجتمعي متماسك ومتين، ولم تكن تسجل فيها عملياً أي حالات قتل ناجمة عن العنف، وكان معدل الوفيات الناجم عن العنف ضئيلاً جداً في عام 2010. إلا أنه بعد بداية الحرب في العام 2011، سجل هذا المعدل ارتفاعاً كبيراً بلغ (2145%) عام 2011، وتابع ارتفاعه عام 2012 بمعدل 361.6%، ثم بمعدل 36.6% عام 2013. وفي عام 2013 تحديداً، بلغ معدل الوفيات بسبب العنف ذروته، ثم عاد وانخفض بمعدل 56.1% عام 2014، وبمعدل 67.4% عام 2015³¹.

وفي الواقع، فإن الارتفاع الكبير في معدل الوفيات يعود إلى تزايد عدد العمليات الإرهابية والاعتداءات المتعددة الصور والأشكال التي قامت بها الجماعات الإرهابية المسلحة التي اعتمدت سياسة ممنهجة بالقتل والتعذيب والاغتصاب وتجنيد الأطفال، مدعومة بقوة بالمال والسلاح والدعم اللوجستي من قبل أطراف دولية وإقليمية. يضاف إلى ذلك، ما تسببت به عمليات التحالف الدولي على المناطق المأهولة بالمدنيين خاصة في شرق و شمالي البلاد من خسائر بشرية كبيرة.

المؤشر 139-2 : معدلات النزوح الداخلي

إن سمة الاستقرار الاجتماعي والسياسي تشكل الإطار العام للحالة السورية على امتداد سنوات العقود الأربعة التي سبقت اندلاع الحرب عام 2011، فقد كانت حركة السكان طوعية وتندرج بمعظمها في إطار الهجرة الداخلية الطوعية. غير أنه وبسبب الإرهاب والعنف الذي مارسته المجموعات الإرهابية المسلحة، تزايدت وتائر النزوح داخل البلد، ودخلت بعض المناطق التي تنتشر فيها تلك الجماعات في حالة من عدم التوازن والاستقرار بسبب حركات النزوح الكبيرة من المناطق التي انتشر فيها المسلحون باتجاه المناطق المستقرة. فقد بلغ معدل النزوح الداخلي 3290% في عام 2012 وازداد في عام 2013 بمعدل 77.9%، وفي عام 2014 ازداد بمعدل 0.9% عن العام السابق. وبدأ المعدل يتناقص في عام 2015 بمعدل 5.4% عما كان عليه سابقاً.

ومن الأشكال البيانية، يتبين لنا بوضوح أن كلاً من معدل الوفيات ومعدل النزوح الداخلي بدأ بالتراجع منذ عام 2014، وهذا التراجع يعود لمجموعة من الأسباب منها:

- تحرير الدولة السورية لعدد كبير من المناطق السورية من الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار إليها، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على معدل الوفيات، حيث بدأت عمليات العنف والقتل بالانخفاض، وأدى ذلك إلى تراجع نسبة الوفيات بسبب العنف عما كانت عليه في السنوات السابقة. واستمر المعدل في الانخفاض بسبب اتساع رقعة المناطق التي حررتها الدولة السورية من الإرهاب ودخولها لهذه المناطق، وتقديمها للخدمات الأساسية للمواطنين السوريين.
- تدخّل الدولة السورية وقيامها بالتصدي للمجموعات الإرهابية وحماية المدنيين، إضافة إلى صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم 19/تاريخ 2012/6/28.
- انكشاف الدور التخريبي للجماعات الإرهابية المسلحة، وزيادة حجم التعاون بين مختلف مكونات المجتمع السوري والاستعداد للتصدي لهذه الجماعات الإرهابية بكل الوسائل.
- تزايد خبرة المجتمع السوري بالتعاطي مع ظروف الحرب ومعرفة كيفية التعامل معها.
- إجراءات الدولة السورية المتخذة للحد من النزوح الداخلي، وتحريرها معظم المناطق السورية، وقيام الجهات السورية المختصة بإعادة تأهيل تلك المناطق وعودة الأهالي إليها، حيث أنجزت اتفاقات المصالحات الوطنية في بعض المناطق، وقامت الدولة السورية بتقديم الخدمات لتلك المناطق من تعليم وصحة وإدخال المساعدات والمواد الغذائية، وخدمات الكهرباء والمحروقات وغيرها من مستلزمات العيش وهو ما أسهم بتحقيق استقرار الأهالي في تلك المناطق.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن المأساة الكبرى هي تلك التي واجهت قسماً كبيراً من المصابين جراء أعمال العنف والعمليات الإرهابية أو العمليات القتالية في المناطق التي انتشر فيها المسلحون، حيث أن قسماً كبيراً من المصابين في تلك المناطق لم يكن بإمكانهم المعالجة والاستشفاء لأن الجماعات الإرهابية المسلحة لم تكن تسمح لهم بالانتقال لتلقي العلاج في المناطق المستقرة، أو أي مناطق أخرى توجد فيها مراكز طبية، وذلك إما بقصد الضغط على المصابين والجرحى وابتزازهم أو ابتزاز ذويهم لدفع مبالغ مالية أو تقديم خدمات معينة مقابل السماح لهم بالخروج، أو بقصد الاستغلال الإعلامي للضغط على الدولة السورية، بأوامر من مشغلي هذه الجماعات الإقليميين والدوليين، من مدخل الدوافع الإنسانية وحقوق الإنسان.

يضاف إلى حركة النزوح التي تمت كنتيجة للحرب على الجمهورية العربية السورية النزوح المستمر لسكان الجولان السوري

المحتل نتيجة استمرار «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، باحتلالها للجولان السوري المحتلّ وأثره على تشريد عدد كبير من المواطنين السوريين وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث عمدت «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ احتلالها للجولان إلى تهجير الغالبية العظمى من سكانه ممارسة بذلك أشكالاً مختلفة من القمع والإجراءات اللاإنسانية، حيث هجرت 131000 مواطن سوري وعمدت بعدها إلى تدمير مدينة القنيطرة وتدمير أكثر من 300 قرية سورية في هضبة الجولان، ولم يبق بعد هذا التدمير سوى 5 قرى هي: (مجدل شمس – عين قنية – بقعاتا – مسعدة – الغجر).

وفي 12/14/ 1981 أصدرت «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، قراراً بضم الجولان السوري المحتلّ وفرض ولايتها وقوانينها وإدارتها عليه، وذلك في انتهاكك فاضح لجميع القرارات والمواثيق الدولية. لكن المجتمع الدولي استنكر الخطوة الإسرائيلية وأصدر مجلس الأمن قراره رقم 497 لعام 1981 الذي اعتبر القرار الإسرائيلي هذا لاغ وباطل ولا أثر قانوني له. بينما قامت إسرائيل بموازة ذلك بتنفيذ مشروع بناء مستوطنات في مختلف مناطق الجولان لتفعيل هذا الضم على الأرض، ليصل عدد هذه المستوطنات غير الشرعية حالياً إلى 41 مستوطنة يسكن فيها 13ألف مستوطناً.

كما قامت «إسرائيل» بتعديل قانون الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة في العام 1967، بما في ذلك الجولان السوري المحتلّ، لكن تطبيق هذا القانون وصل إلى طريق مسدود بسبب رفض الأهالي للقرار الإسرائيلي وإصرارهم على تمسكهم بهويتهم السوريّة. ولا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهج سياسة التهجير القسري للسوريين في الجولان السوري المحتلّ في انتهاك فاضح لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

المقصد (140): إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

ترتكب الفصائل والجماعات التي تمارس الإرهاب تجاوزات متعددة الصور والأشكال، كما تمارس انتهاكات جسيمة بحق البشر. ومن أبرز الوسائل التي تساعد هذه الجماعات في تحقيق أهدافها ومقاصدها، ممارسة العنف أو القتل كوسيلة للضغط على البشر للقيام بأعمال معينة أو تنفيذ مهام محددة، إذ تمارس هذه الجماعات بحق هؤلاء أعمال القتل والتعذيب والحرمان والتجويع، أو تستغل حالة الفقر وحاجات الناس الأساسية التي ترتبط بمقومات الاستمرار والبقاء على قيد الحياة (كالحاجة إلى الغذاء والدواء والحاجة للسكن أو للمأوى).

وغالباً ما تكون وجهة الاستهداف الأساسية في عملية الاستغلال التي تمارسها الجماعات الإرهابية المسلحة التي تستغل ظروف الحرب وحالة الفوضى في المناطق غير المستقرة التي انتشرت فيها، هي الأطفال والنساء باعتبارهم أضعف الحلقات وأهم الشرائح التي يمكن ابتزازها أو استغلالها لأغراض ومقاصد متعددة (كالاختطاف بقصد طلب الفدية، أو استغلال النساء في أعمال مختلفة، وتجنيد وتشغيل الأطفال). كما لجأت هذه الجماعات وبشكل متكرر إلى سرقة المساعدات الإنسانية واستغلالها بالضغط على سكان المناطق غير المستقرة لتجنيد الأطفال وارتكاب ممارسات سيئة بحقهم.

المؤشر 140-1 : معدلات نمو حالات العنف والاتجار بالبشر

شهدت هذه الأعمال ارتفاعاً ملحوظاً في معدلاتها وعددها خلال الحرب في المناطق التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، فضلاً عن استغلالها لحاجات الناس المادية.

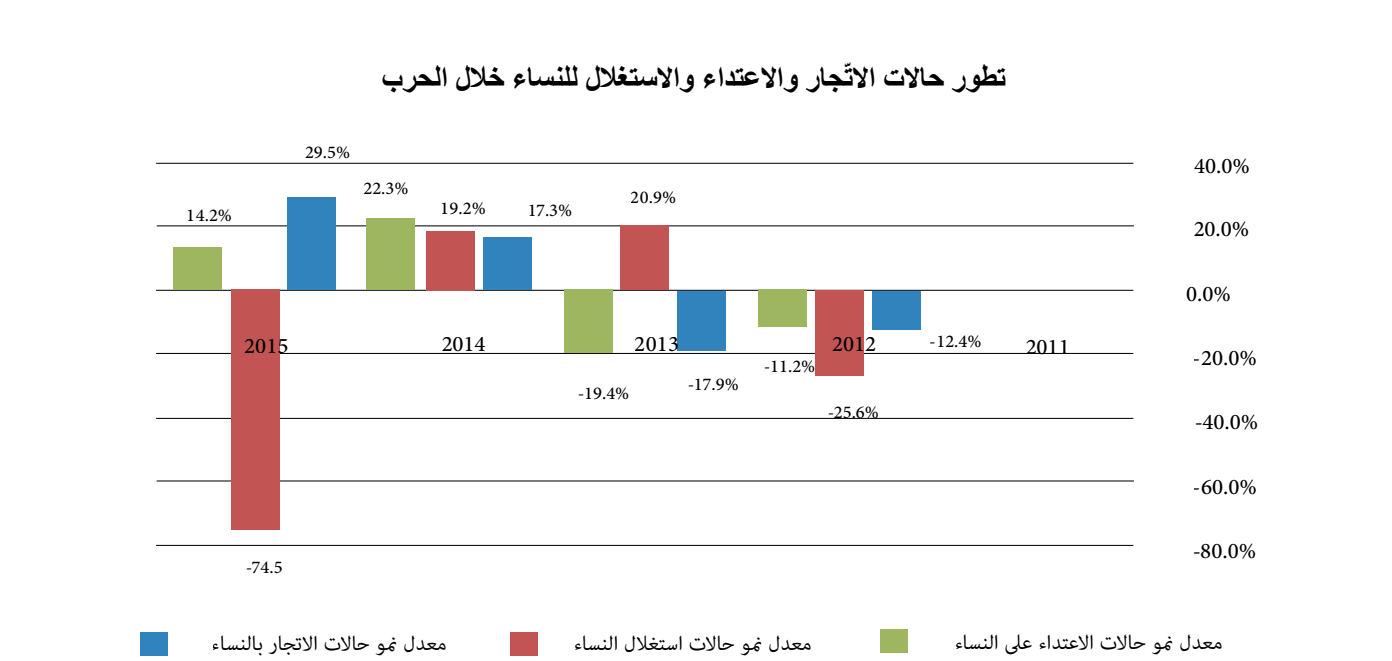
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو حالات العنف ضد الأطفال (%)			498.3	40.5	45.2	-36.1
معدل نمو حالات العنف ضد النساء (%)			207.8	-38.2	48.7	-49.8
أي مؤشرات أخرى تتعلق بالاتجار بالبشر (%)		249	-12.4	-17.9	17.3	29.5
عدد جرائم السلب	666	2095	3731	3062	1357	932
عدد جرائم القتل	329	1586	3351	3855	1853	1007

المصدر: بيانات وزارة الداخلية

من الجدول السابق، يتبين بوضوح أن عدد جرائم السلب قد ارتفع بمعدل (214.5%) عام 2011 مقارنة بعام 2010، وتابع ارتفاعه بمعدل (78.09%) عام 2012، ثم بدأ بالتراجع بصورة تدريجية، فقد تراجع بمعدل (17.9%) عام 2013، وتابع انخفاضه بمعدل (55.68%) عام 2014، ومن ثم بمعدل (31.3%) عام 2015. وفي إطار الجهود التي تبذلها الدولة السورية بهدف تحقيق المقصد الأساسية التي ترمي إلى إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر والحد من جميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال والنساء، اتجهت الدولة السورية نحو الحدّ من العديد من المظاهر والممارسات التي مورست ضد النساء والأطفال وظهرت نتائجها في انخفاض معدلات نمو حالات العنف هذه.

لقد تأثر وضع المرأة في الجمهورية العربية السورية إلى حدّ بعيد بالتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أفرزتها الحرب. والسبب في ذلك هو أنه في حالات الحرب واللجوء إلى العنف، تصبح النساء والأطفال أضعف الحلقات لاعتبارات متعددة، ومن ثمّ يصبحن هدفاً حقيقياً للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية المسلّحة والمجرمين.

وقد شهدت المناطق غير المستقرة تحديداً، ارتفاعاً ملحوظاً في أعمال العنف بكل صوره وأشكاله، وخاصة الاعتداء على النساء واستغلالهن والاتجار بهن، خاصة خلال السنوات 2012-2014. فقد ارتفع معدل النساء اللواتي تعرضن للاستغلال الجسدي والجنسي، كما ارتفع معدل النساء اللواتي تعرضن للاعتداء أو للاتجار بهن والبيع غير أنها عادت وتراجعت خلال العام 2015.



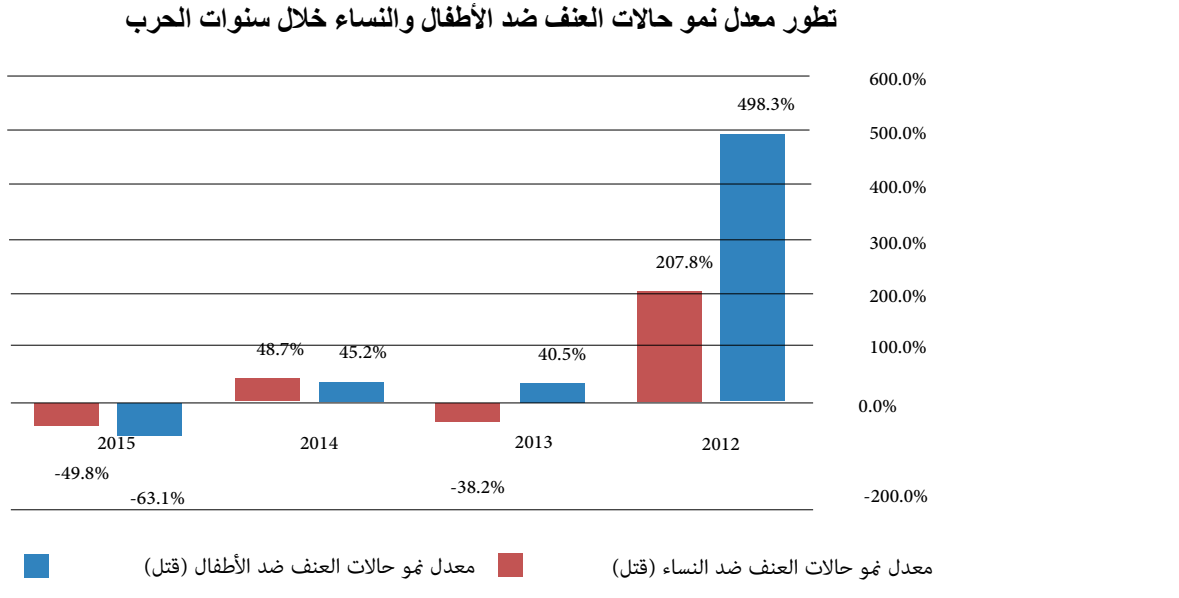
تشير البيانات بوضوح إلى أن نسب أو معدلات النساء اللواتي يتعرضن للاستغلال أو للاتّجار أو لصور اعتداء أخرى مختلفة كانت مرتفعة، وشهدت زيادة ملحوظة منذ عام 2013، حيث ارتفعت نسبة النساء اللواتي يتعرضن للاستغلال بمعدل (20.9%) عام 2013، بعد أن كانت هذه النسبة قد شهدت تراجعاً بمقدار (25.6%) عام 2012.

ومع مطلع عام 2015، تغير الوضع، حيث تراجعت نسبة النساء اللواتي يتعرضن للاستغلال بنسبة (93.7%)، كما تراجعت نسبة النساء اللواتي يتعرضن للاعتداء من (22.3%) عام 2014 إلى (14.2%) عام 2015، لكن الزيادة الأبرز كانت الارتفاع الكبير في نسبة النساء اللواتي يتعرض لأعمال الاتّجار، من (17.3%) عام 2014 إلى (29.5%) عام 2015. وفي الواقع، فإن أسوأ الأوضاع التي تعيشها المرأة كان في المناطق التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، حيث أصبحن ضحايا للاستغلال بكل صوره وأشكاله. ومما زاد الأمر تعقيداً الارتفاع الكبير في مستويات الفقر والحرمان، وتزايد وتائر مفاعيل الحاجة للمسائل الأساسية المتعلقة بشروط الوجود الإنساني والاستمرار على قيد الحياة، وهو ما جعلهن في موقع الحاجة الماسة، ومن ثمّ هدفاً سهلاً لمختلف أشكال الاستهداف والاستغلال المادي والمعنوي، بكل مضامينه وصوره. ولأجل التخفيف عن النساء ومعالجة التداعيات السلبية للحرب، قامت الدولة السورية باستصدار القوانين بهدف التخفيف من معاناة النساء، كقوانين مكافحة الإرهاب والخطف والاتّجار بالأشخاص. كما اتخذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان إجراءات لحماية النساء المعنفات، وأنشأت وحدة حماية الأسرة للاهتمام بالنساء المعنفات وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني لهن.

الحد من تطور معدل نمو حالات العنف ضد الأطفال والنساء: إن مشكلات النساء الناجمة عن تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي لا تنتهي بمسألة تعرضهن للاستغلال والاتّجار بهن أو الاعتداء عليهن. فمشكلات النساء تنعكس بصورة مباشرة على واقع الطفولة والأطفال الذين يتعرضون للعنف نتيجة تفكك الأسر وغياب الأم لأسباب مختلفة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسب التشرد والخروج من البيت، والحاجة إلى ضمان توفّر المأوى أو الغذاء....، ويجعل الأطفال صيداً ثميناً وهدفاً للجماعات

الإرهابية المسلّحة وغيرها من الجماعات التي تنتعش في ظروف الحروب والأزمات. وفي ظل حالة الحرب، ونتيجة الدور الواضح للجماعات الإرهابية المسلحة وعناصرها التي تتاجر بالأعضاء البشرية، فقد ارتفع معدل استخدام العنف ضد الأطفال بصورة كبيرة جداً، بمقدار (498.3%) عام 2012، وبقي ينمو خلال الأعوام 2013 و2014، لكن بمعدلات نمو وارتفاع أقل. فقد ازداد معدل استخدام العنف ضد الأطفال بمقدار (40.5%) عام 2013 وارتفع بصورة طفيفة عام 2014 حيث ازداد بمعدل (45.2%). وفي عام 2015، تغير المشهد، حيث تراجع معدل استخدام العنف ضد الأطفال بمقدار (63.1%).

أما معدل استخدام العنف ضد النساء، فقد ارتفع بمعدل كبير قارب (207.8%) عام 2012، وبقي المعدل موجباً لكنه تراجع عام 2013 بنسبة (38.2%)، ثم عاد وارتفع بنسبة (48.7%) عام 2014، ليعود ويتراجع بنسبة (49.8%) عام 2015.

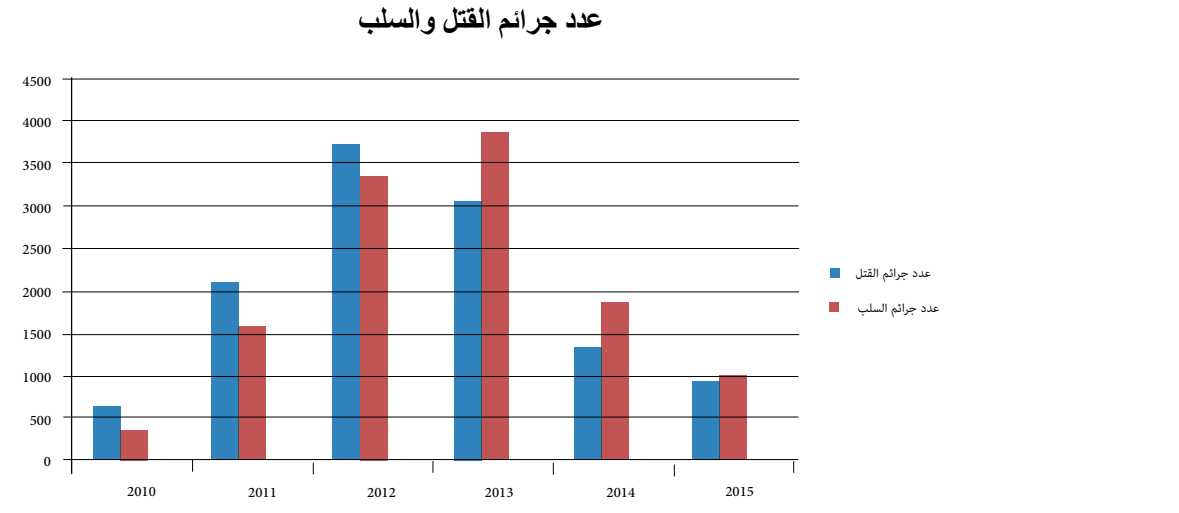


وفي سبيل الحد من جرائم العنف ضد الأطفال، قامت الحكومة السورية بمجموعة من الخطوات والإجراءات القانونية منها:

- إصدار تعديل لقانون العقوبات رقم 11 لعام 2013 يقضي بتجريم تجنيد الأطفال أو إصدار قانون خاص بذلك.
- اعتماد مجموعة من الخطط والبرامج الوطنية لإعادة تأهيل الأطفال واندماجهم في المجتمع.
- توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال غير المصحوبين.
- تعاون وزارة التربية واستيعابها للأطفال المتسربين الذين كانوا في المناطق غير المستقرة وحمايتهم.
- إعداد مشروع قانون لحقوق الطفل (وهو حالياً في مراحل إعدادة النهائية).

المؤشر 140-2 : معدلات نمو حالات جرائم القتل والسلب

ارتفع عدد جرائم القتل بصورة كبيرة خلال الحرب من (392) جريمة عام 2010 إلى 1586 عام 2011. وقد بلغت ذروتها عام 2013، حيث بلغت (3855) جريمة قتل. وهذا يعني أنها ارتفعت بمعدل (1071.7%) ما بين 2010 و2013. وبعد عام 2013، تراجعت بصورة تدريجية وواضحة إلى 1853 جريمة عام 2014، وإلى 1007 عام 2015، أي إنها تراجعت بمعدل (-73.8%) خلال السنوات 2013 و2015. أما جرائم السلب، فقد بلغت (666) جريمة عام 2010، وارتفعت إلى (2095) جريمة عام 2011، وقفزت بصورة كبيرة إلى (3731) جريمة عام 2012، ثم تراجعت بصورة طفيفة، حيث بلغت(3062) جريمة عام 2013. وفي عام 2014 تراجعت بصورة واضحة إلى (1357) جريمة، ثم انخفضت إلى (932) جريمة عام 2015.



يعني ما سبق أن عدد جرائم السلب كان قد بلغ ذروته عام 2012، وبصورة أقل عام 2013، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في وتائر العمليات الإرهابية ضد مؤسسات الدولة السورية والمدنيين، وتزايد المساحات التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة والتي استغلت انعدام الاستقرار في بعض المناطق لتنفيذ أعمال سلب ونهب وقتل. ولكن عدد جرائم القتل والسلب اتجه للانخفاض بصورة واضحة في الأعوام 2014 و2015، وذلك بعد أن استطاعت الدولة السورية تحرير الكثير من المناطق السورية من الإرهاب وإعادة الاستقرار من جديد إليها، بشكل مكثها من الإمساك بخيوط الكثير من الجرائم وتحديد أطرافها بدقة وإلقاء القبض على الكثير من اللصوص والمجرمين ومحاسبتهم.

المؤشر 140-3 : معدلات نمو حالات الخطف

لم تكن حالات الخطف في الجمهورية العربية السورية عام 2010 تتجاوز معدل 0.001% من إجمالي الجرائم المرتكبة. غير أنه مع بداية الحرب، ازدادت هذه النسبة بصورة واضحة وملحوظة، فقد ارتفعت نسبة الخطف من مجموع الجرائم المرتكبة عام 2011 بمعدل 1876.2%، واستمرت بالارتفاع عام 2012 بمعدل 404.6%، لكنها تراجعت خلال الأعوام التالية بمعدل -1609% عام 2013، واستمرت بالانخفاض بمعدل- 59% عام 2014، و- 65.9% عام 2015.

وفي الواقع، ارتفعت أعمال الخطف لأسباب متعددة ومختلفة، فقد يكون الخطف لأسباب مالية ومادية (الحصول على موارد مالية لقاء الإفراج عن المخطوف) أو قد يكون لأسباب انتقامية وثأرية كرد فعل انتقامي من قبل الجهات الخاطفة، أو لأسباب أخرى سياسية واجتماعية ثقافية...، وقد تراجعت هذه الجرائم مع تحرير الدولة السورية لمعظم الأراضي السورية من الإرهاب وتطبيقها القوانين الوطنية الجديدة التي تجرم الخطف وتشدد من عقوبته.

المؤشر 140-4 : معدلات نمو جرائم الاتجار بالبشر

توافقت أعمال القتل والسلب والخطف مع ممارسة وظاهرة كانت نادرة في الجمهورية العربية السورية وهي ظاهرة الاتجار بالبشر، التي لم تكم نسبتها تتجاوز حدود الـ (1 بالآف) في الجمهورية العربية السورية عام 2010. فقد ارتفع المؤشر الخاص بهذه الجريمة بمعدل (249%) عام 2011، لكنه عاد وتراجع إلى (236.6%) عام 2012، وإلى (218.7%) عام 2013، ثم عاد واتجه للارتفاع إلى (236%) عام 2014 وإلى (265.5%) عام 2015.

وفي الواقع، فإن المؤشرات المتعلقة بأعمال القتل والعنف والخطف والتعذيب ضد الأطفال والنساء واستغلالهم والاتجار بهم كانت قد اتجهت للارتفاع خلال عام 2012، وبلغت ذروتها 2013، إلا أنها عادت وتراجعت بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع بداية عام 2014.

المقصد (141): الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادته ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030

واجهت الجمهورية العربية السورية منذ العام 2011 حملة شرسة لزعة أمنها واستقرارها والتدخل السافر في شؤونها الداخلية من قبل دول وكيانات إقليمية، وقد كان استخدام الإرهاب كأداة لتحقيق ذلك أبرز وجوه هذا التدخل، حيث عملت هذه الجهات على التحريض على العنف والإرهاب وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتقديم شتى أنواع الدعم لهم بهدف إسقاط الدولة السورية.

ولقد وثقت الأمم المتحدة في تقاريرها ذات الصلة وجود عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب الذين قدموا من 115 دولة إلى سوريه بتمويل من حكومات ومنظمات وجهات أخرى، وانخرطوا في صفوف جماعات إرهابية متعددة التسميات والولاءات ارتبطت بتنظيمي «جبهة النصرة» و«داعش» الإرهابيين.

وقد برز جلياً خلال الحرب انخراط إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتقديم الدعم المادي والعسكري واللوجستي المباشر لعناصر تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين والجماعات الإرهابية المرتبطة والمتحالفة معهما، وخاصة في منطقة فصل القوات، في خرق واضح لقرار مجلس الأمن 350 لعام 1974 الخاص بفصل القوات، وخرق لقرارات مجلس الأمن والصكوك الدولية الخاصة بمحاربة الإرهاب. وقد أدى هذا الانخراط إلى زيادة معاناة المدنيين في هذه المناطق وتهديد أمن وسلامة العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف).

لقد عملت الدول الداعمة للإرهاب في الجمهورية العربية السورية على إنشاء منظمات إرهابية عدة، كمنظمة «الخوذ البيضاء» الإرهابية، وتقديم كافة أشكال الدعم لكيانات إرهابية مصنفة على قوائم مجلس الأمن ذات الصلة كـ «داعش وجبهة النصرة» وغيرهما، وتوجيهها لاستهداف مدنيي سورية وتدمير البنى التحتية لسورية والمنجزات التنموية التي حققتها سوريه على مدى عقود مضت. وقد أقر مسؤولو هذه الدول نفسها بهذا الدعم، ومنها ما أشار إليه رئيس وزراء قطر السابق حول تخصيص حكام قطر والسعودية لما يزيد عن 137 مليار دولار أمريكي بهدف استهداف الدولة السورية عوضا عن توجيهها لدعم الخطط التنموية في الجمهورية العربية السورية.

ولسنوات تجاهل المجتمع الدولي بضغط من دول نافذة وأدواتها، الدعوات السورية المتكررة لاتخاذ خطوات جادة وملموسة لمكافحة الإرهاب الذي تتعرض له الجمهورية العربية السورية والذي من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وقد أثبتت الوقائع صحة ما حذرت منه الجمهورية العربية السورية بعد تكشف دور الداعمة للإرهاب في ترويج التعاليم الدينية المشوهة والفكر المتطرف والتحريض على الإرهاب وتمويله بالمال والسلاح والحملات الدعائية.

لقد أكدت الحرب التي شهدتها الجمهورية العربية السورية على مبدأ مفاده أنه طالما تعتمد بعض الدول على مبدأ القوة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وطالما يتم تبديد ثروات العالم وإنفاق مليارات الدولارات على استخدام الإرهاب كأداة لخدمة أجندات بعض الدول ومصالحها، لن تتحقق مستويات التنمية التي نصبو إلى تحقيقها، لا بل على العكس ستستمر المجتمعات بخسارة منجزاتها التنموية التي تحققت منذ عقود مضت.

وتعتبر الجمهورية العربية السورية التزام الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية بمكافحة الإرهاب وفقاً لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن 2253، أولى أولويات النهوض مجدداً بالواقع المعيشي للمواطنين السوريين وبدء مسار التنمية المستدامة الحقيقي في الجمهورية العربية السورية. وقد قامت الحكومة السورية بواجبها الدستوري الوطني والدولي في هذا الصدد، حيث عملت على تسخير جهودها في محاربة الإرهاب بالتعاون مع أصدقائها من الدول التي تؤمن بمبادئ القانون الدولي وتحارب الإرهاب قولاً وفعلاً، وقد ساهم هذا الجهد في خلق البيئة المناسبة للتخصير للخطط التنموية جنباً إلى جنب مع تعزيز الاستجابة الإنسانية لاحتياجات المواطنين السوريين، ناهيك عن أن هذا التقدم في محاربة الإرهاب المنتشر في الجمهورية العربية السورية هياً الظروف المناسبة لتعزيز نهج الحوار والتشاركية بين السوريين في بناء وطنهم وإعادة دوران مسار التنمية فيه.

المؤشر 1-141 : الأصول المسروقة

في ظروف الحرب التي شنت على الجمهورية العربية السورية نشطت عمليات التهريب عبر الحدود، ودور الأسواق السوداء في النشاط الاقتصادي، وتنامت بقوة أنشطة اقتصاد الظل، ومصادر إنتاج الأموال المشبوهة، وعمليات غسل الأموال، والتعدي على أملاك الدولة وثرواتها ومؤسساتها، وبعض الأعمال المتعلقة بالأتجار بالبشر، والسمسرة والعمولات، وعمليات النصب والاحتيال وغير ذلك، وتحديداً في المناطق غير المستقرة التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة.

وفي الواقع، فإن معظم هذه المؤشرات المذكورة كانت قد شهدت زيادة كبيرة خلال سنوات الحرب في جميع المناطق السورية، حيث تم الاعتداء على الغابات والحراج ومصادر المياه والثروات. وتزايد دور اقتصاد الظل وعمليات التهريب... وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتداء الأبرز تمثل باستنزاف ثروات الجمهورية العربية السورية بشكل كبير وإحاق خسائر كبيرة بها، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في الموارد المالية العامة للدولة السورية، وبالتالي أحدث تراجعاً في قدرات مؤسسات الدولة السورية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل الإنفاق الأساسي أو الضروري لتوفير مستلزمات المواطنين الأساسية.

وقد تركزت هذه الاعتداءات بصورة أساسية في المناطق التي يوجد فيها القسم الأكبر من ثروات الجمهورية العربية السورية الطبيعية، من نفط وغاز وفوسفات وثروات طبيعية أخرى مختلفة، وهي المناطق التي انتشرت فيها الجماعات الإرهابية المسلحة التي قامت بسرقة النفط والغاز وبعض الثروات الأخرى، فضلاً عن سرقة الآثار واستخدام عواندها لتمويل العمليات الإرهابية والحصول على مستلزماتها من أموال وعتاد وتجنيد للإرهابيين المقاتلين الأجانب والمجرمين. وكانت هذه التعديات والمسروقات يتم تسجيرها وتصريفها عبر تجار أوروبيين ووسطاء أتراك. ولعل من أبرز الأدلة على ذلك، عرض قسم من المسروقات الأثرية السورية في متاحف عالمية كمتحف لندن، وهو ما يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولقرارات الأمم المتحدة وقرارات منظمة اليونسكو التي تقتضي بإعادة هذه المسروقات الأثرية إلى حكومة الجمهورية العربية السورية.

تطور كميات النفط والغاز المسروقة بين عامي 2011 و2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد براميل النفط المسروقة والمهدورة /م. برميل/	0	2	4	6	22.3	20
غاز منزلي مسروق ومحروق(م.م3)	0	563	4000	16000	40344	39137
غاز طبيعي مهودر ومحروق(م.م3)	0	71	100	300	530.5	396

ومع اندلاع الحرب في العام 2011، ارتفع عدد براميل النفط المهدورة والمسروقة إلى (2) مليون برميل عام 2011، ومن ثم إلى (4) مليون برميل عام 2012. وتابع الارتفاع إلى (6) مليون برميل عام 2013، وبلغ ذروته عام 2014 حيث وصل إلى(22.3) مليون برميل. لكنه عاد وانخفض بمقدار 2.3 مليون برميل ليصل إلى (20) مليون برميل عام 2015. ويعني ذلك أن عدد البراميل المسروقة والمهدورة كان قد تضاعف بمقدار (10) مرات خلال السنوات 2011 2015، وبمعدل نمو (900%).

أما حجم الكمية المهدورة والمسروقة من الغاز المنزلي، فقد ارتفع من (563) مليون متر مكعب عام 2011 إلى (40344) مليون متر مكعب عام 2014،أي إن نسبة الغاز المهدور والمسروق ارتفعت بمعدل (7065.89%) خلال السنوات 2011 و2014، ثم تراجعت بمعدل (2.99%)، إلى أن بلغ الحجم (39137) م3 عام 2015، أي إنه ازداد بمعدل نمو مقداره (6851.5%) خلال السنوات 2010-2015.

وارتفعت كمية النفط والغاز المسروق والمهدور والمحروق بصورة تدريجية خلال السنوات 2011-2015، وبلغت ذروتها خلال عام 2014. ويعود هذا الارتفاع في الواقع إلى انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في المناطق التي تتواجد فيها معظم حقول النفط والغاز، في الشرق والشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، فإن اعتداءات هذه الجماعات والدور التدمير والتخريبي الذي قامت به، حرم الدولة السورية من موارد وإيرادات مهمة وأساسية كانت في أمس الحاجة إليها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لجميع شرائح الشعب السوري ومكوناته المختلفة، فضلاً عن حجم الأضرار الهائل والكبير الذي ألحقته السياسات التخريبية للجماعات المسلحة بالبيئة الطبيعية، التي باتت تحتاج إلى موازنات كبيرة لصيانتها وترميمها وإعادة تأهيلها.

تعدى الإرهاب المنهج حدود الموارد الطبيعية ليطول الإرث الثقافي والحضاري السوري، حيث شهدت المرحلة بين عامي 2011 و2015 سرقة أكثر من 3558 قطعة أثرية مسروقة من المتاحف والأوابد والمواقع الأثرية السورية التي تعود إلى حقب تاريخية مختلفة.

المقصد (142): الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

المؤشر 1-142 : أنشطة الأعمال

شهدت سنوات الحرب ارتفاعاً ملحوظاً في مختلف أشكال الفساد، حيث تراجعت جميع المؤشرات الكمية المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال وبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والوصول إلى الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعمار. ويشير الجدول التالي إلى ترتيب الجمهورية العربية السورية الدولي في مؤشرات التنافسية وممارسة الأعمال الواردة في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادة عن البنك الدولي وتقارير التنافسية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

تطور مؤشرات أنشطة الأعمال

المؤشر	2010	2011	2012	2014	2015
ممارسة أنشطة الأعمال	143	136	134	165	175
بدء النشاط التجاري	133	133	129	135	152
استخراج تراخيص البناء	132	132	133	189	189
الوصول إلى الكهرباء	–	82	83	78	76
تسجيل الملكية	82	79	82	82	82
الحصول على الائتمان	181	170	174	163	165
حماية المستثمرين	119	107	111	113	114
دفع الضرائب	105	106	111	113	117
التجارة عبر الحدود	118	122	122	143	146
إنفاذ العقود	176	176	175	175	175
تسوية حالات الإعسار	87	100	102	120	119
المتطلبات الأساسية	72	84	77		
المؤسسات	57	78	70		

وفي الواقع، فإن التراجع الكبير في المؤشرات المذكورة يرجع في المقام الأول إلى الظروف الملازمة للحرب والتي كان لها دور كبير في إضعاف دور مؤسسات الدولة وسلطة القانون في المناطق غير المستقرة، فضلاً عن الظروف الاقتصادية التي انعكست بصورة سلبية على مستوى معيشة المواطن في الجمهورية العربية السورية. وبغية معالجة أوجه القصور والخلل التي توسع من دائرة الفساد، اتجهت الحكومة السورية نحو اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية منها:

- إعادة النظر في هيكلية الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- استصدار تشريعات تجرم هذا النوع من الأعمال، كقانون العقوبات الاقتصادية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- العمل على تفعيل دور المؤسسات الرقابية، كالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، وتعزيز دور السلطة القضائية في مكافحة جرائم الفساد والرشوة والاتجار بالوظيفة العامة واستغلال النفوذ.

المقصد (143): إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ثمة بنية تنظيمية ومؤسساتية مهمة في الجمهورية العربية السورية تمارس الرقابة على المؤسسات، وتدقق في آلية عملها بصورة مستمرة ودائمة، وذلك كإطار سياساتي يستهدف تكريس مبدأ الشفافية في العمل. وهذه المؤسسات تمارس دورها الرقابي على جميع المستويات دون استثناء.

وفي الواقع، هناك عدد من الجهات التي تمارس الرقابة والتدقيق في أداء المؤسسات والبنى التنظيمية والإدارية المذكورة، منها ما يمارس الرقابة والتدقيق السابق، ومنها ما يمارس الرقابة والتدقيق اللاحق. ويمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى العديد من المؤسسات الرقابية، كمديريات الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات، والجهاز المركزي للرقابة المالية، والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش. ويبقى الأبرز والأهم هو الرقابة التي يمارسها مجلس الشعب، فضلاً عن الرقابة التي تأتي من المؤسسات الإعلامية وغيرها.

ولم تقتصر عمليات المراقبة وتتبع الأداء والإجراءات الخاصة بمعالجة الفساد وتكريس المزيد من الشفافية والوضوح في آليات عمل المؤسسات المذكورة على أجهزة وآليات الرقابة التقليدية المذكورة آنفاً، بل اتجهت الحكومة السورية إلى تشكيل العشرات من اللجان الفنية المختصة للتدقيق في آليات عمل الكثير من المؤسسات، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى بيئة شفافة توفر الشروط الأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة، وتساعد في وضع حد لمختلف أشكال الفساد.

وتسعى الجمهورية العربية السورية بصورة دائمة نحو حوكمة عمل المؤسسات الرقابية المذكورة، وذلك بهدف الارتقاء بآليات عملها إلى المعايير الدولية (معايير الحوكمة النازمة لعمل هذه المؤسسات على مستوى العالم). ولذا فقد اتجهت الحكومة السورية نحو:

- إعادة هيكلة المؤسسات الرقابية.

- سن المزيد من التشريعات والقوانين المتعلقة بتكريس الشفافية ومحاربة الفساد (تشكيل لجان تدقيق وتحقيق مهمتها تحديد مكان الخلل والضعف، ورفع المقترحات والتوصيات لصناع القرار والجهات المختصة في المستويات الإدارية والحكومية المختلفة).

- العمل المكثف على تطوير القدرات والمعارف البشرية للكوادر التنفيذية في مختلف المؤسسات والأجهزة الرقابية، وذلك عن طريق برامج التدريب والتأهيل والدورات التخصصية، ورصد الاعتمادات اللازمة للاستثمار المكثف في العنصر البشري، فضلاً عن توجه الحكومة نحو التوسع الكبير في نشر شبكة الإنترنت في مختلف المناطق. وكان من شأنه كل ذلك المساعدة في توسيع فرص التعلم الذاتي وتطوير القدرات ورفع مستوى المهارات، والاطلاع على آخر ما انتهت إليه مؤسسات الحوكمة العالمية على مستوى المفاهيم والمؤشرات التدقيقية والرقابية والإشرافية.

إضافة لما تقدم، اتجهت الحكومة السورية وفي إطار برنامج إصلاح اقتصادي عام، نحو توسيع الفضاء للنقاش العام بالسياسات العامة للدولة، وخاصة السياسات الاقتصادية التي تمس حياة المواطن بصورة مباشرة. ولذا فقد وسعت الحكومة السورية هامش الحريات الإعلامية وشجعت على الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على مكامن الخلل والفساد، كما رخصت للمزيد من المؤسسات والقنوات الإعلامية الفضائية الخاصة، باعتبار أن الإعلام يعدّ مدخلاً أساسياً مهماً يمكن أن يساعد في الحد من ظاهرة الفساد ومختلف أشكال التجاوزات والانحرافات عن المسار الطبيعي والقانوني لعمل المؤسسات.

وعلى المستوى الدولي، تشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تفعيل عنصر المساءلة للحكومات والمنظمات والأشخاص التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ومن بين هذه الانتهاكات:

- تمويل ودعم الإرهاب في الجمهورية العربية السورية وتحويله كورقة ضغط سياسية لتدمير مؤسسات الدولة السورية وابتزازها سياسياً.

- فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب على قطاعات حيوية، كالغذاء والصحة والتعليم والطاقة والتحويلات المالية، بدلاً من دعم سورية في مواجهة ظروف الحرب.

- التدخلات الخارجية السلبية في الشأن السياسي السوري، وذلك من خلال دعم الإرهاب وزرع بذور الفتنة والطائفية والمذهبية والعرقية في الشعب السوري.

- الإيقاف أحادي الجانب للمشاريع التنموية الدولية المخصصة للجمهورية العربية السورية.

- حرمان الجمهورية العربية السورية من عضويتها في بعض المنظمات الدولية، وتجميد الأصول السورية في الخارج وحرمان المؤسسات السورية، خاصة المصارف السورية وقطاع الأعمال، من القيام بدورها في تأمين مستلزمات عيش المواطنين.

- الترويج الطائفي والمذهبي بين السوريين باستخدام شتى الوسائل التكنولوجية ووسائل الإعلام.

- فرض شروط على تقديم المساعدات الإنسانية وتقليص المخصصات المالية لخطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

- حرمان سكان الجولان السوري المحتل من حقهم في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي والعودة إلى وطنهم الأم، ومن حقوهم المشروعة كاملة، خاصة حقّهم في الحياة والعمل والصحة والتعليم والتنقّل والملكية والعيش بمستوى معيشة لائق.

المقصد (144): ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

طرحت الحكومة السورية منذ مطلع عام 2001 برنامج إصلاح اقتصادي وإداري شامل ومتكامل، وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث وورشات العمل، وتم الاستعانة بالعديد من الخبراء والخبرات المتعددة المشارب والانتماءات بهدف تحديد المشكلة الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد السوري. وقد خلصت جميع الدراسات والأبحاث والخبرات إلى أن المشكلة الأساسية تتولد من مستويين اثنين هما:

- الحاجة إلى تعزيز اللامركزية الإدارية والعمل الإداري.

- التدخل الكبير أو الواسع للدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية).

ولذلك، اتجهت الحكومات السورية إلى التركيز على مسألة إعداد وتأهيل الكوادر الإدارية والقيادية، وأنشأت لذلك العديد من مراكز التطوير والتدريب الإداري (المعهد الوطني للإدارة العامة والمعهد العالي لإدارة الأعمال وتطوير البنية الإدارية لمعهد التنمية الإدارية، الخ).

في العام 2017، تمت إعادة طرح مشروع الإصلاح الإداري كبرنامج عمل حكومي بهدف تجاوز نقاط الركود الإداري لمؤسسات الدولة السورية وتفعيل أدائها وتحسينه استناداً إلى تطوير المؤسسات لتصبح أكثر عصرية وشفافية وفاعلية. وعلى مستوى آخر، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، اتجهت الحكومة السورية نحو التخلي عن نهج التخطيط المركزي والتحول نحو نهج التخطيط التأشيري، وذلك في ظل توسيع دائرة الانفتاح الاقتصادي على القطاع الخاص المحلي والعالم الخارجي، وذلك في إطار ما عرف باقتصاد السوق الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، فقد اتجهت الحكومة السورية نحو منح إدارات المناطق والمحافظات هامشاً أكبر للعمل دون انتظار التوجيهات والقرارات المركزية.

وعلى المستوى الاقتصادي، اتجهت الحكومة السورية نحو تنفيذ الكثير من الخطوات التحريرية على مستوى الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بإمكانات وفرص القطاع الخاص في الدخول لأنشطة اقتصادية لم تكن متاحة له سابقاً.

ومع مطلع عام 2011، وبخاصة في ضوء مفاعيل الحرب، اتجهت الحكومة السورية نحو تنفيذ خطوات إصلاحية أوسع على المستوى الاقتصادي والسياسي والإداري، حيث قامت بوضع برنامج تنفيذي جديد يتضمن مجموعة كبيرة من الإجراءات والسياسات، بدأت بإجراءات رفع حالة الطوارئ، واعتماد دستور جديد للبلاد في عام 2012، وصدر عدة قوانين، كقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإدارة المحلية وقانون تنظيم حق التظاهر، ووضع برامج تأهيل وتدريب، وإحداث وزارة للمصالحة الوطنية ووزارة للتنمية الإدارية، وإعطاء السلطات المحلية (المحافظة، المجالس المحلية الحكومية) دوراً كبيراً في إدارة الوحدات الإدارية لامركزيًا، كل ذلك لتعزيز ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات، وشامل للجميع، وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. كما اتجهت الحكومة السورية لإصدار قانون التشاركية، وتقديم المزيد من التسهيلات والإجراءات التي يمكن أن تساعد القطاع الخاص وأصحاب المبادرات ليكونوا شركاء حقيقيين ومبادرين في عملية التحضير لإعادة البناء والإعمار.

المقصد (145): توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

تتوقف قدرة الدول على تقديم المبادرات ومن ثمّ بناء التحالفات والانخراط في أطر ومنظمات دولية، وإلى حدٍّ بعيد، على توفّر مجموعة من الشروط والمعطيات والتي عادة ما تدرج في إطار التصنيف في مستويين اثنين هما:

المستوى الأول، وهو المستوى الداخلي: وهنا لا بد من الإشارة والتأكيد على أنه كلما كانت الدولة مستقرّة وتعيش ظروفأً سياسية واقتصادية متينة، وتمارس شروط السيادة على أراضيها ومقدراتها، ستكون أكثر حضوراً وفاعلية على المستوى الدولي، وخاصة في سياق صياغة الشروط والأطر التنظيمية للمؤسسات التي تقوم بصياغة المعايير والأسس والمؤشرات التي تتبناها وتعمل وفقها مؤسسات الحوكمة العالمية.

المستوى الثاني، وهو المستوى الخارجي: كلما كانت الدولة تعيش ظروف علاقات دولية عادية، خالية من التهديدات باستخدام القوة، أو باستخدام التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، كانت في وضع استراتيجي أفضل من الناحية السياسية والاقتصادية يؤهلها للمساهمة بصورة فعالة في صياغة المؤشرات الأساسية للمؤسسات الحوكمية، التي باتت تمارس في الوقت الراهن دوراً أساسياً على المستوى الدولي أكثر من أي وقتٍ مضى. ما تزال بعض الدول النافذة على المستوى الاقتصادي والسياسي العالمي مستمرة في منع الدول النامية من أداء دورها في إدارة المؤسسات العالمية والمشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي، ومثاله استمرار بعض الدول الغربية في منع الدول النامية من لعب دور فاعل في إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد ألحقت الحرب التي شنتّ على الجمهورية العربية السورية والأعمال الإرهابية للجماعات المسلحة، إضافة إلى التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، أضراراً بالغة بالاقتصاد السوري، وبخاصة على مستوى القطاع

المالي والتكنولوجي والصحي. ناهيك عن إضعاف الدور السوري إضعافاً كبيراً على المستوى الدولي، وحرمان الجمهورية العربية السورية من الكثير من نقاط القوة التي كانت تتمتع بها على امتداد عقود طويلة من الزمن.

لقد استنزفت الحرب وأعمال المجموعات الإرهابية المسلحة، إلى جانب التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، كثيراً من قدرات ومقدرات الدولة السورية على المستوى الاقتصادي والسياسي، وفوتت عليها الكثير من فرص المبادرة وإمكانات التأثير في مجريات الأحداث الدولية، ومنها بالطبع مسألة توسيع وتعزيز مشاركتها في مؤسسات الحوكمة الدولية.

المقصد (146): توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030.

المؤشر 146-1 : التسجيل في الأحوال المدنية والممنوحين البطاقات الشخصية

تعرض المجتمع السوري في ظل الحرب إلى مشكلات اجتماعية متشابكة ومعقدة، رافقت عمليات النزوح واللجوء والهجرة إلى مناطق مختلفة في الداخل والخارج، مع ما رافق ذلك من ولادات، وهو ما جعل قسماً كبيراً من العوائل والأسر غير قادرة على تسجيل أبناءهم، فضلاً عن أن قسماً كبيراً من سجلات ووثائق أمانات السجل المدني كانت قد أُلْتُفِت من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة. ولذلك، اتجهت الحكومة السورية نحو اتخاذ إجراءات وتدابير مختلفة على مستويات عدة منها:

تسجيل الأطفال دون الخامسة من العمر: بلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة المسجلين لدى السجل المدني 2590339 طفلاً عام 2010، ليرتفع إلى 2700983 عام 2011، وإلى 2751738 طفلاً عام 2012، ثم انخفض إلى 2485593 عام 2013، واستمر بالانخفاض ليصبح 2061828 عام 2014 و1588812 عام2015. ويرجع الانخفاض في العامين الأخيرين إلى وجود مناطق لم يتمكن أهاليها من تسجيل أبنائهم بسبب انتشار المجموعات الإرهابية المسلحة في هذه المناطق وفرضها الحصار على المدنيين، إضافة إلى ازدياد نسبة المواطنين الذين غادروا البلاد إلى دول أخرى، وعدم تمكنهم من تسجيل الولادات الجديدة بسبب عدم وجود بعثات دبلوماسية سورية في تلك الدول.

تسجيل الأطفال دون ثمانية عشرة عاماً: بلغ عدد الأطفال المسجلين 9493714 عام 2010، وارتفع إلى 9732738 طفلا عام 2011، واستمر بالارتفاع فوصل إلى 9916944 عام 2012، وانخفض ليصبح 9839130 عام 2013، ثم استمر بالانخفاض إلى 9567948 عام 2014 وإلى 9272482 عام 2015. ويرجع الانخفاض في العامين الأخيرين أيضاً إلى وجود مناطق لم يتمكن أهاليها من تسجيل أبنائهم بسبب انتشار المجموعات الإرهابية المسلحة فيها وفرض الحصار على الأهالي، إضافة إلى ازدياد نسبة المواطنين الذين غادروا البلاد إلى دول أخرى، وعدم تمكنهم من تسجيل الولادات الجديدة بسبب عدم وجود بعثات دبلوماسية سورية في تلك الدول.

منح البطاقات الشخصية: بلغ عدد الهويات الممنوحة عام 2010 نحو 788328 هوية، وارتفع إلى 890015 عام2011، ثم إلى 738044 عام 2012. بدأ العدد بالانخفاض بعد ذلك فوصل إلى 544015 عام2013، واستمر لينخفض إلى 694693 عام 2014، وانخفض إلى 476781عام 2015. ويرجع الانخفاض في السنوات الأخيرة أيضاً إلى وجود مناطق لم يتمكن الشباب فيها من الحصول على بطاقات شخصية بسبب انتشار المجموعات الإرهابية المسلحة فيها وحصارها الأهالي، إضافة إلى ازدياد نسبة المواطنين الذين غادروا البلاد إلى دول أخرى، وعدم تمكنهم من تسجيل الولادات الجديدة بسبب عدم وجود بعثات دبلوماسية سورية في تلك الدول.

من الواضح مما تقدم أن هناك تراجعاً في عدد الأطفال المسجلين دون سن الخامسة أو عدد الأطفال المسجلين دون سن الثمانية عشر، وكذلك عدد الذين حصلوا على بطاقات شخصية في سنوات الحرب، وذلك بسبب خروج بعض أمانات السجل المدني عن الخدمة، إما بسبب تدميرها أو الاستيلاء عليها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وإتلاف سجلاتها صعوبة وصول النازحين، وخصوصا الموجودين في المناطق غير المستقرة إلى مراكز السجل المدني. أما فيما يتعلّق بالمواطنين الموجودين خارج القطر، فقد أدى إغلاق السفارات إلى عدم تسجيل الأطفال السوريين. وقد عمدت الحكومة السورية إلى اتخاذ عدة إجراءات لتسهيل تسجيل الأطفال والحصول على هويات شخصية تتمثل في:

- افتتاح أمانات بديلة وزيادة عدد مراكز الخدمة.
- اعتماد مبدأ النافذة الواحدة.
- إصدار قانون منح أجناب محافظة الحسكة جنسية الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي رقم/49 لعام 2011.
- كفالة الدستور السوري لجميع المواطنين الهوية القانونية.

المقصد (147): كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفق التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

يشتمل القانون الدولي الإنساني، والمنظومات التشريعية المتفق عليها النازمة لحقوق الإنسان، والأطر التشريعية والسياساتية التنموية المختلفة، على معايير ومؤشرات حقوقية وتنموية متعددة، على درجة عالية من الأهمية، باتت تشكل معايير حوكمية تعكس إلى حدّ بعيد نتائج السياسات المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، خاصة في ظل الإطار المعاصر للتنمية كممارسة سياساتيه وتشريعية، تستهدف توسع الخيارات أمام الناس ورفع مستوى الحرية والقدرة على الاختيار.

وفي هذا الإطار، اتجهت الحكومة في الجمهورية العربية السورية لتبني مجموعة من التشريعات والقوانين والسياسات التي يمكن أن تساعد في الاستجابة والتكيف مع المؤشرات التي جاءت في سياق منظومة الحقوق والحريات، والتي تندرج في سياق الاتفاقات الدولية وشرة حقوق الإنسان وأدبيات التنمية المعاصرة واستهدافها.

وبناء على ذلك، فقد كفل الدستور السوري والقوانين السورية حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومة بفضل اعتماد مبدأ الشفافية، وحرية الرأي والتعبير. وأصدرت الحكومة السورية مجموعة كبيرة من القوانين منها دستور الجمهورية العربية السورية الجديد، وقانون الإعلام، وقانون

الأحزاب. كما اتخذت الدولة عدداً من الإجراءات التي تمكّن وصول الجمهور إلى المعلومة عن طريق المواقع الإلكترونية للوزارات والجهات الحكومية، وتخصيص موقع خاص باسم التشاركية لإبداء الرأي في القوانين وغيرها من القضايا المتعلقة باطلاع المواطنين على نتائج أعمال الحكومة.

وعلى مستوى آخر، وفي سبيل تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف، اتجهت الحكومة السورية نحو تبني سياسة توسعية فيما يتعلق بالاتصالات والإعلام الإلكتروني، وتم إطلاق عشرات المواقع الإعلامية الإلكترونية، كما قامت بإبرام عقود كبيرة ووضع خطط نوعية فيما يتعلق بنشر بوابات الإنترنت وتوفير الحواسيب والتوسع في شبكة الاتصالات الثابتة والمحمولة. وتقديم خدمة الإنترنت بأسعار مقبولة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تعزيز التعاون الدولي على النحو الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، لمكافحة استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا ووسائل الإعلام لدعم الإرهاب أو الترويج للأفكار المتطرفة، يعتبر من أحد أهم شروط ومقومات تحقيق هذا المقصد.

المقصد (148): تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بوسائل منها التعاون الدولي لبناء القدرات.

في ضوء التحولات الكبيرة التي جاءت في سياق العولمة، بكل تجلياتها ومضامينها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية،بات المجتمع الدولي أكثر تواصلاً وتشابكاً، ولم يعد بذلك ممكناً لأي بلد من البلدان أن يعيش في ظروف العزلة والانكفاء، أو في ظل قوانين وسياسات وطنية منغلقة. فالحاجة للتواصل والتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية باتت تشكل جزءاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار يشكل التعاون الدولي والانفتاح نافذة مهمة، يمكن عن طريقها توفير الموارد والإمكانات المالية والتقنية والبشرية والمعرفية، الضرورية لرفع مستوى القدرات والارتقاء بمستوى الكفاءات للأفراد وللمؤسسات الوطنية.

وبناء على ما تقدم، قامت الحكومة في الجمهورية العربية السورية بالتوقيع على عشرات الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات التابعة للوكالات الدولية في مختلف مجالات الدعم التقني والفني وبناء القدرات،بواسطةالمشاريع التنموية وبرامج التأهيل والتدريب وورش العمل، التي طالت مختلف القطاعات، من تنمية إدارية وتربية وتعليم وصحة وشؤون اجتماعية وقضايا المرأة والطفل والسكان وغيرها... وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى العديد من البرامج الدولية في الجمهورية العربية السورية، التي كانت تدعمها وكالات ومنظمات دولية (برامج الأمم المتحدة العاملة في الجمهورية العربية السورية، وبرامج الصليب الأحمر الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغير ذلك من الوكالات والمنظمات)، التي تقوم بإجراء الدورات وتقديم الخبرات والاستشارات وتمويل المشاريع الدراسية والبحثية الخاصة بمختلف جوانب التنمية (من صحة وتربية وتعليم وبيئة وغير ذلك).

المقصد (149): تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

تمت تغطية مؤشرات المقصد ضمن مقاصد الهدفين الخامس والعاشر.

خلاصة الهدف السادس عشر

يتطلب تحقيق التنمية واستدامة نتائجها لحد أدنى من الأمن والاستقرار، عاشت الجمهورية العربية السورية على امتداد ما يزيد عن ثلاثة عقود ونيف قبل بداية الحرب في حالة استقرار وأمن شخصي ومجتمعي متماسك ومتين أثمر نجاحات عديدة في معظم مفردات التنمية، وعلى النقيض من ذلك خلال سنوات الحرب دمر الإرهاب وداعميه جزء كبير من مقومات التنمية وخاصةً بناء التحتية والبشرية في المناطق غير المستقرة، وتزايد مظاهر التعدي على حقوق الإنسان في المناطق غير المستقرة.

في هذه الظروف نشطت عمليات التهريب عبر الحدود، وازداد دور الأسواق السوداء في النشاط الاقتصادي، حيث تنامت بقوة أنشطة اقتصاد الظل، ومصادر إنتاج الأموال المشبوهة، وعمليات غسل الأموال، والتعدي على أملاك الدولة وثرواتها ومؤسساتها وتهريبها للخارج بدعم من بعض دول الجوار واهمها تركيا، ونشطت بعض الأعمال المتعلقة بالتأجار بالبشر، والسمنة والعمولات، وعمليات النصب والاحتيال وغير ذلك.

وغالباً ما تكون وجهة الاستهداف الأساسية في عملية الاستغلال التي تمارسها الجماعات الإرهابية المسلحة التي تستغل ظروف الحرب وحالة الفوضى هي الأطفال والنساء، باعتبارهم أضعف الحلقات وأهم الشرائح التي يمكن ابتزازها أو استغلالها لأغراض ومقاصد متعددة (كالاختطاف بقصد طلب الفدية، أو استغلال النساء في أعمال مختلفة).

ارتكبت الفصائل والجماعات التي تمارس الإرهاب تجاوزات متعددة الصور والأشكال، كما تمارس انتهاكات جسيمة بحق البشر. وأبرز الوسائل التي تساعد هذه الجماعات في تحقيق أهدافها ومقاصدها هي اللجوء إلى العنف أو للقتل كوسيلة للضغط على البشر للقيام بأعمال معينة أو تنفيذ مهام محددة، إذ تمارس هذه الجماعات بحق هؤلاء أعمال القتل والتعذيب والحرمان والتجويع، أو تستثمر في حالة الفقر وتستغل حاجات الناس الأساسية التي ترتبط بمقومات الاستقرار والبقاء على قيد الحياة (كالحاجة إلى الغذاء والدواء والحاجة للسكن أو للمأوى).

إن المطلب الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية هو الوقف الفوري للإرهاب ومساءلة الدول والجهات الدولية التي دعمت الإرهاب ومولت نشاطاته ومحاسبتها وفقاً لأحكام القانون الدولي. ولا بد من التأكيد هنا على أن توفير السلم والعدل والمؤسسات للمجتمعات كشرط أساسي لاستقرار أوضاع الدول وحماية مواردها وضمان استثمارها الأمثل ووفقاً للألويات الوطنية للدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإن ضمان توفر السلم يتطلب ما يلي:

على المستوى الدولي: يجب الأعمال التام للولاية الحصرية لمجلس الأمن في ضمان السلم والأمن الدوليين والتطبيق التام لجميع قراراته ذات الصلة، خاصةً تلك المتصلة بمحاربة الإرهاب وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله.
وعلى المستوى الوطني: يتم من خلال التشريعات والقوانين الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.



تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط
الشراكة العالمية من أجل التنمية
المستدامة

المقصد (150): تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

سارت الجمهورية العربية السورية منذ بداية الألفية الثالثة في نهج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وعمدت إلى إصدار العديد من القوانين بهدف تطوير البيئات النازمة لعمل المؤسسات الوطنية،على النحو الذي يمكنها من تطوير مستوى الأداء فيها ومواكبة التطورات في التشريعات المالية وآليات العمل التي تسمح بالاستفادة من العلاقات الخارجية وعلاقات التعاون الدولي. وتم في هذا السياق إصدار قوانين وقرارات في مجالات عدة، منها القوانين المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية والتعاون الدولي، إضافةً إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة، ومن ضمنها اتفاقيات التعاون في مجال السياسات الضريبية، ليس فقط بهدف زيادة التحصيل الضريبي والإيرادات العامة، بل لتكون أداة فعالة للتخصيص والاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز مبدأ إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة والتنمية البشرية وزيادة معدل التشغيل. كما تم تنفيذ سلسلة من السياسات، سواء على المستوى الكلي (الخارجي والداخلي) أو على المستوى الفرعي لهذه السياسات (المستوى الداخلي)،حيث جرى تحديث إجراءات استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات، وتبسيط هذه الإجراءات أو إلغائها غير الضروري منها، والإسراع بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الغافتا). إلى أن اندلعت الحرب وأدت بمفاعيلها إلى انخفاض مستويات التشغيل والإنتاج وتآكل العديد من المطارح الضريبية وخروج فعاليات اقتصادية وخدمية من الدائرة الاقتصادية وانحسار الاستيراد والتصدير والاستثمار وهجرة عدد من الكفاءات التي تعمل في الأجهزة الإدارية ومصلحة الضرائب. وعملت الحكومة السورية لمواجهة هذه التحديات من خلال التخفيف من الأعباء الضريبية والإعفاء من الغرامات وتسوية المخالفات، وذلك بما يسهم في استرجاع مستويات الإنتاج وتعزيز فرص النمو.

وفي إطار تعزيز علاقات التعاون الدولي المستقبلية، سيتم تعزيز وتفعيل أفق التعاون الدولي والاستفادة من جميع علاقات التعاون الدولي، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو المتعدد،متضمنة العلاقات مع الهيئات والمنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم في تعزيز القدرات والكفاءات المحلية. وسيتم إعادة هندسة السياسات الضريبية لتتوافق مع متطلبات برامج إعادة الإعمار وإمكانية اعتماد الضريبة على القيمة المضافة والتحصيل الإلكتروني، وبخاصة مع تنفيذ مبادرة الحكومة الإلكترونية.

وقد انخفضت الإيرادات الجارية التقديرية بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب، وسُجلت أعلى نسب الانخفاض بين عامي 2012 و2013 بنسبة (52.8%)،في حين سجلت نسبة الانخفاض بين عامي 2014 و2015 ما نسبته _ (2.4%). ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع التحصيل الضريبي وخروج العديد من المنشآت الاقتصادية عن الإنتاج. أما الإيرادات الاستثمارية التقديرية، فقد استمرت بالنمو ووصلت أعلى نسب نموها بين عامي 2014 و2015 نتيجة لارتفاع فروق أسعار المشتقات النفطية.

المقصد (151): قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يمثل في .تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمو

شكل هذا المقصد أحد اهم مقاصد الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية المنقضية عام 2015. وتشير بيانات المساعدات الإنمائية الرسمية أن الدولة الوحيدة التي التزمت بهذا المقصد هي اليابان، في حين لم تلتزم بتحقيقها بقية الدول المتقدمة الأخرى. وكانت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب من أقل دول المنطقة تلقياً للمساعدات الموجهة نحو التنمية، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد حدود 4 دولار أمريكي عام 2005، وارتفع إلى 14.8 دولار أمريكي في عام 2010. أما على صعيد التوزع القطاعي للمساعدات، فقد حظيت البنى التحتية والخدمات بالنصيب الأكبر من هذه المساعدات بحدود 70%،في حين لم يتجاوز نصيب قطاعات الإنتاج حدود 5.3%، وتوزعت باقي المساعدات بين قطاعات الطاقة والاتصالات والمساعدات الإنسانية للمتضررين من الجفاف.

ومع بداية الحرب في عام 2011، علّقت معظم الدول التي كانت ترتبط مع الجمهورية العربية السورية باتفاقيات تعاون لتنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة التنموية والاقتصادية الإنسانية هذه الاتفاقيات والبرامج، باستثناء منظمات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية، حيث حولت هذه المنظمات جميع مشاريع التعاون معها، التي كانت تنصب بصورة أساسية على البرامج التنموية إلى أنشطة لتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين جراء الحرب،عن طريق إعداد خطط استجابة سنوية للاحتياجات الإنسانية وذلك بدءاً من عام 2012. ومن ثم فإن هذا التغير انعكس على القطاعات التي تم التركيز عليها في خطط الاستجابة الإنسانية، حيث حظيت قطاعات التنمية الإنسانية والإغاثة بأكثر من (90%) من قيمة المساعدات، في حين ذهب فقط نحو 10% لدعم القطاعات الأخرى.

المقصد (152): حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

نتيجة الضغوط الدولية والتأثير الكبير الذي تمارسها الدول الكبرى على الهيئات والمنظمات الدولية وتقاعس المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته في تحقيق السلم الدولي قبل الحرب كان نصيب الجمهورية العربية السورية من الموارد الإضافية محدوداً جداً، حتى في المجالات ذات البعد الدولي والاهتمام العالمي (كالاتفاقيات الدولية والصناديق المخصصة لدعم والحفاظ على البيئة...). وفي هذا الصدد لا بد من تقديم المساعدات والتسهيلات المالية من المؤسسات التمويلية الدولية دون مشروطيات وقيود.

أقدمت العديد من الجهات التمويلية الخارجية التي كانت مرتبطة مع الحكومة السورية بعقود واتفاقيات لتمويل مشاريع تنموية في عدة قطاعات هامة في البنية التحتية الاقتصادية والبشرية على تعليق /إيقاف/ التلکؤ في تنفيذ تلك العقود والاتفاقيات الأمر الذي نجم عنه عدة منعكسات سلبية على الاقتصاد الوطني الحقيقي والتنموي. وقد أثر ذلك بشكل مباشرعلى المشاريع التنموية التي كانت ممولة من قبل هذه الجهات وهي موزعة على الشكل التالي:

1- المشاريع التي كانت ممولة من الجهات التمويلية العربية (الصناديق العربية).

2- المشاريع التي كانت ممولة من الجهات التمويلية الإقليمية.

3- المشاريع التي كانت ممولة من قبل الجهات التنموية والدولية.

بشكل عام ومن خلال مراجعة قائمة المشاريع التي تم تعليق العمل بها نورد ما يلي:

- بلغت قيمة المبالغ الإجمالية التي تم تعليق العمل بها مع الاتحاد الأوروبي (تعاون فني- منح) حوالي (231) مليون يورو.

- بلغت قيمة المبالغ الإجمالية التي تم تعليق العمل بها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية (تعاون فني وتعاون مالي) حوالي (216) مليون يورو.

- بلغت قيمة المبالغ الإجمالية التي تم تعليق العمل بها مع الوكالة الفرنسية للتنمية afd (تعاون فني وتعاون مالي) حوالي (90) مليون يورو.

- بلغت قيمة المبالغ الإجمالية التي تم تعليق العمل بها مع بنك الاستثمار الأوربي (تعاون مالي) (938) مليون يورو منها مبلغ (763) مليون يورو للمشاريع قيد التنفيذ ومبلغ (175) مليون يورو للمشاريع المقترحة للتمويل.

بالنسبة للتعاون مع الصناديق العربية: بلغت القيمة الإجمالية التقريبية للمشاريع الممولة من الصناديق التمويلية العربية والإقليمية (المشاريع المنفذة والمشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المطروحة للتمويل) حوالي /5608.359/ مليون دولار أمريكي وفق ما يلي:

- قيمة القروض الجديدة الموقعة مع الصندوق السعودي للتنمية (900) مليون ريال سعودي.

- قيمة القروض الممنوحة لسورية وغير مخصصة لمشاريع أو أنشطة وحتى تاريخه قيمة (330) مليون يورو.

قيمة القروض التي تم تعليق العمل بها (الوحدة مليون يورو)

الصندوق	القيمة الإجمالية للتمويل	قيمة التمويل للمشاريع قيد التنفيذ	قيمة التمويل لمشاريع معروضة للتمويل الخارجي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1204.3	143.22	68.2 (مقترح)
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2370	635.9	-
البنك الإسلامي للتنمية	837.3	435.166	179.52 (مقترح)
الصندوق السعودي للتنمية	622.00	101.35	141.89 (موقع)
صندوق أبو ظبي للتنمية	297.459	130.46	-
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	123.2	53.2	-
الصندوق الدولي للتنمية (الزراعية) (إيفاد)	154.1	57.8	28.00 (موقع)- 4.900 (مقترح)
المجموع	5608.359	1557.096	422.51

المقصد (153): مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.

صنفت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب في مجمل تقارير التنمية الوطنية والدولية ضمن فئة الدول القليلة المديونية، حيث

كانت معظم مؤشراتها الاقتصادية، خاصة تجاه الهيئات الدولية المقرضة، إيجابية، ولم تكن مدينة بمبالغ ذات تأثير تجاه صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، خاصة مع سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم قبول مشروطيات مؤسسات التمويل الدولي للمساهمة في تمويل العملية التنموية.

وأنجزت الجمهورية العربية السورية تسويات شاملة لديونها الخارجية، ولاسيما مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. وأدت هذه التسوية إلى خفض خدمة الدين بصورة كبيرة. وفي ظل الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب تعمقت إلى حدود قصوى في ظل الحرب، فقد اعتمدت الجمهورية العربية السورية في تمويل متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على مدخراتها، مع فتح خطوط ائتمانيه مع دول صديقة، وخاصة الخط الائتماني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المقصد (154): اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها.

المقصد (155): تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

تتطلب عملية التنمية أن يكون هناك تعاون بين مختلف الدول بغية الاستفادة المثلى من تطور العلوم المعرفية والتقانية، وللإسهام في تحقيق التنمية، سواء على المستوى الوطني أم الإقليمي أم الدولي، ولضمان حصول الدول كافة، ولاسيما الدول النامية، على حصيلة مبتكرات العلوم والتكنولوجيا الرفيعة والحديثة التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. ويتطلب ذلك من جميع الدول، ولاسيما المتقدمة، دعم الدول النامية، ورفع القيود على انتقال المعرفة والتكنولوجيا التي تسهم في دعم الاقتصادات الوطنية، على النحو الذي ينعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية.

وعلى سبيل المثال، لم تتمكن الجمهورية العربية السورية من تحديث وتطوير أسطول النقل الجوي وشراء الطائرات الحديثة، حتى من الشركات الأوروبية، وذلك بسبب فرض الولايات المتحدة الأمريكية لتدابير اقتصادية قسرية أحادة الجانب على الجمهورية العربية السورية (ما سمي بقانون محاسبة سورية- العام 2005) وكذلك من قبل الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى حرمان الجمهورية العربية السورية من الحصول على آلات وخطوط إنتاج متطورة في العديد من مجالات الصناعة ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الوطني يضاف إلى ذلك عملت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و دول أخرى على قطع تواصل الطيران و المطارات السورية من شبكة الطيران الدولية.

وقد تبنت الحكومة السورية استراتيجية تعزيز التعاون مع بلدان الجنوب إيماناً منها بأهمية هذا التعاون في ظل ظروف الحرب وإيجاد بدائل دافعة للتنمية وتخفيف اثر التدابير الاقتصادية أحادية الجانب التي ساهمت في تعطيل جزء أساسي من خطط التنمية الوطنية.

المقصد (156): تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة ببنياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مؤاتية، بما في ذلك. الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

المقصد (157): التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان .نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هذان المقصدان يتطلبان تعاوناً على المستوى الدولي، وشراكة في المعرفة والابتكار والاستفادة من البحوث والاختراعات التي تقوم بها الدول المتقدمة، وتزويد الدول النامية بهذه المعرفة وتدريب وتأهيل ورفع قدرات الكوادر الوطنية لديها. فعلى سبيل المثال، فإن هدف الحفاظ على بيئة مستدامة هو هدف عالمي وليس هدفاً وطنياً فحسب. فالبينة للجميع وللأجيال القادمة.

المقصد (158): تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب .والتعاون الثلاثي

بالرغم من كل الجهود الوطنية التي قامت بها الجمهورية العربية السورية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني يتطلب تعاوناً دولياً أكبر وأكثر فاعلية، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية وعلى كل الدول النامية، وتوقف بعض الدول الغربية عن تعطيل التعاون بين الجمهورية العربية السورية وعدد من دول الشمال، حيث سيكون لهذه الخطوات الأثر المباشر في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطور والاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

المقصد (159): تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة .التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

بدأت الجمهورية العربية السورية منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة إصلاحات واسعة تهدف إلى بناء إطار مؤسسي وتنظيمي للتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وتضمنت هذه الإصلاحات تبني وتنفيذ سياسات مالية ونقدية متوازنة من شأنها

تشجيع التجارة الخارجية. كما باشرت الجمهورية العربية السورية منذ العام 2001 حشد الجهود للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، غير أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية حالت دون إدراج الطلب السوري على جدول أعمال اجتماعات المنظمة. ومن المعلوم أنالجمهورية العربية السورية توصلت في العام 2008 إلى اتفاقية شراكة أولية مع الاتحاد الأوروبي، غير أن التوقيع النهائي لم يتم لأسباب سياسية.

وأشارت بيانات لجنة المساعدات الرسمية للتنمية في منظمة التعاون والتنمية إلى أن الجمهورية العربية السورية لم تتلق أي مساعدات لبناء القدرات في مجال التجارة منذ مطلع الألفية الثالثة وإلى الآن. بل على العكس من ذلك، تعرضت في ظل الحرب إلى تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب وغير قانونية وغير شرعية طالت جميع القطاعات، ومنها قطاع التجارة الخارجية.

المقصد (160): زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

إن تحقيق هذه المقصد يتطلب من الدول المتقدمة منح الدول النامية تسهيلات لانسياب المنتجات والبضائع إليها، إضافةً إلى تقديم دعم لها في سبيل تعزيز قدراتها على الارتقاء بمستوى وجودة منتجاتها.

قامت جغرافية الصادرات السورية قبل الحرب على التوجه نحو الدول العربية في المقام الأول نظراً لتعقيدات التصدير إلى الدول المتقدمة، حيث حظيت الدول العربية بنسبة 72% من الصادرات السورية عام 2011، في حين شكلت الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي والدول الأمريكية ما نسبته (8.5% و2.4%) من إجمالي الصادرات على التوالي.

وتعرضت الجمهورية العربية السورية منذ بداية الحرب إلى إلغاء معظم الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة مع الدول العربية وتركيا، وهو ما انعكس سلباً على صادراتها. ورغم الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية، ورغم المصاعب الإنتاجية واللوجستية ومعوقات توفير مستلزمات الإنتاج، فإن الصادرات السورية ازدادت بصورة كبيرة وتراوحت حصيلة الصادرات الفعلية من القطع الأجنبي ما بين (10 إلى 15 مليون\$) يومياً على امتداد العام 2016. لقد عمدت الحكومة السورية الى اتخاذ مجموعة من التسهيلات للقطاعات الإنتاجية كان لها الأثر البارز في تنشيط الصادرات وفتح أفق تعاون اقتصادي مع أسواق تجارية بديلة عن الأسواق التقليدية.

المقصد (161): تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على .واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

يخص هذه المقصد الدول الأقل نمواً.

المقصد (162): تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

هذا المقصد من المقاصد العالمية التحقيق، وهو يخص القضايا التي تشكل أوجه تعاون ومحاور عمل مشتركة، مثل القضايا العابرة للحدود كالتجارة والأسعار والنفاذ إلى التكنولوجيا وانتقال العمالة والعمل، إضافةً إلى تحسين شروط «العلاقات الدولية والتبادل المتكافئ». وقد تم تغطية ما يخص الجمهورية العربية السورية منها في مقاصد وأهداف متفرقة في متن هذا التقرير كالهدف الثامن وبعض مقاصد الهدف السابع عشر.

المقصد (163): تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

لم تحل الحرب الإرهابية التي شنتّ على الجمهورية العربية السورية دون تجديد الخيار المجتمعي لدور الدولة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية المشتركة للدولة والمجتمع، وذلك عن طريق وضع التشريعات والسياسات التي من شأنها تحقيق التنمية، ومن هذه التشريعات:

- الدستور السوري الذي أقر عام 2012، والذي ينص في مادته الثالثة عشرة، فقرة 2: «تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة»، وفي مادته السابعة والعشرون: «حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهي واجب على كل مواطن».

- تعديل التشريع الخاص بالإدارة المحلية بالمرسوم التشريعي رقم 107 لعام 2011 والذي اعتُبر نقلة نوعية من حيث إعطاء السلطات المحلية صلاحيات أوسع وتوليها مهام التنمية المتكاملة في المحافظة ضمن استراتيجية تعتمد على التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى التجمعات السكانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع سكان المحافظة، وبين الأرياف والمدن.

- تعديل قانون البيئة والذي تم بموجبه تعزيز مهام المجلس الأعلى لحماية البيئة الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء، ويضم في عضويته الوزارات والجهات المعنية في مجال حماية البيئة بمعناها الواسع.

- إحداث هيئة التخطيط الإقليمي استناداً إلى قانون التخطيط الإقليمي رقم 26 لعام 2010، الذي ينص في مادته الرابعة، فقرة 1: «إن الغاية من إعداد الخطط الإقليمية المكانية هي قيادة وإدارة التنظيم المكاني في الإقليم على متكامل ومتوازن بما يساهم في دعم التنمية المستدامة بأطرها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية حسب أولوياتها ومتطلباتها».

المقصد (164): احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تحقيق التكامل بين السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع السياسات الدولية التي تهدف بشكلها النهائي إلى التنمية والقضاء على الفقر(مؤتمر ريو+ 20 والأجندة 21، مؤتمر جوهانسبرج، ومؤتمر أهداف الألفية الإنمائية)، يتطلب تعزيز القيادة والملكية الوطنية لهذه السياسات والبرامج (عملاً بأحكام إعلان باريس لتنسيق المعونة)، مع التأكيد على أن يأخذ التنفيذ في الحسبان احتياجات الدول النامية والتزام الدول المتقدمة لتقديم الدعم للدول النامية وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، وتوفير التمويل المناسب والإضافي والمتنبأ به، ودعم نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات. وعلى أن لا يرتب الدعم المقدم أي أعباء على الدول النامية.

المقصد (165): تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية

على المستوى الكلي، وإضافةً إلى تداعيات الأزمات العالمية من أزمة الغذاء إلى أزمة الطاقة والأزمة المالية الاقتصادية، وارتفاع أسعار العديد من السلع والمواد الأولية، ومروراً باستمرار الانعكاسات السلبية لأزمة المناخ والاحتباس الحراري، تعاني الجمهورية العربية السورية من تنامي حالة عدم الاستقرار الإقليمي الناجمة عن الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 وتعتن الكيان الإسرائيلي في تحقيق السلام مع استمرار احتلاله العديد من أراضي الدول العربية في المنطقة وعدوانه المتكرر عليها، وتأثير كل ذلك على توظيف جزء كبير من الموارد المتاحة في الجمهورية العربية السورية لمواجهة هذه الحالة. وتواجه الجمهورية العربية السورية أيضاً صعوبات كثيرة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتي تؤدي الدور الرافع في التنفيذ الفعلي لمختلف المشاريع التنموية، الكلية والقطاعية. ولا تقتصر هذه الصعوبات على مواجهة مفاعيل الحرب والعوائق التمويلية فحسب، بل تتعدها إلى صعوبة الولوج إلى تقانات الإنتاج والخدمات المتقدمة، وتنفيذ مشاريع حيوية، مثل آليات التنمية النظيفة (CDM)، وذلك بفعل التدابير الاقتصادية الأمريكية والأوروبية القسرية أحادية الجانب الغير القانونية والغير الشرعية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية وضرورة مساعدة الجمهورية العربية السورية من الاستفادة من التكنولوجيا ونقل الخبرات لتعزيز التعامل مع قضايا التنمية المستدامة دون عوائق ومشروط مسبقة.

وعلى المستوى المحلي، تتوزع العقبات والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة على نحو فعال في الجمهورية العربية السورية على مجالات ومستويات متعددة، مؤسساتية وتشريعية، مع نقص في بعض القدرات والخبرات التخصصية في مجالات نوعية. إن هذا التوزع والتداخل بين العقبات والتحديات وعدم الاستغلال الكامل للإمكانات المتاحة والكامنة يحد من أثر التغييرات الجوهرية المطلوبة، ومن إمكانية تطوير وعي جماعي فعال للتنمية المستدامة وتطوير القدرات المرتبطة بالحاجات الملحة، كما يقلل من أثر المشاريع الكثيرة التي تم القيام بها في العقدين الأخيرين، ويحد من إمكانية مراكمة نتائج هذه المشاريع.

وتتباين الأولويات أيضاً فيما يتعلق بأسس التنمية المستدامة بحسب الجهة المعنية. ويتمايز وعي الفاعلين من منتجين ومستهلكين والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنشآت القطاع الخاص، حيث يولي البعض الاهتمام الكبير بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وزيادة حصة نصيب الفرد من الدخل الوطني على حساب القضايا التنموية وعلى حساب زيادة معدلات التدهور البيئي، دون أن تتكامل على الدوام الاستراتيجيات المطبقة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. فعلى الرغم من أن الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) حققت نقلة نوعية بتعزيز المكتسبات التنموية المتحققة في العقود السابقة، وباستثمار محركات النمو المستدام والمتنوع، وذلك بإفراد مكون خاص يعنى بالتنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية، فإن الإطار المؤسسي والسياساتي الناظم لم يحقق كامل الأهداف الطموحة، ليس فقط بفعل السياق الدولي المتأزم وهيمنة الفكر الليبرالي على المستوى العالمي، وسياسات تحرير التجارة المتبعة في الجمهورية العربية السورية، بل أيضاً لعدم تكامل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدوام،وبخاصة مع عدم وضوح الالتزام المالي وآليات التمويل فيما يخص التنمية المستدامة.

يضاف إلى ما سبق من ضعف وتحديات، النقص في الموارد البشرية التي تتمتع بخبرات نوعية محددة، كالخبرات في الاقتصاد البيئي وتكاليف التدهور البيئي، أو إعداد برامج حاسوبية تعمل على محاكاة واستقراء الوضع الحالي والمستقبلي، إضافةً إلى عدم تمكن الحكومة من شراء وتوطين العديد من البرامج المعلوماتية المهمة التي تعتبر أدوات مهمة في إدارة وتخطيط التنمية المستدامة، وذلك بفعل حظر هذه المنتجات ومنع توريدها إلى الجمهورية العربية السورية.

المقصد (166): تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

على مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تُعد التشاركية في الجمهورية العربية السورية نهجاً وسياسةً، يعود بدء العمل بموجبها إلى ثمانينيات القرن الماضي وما قبل، عندما صدرت العديد من التشريعات التي تخص «القطاع المشترك»، المتمثل بإحداث الشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات، فتأسست العديد من هذه الشركات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المجال السياحي، منها «الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية» التي تأسست عام (1977)، وفي المجال الزراعي وتصنيع منتجاته، منها «الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية/غدق» التي

تأسست عام (1986) بهدف تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني»، والشركاء فيها هم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ورجال أعمال، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ونقابة المهندسين الزراعيين السوريين.

وعملت الحكومة السورية على تطوير الفكر التشاركي بجميع أشكاله، منها مشروعات الـ(BOT)، إلى أن تم تتويج هذه الجهود بإصدار قانون التشاركية رقم (5) لعام (2016)، والذي أجاز للجهات العامة السورية إقامة مشاريع تشاركية مع جهات ومنظمات غير حكومية.

لقد عمدت الجمهورية العربية السورية في إطار وضع وتعزيز أسس التنمية المستدامة والمتوازنة إلى صياغة استراتيجيات وتنفيذ سياسات عامة ونوعية وتعزيز دور المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة وإنشاء الجديد منها، وذلك بالتوازي مع التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية،والعمل على تنفيذ مكوناتها،ومن ذلك إنشاء وتطوير الهياكل المؤسساتية وتنفيذ البرامج والمشروعات والخطط التي تم الاتفاق عليها في إطار هذه الاتفاقيات وما تلاها أو انبثق عنها من اتفاقيات وبروتوكولات لاحقة، وذلك التزاماً منها بالمبادئ الدولية والإقليمية.

المقصد (167): تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات . 2020 الوطنية، بحلول عام

على الرغم من ظروف الحرب، وانطلاقاً من تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقوم الجمهورية العربية السورية بتنفيذ العديد من المسوح الإحصائية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، منها على سبيل المثال المسح الديمغرافي الاجتماعي المتكامل المتعدد الأغراض ومسح الأمن لغذائي الأسري في الجمهورية العربية السورية ومسح الإعاقة ومسح المنشآت الاقتصادية.

إن تطوير آليات جمع وتبويب وتحليل واستنتاج البيانات النوعية وذات المصادقية، ولاسيما تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، تتطلب أن تقوم الدول المتقدمة بزيادة الدعم الفني والمالي «النوعي» لتدريب وتأهيل العاملين في الأجهزة الإحصائية على أحدث البرامج الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية لإنجاز المسوح في الوقت المناسب.

المقصد (168): الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030.

كان هناك تعاون جيد بين الجمهورية العربية السورية وعدد من المنظمات الدولية خلال السنوات الماضية لتنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بإنتاج البيانات والمسوح الإحصائية، التي تساهم في إعداد قواعد بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية وتنموية ستؤدي في المستقبل إلى رصد وتقييم الإنجازات التي ستتحقق في مجال تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة. وهذا التعاون مستمر عن طريق برامج التعاون الثنائية مع كل منظمة دولية على حدة، وعن طريق الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة الذي يضم جميع المنظمات الدولية.

خلاصة الهدف السابع عشر

بدأت الجمهورية العربية السورية منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة إصلاحات واسعة تهدف إلى بناء إطار مؤسسي وتنظيمي للتحويل إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وتضمنت هذه الإصلاحات تبني وتنفيذ سياسات مالية ونقدية متوازنة من شأنها تشجيع التجارة الخارجية، وقد تحققت نتائج اقتصادية مهمة برزت من خلال اعتماد التنمية على الموارد المحلية للقطاعين العام والخاص، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يأخذ حيزاً واسعاً من الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية، وارتفعت قيم وكميات الصادرات السورية وتركيباتها القطاعية.

كانت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب من اقل الدول المتلقية لمساعدات التنمية الرسمية حسب القيمة وحسب نصيب الفرد على حدٍ سواء، وقد نجحت خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الحرب في خفض حجم ديونها طويلة الأجل، مما جعلها الأفضل على مستوى المنطقة العربية (عدا دول الفائض المالي) وفقاً لمؤشر نسبة خدمة الدين.

أدت الحرب بمفرزاتها الداخلي المتمثلة بشكل رئيس في تضرر قطاعات الإنتاج وتوقف معظمها، ما رافقها من عوامل خارجية يفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب غير قانونية وغير شرعية على الجمهورية العربية السورية إلى ضعف إيرادات الدولة المالية وإمكاناتها في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واقتصرت التركيز الإنفاقي، وخاصة في سنوات الحرب الأولى، على تلبية الاحتياجات الرئيسية لبقاء ومعيشة المواطنين والحفاظ على استقرار ووحدة البلاد، كما انعكس تضرر القطاعات الاقتصادية على الفوائض الإنتاجية المخصصة للتصدير والتي اقترنت بصعوبات استيراد المستلزمات الأساسية وارتفاع تكاليفها الناجم عن انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وارتفاع تكاليف الشحن إلى الجمهورية العربية السورية نتيجة لارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب ومفرزات الحرب.

منذ بداية الحرب على سورية أوقفت معظم دول تعاونها الثنائي مع الجمهورية العربية السورية و مساعداتها وبرامجها الإنمائية وغادرت معظم البعثات الدولية التي كانت تنسق تنفيذ هذه البرامج والمساعدات، باستثناء المنظمات الدولية التي تتبع للأمم المتحدة، وقد طبقت شريحة واسعة من الدول إجراءات اقتصادية أحادية الجانب مفروضة على الجمهورية العربية السورية، وكاستجابة للاحتياجات الإنسانية بادرت الحكومة السورية إلى توقيع خطة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية مع منظمات الأمم المتحدة لتخفيف أثر الحرب على المواطنين الذين تضررت موارد رزقهم وهجروا مساكنهم وساءت ظروف معيشتهم. وغطت هذه الخطة قطاعات عديدة منها الأمن الغذائي والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، إلا أن المساعدات الإنسانية كانت على حساب إيقاف معظم البرامج والمشاريع التنموية للأمم المتحدة التي كانت سائدة في الجمهورية العربية السورية قبل الحرب. واستمرت بعض الدول بدعم القطاعات الحيوية التنموية في سورية من خلال منظمات الأمم المتحدة وقدمت دعماً إنسانياً فعلاً ومن هذه الدول روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية واليابان.

إن استمرار التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب ودعم الإرهاب، باعتبارها بالأساس سلوكاً معادياً لجهود المجتمع الدولي في تخفيف التفاوت التنموي بين الدول ومساعدة الدول النامية والدول التي تواجه أزمات في تحقيق تنميتها المستدامة، سيؤثر على إمكانات وقدرات مؤسسات الدولة السورية في تحقيق هدف التنمية المستدامة المعني بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من التزام الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بسبل تنفيذ التنمية المستدامة، بهدف تحقيق قفزة نوعية مميزة على المستوى الدولي لضمان التمتع بالحق في التنمية للجميع. وهذا يتطلب من هذه الدول التزاماً تاماً بمضامين قرارات الأمم المتحدة ووثائقها الرئيسية الخاصة بالتنمية، ولا سيما:

- احترام سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعدم التدخل بشؤونها الداخلية، واحترام سيادة الدول على مواردها الطبيعية.
- محاربة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة، وهذا يشمل ضرورة وقف وتجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله واستخدامه لأهداف سياسية، إضافة إلى محاسبة ومعاقبة الداعمين للإرهاب.
- الإنهاء الفوري لمعاناة الشعوب الراححة تحت الاحتلال الأجنبي وحققها في تقرير مصيرها وتحقيق تنميتها المستدامة، ولا سيما معاناة سكان الجولان السوري المحتل والشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد عن خمسة عقود.
- الوقف الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها دول وكيانات إقليمية على دول أخرى.
- احترام حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية.
- توفير الدعم الكافي للدول النامية، لا سيما المساعدات الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية، ومن دون شروط مسبقة.
- اتخاذ خطوات جادة لضمان مشاركة فاعلة للدول النامية في إدارة المؤسسات الاقتصادية العالمية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



